المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

علم علل الحديث

من خلال كتاب:

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام

لأبي الحسن بن القطان الفاسي

562 - 628 هـ

إعداد

الأستاذ إبراهيم بن الصديق

الجزء الأول

1415هـ - 1995م

تقديـم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن علماء الإسلام اهتموا دائماً وأبداً بأحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، واعتنوا بسنته النبوية الطاهرة عناية خاصة، لا تقل عن اهتمامهم بالقرآن المبين، حفظاً وجمعا، تفسيراً وتبييناً، ذلك أنها كلام الرسول الذي لاينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، والمصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله العزيز، مصداقاً لقول الله تعالى خطاباً لنبيه الأمين: **﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾**.

وهكذا تجلى ذلك الاهتمام بالسنة النبوية في حفظها بالرواية الشفوية، والسند المتصل في الجيل الأول من الصحابة والتابعين، وفي تدوينها وتوثيقها بالكتابة والتدوين والتأليف والتصنيف بعد ذلك الحين، فأخذ الأئمة الكبار، والعلماء الأعلام يدونونها، متناً وسنداً، رواية ودراية، ويميزون صحيحها من ضعيفها، ويضعون في ذلك المؤلفات العديدة، والمصنفات الكثيرة، في المتون والأسانيد، والتعريف بالرواة وأسمائهم، وتعديلهم وتجريحهم، وتمييز أسمائهم وكناهم وألقابهم، فبقيت السنة النبوية في نصوصها الصحيحة الثابتة ورواياتها الصحيحة المتصلة السند مدونة في تراث هائل ورصيد كبير من كتب الزواية والدراية، ومحفوظة بحفظ الله لها في الصدور والمؤلفات إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

وقد برز في مجال حفظ السنة النبوية رواية ودراية، علماء أجلاء، وأئمة أعلام، بدءا من أئمة المذاهب الفقهية، وتابعيهم بإحسان مشرقا ومغرباً، فتتابعت الجهود باستمرار، وتواصلت خلفا عن سلف إلى عصرنا هذا، خدمة للحديث النبوي الشريف، وحفظا لأحكامه الشرعية الثابتة، وتكاملت تلك الجهود بين علماء المشرق والغرب الإسلامي في الأندلس والمغرب، وتضافرت بما بذله أولئك العلماء هنا وهناك، وألفوه من مؤلفات جليلة، وتركوه من كتب علمية قيمة تنتفع بها الأجيال اللاحقة على مدى تعاقب الدهور والأزمنة.

وفي هذا النطاق والمجال لم يكن علماء المغرب والأندلس بأقل حظا وعناية بالسنة النبوية من علماء المشرق، بل نبغ فيهم أئمة أعلام ومحدثون وشيوخ كبار، ذاع صيتهم، وانتشر ذكرهم بين العلماء، وطبقت شهرتهم الآفاق بما أبدعوه وألفوه من كتب جليلة في تدوين السنة وشرحها وتصحيحها متناً وسنداً، رواية ودراية، أمثال الأئمة الحفاظ: بقي بن مخلد، وابن عبد البر، وابن وضاح، وابن العربي المعافري، والقاضي عياض، وأمثالهم كثير ممن لم يقتصروا على الاهتمام بالفقه وفروعه، بل أصّلوا دراسته على أساس الرجوع إلى الحديث، والاستناد إلى علومه ومصطلحه، واستنباط الأحكام الشرعية منه.

وإبرازاً لهذا الموضوع الهام، ولمدى إسهام علماء المغرب في حفظ السنة النبوية وعنايتهم بها، رواية ودراية، متناً وسنداً اتجه الأستاذ الجليل والبحاثة الكبير والمحَدّث المتمكن، العالم الفقيه إبراهيم بن الصديق أحد العلماء خريجي دار الحديث الحسنية إلى بحثه وبلورته من خلال دراسته الجامعية القيمة التي أعدها عن الشيخ المحدث الإمام العلامة الحافظ الحجة أبي الحسن ابن القطان الفاسي رحمه الله من علماء ومحدثي القرن السادس الهجري، وذلك من خلال كتابه القيم: **«بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»**، والذي عقب فيه الشيخ ابن القطان على الشيخ العلامة عبد الحق الإشبيلي في كتابه: **«الأحكام الوسطى»** وصحح ما فيه من وهم وإيهام.

فقد أبرز الأستاذ إبراهيم بن الصديق في هذه الدراسة التي قام بها، وقدمها أطروحة نال بها درجة الدكتورة في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية، مدى عناية علماء المغرب بعلم علل الحديث، الذي يعتبر أحد علوم الحديث ومصطلحه، وأدقها وأصعبها، وأضيق من علم التجريح والتعديل، مما جعل العلماء الذين بحثوه وتناولوه بالتأليف قليلين. مركزاً في ذلك على التعريف بشخصية ابن القطان ومكانته العلمية في هذا الميدان، ومقارناً بين كتاب: **«بيان الوهم والإيهام»**، وكتاب: **«الأحكام»** لعبد الحق الإشبيلي رحمه الله، وموضحاً الأسس التي بنى عليها الشيخ ابن القطان نظره وكتابه هذا في مجال النقد والتعليل، والجرح والتعديل، حاصراً بحثه في هذه الأطروحة عن هذه الشخصية المغربية الفذة في باب تمهيدي وأربعة أبواب.

وهكذا تناول في الباب التمهيدي علم العلل عند علماء الحديث، والتعريف بالعلة ومكانة علم العلل من علوم الحديث، وأنواع العلل في الإسناد، والتأليف والمؤلفات

في علم العلـل، وتــناول في الباب الأول مـدى تأثر المغـرب بالأندلـس في العلل، وأثر عبد الحق الإشبيلي في منهـج التعليل بالمغـرب، وخصص الباب الثـاني لدراسـة كتاب: «**بيان الوهم والإيهام**» والتعريف به وبمنهجه والمؤلفات عنه، وتحدث في الباب الثالث عن العلة عنـد ابن القطان، من حيث الأسس التي بنى عليهـا تعليله للأحـاديث، والمسائل التي انفرد بها، ونماذج من مناقشاته مع حفاظ الحديث، وخصص الباب الرابع والأخير للتعليل التفصيلي عنـد ابن القطـان، والتعليل بينـه وبين عبد الحق الإشبيلي، وشمـوليـة التعليل في كتاب ابن القطان، وتعليل الصحة بالحسن.

وخصص الخاتمة لاستخـلاص النتائج العـامـة للبحث ولمحاولـة تقـويم مدرسـة ابن القطان في علـوم الحديث، في صورة واضحة جلية تبرز معـالمها ومميزاتها، ممـا جعل هذه الأطروحـة دراسة جامعية أكاديميــة، قيمة في بابها وموضـوعها، مستوعبة لمجمـوعة من المعلـومـات الـوفيرة الـدقيقــة عن الشيــخ أبي الحسن ابن القطــان وفي علـوم الحديث ومصطلحه الـدقيق، تتحقق فيها وفي مثيـلاتها من الرسـائل والأطروحـات الجامعية التي تهيئها دار الحديث الحسنية، ويقدمها صفوة من أفاضل العلماء والأساتذة المتخرجين منها الغاية الشريفـة، والنبيلة التي توخاها أمير المومنين جلالـة الملك الحسن الثاني من إنشائه لـدار الحديث الحسنية، وتـأتي ثمرة طيبـة لـذلك الغرس الطيـب، والبنيان المتين الـذي أسس على تقـوى من اللـه ورضـوان، والمتمثل في تلك الـدار والمؤسســة الحسنيـة العليـا لدراسـة العلوم الإسلامية، وتخريـج علماء أجلاء، ومحدثين وفقهاء أكفاء في علـوم القرآن والسنة، وغيرها من علوم الشريعة وثقافتها الإسلامية الأصيلة.

وانطلاقـاً من الرسـالــة الدينيـة والعلميـة لــوزارة الأوقـاف والشــؤون الإسلاميـة، ومن اهتمامهـا بـالتراث العلمي والإسـلامي الأصيل، وعنـايتهـا بمثل هـذه الـدراسـات الإسـلاميـة الجامعيـة القيمـة، وتشجيع أهلهــا وذويها من العلماء والأسـاتـذة البـاحثين والمتخصصين فيها.

يسعـد الـوزارة أن تقـوم بطبع هـذا الكتاب ونشره ليتيسر تـداولـه والاستفـادة منـه، والانتفاع بـه فيما احتواه من أبواب وفصـول ومباحث قيمـة ودقيقة حول الحديث وعلـومه وعلمائه وأهلـه، وعن شخصيـة أبي الحسن بن القطـان وكتـابـه القيم الهام، ممـا سيجـده القارئ والدارس لها بتوسع وتفصيل في ثنايا هذا المؤلف المفيد.

وتسأل الله العلي القـدير أن يجعل طبعـه ونشره في سجل الأعمال الصـالحة والحسنات الخالدة، والمكارم الحميدة، لمولانا أمير المومنين جلالة الملك الحسن الثاني المحفوظ بالسبع المثاني، وأن يقر الله عين جلالته بـولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل سيدي محمد، وصنـوه صاحـب السمو الملكي الأمير المجيـد مولاي رشيـد، وأن يحفظه في كـافة أسرته الملكية الشريفة، إنه سبحانه سميع مجيب.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري

تصدير

اشتهر المغرب خلال تاريخه الطويل بأنه دار جهاد، ومازالت الفروسية من أبرز معالم الشخصية المغربية، واستطاع المغرب أن يصمد أمام أقسى التحديات العسكرية التي استهدفت أرضه وعقيدته وثقافته، والاسلام في المغرب قوي الجذور عميق الاثر، ويمثل العامل الأهم في تكوين الشخصية المغربية، في طرائقها السلوكية، وفي ثقافتها الوطنية، وفي عاداتها الاجتماعية، وبفضل الاسلام حافظ المغرب على وجوده الحضاري ووحدته الترابية، وثقافته الوطنية المتميزة..

واستطاع المغرب أن يجمع بين فضيلتين، فضيلة الجهاد وفضيلة العلم، ففي ايام الحروب يتقدم حملة السيوف مواكب الجهاد، وفي أيام الاستقرار تضاء المصابيح في المساجد والزوايا ويعكف حملة الاقلام منعلماء الامة على التاليف والتصنيف، مؤكدين بذلك مسؤولية العلماء في الدفاع عن حصون الامة مجاهدين ومصلحين...

ومازالت الشخصية المغربية في أذهان المشارقة مرتبطة بإجادة الرواية، وكثرة الحفظ، وسعة الاطلاع، سواء في مجال القراءات والتفسير أو في علوم الحديث والفقه المالكي.

وعرف المغرب بأنه "دار حديث"، والعالم المغربي حجة في الرواية، ناقد للرواة، له منهج متميز في الجرح والتعديل، يحسن الرواية، ويعتز بمنهجه النقدي، وتحظى الرواية بمكانة خاصة في الغرب الاسلامي، لأنها تمثل المادة العلمية الاولى التي نقلها العلماء الاوائل خلال رحلتهم إلى المشرق، وازدهرت الرواية في الاندلس، وفي المغرب، وعكف العلماء في الغرب الاسلامي على التأليف والتصنيف، وأصبحت المصنفات المغربية من أبرز المصنفات التي اشتهرت فيما بعد في علوم القراءات والحديث والسيرة.... وازدهر علم الجرح والتعديل فى الغرب الاسلامى، وعكف علماء الحديث على

دراسة الرواة، وتمييز الثقات من الضعفاء، ويعتبر "علم العلل" من آدق علوم الحديث، ويراد به الحديث الذي شابت متنه أو إسناده علل وآفات تمنع من قبوله والعمل به، وهذه العلل قد تكون ظاهرة جلية مدركة، وقد تكون خفية غامضة لا يدركها إلا أصحاب الاختصاص من نقاد الحديث، والحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه المحدث على علة تقدح في صحته وتمنع من قبوله، كإدراج إضافة الراوي في حديث، أو تداخل بين روايتين مختلفتين، أو توافق أسماء رواة، وتوهم لسماع من لم يسمع، واختلاط طارئ على الثقات، وغير ذلك من العلل التي تخفى على غير النقاد من علماء الحديث، واشتهر من النقاد عدد من العلماء، من ابرزهم، ابن سيرين، وأيوب السختياني، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن القطان، واحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، والبخاري وابي داوود وابي زرعة، وحمل راية هذا العلم في المغرب ابو الحسن ابن القطان الفاسي، واعتبره العلماء من رواد هذا العلم.

وأقدم كتاب ألف في العلل كتاب "العلل" للامام سفيان بن عيينة المتوفى سنة 198 هـ، ثم كتاب العلل لعلي بن المديني شيخ البخاري، وهو مطبوع، وحظي كتاب "العلل" للدارقطني بمكانة متميزة، وهو أجمع كتاب في العلل، مرتب على المسانيد، وهناك كتب في التراجم تعرضت للعلل، من أبرزها كتاب العلل والتاريخ ليحيى بن معين، والعلل ومعرفة الرجال لاحمد بن حنبل، والتاريخ وعلل الرجال لأبي زرعة الدمشقي.

واهتم علماء الاندلسي بالنقد الحديثي، وازدهر هذا العلم في الاندلس، وتوسعوا في نقد الرواة والرواية، وتأثروا بمنهج ابن وضاح القرطبي، ومن أبرز هؤلاء عبد الحق الاشبيلي الذي يعتبر من الحفاظ المشهود لهم بالعلم ومعرفة العلل والرجال، وصنف مؤلفات هامة في علوم الحديث، ومن أشهرها كتبه في الاحكام، الاحكام الصغرى، والوسطى، والكبرى، وقد تصدى له ابن القطان الفاسي المتوفى 628هـ، في كتاب سماه "كتاب بيان الوهم والايهام الواقعين في كتاب الاحكام"، وحرص ابن القطان على تتبع أوهام عبد الحق الاشبيلي وإيهاماته، وركز على بيان الاغلاط والتجاوزات في النقل، وبخاصة

فيما يتعلق بالأغلاط المرتبطة باستبدال راو بآخر، او زيادة راو او نقصه او تداخل الاسانيد او ايراد المرفوع على أنه موقوف، كما ناقشه في القسم الثاني من الكتاب فيما يتعلق بآرائه وافكاره وعلله وأحكامه واستدراكاته، وهذا القسم هو الاهم في كتابه، لأنه ظهرت فيه كفاءة ابن القطان ومكانته في مجال النقد.

واعتبر كتاب "الوهم والإيهام" من أهم الكتب المغربية في علم علل الحديث، نظرا لما تميز به هذا الكتاب من أسلوب علمي رصين في بيان مكانة الرواة، من حيث الجرح والتعديل، ومن حيث غزارة مادته العلمية واعتماده على مراجع أصيلة مفقودة، وانفراده بتعريف رجال لم يعرف بهم أحد قبله، بالاضافة الى تأصيله لقواعد علم الحديث، وسعيه في تكوين منهج أصيل وجديد في مجال التصنيف في علوم الحديث، سواء من حيث الاسلوب أو المنهج أو الترتيب..

ونظرا لأهمية هذاالكتاب في علم الحديث، وتميزه بمنهج متميز في علم المغرب، فقد حظي بعناية العلماء، وأشاد به علماء الحديث، ونقلوا عنه، واستشهدوا به، واعتبروه من المصنّفات الحديثية التي أضافت الكثير إلى هذا العلم...

ومن هذا المنطلق فقد حرصت دار الحديث الحسنية على أن توجه العناية لدراسة هذا الموضوع الجدير بالاهتمام، ولم يكن من اليسير أن يعد هذا الموضوع إلا من كان متمكنا من علم الحديث، آخذا بناصية مادته العلمية، أمينا فيما ينقل، دقيقا فيما يكتب، يصوغ عبارته بروية، لا يتعجل، ولا يرتجل، ولا يضيق بجهده في سبيل رسالته العلمية...

ولما استشارني أخي وصديقي الأستاذ ابراهيم بن الصديق في أمر هذا البحث شجعته وفرحت بهذا الاختيار، لأنني أعرف مكانة الباحث وعلمه، فهو خير من يبحث في علم الحديث، وهو حجة فيما يكتب، وبالرغم من أنني كنت المشرف على هذه الأطروحة، فقد كان الباحث أقدر مني على اختيار مادة بحثه، وأعلم مني بمظان مصادره، وكنت سعيدا أن أشرف على إعداد

هذه الأطروحة التي أعدها صاحبها بكفاءة عالية، ورسم منهجها بعناية ودقة، فجاءت في المستوى الذي يدعونا للاعتزاز والفرحة...

ولا أظن أنني بحاجة إلى تقديم الأستاذ الدكتور ابراهيم بن الصديق، فهو سليل أسرة شريفة اشتهرت بمكانتها الدينية، وبغيرتها على الإسلام، كما اشتهرت بعلمائها، وبخاصة في علوم الحديث...

وأشعر بسعادة كبيرة أن أقدم هذا الكتاب إلى المكتبة الإسلامية، وإلى العلماء والباحثين، وأهنيء المؤلف على نشر هذا البحث كما هنأته باسم اللجنة العلمية التي تولت مناقشته على حسن إعداده، وغزارة مادته ودقة عبارته وسلامة منهجه...

وأدعو الله تعالى أن يجزي مولانا أمير المومنين جلالة الملك الحسن الثاني الجزاء الأوفى عن تأسيسه لدار الحديث الحسنية التي تحظى برعاية جلالته، لكي تكون هدية جلالته لشعبه، تؤدي رسالتها العلمية، وتسهم في تأكيد هوية المغرب الإسلامية، من خلال تكوين هذه المواكب المتلاحقة من العلماء الذين أثروا المكتبة المغربية بعشرات المصنفات ومئات البحوث، مؤكدين بذلك أن مغرب اليوم هو مغرب الأمس، يفخر بدينه وعقيدته، ويشيد بجهده صرح ثقافته الإسلامية، متحديا كل أنواع الغزو المتلاحق الذي يستهدف إضعاف هذه الثقافة، وسوف يظل المغرب كما كان، دار إسلام ودار علم...

كما أدعوه تعالى أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه. وأن يتولانا وأن يرعى جهودنا، لكي تكون خالصة لوجهه، وأن يلهمنا الرشد والسداد...

رباط الفتح : 9 جمادى الأولى 1415

14 اكتوبر 1994

الدكتور محمد فاروق النبهان

مدير دار الحديث الحسنية

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

تقديم

1

اشتهر بين العلماء في مختلف الأقطار، أن المغرب الأقصى بلد فقه وفروع لا بلد حديث وأصول، وشجع على ترسيخ هذه المقالة في الأذهان، ندرة ما صدر عن الديار المغربية من انتاج في الحديث الشريف وعلومه، أو قلة أهمية ما صدر، أو إهمال المهم وعدم انتشاره.

حتى إذا فاجأ القاضي عياض - في القرن السادس - الأوساط العلمية بكتبه القيمة، وتحقيقاته البارعة، في فني رواية الحديث ودرايته «كالإلماع، إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع » و«اكمال المعلم في شرح مسلم » و« الشفا » و«مشارق الأنوار على صحاح الآثار » وغير ذلك مما أسهم به إسهاما فعالا في الدراسات الحديثية، حيث يعتبر أشهر روادها في هذا القطر في الدراسات الحديثية.اعتبره الناس فلتة من فلتات الزمان، ووقفوا عنده ولم يتعدوه إلى غيره، إذا ذكر الحديث وعلومه في المغرب، حتى قالوا : «لولا عياض ما ذكر المغرب » وقيل في الديار المشرقية عن كتابه «مشارق الأنوار » :

مشارق أنوار تبدت بسبتةومن عجب كون المشارق بالغرب(1)

ولئن كان المشاهد للعيان يزكي هذه المقالة إلى حد ما، إذ لم ينتج المغرب مثل «مسند بقى بن مخلد» و«منصف قاسم بن أصبغ» و«مستخرج ابن أيمن على سنن أبي داود» و«الذيل على تاريخ البخارى» لمسلمة بن القاسم القرطبي و «المؤتلف والمختلف»، لابن الفرضي و«تاريخ المحدثين» لأحمد بن سعيد بن حزم

1) القائل هو الحافظ الفقيه أبو عمرو بن الصلاح صاحب "مقدمة علوم الحديث" الدي سيأتي الكلام عنه بكثرة. وقد اشتهر البيت على الألسنة كما ورد في الصلب، وفي معجم أصحاب الصدفي "لابن الأبار ص 308" كان أبو عمرو المعروف بابن الصلاح ينشد، أخبرني بذلك من أصحابنا من سمعه :

مشارق أنوار تسنت بسبتة   وذا عجب كون المشارق بالغرب

الصدفي » و« الكنى المجردة » و« التمهيد » و« جامع بيان العلم » و« الاستيعاب » لابن عبد البر و« الإيصال » و« المحلى » و« الإعراب » لابن حزم، و « التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح » لابي الوليد الباجي، و« الجمع بين الصحيحين » للحميدي، ولعبد الحق الإشبيلي، و« تقييد المهمل وتمييز المشكل » لأبي علي الجياني و« الحافل في تذييل الكامل » لأبي العباس النباتي. وعشرات غيرها من مؤلفات أهل الأندلس، التي تعتبر من أصول علم الحديث رواية ودراية.

وكذلك لم ينجب المغرب الأقصى من حفاظ الحديث من يطفو على سطح كتب طبقات الحفاظ وتراجمهم، ويلح على بصر القارئ وهو يلقي نظرة عجلى على أي كتاب منها، حيث تبادره أسماء مثل : محمد بن وضاح[2] وبقى بن مخلد[3] وقاسم بن أصبغ[4] وأحمد بن خالد الجباب[5] وخالد بن سعد[6] ومسلمة ابن القاسم القرطبي، وابن عبد البر[7] وابن حزم[8] وأحمد بن سعيد بن حزم الصدفي المنتجيلى ومحمد بن أحمد بن مفرج[9] وأبى محمد الزيات، وأبي المطرف عبد الرحمن بن فطيس[10] ان سهل الدباغ[11] وابن الفرضي[12] وابن بشكوال[13] وابن خير[14] وابن حبيش[15] وأبى محمد الرشاطى[16] وأبى عمر

---

2) تذكرة الحفاظ للذهبي 2 / 646 طبقات الحفاظ للسيوطي 283
3) « 629 / 2 « 277
4) 853 / 3 283
5) 851 / 3 339
6) 919 / 3 374
7) 1128 / 3 432
8) 1146 / 3 436
9) 1007 / 3 399
10) 1353 / 4 414
11) 1025 / 3 406
12) 1076 / 3 418
13) 1339 / 4 477
14) 1366 / 4 483
15) 1353 / 4 480
16) تذكرة الحفاظ للذهبي 4 / 1307 طبقات الحفاظ للسيوطي 469

الطلمنكي(17) وأبي عـمـرو الداني(18) وأبوي علي الصـدفي والجـيـاني، إلى آخـر القـائمـة الطويلـة التي تضـم حفـاظ الأندلس ومـحـدثيـهـا، والقـائمين بعلـوم الإسناد والرواية بها.

فليس مـعنى توجـه اهتـمـام المؤرخين لعلمـاء الحديث إلى عـدوة الأندلس أن عدوة المغرب كانت على الدوام خلوا ممن يعتنى برواية الحديث الشريف وضبطه وتقييده، والاشتغال بعلومه، بل وجد بالمغرب من أكب على علوم الحديث، وأتقنـها وجود فروعها وان كان الواصل منهم إلى رتبة الحفـاظ الكبار – كمـا هو الشأن في عدوة الأندلس– قليلا.

2

وفي البحث الذى قدمتـه لنيل « دبلوم » الدراسات الاسـلامـية العليا من دار الحديث الحسنية – عمرها الله – بعنوان :« الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث حاولت أن أبين مدى اسهام المغاربة في بحوث الرواية والإسناد، بذكر من تخصص منهم في هذا الجانب من العلوم الاسلامية، وعرض انتاجهم، ومناهجهم في تناول بحوثه.

الا أن المغرب المقصود في رسالة « الدبلوم » هو المغرب بعدوتيه الأندلس والمغرب الأقصى، وكان توجيه هذا التزاوج بين القطرين هو ما جاء في تقديم الرسالة في الفقرة التالية :

« المقصود من المغرب هو المغرب بعدوتيه، الأندلس والمغرب الأقصى، فهما يعتبران من الناحية العلمية قطرا واحدا، وإذا أمكن فصلهما سياسيا في بعض الحقب، فمن العسير فصلهما علميا وفكريا لأن بين علمائهما من التداخل والترابط والتزاور والاشتراك في الشيوخ والمذهب والتفكير والمنهج ما يتعذر معه فصلهما، وقد قال ابن القطان الفاسي، وهو يتحدث عن يوسف بن عدي الكوفي نزيل مصر : «روى عنه من أهل بلدنا : بقي وابن وضاح » كما سيأتي.

---

17) تذكرة الحفاظ للذهبي 3 / 1098 طبقات الحفاظ السيوطي 423
(18 · 3 / 1120 · 429

ومن جهة أخرى، فان الظواهر التي اكتنفت هذا العلم[19] بالأندلس والمغرب تعتبر واحدة، وهما مشتركان في كثير من خصائصها، مثل عدم جمع المتكلم فيهم من رجالهما في كتاب خاص وعدم معرفة الكثير عنهم، وتفرق قواعد الفن ومسائله في الكتب المختلفة، والاوهام التي تحصل للمشارقة بالنسبة إلى رجالهما. الخ

كل ذلك يعتبر واحدا في المغرب بعدوتيه، كما سيضح من البحث »[20] ولذلك جاء حظ المغرب الأقصى من بحث « الدبلوم » ضئيلا نوعا ما لطغيان الجانب الأندلسي عليه.

ولا شك أن « علم الجرح والتعديل » الذي تم بحث اسهام المغاربة من خلاله في علوم الحديث الشريف، هو من أهم تلك العلوم ومن أغزرها مادة، لان موضوعه هو دراسة أحوال عشرات آلالاف من الرواة والحكم بقبول حديثهم أورده.

فكان اعتناء عامة المحدثين به شديدا[21] وهكذا ألفت فيه عشرات المصنفات.

أما علم « علل الحديث » فهو أضيق نطاقا من علم « الجرح والتعديل » وأدق بحثا وأعوص فهما، ولذلك لم ينبغ فيه الا قلائل من أئمة الحديث وكبار حفاظه، وحذاق نقاده، كما سيتضح.

وقد وجد في محدثى الأندلس من تخصص في هذا العلم وأتقنه كابن عبد البر وابن حزم وأبى علي الحياني وعبد الحق الإشبيلي وغيرهم فأخذ الناس

19) أي علم الجرح والتعديل

20) الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث ص 1 (هامش)

21) نواة علم " الجرح والتعديل" هي أحكام كل بلد على روايته لأنهم أعرف بهم و أكثر اطلاعا على أحوالهم، وقد وجدت هذه الأحكام من نقاد المغرب على رجاله بالفعل، إلا إنها لم تجمع في كتاب خاص كما حدث بالمشرق وكان أحد أهداف بحث "الدبلوم" تتبع تطور مسيرة الجرح والتعديل في المغرب، واستخراج أحكام عامة لمنهج المغاربة في الجرح والتعديل. وبعد مناقشة الرسالة طبع الجزء السادس، من "الذيل والتكملة" لابن عبد الملك. وقد ذكر فيه في ترجمة إبن الأبار، أن من مؤلفاته : " كتاب الشفاء في تمييز الثقات من الضعفاء"، وهو مقصور على أهل الاندلس (انظر الذيل والتكملة 258/6) فتواردت الخواطر والحمد لله.

بآرائهم واشتهرت أحكامهم على الاحاديث وتعليلها وذاعت بين علماء الفن في سائر الأقطار.

أما في المغرب الأقصى فقد وجد من أفذاذ حفاظه من اعتنى بهذاالشأن أتم عناية حيث تخصصوا في علوم الحديث وبخاصة « علم العلل »، وانتشر ذكرهم بالمشرق وكثر النقل عنهم وقدر إسهامهم الفعال في هذا المجال، فأدرجوا في كتب حفاظ الحديث وأعيان علمائه، وان لم يحوزوا نفس الاهتمام ببلدهم المغرب. كأبي الحسن بن القطان الفاسي المتوفى سنة 628، وتلميذه أبي عبد الله ابن المواق المراكشي المتوفى سنة 642، وأبي عبد الله ابن رشيد السبتي المتوفي سنة 721. وسيأتي الحديث عنهم بتفصيل إن شاء الله.

وربما كان أكثر هؤلاء تخصصا في « العلل » وأشهرهم ذكرا في مختلف كتب الحديث المشرقية، بحيث لا يكاد يخلو كتاب منها من نقل أو نقول عنه، هو أبو الحسن بن القطان.

4

وهذا البحث عن علوم الحديث بالمغرب سيكون – ان شاء الله – خاصا بالمغرب الأقصى، في أخص فنون الحديث، وهو علم « العلل » في إنتاج عالم لم يرحل عن دائرة ملك الموحدين، وهو أبو الحسن بن القطان.

قد تجشمت فيه كثيرا من المشاق، وواصلت الايام بالليالي لجمع مواده وتنسيقها، ثم التعمق في محتواها، واستنتاج معطياتها. ومقارنة ما عند المشارقة بما عند المغاربة، ومحاولة التوفيق بين المدارس العلمية على تباعد أقطارها وتباين مناهجها، كما سيتضح لكل منصف لبيب، وهو يتتبع أبواب البحث وفصوله ومباحثه مع قلة الإمكانات، وضعف الوسائل وعزة المعين، وانعدام المساعد.

وأرجو أن أكون أسهمت بهذا البحث – على تواضعه – في اعطاء فكرة واضحة ومحددة عن مسيرة علوم الحديث الشريف بالديار المغربية، وفي إبراز شخصية حافظ عالم فذ شهد له بالامامة في علوم الحديث نقاد الفن وجها بذته،

وهو الخامل الذكر، المجهول القيمة في بلده، حتى ان فهارس وأثبات المغاربة يخلو الكثير منها، من رواية كتبه واسنادها أو التعرض لذكره بالمرة.

وهذا « فهرس الفهارس » قد حوى أسماء الكثير من المسندين والمتعاطين للرواية، والمقحمين عليها، لا تجد فيه ذكرا لابن القطان رغم أن له « برنامج شيوخ » وصف بأنه مفيد وحافل. كما سيأتي(22).

وهم في المشرق يضعون ابن القطان الفاسي في مصاف زمرة النخبة من الحفاظ النقاد، كيحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين والدارقطني وأضرابهم، على ما سيتضح.

كما أرجو أن يبرهن البحث أيضا على أن قضية كون المغرب بلد فقه لا بلد حديث، ليست على إطلاقها، وأن السبب في استفاضتها يعود في جزء كبير منه إلى اهمال المغاربة لعلمائهم في مختلف الفنون وعدم احتفالهم بهم.

وربما استمر هذا الإهمال من المغاربة لعلمائهم إلى العصور المتأخرة، حيث أخذ الناس في مختلف الأقطار ينقبون عن تراثهم ويبرزون آثار علمائهم، كما هو مشاهد. فزيادة على تجاهل أصحاب الفهارس المغاربة حتى المتأخرين منهم لعالم كبير كابن القطان، نجد المعلق على « شرح الفية العراقي » في مصطلح الحديث، يترجم لكل من ورد ذكره في شرح الشيخ زكريا الانصاري المطبوع مع شرح العراقي نفسه، ولما نقل كل من الحافظ العراقي والشيخ زكريا الأنصاري كلاما عن الحافظ المغربي ابن المواق. كتب المعلق وهو مغربي ما نصه.

« ابن المواق الحافظ أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر، هكذا في جل شروح الألفية، ولم أقف على من ترجمه في الكتب المعتمدة في التراجم »(23) فكان هذا الحافظ المغربي هو الوحيد الذي أهمل من التعريف به من بين عشرات العلماء المترجمين في التعليق ولم ينسب حتى إلى بلده. مع أن الحافظ العراقي والشيخ

22) انظر في استدراك ابن القطان على "فهرس الفهارس" : "دليل مؤرخ المغرب الأقصى" لابن سودة 291/2 ط دار الكتاب بالدار البيضاء.

23) شرحا الفية العراقي 110/1 ط فاس.

زكريا . وهما مشرقيان عرفاه وعرفا مكانته العلمية وقيمة آرائه في علوم الحديث، حيث تعددت النقول عنه في كتابيهما .

5

ولا يعني تخصيص البحث للمغرب الأقصى تجاهل الحقيقة السابقة وهي تأثر المغرب ب الأندلس وتأثيره فيه إلى حد يعسر التفريق بينهما في المجال العلمي، الا أن تأثيرالأندلسالحديثي في المغرب أبين من تأثرالأندلسبالمغرب.

فالقاضي عياض الذي يعتبر نموذجا لاشهر محدثي المغرب، إذا جرد من معجم شيوخه « الغنية » الشيوخ الأندلسيون، وحذف من أسانيده رجال الأندلس، والحال أنه لم يرحل خارج القطرين، كان وضعه الحديثي وقيمته الإسنادية مختلفين عن واقع حاله المعروف.

ومثله بقية علماء الحديث بالمغرب إلى ما قبل سقوط الأندلس ولا يختلف عنهم ابن القطان في هذا .

ويجدر في هذا المجال، ذكر حكاية طريفة وقعت للمحدث المغربي أبي القاسم عبد الرحيم ابن الملجوم الفاسي المتوفي سنة 604 مع عدد من حفاظ الأندلس تدل على مدى ازدواج الناحية العلمية في العدوتين، وتأثر المغرب بالأندلس في الناحية الحديثية والإسنادية على الاخص.

قال ابن الابار في « معجم أصحاب الصدفي » :

« حدثت عن أبي القاسم عبد الرحيم بن عيسى بن الملجوم(24)، أنه حضر جنازة بخارج الربض الشرقي من قرطبة، حيث قبور يحيى بن يحيى وعبيد الله وأبي عيسى، وبقرب منها قبر القاضي يونس بن عبد الله، وقبر أبي عبد الله بن الطلاء، وذلك في سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، وحضرها معه القاضي بقرطبة اذ ذاك أبو محمد ابن مغيث بن الصفار، وأبو الوليد ابن أبي القاسم بن رشد

---

24) المتوفى سنة 604 و هو من أهل البيوتات العلمية والحديثية بفاس قدم جده إلى المغرب في جيش موسى ابن نصير. انظر : " جدوة الاقتباس" رقم 432.

وأمثالهما فأفضى بهم التفاوض إلى أن قال أحدهم : إن الفقيه أبا جعفر البطروجي حضر في هذا الإبان جنازة، وجرى ذكر مسالة احتج فيها بأن قال : حدثني صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر يونس بن عبد الله، عن صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر أبي عيسى عن صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر عبيد الله ابن يحيي، عن صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر يحيى بن يحيى عن مالك رحمه الله في « الموطا » وأتم أبو جعفر حجته بالذى أراد. قال ابن الملجوم : فانتدبت أنا وقلت : لم يغب عن هذا الموضع من سندى في « الموطا » غير والدي رحمه الله فاستحسن أصحابنا ذلك »[25].

6

وانطلاقا من هذا الواقع العلمي الذي لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه، تعين تخصيص الباب الأول من هذا البحث لمسيرة علم « العلل » في الأندلس. والكشف عن مواطن الترابط بين القطرين في هذا الباب وإظهار مدى تأثر المغرب بجارته وذلك بعد تقديم باب تمهيدي للتعريف بعلم « العلل » بصفة عامة، وتبين أهميته، والمتخصين فيه وأشهر كتبه. الخ لتترابط حلقات البحث.

على أن يبقى الموضوع الأصلي مركزا على جانبين متداخلين : أحدهما أساسي، ويرجع إلى دراسة « العلل » عند ابن القطان من خلال كتابه « بيان الوهم والإيهام ».

والجانب الثاني، هو الجانب المظهري المستنتج ذهنيا من تلك الدراسة وهو يوضح المشاركة الفعلية للمغاربة في علوم الحديث ووجود المتخصصين في أدق فروعه، المتعمقين في سائر بحوثه.

والجانبان – كما تقدم – متداخلان ومتلازمان في الإحساس بحيث ينتقل الذهن عفويا من الأول إلى الثاني.

وهكذا تكون البحث من باب تمهيدي، وأربعة « أبواب » وخاتمة.

---

25) معجم أصحاب الصدفي لابن الأبار ص 25 .

الباب التمهيدي : علم « العلل » عند علماء الحديث. ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الاول : التعريف بالعلة في اللغة والاصطلاح. ومحاولة التوفيق بين اللغويين والمحدثين في استعمالهم لفظتي « معلل » و« معلول » الممنوعتين عند أهل اللغة فيما قصده بهما المحدثون.

المبحث الثاني : مكانة علم « العلل » بين علوم الحديث وفيه نبذة تعريفية عن علوم الحديث، ونشأتها، والنسبة بينها وبين مصطلح الحديث وإبراز أهمية «علم العلل» وصعوبته، وقلة المتخصصين فيه.

المبحث الثالث : طرق معرفة « العلل »، وقد أوضحت في هذا المبحث أنه ليست هناك وسيلة معينة لاكتشاف العلة في الإسناد. وأن المنهج المسلوك عندهم لذلك هو الإحصاء الدقيق والتتبع المضني للطرق والأسانيد والدراسة الجزئية لتصرفات الرواة.

المبحث الرابع : أنواع العلة في الإسناد وفي المتن،

المبحث الخامس : التأليف في « العلل »، وفيه تقسيم المؤلفات في « العلل » إلى خاص بالعلل، والى كتب التراجم التي تتعرض للعلل، والى كتب علل شخص معين، أو كتاب معين وإلى كتب الحديث المعللة.

الباب الأول : مدى تأثر المغرب بالأندلس في العلل. ويقع في فصلين :

الفصل الأول : التعريف بالعلة في الأندلس. وفيه : إبراز طبيعة النقد عند الأندلسيين. وتأثر التعليل عندهم بطبيعتهم النقدية، ونبذة عن ابن وضاح أول من أدخل هذا العلم إلى الأندلس وتأثرهم به. ومنهجهم في التعليل وكتابتهم في «العلل» وتحليل لكتاب أبي علي الجياني في « علل الصحيحين ».

الفصل الثاني : أثر عبد الحق الإشبيلي في منهج التعليل بالمغرب، وقد أفردته لعبد الحق الإشبيلي وكتابه « الأحكام الشرعية الذي وضع عليه ابن القطان كتابه موضوع البحث.

وهو يتناول التعريف بعبد الحق، ودراسة لكتابه مع التركيز على جانب «العلل» فيه. ثم تأثيره في ابن القطان. وأوجه الترابط بين كتابيهما.

الباب الثاني : دراسة كتاب « الوهم والإيهام » لابن القطان ويشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : التعريف بابن القطان. وفيه يقع التعرف على مسيرة علم الحديث بالمغرب الأقصى من خلال نشأة المؤلف ودراسته، وشيوخه وتلامذته، ومذهبه، ومجالسه العلمية، ووظائفه وحظوته عند ملوك الموحدين. ثم التعرف على مكانته عند علماء الحديث في مختلف الجهات. وفي هذا الفصل مبحث خاص بمناقشة ابن عبد الملك في اتهاماته لابن القطان.

الفصل الثاني : التعريف بكتاب « بيان الوهم والإيهام ».

ويحتوي على إبراز قيمته الحديثية. ودراسة خصائصه العلمية والأسلوبية.

الفصل الثالث : منهج ابن القطان في تأليف كتابه.

وهو يحتوي على مباحث يقع التعرف منها على موضوع الكتاب وتقسيمه. ودراسة لمقدمته. ومعطياتها بالنسبة إلى منهج المؤلف واصطلاحه في كتابه. ثم مصاحبته في تصديرات أبواب كتابه، مع دراسة للمنهج من خلال مصادر الكتاب. ووظيفة المحدث التي تقيد بها المؤلف في كتابه هذا.

الفصل الرابع : المؤلفات حول كتاب ابن القطان.

وخصصته لتتبع وتحليل ما كتب على كتاب ابن القطان هذا من تعقبات واستدراكاتوتلخيصات.

وقد جعلت الباب التمهيدي، والبابين الأول والثاني. بمثابة القسم الاول من هذا البحث، والبابين الثالث والرابع، المتمحضين لدراسة العلة والتعليل عند ابن القطان. بمثابة القسم الثاني منه.

فالباب الثالث : العلة عند ابي القطان، يشتمل على ثلاثة فصول.

الفصل الأول : الأسس التي بنى عليها تعليله للأحاديث.

وانطلقت في دراسة هذه الأسس من محترزات الصحة، كالإرسال والإنقطاع والإعضال، والتعليق، والتدليس، وقوادح العدالة من بدعة وخوارم مروءة والجهالة بالرواة، والإخلال بالضبط، وما إلى ذلك، وقد جليت مذهب ابن القطان في الأخذ بهذه الأصول في التعليل، وقارنته بمذاهب المحدثين، وأبرزت الطابع الخاص الذي طبعها به لتساير منهجه في النقد والتعليل.

الفصل الثاني : المسائل التي انفرد بها ابن القطان في أصول الحديث.

وهو ولن كان امتدادا للفصل قبله، إلا أن لانفراد ابن القطان عن الجمهور في عدد من أصول الحديث، حيثيات، وسمات، مميزة اعتبر بها صاحب مدرسة مستقلة في دراسة الحديث ونقده.

والفصل الثالث : جعلته لتتبع نماذج من مناقشاته مع حفاظ الحديث ونقاده الكبار، بحسب منهجه في البحث، وأصوله، وما انفرد به.

الباب الرابع : التعليل التفصيلي عند ابن القطان.

وفي هذا الباب، قمت بدارسة تفصيلية لجزئيات التعليل في كتاب ابن القطان وسبر منهجه في تطبيق أصوله وتناوله لمسائل هذا الفن، وهو يشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول :التعليل بين عبد الحق وابن القطان.

وباعتبار أن ابن القطان وضع كتابه أساسا لانتقاد كتاب عبد الحق، فقد أبرزت في هذا الفصل جانبا هاما من جوانب مدرسة ابن القطان، في بحوث الأسانيد والعلل، وضمنته انتقادات ابن القطان لعبد الحق في الشكل أي من حيث منهجيته في البحث عن العلل، وعرضها في كتابه، ثم في الموضوع أي في صميم تعليله للأحاديث، ثم عطفت على ذلك بالنواحي التي اتفقا فيها.

الفصل الثاني : شمولية التعليل في كتاب ابن القطان، وهي تبرز من خلال تعليله بسائر أنواع العلل، ثم في موقفه من « الصحيحين » و« الموطا »، وتعليله ما بدا له من أحاديث هذه الكتب الثلاثة.

الفصل الثالث : تعليل الصحيح بالحسن.

وبينت فيه اصطلاحه الخاص بالحسن، وغموض موقفه من الاحتجاج به وطريقة تعليله الصحيح بالحسن حسب اصطلاحه.

الخاتمة : واستخلصت فيها النتائج العامة للبحث، مع محاولة تقويم مدرسة ابن القطان في علوم الحديث.

ولم آل جهدا أو أدخر وسعا في المراجعة، والتحقيق. وتخريج الأقوال والتعمق في مختلف الآراء والمذاهب، واستخلاص النتائج.

ولا أدعي كمالا ولا إحاطة، ولا القول الفصل، فإن صرف عملي هذا همم الباحثين إلى خدمة كتابي عبد الحق وابن القطان، واعتبر نواة لعمل كبير يجلى فضلهما، حتى يقدر مجهودهما في خدمة السنة النبوية بهذه الديار حق قدره، كنت قد حققت هدفي وأحتسب على الله ثواب سعيي.

وأنهي هذا التقديم بكلمة تقدير واعتراف بالجميل للأستاذ المشرف فضيلة السيد الدكتور محمد فاروق النبهان. الذي تفضل مشكورا فقبل الإشراف على هذا البحث، ومدلي يد المساعدة والعون. وقبل ترددي عليه - رغم مشاغله وأعبائه - برحابة وسعة صدر لا يتحلى بهما إلا أفاضل العلماء الذين يجعلون من بث العلم، وخدمة الثقافة، وإفادة للطلبة. شغلهم الأول، ومهمتهم المقدسة. فجزاه الله خيرا، وراعى له أياديه الكريمة على طلبة دار الحديث الحسنية، زادها الله ازدهارا وتألقا وإشعاعا في حمى منشئها وراعيها صاحب الجلالة والمهابة أمير المؤمنين مولانا الحسن الثاني أيده الله ونصره، وخلد في الصالحات ذكره.

نسأل من الله سبحانه وتعالى، أن يتقبل عملنا خالصا لوجهه، وأن يرزقنا التوفيق والعون والسداد.

الباب التمهيدي
« علم العلل » عند علماء الحديث.

المبحث الأول : التعريف بالعلة.

أولا : عند علماء اللغة.

« معلل » و« معلول » بين اللغويين والمحدثين.

ثانيا : العلة عند علماء الحديث.

المبحث الثاني : مكانة «علم العلل» بين علوم الحديث.

أولا : نبذة تعريفية عن علوم الحديث – نشأة علوم الحديث – النسبة بين علوم الحديث ومصطلح الحديث.

ثانيا : أهمية « علم العلل » – أسباب قلة المتكلمين في « العلل ».

المبحث الثالث : طرق معرفة العلل.

تتبع طرق الحديث – إحصاء المرويات – التصنيف للرواة غير المتقنين في شيوخ، أو بلد – تتبع أخطاء كل محدث على حدة – وضع كشوف بالمدلسين – التمييز بين أنواع التحمل.

المبحث الرابع : أنواع العلة

أولا : علة المتن – ثانيا : علة السند – ثالثا : العلة فيهما.

المبحث الخامس : التأليف في العلل.

الفرع الأول : المدخل إلى الموضوع.

الفرع الثاني : تقسيم المؤلفات في العلل.

القسم الأول : خاص « بالعلل »

القسم الثاني : كتب تراجم تتعرض للعلل.

القسم الثالث : كتب « علل » شخص معين، أو كتاب معين.

القسم الرابع : كتب الحديث المعللة.

المبحث الاول
التعريف بالعلة

أولا : عند علماء اللغة :

العلة بالكسر معنى يحل بالمحل فيتغير به المحل، ومنه سمي المرض علة لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف(1) والفعل عل يعل بالكسر، ويتعدى بالهمزة، فيقال : أعله الله، ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة.

واسم المفعول : معل، وعليل.

استعمال المحدثين :

وقد أخذ المحدثون من هذا المعنى لفظ « علة » فاستعملوه في الحديث الذي تخللته آفة توهن صحته وتحيله إلى ضعف.

ولكنهم عندما استعملوا اسم المفعول، أضافوا إلى « معل » القياسي : « معلل » و « معلول » فقالوا : حديث معلل، وإسناد معلول.

« معلل » و « معلول » بين اللغويين والمحدثين :

1) معلل :

قال أهل اللغة :إن « معلل » لا يصح اسم مفعول من « أعل » بالمعنى الذي يريده المحدثون، لأنه مفعول « علله » بمعنى سقاه الشربة الثانية. وبمعنى ألهاه بالشيء، وشغله به فهو « معلل » ومنه تعليل الصبي بالطعام(2)ولذلك عقب الحافظ العراقي على ابن الصلاح حين عنون في « مقدمته » مبحث العلة بـ «معرفة الحديث المعلل» بقوله : «والأحسن أن يقال فيه «معل» بلام واحدة، لا «معلل» فان الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء، وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأما بلام واحدة، فهو الأكثر في كلام أهل اللغة. وفي عبارة أهل

1) القاموس المحيط ممزوج بشرحه تاج العروس 32/8

2) انظر لسان العرب 476/11 وشرح القاموس 23/8

الحديث أيضا، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل، أن يقولوا : أعله فلان بكذا وقياسه معل »(3). ولكنه في « الألفية » نظم تعبير ابن الصلاح كما هو فقال:

«وسم ما بعلة مشمول معللا ولا تقل معلول»

إلا أنه انتقد في شرح الألفية استعمال « معلل » بما انتقده في نكته(4) وقال الشيخ زكرياء الأنصارى، في شرحه على « ألفية العراقي : « المعلل » لا جودة فيه، فإنه لا يجوز أصلا، لأنه ليس من هذا الباب »(5).

واذ استعمل المحدثون « معلل » بكثرة، وعنون به شيخ أهل الاصطلاح، أبو عمرو بن الصلاح، مبحث العلة – كما تقدم – وتبعه الحافظ ابن حجر – وناهيك بتحقيقه – فقال في « نخبة الفكر » :

(وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل...)

وأبي اللغويون هذا الإطلاق في المعنى الذي يريده المحدثون، فقد التمس الحافظ السخاوي مخرجا لغويا يصحح للمحدثين استعمالهم في نظر أهل اللغة، ولكنه انحرف بكلمة « معلل » عن معنى المرض الذي قصد إليه أهل الحديث، فهو بعد أن قرر أن « معلل » لا يكون إلا بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام قال : « وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون : علله فلان، فعلى طريق الاستعارة »(6).

قال علي القارئ : «وجه الشبه : الشغل، فان المحدث يشغل بما فيه العلل»(7).

وبما تقدم يستغرب إطلاق الدكتور محمد عجاج الخطيب على « معلل » أنه قياسي، حيث قال : « والقياس أن يقال : معل ومعلل »(8).

---

3) « التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح » وهو المعروف بنكت العراقي علي ابن الصلاح ص 117.

4) أنظر شرح الفية العراقي 225/1 .

5) فتح الباقي بشرح الفية العراقي لزكريا الأنصاري مع التبصرة والتذكرة 225/1 .

6) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للحافظ السخاوي 210/1 .

7) شرح النخبة لعلى القاري ص : 132 .

8) أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب ص : 291 .

2) معلول

وأما « معلول » فهو اسم مفعول قياسي لعلله بمعنى سقاه مرة بعد أخرى،قال ابن الأثير في « النهاية » :

« وفي حديث علي : من جزيل عطائك المعلول، يريد أن عطاء الله مضاعف يعل به عباده مرة بعد أخرى، ومنه قصيد كعب :

كأنه منهل بالراح معلول »(9).

وأما بالمعنى الذي يقصده المحدثون، فقد منعه أكثر أهل اللغة، قال في «القاموس المحيط» :

« وأعله الله تعالى، فهو : معل، وعليل، ولا تقل معلول ».

وحكى شارحه السيد مرتضى، وصاحب « لسان العرب » عن ابن سيدة قوله في « المحكم » :

« واستعمل أبو اسحاق لفظ المعلول في المتقارب من العروض، وأرى هذا إنما هو على طرح الزائد، كأنه جاء على عل وإن لم يلفظ به، وإلا فلا وجه له. والمتكلمون يقولونها ويستعملونها في مثل هذا كثيرا . قال : وبالجملة فلست منه على ثقة ولا ثلج، لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو معل »(10) ولذلك قال ابن الصلاح : « معرفة الحديث المعلل، ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس : العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة»(11).

قال الحافظ العراقي : « وقد تبعه عليه الشيخ محي الدين النووي فقال في مختصره : إنه لحن(12) واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة، منهم قطرب حكاه اللبلي والجوهري في الصحاح، والمطرزي في المغرب.

---

9) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 291/3 .

10) لسان العرب 471/11، وتاجة العروس بشرح القاموس 32/8

11) المقدمة مع التقييد والايضاح ص : 115

12) أنظر التقريب للنووي مع تدريب الراوي 251/1

والجواب على المصنف (أي ابن الصلاح) أنه لا شك في أنه ضعيف، وإن حكاه بعض من صنف في الأفعال، كابن القوطية، وقد أنكره غير واحد من أهل اللغة، كابن سيدة، والحريري، وغيرهما » (13).

ومع ذلك فقد أضاف الحافظ العراقي :

« التعبير بالمعلول، موجود في كلام كثير من أهل الحديث، في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي وأبي عبد الله الحاكم(14)وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في التاريخ وفي علوم الحديث أيضا عن البخاري(15).

وقد تشعب الكلام، وكثر الجدال حول أخذ « معلول » من العلة بمعنى المرض في كتب اللغة والحديث والفقه والأصول بين مانع ومجوز، ومخرج للكلمة على شتى المحامل والمخارج، ولعل أحدا من المتأخرين كالعراقي والسخاوي والسيد مرتضى الزبيدي وغيرهم، ممن خاض في هذه المسألة لم يراجع كلام المحقق الشيخ أحمد الفيومي، صاحب « المصباح المنير » الذي حل الاشكال وفصل في النزاع، وأجاز استعمال « معلول » فيما قصده المحدثون والفقهاء وعلماء الاصلين، استعمالا لغويا صحيحا، بل يفهم منه أن « معلول » هو الأكثر استعمالا عند أهل اللغة من « معل » فقد قال في « المصباح » :

« عل الانسان بالبناء للمفعول مرض، ومنهم من يبنيه للفاعل من باب ضرب، فيكون المتعدي من باب قتل، فهو عليل، والعلة المرض الشاغل والجمع علل، مثل سدرة وسدر، وأعله الله فهو معلول، قيل : من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فانه من تداخل اللغتين(16).

والأصل : أعله الله فهو معلول، أو من عله فيكون على القياس، وجاء معل على القياس، لكنه قليل الاستعمال »(17).

---

13) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص : 116

14) أنظر معرفة علوم الحديث ص :11

15) التقييد والإيضاح ص : 117

16) تداخل اللغتين، هو أن يؤخذ الماضي من لغة، والمضارع من لغة أخرى

17) المصباح المنير ص : 67 ط مصرية قديمة سنة 1278

وبهذا يكون استخدام الكلمات الثلاث « معل » و« معلل » و« معلول » من طرف المحدثين وكما سترد بكثرة أثناء البحث – صحيحا من الوجهة اللغوية إذا أخذ بالاعتبار تخريج الحافظ السخاوي ل« معلل » على أنها استعارة من علله بالشيء إذا شغله به، والله أعلم.

ثانيا : العلة عند علماء الحديث

اعتبر المحدثون في علة الحديث، المعنى اللغوي – كما تقدم –

ويمكن القول بصفة عامة : ان الحديث الذي تخلل متنه أو إسناده آفة تمنع من قبوله والعمل به، سواء رد، أو توقف فيه، هو حديث معل باعتبار الإطلاق اللغوي.

غير أن تلك الآفة تكون أحيانا ظاهرة جلية، قد يدركها حتى غير المشتغلين بالحديث، فضلا عن المحدثين.

فإذا قال الزهري، مثلا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال مالك : بلغني عن عمر بن الخطاب، وقال البخاري : وعن الليث بن سعد. أدرك أغلب أهل العلم من فقهاء ومفسرين، ومؤرخين وغيرهم. أن كلام هؤلاء غير موصل الإسناد إلى من عزوه إليه، لأنه لا يخفي على من يشتغل بالعلم أن الزهري لم يدرك رسول الله عليه وسلم وأن الإمام مالك لم يدرك عمر بن الخطاب، وأن البخاري ولد بعد وفاة الإمام الليث بأزيد من عشرين سنة. رغم أنه قد يوجد من لا يعرف الاسم الاصطلاحي لتصرف كل واحد من الثلاثة، كالمرسل والمعضل والمعلق.

وأحيانا تكون الآفة خفية غامضة، بحيث لا يشك المحدث العادي بله غير المحدث، في أن الحديث صحيح سالم من كل ما يقدح، والواقع أنه قد اشتمل على خلل يمنع من قبوله، ولا يكتشفه لخفائه إلا النقاد من المحدثين، كما سيتضح بعد.

وقد اصطلحوا على إطلاق اسم « العلة » على هذا القادح الخفي. لان الموانع الظاهرة من قبول الحديث، قد وضع لها أسماء اصطلاحية تخصها، كالمنقطع والمعضل والمدلس والشاذ والمنكر، الخ. وكذلك وضع للرواة ألقاب تبين

مدي تدنيهم في رواية الحديث من المستور المتوقف في حديثة إلى الكذاب الذي يرد حديثه ولا يقبل، كما يعلم من مراتب الجرح في كتب المصطلح(18). فجميع تلك المسميات والالقاب القادحة، بالاضافة إلى ما لم يوضح له اسم من القوادح - كما سيأتي - كل ذلك إذا كان خفيا غير ظاهر، هو « العلة » في اصطلاح أهل الحديث.

قال أبو عبد الله الحاكم في « معرفة علوم الحديث » :

« وانما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فان حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا »(19).

وقال ابن الصلاح، معرفا « علل الحديث ».

« وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهرة السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ،الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر »(20).

وتقييد ابن الصلاح العلة بالقادحة، احتراز عن العلة غير القادحة كابدال راو ثقة بآخر ثقة أيضا، وهما معاقد سمعا من شيخهما، فإن هذه العلة لا تقدح في قبول الحديث والعمل به، وإن كان اسناده معلا. وقد مثلها بما :

« رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البيعان بالخيار ». الحديث. فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح. والعلة في قوله عمرو بن دينار، إنما هو عبد الله بن دينار. هكذا رواه

18) أنظر تفصيل مواتب الحرح، في "الرفع رالتكميل، في الجرح والتعديل" للشيخ عبد الحي اللكلوي بدءا من ص 73 مع تعليقات الاستاذ عبد الفتاح أبو غدة

19) معرفة علوم الحديث ص 112

20) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والايضاح ص 116

الآئمة من أصحاب سفيان عنه. فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله بن دينار، إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة »(21).

ثم إنهم – بعد تحديد هذا المفهوم الاصطلاحي للعلة – توسعوا في اطلاقاتها فأخذوا يعللون حتى بالقوادح الظاهرة، اعتباراً للمعنى اللغوى، فيقولون : هذا الحديث معلول بالانقطاع، أو بالراوي الفلاني وهو ضعيف، أو متهم. الخ.

وقد اشتهر عن الإمام الترمذي أنه أطلق على النسخ «علة » بهذا الاعتبار.

والتعليل بالظاهر هو مذهب أغلب الأندلسيين والمغاربة كما سيأتي.

المبحث الثاني

مكانة علم «العلل» بين علوم الحديث

أولا : نبذة تعريفية عن علوم الحديث.

إذا كان الحديث الوارد بطريق التواتر أو التوارث مقبولا كله، ولا يبحث في ظروف نقله ولا في ثقة نقلته، وانما يبحث فقط – عن تحقق شروط التواتر فيه، فان الحديث الوارد بطريق الآحاد ينقسم إلى مقبول ومردود والمقبول هو الصحيح والحسن، والمردود ما عداهما. كما سيأتي.

و إذا كانت أسباب الرد تتقسم بدورها الي ظاهرة وخفية، والخفية كلها تدخل في نطاق بحوث «العلة»، فان شطر أسباب الرد هو موضوع لتلك البحوث، هذا إن اعتبرنا المفهوم الاصطلاحي للعلة. أما ان اعتبرنا المفهوم اللغوي العام كما أخذ به المغاربة. فأسباب الرد كلها سواء أكانت ظاهرة أم خفية، تعتبر موضوعا لبحوث العلة ونظرا لهذا الاتساع في نطاق البحث في أسباب رد الحديث، واعتبارا لكثرة مجالات بحوث «العلة» : اطلق عليها اسم «العلم» واعتبر

21) نفس المصدر ص 117 - 118

علم «العلل» علما مستقلا، أضيف إلى علوم أخرى تتعلق برواية الحديث وتوثيقه تعرف « بعلوم الحديث ».

إلا أن هناك من يتساءل :هل ما يتعلق بنقل الحديث وتوثيقه، هو علم واحد كما هو المتبادر ؟ أم علوم متعددة، حتى تعتبر « العلل » علما مستقلا ؟ اذ من المعلوم أن لفظة « علم » لها مقومات، قد لا نرى انطباقها على كل بحث بحث من بحوث الرواية.

وقد خصصت هذه النبذة التعريفية عن علوم الحديث، للاجابة عن هذا التساؤل لما لذلك من أهمية ترجع إلى هذا البحث من أساسه، وتتجلى في ناحيتين:

الأولى : أن صدر عنوانهذا البحث، هو «علم العلل » فوجب الانطلاق في البحث من أساس متين. واهم قواعده هو عنوانه، فتعين أن يكون سالما من جميع الشوائب.

والناحية الثانية : ازاحة ما علق ببعض الأذهان من إشكال حول هذا الموضوع الذي هو من صميم هذا البحث، فيقال :

حين جمع الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشافعي نزيل دمشق المعروف بابن الصلاح، المتوفي سنة 643 كتابه الشهير : « مقدمة علوم الحديث » أو « علوم الحديث » المعروف ب « مقدمة بن الصلاح » عد عمله في هذا الكتاب حدثا هاما في أواسط المشتغلين بالبحث بالحديث الشريف بصفة خاصة، وفي الاوساط العلمية بصفة عامة، فوقع الاعتناء به دراسة وشرحا، وتهذيبا، وتعليقا، وتعقبا، واستدراكا ونظما، بل واستظهارا وحفظا(22) ولعل أول من اشتغل بالكتابة حوله من المعاصرين لمؤلفه : « الامام النووي الذي ولد سنة 631 حيث وضع عليه كتابين : «الارشاد» و «التقريب» كما يقول في أول «التقريب»

---

22) كما يقول الحافظ أبو الفدا اسماعيل بن كثير المتوفى سنة 774 في تقديمه لاختصاره لكتاب ابن الصلاح ص 19 « وكان الكتاب الذي اعتنى بتهذيبه الشيخ الامام أبو عمرو بن الصلاح تغمده الله من مشاهير المصنفات في ذلك بين الطلبة لهذا الشأن، وبما عني بحفظه بعض المهرة من الشبان...»

«هذا كتاب اختصرته من كتاب «الارشاد» الذي اختصرته من «علوم الحديث للشيخ الإمام... ابن الصلاح (23).

وبعد قرنين من تأليف ابن الصلاح لكتابه هذا. نجد الحافظ ابن حجر المتوفى سنة 852 يقصر اهتمام المشتغلين بعلوم الحديث على هذا الكتاب، ويخبر بدوران الجميع في فلكه حيث يقول: «... عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يُحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»(24).

مقدمة ابن الصلاح في المغرب :

وفي المغرب الأقصى و الأندلس، حاز الكتاب نفس الاهتمام إذ اشتهر وذاع بين علماء العدوتين وانتسخوه وحرصوا على اقتنائه في عصر مؤلفه، حيث يذكر ابن عبد الملك في ترجمة أبي مروان الباجي المتوفي سنة 635 : «ورحل إلى المشرق حاجا، وسمع بدمشق على نزيلها المحدث الشهير أبي عمرو عثمان... ابن الصلاح، تأليفه في « علوم الحديث ». وهذا الاصل الذي سمع فيه قد صار إلى والحمد الله، وفيه خط ابن الصلاح بتصحيح التسميع. وقد تضمن اذنه في روايته لكل من حصل منه نسخة، فانتسخ منه جماعة من جلة أهل العلم ونبهائهم، منهم أبو الحسن الشاري، وأبو عمرو عثمان بن الحاج، وأبو القاسم أحمد بن نبيل وغيرهم، ونسخت منه نسخة لبعض الأصحاب لأمر اقتضى ذلك لم يسع خلافه»(25).

وأهمية كتاب ابن الصلاح تؤخذ من عنوانه « مقدمة علوم الحديث » الذي يتكون من عنصرين منفصلين.

العنصر الأول : معرفة اصطلاحات أهل الحديث، والمواضعات التي اتفقوا عليها لتناول مسائل علومه. ويعتبر هذا العنصر مدخلا لعلوم الحديث كما أفصح هو نفسه عن ذلك إذ قال في آخر «النوع الثامن والعشرين» : ثم إن هذا الكتاب

---

23) التقريب مع شرحه تدريب الروى للسيوطي ط ثانية 61/1

24) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص 2

25) النيل والتكملة لابن عبد الملك 5 ـ 688/2

مدخل إلى هذا الشأن مفصح عن أصوله وفروعه شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص المحدث بالجهل بها نقصا فاحشا، فهو – ان شاء الله – جدير بأن تقدم العناية به(26).

العنصر الثاني : عرض أسماء تلك العلوم وموضوعاتها والنواحي التي تبحث فيها ويذكر في الغالب عددا من المتخصصين فيها، وأهم المؤلفات فيها.

فبالنظر إلى هذين العنصرين ضمن ابن الصلاح كتابه عملين، كل منهما مستقل عن الآخر، إلا أنه حاول المزاوجة بينهما ليصبحا عملا واحدا، حيث عرضهما في نسق واحد، ولم يفصل أحدهما من الآخر، وربما كانت محاولة الدمج هذه بين مصطلح الحديث وعلوم الحديث، هي التي شوشت تخطيط الكتاب فلم يقع ترتيبه على الوضع المناسب كما لاحظ ابن حجر وغيره(27).

العمل الاول : وهو لا يعنينا بالذات هنا – تتبع عشرات الكتب في فنون الحديث المختلفة وفي غيرها من الفنون التي لها علاقة بالحديث كأصول الفقه، ثم استقراء تعبيرات المحدثين التي ترد مسندة في كتبهم، وضم تلك التعبيرات إلى بعضها بعد حذف أسانيدها، واستخلاص اللفظ الغالب الورود على ألسنتهم، والذي يصلح أن يكون قاعدة، كحد الصحيح، والحسن والمرسل، والمعضل والثقة والعدل، والمرفوع، والموقوف، والمسند. الخ ثم تقعيد تلك الألفاظ، أي تصييرها قواعد وأصولا للفن وإعطاؤها صبغة الكلي الذي ينسحب على جزئياته مما أصبح معه مصطلح أهل الحديث علما متميزا بقواعده وأصوله، مثل العلوم الأخرى، بعد أن كانت تلك الألفاظ مشتتة في المصنفات المسندة. وكان الدارس لعلوم الحديث يجد عناء في استقصائها، كي يتصرف في بحثه وفق مقتضاها.

والذين حاولوا جمع اصطلاحات أهل الحديث قبل ابن الصلاح، لم يمكنهم التوصل إلى منهج يفي بغرض الباحث في أخذ القواعد محررة كقواعد سائر العلوم.

---

26) المقدمة ص 230 ط النمنكاني

27) انظر شرح النخبة ص 2

فكتاب « المحدث الفاصل » لأبي محمد الرامهرمزي المتوفى سنة 360 وهو أول محاولة شاملة في هذا الباب. وكذلك كتب الحاكم. والخطيب. و « الإلماع » للقاضي عياض، وغيرها من المحاولات، زيادة على أن أي كتاب منها بخصوصه لم يستوعب المادة كلها، إذ ركز كل منها على جانب معين، قد تكلف الباحث قراءة عشرين قولا بأسانيدها ليظفر بقاعدة محررة، ثم قد لا يخرج بشيء، إذا لم يكن من ذوي التخصص الحديثي. لأن صاحب الكتاب غالبا ما يحكي القول ومعارضه ومؤيده، والشبيه به والقريب المعنى منه، واللازم له. مما لا يتمكن القارئ معه من استخلاص القول الغالب لاعتباره قاعدة يسير في بحثه على وفقها وقليلا ما يتدخل مؤلف الكتاب لترجيح أحد الأقوال، و إذا تدخل فللاستظهار بأقوال أخرى على رأي لم يرتضه وهكذا(28).

28) ولناخذ مثالا أحد الجوانب التي اهتم بها كل من الرامهرمزي والخطيب البغدادي، وه : جانب التحمل والأداء، وليكن الروية بالمعنى، فقد عقد الرامهزري في « المحدث الفاصل » ص 533 : « فصل من قال بإصابة المعنى ولم يتعد اللفظ » وأسند فيه عن واثلة بن الاسقع : « اذا حدثتم بالمعنى فحسبكم» ثم عن الحسن : « اذا أصبت معنى الحديث أجزاك ». ثم أسند سبعة عشر قولا عن الصحابة والتابعين وأئمة هذا الشأن في جواز الرواية بالمعنى، في نحو خمس صفحات. ثم عقد بابا لمنع الرواية بالمعنى، هو « باب من قال باتباع اللفظ » وأسند فيه نحو عشرة أقوال في الموضوع في نحو ثلاث صفحات، دون أن يتدخل أو يعطي قاعدة ولو من عنوان الفصل والباب. وهكذا نجد كتاب «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي وهو خاص ببحوث الرواية والتحمل والأداء تناول موضوع الرواية باللفظ بدءا من ص 265 إلى 308 من الطبعة المصرية، والرواية بالمعنى من ص 308 الى 317، مع نقاش واستدلالات لكل قسم. وبالمقارنة بما عند ابن الصلاح وجدنا انه لخص كلام الرامهرمزي والخطيب وابن عبد البر وغيرهم ممن تناول هذا الموضوع قبله في نحو نصف صفحة حيث قال : ص 109 : «اذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه، فإن لم يكن عالما عارفا بالالفاظ ومقاصدها خبيرا بما يحيل معانيها بصيرا بمقادر التفاوت بينها، فلا خلاف انه لا يجوز ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه الا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير، فأما اذا كان عالما بذلك فهذا ما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث، وأرباب الفقه والاصول، فيجوزه أكثرهم ولم يجوزه بعض المحدثين، وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم، ومنعه بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجازه في غيره. والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالما بما وصفناه قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والتابعين والسلف والاولين».

فقد أعطى في هذه السطور فكرة محددة عن الموضوع وفصل وبين واشترط ورجع وخرج بنتيجة تعتبر قاعدة يمكن تطبيقها على جزئيات هذه المسألة.

العمل الثاني :

الذي قام به ابن الصلاح – وهو المقصود بالذات – عرض علوم الحديث التي استخرج منها تلك القواعد وسرد أسمائها، ثم التمثيل لمسائل كل علم وموضوع بحثه. والمؤلفات فيه – كما تقدم – وهي محاولة سبق اليها أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة 405 في كتابه : « معرفة علوم الحديث » لكنه لم يستوعب ولم يفصل فيما ذكره تفصيل ابن الصلاح، كما سيأتي.

نشأة علوم الحديث وتطورها

ومعلوم أنه نشأت حول رواية الحديث الشريف علوم تخدمه من جهة توثيق نصه، وتقويم نقلته، والبحث في طرق تحمله وأدائه وقد تشعبت تلك العلوم وتنوعت موضوعاتها تبعا لتكاثر النقلة، وتباعد أمكنتهم وأزمنتهم. واختلاف ظروف تحملهم وأدائهم، وتنوع مراتبهم ودرجاتهم في ذلك.

قال القاضي عياض، بعد أن عدد أنواعا مما يندرج تحت علم الحديث من بحوث « وكل فصل من هذه الفصول، علم قائم بنفسه، وفرع باسق على أصل علم الأثر وأسه، وفي كل منها تصانيف عديدة وتآليف جمة مفيدة »(29).

وقال الحافظ السيوطي : « أعلم أن أنواع علوم الحديث كثيرة لا تعد، قال الحازمي في كتاب « العجالة » : علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة نوع، كل نوع منها مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته، وقد ذكر ابن الصلاح منها وتبعه المصنف (أي النووي) خمسة وستين ». ثم نقل عن ابن حجر قوله : « وقد أخل » أي ابن الصلاح « بأنواع مستعملة عند أهل الحديث.... واستدرك البلقيني في « محاسن الاصطلاح » خمسة أنواع أخرى غير ما ذكر »(30).

وقد اعترض الحافظ ابن كثير في اختصاره لكتاب ابن الصلاح على هذا التنويع فقال بعد أن سرد تلك العلوم إجمالا كما هي عند ابن الصلاح :

---

29) «الالماع الى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع» للقاضي عياض ص 5

30) تدريب الراوي 53/1 ـ 54

« وفي هذا كله نظر بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر إذ يمكن إدماج بعضها في بعض، وكان أليق مما ذكر... وربما أدمجت بعضها في بعض »(31).

ومع أن ابن كثير، لم يدمج بعضها في بعض كما وعد، بل ذكرها خمسة وستين كما هي في الأصل، فقد أمكن - بعد دراسة جوانب هذا الموضوع - التوصل إلى الآتي :

أ - يمكن إرجاع أنواع علوم الحديث إلى ثلاثة علوم أصول هي :

الاول : علم المروي، أو المتون ويدخل فيه : الصحيح والحسن، والضعيف بأقسامه، من موضوع وواهي، ومقلوب، وشاذ، ومنكر، ومعضل، ومنقطع، ومدلس ومعلل الخ.

الثاني : علم الراوي،أو الرجالويندرج تحته دراسة الرواة من صحابة وتابعين. فمن بعدهم، ومعرفة أسمائهم، وكناهم، وأنسابهم، المتفق منها والمختلف وجرحهم، وتعديلهم، ورحلاتهم، وولاداتهم ووفياتهم، وشيوخهم وتلامذتهم، الخ.

الثالث : علم الرواية والأسانيد ويشمل كيفية التحمل، وصيغ الأداء وكتابة الحديث وضبطه وتقييده، ومقارنة الروايات، وأدب الشيخ والطالب، وما إلى ذلك.

ب - ثم ما تفرع عن هذه الأصول، وكان كثير الشعب، متعدد الأنحاء، ضخم المادة يحتاج إلى التفرغ والتخصص للإحاطة به كالجرح والتعديل، والعلل وكيفية التحمل، وصيغ الأداء. يعتبر علما مستقلا بدون جدال، إذ مواصفات العلم تنطبق عليه، وما كان بخلاف ذلك، ضم إلى النوع الذي يشبهه أو يقاربه، كالشاذ والمنكر، والمصحف والمقلوب، اذ لا فائدة من تكثير الانواع كما لاحظ السيوطي على ابن الصلاح أنه عدد أنواعا وهي متحدة (32).

---

31) اختصار علوم الحديث بتعليقات الشيخ أحمد شاكر ص 21

32) انظر التدريب 54/1.

ويمكن أن يتخذ نموذجا للفرع المتضخم المادة الذي تجرد عن أصله، فأصبح علما مستقلا مثل علم « العلل » الذي سيأتي الكلام عنه بتفصيل ـ ان شاء الله ـ : « معرفة الصحابة » فهذا الفرع من « علم الراوي » يعتبر علما مستقلا قائما بنفسه يحمل مقومات العلم بما تحمله الكلمة من معنى، إذ معرفة من هو الصحابي وبم إذا تثبت صحبته، والدليل على عدالة الصحابة، وكم عددهم، ثم معرفة طبقاتهم، وأكثرهم حديثا، وعدد حديث كل واحد منهم، ومن ادعى الصحبة وليس بصحابي. والمعمرين منهم، والمتوفين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ومن سمع منه، ومن رآه ولم يسمع منه، ومن سمع منهم عن صحابة آخرين، وعن التابعين، ومن لا سماع لهم إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم معرفة كناهم وأنسابهم وقبائلهم وأولادهم وبناتهم، والبلدان التي نزلوها، وتلامذتهم، الخ. كل ذلك له أهمية قصوى في رواية الحديث وضبطه، ويقتضي الاطلاع على علوم أخرى لإ تقانه، كعلم الأنساب، والسيرة النبوية، والجغرافية، ولذلك قال الحاكم :

« وهذا الباب أي معرفة الصحابة على مراتبهم، يجمع أنواعا من العلوم، ومن تبحر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتوهمونه صحابيا، وربما رووا المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعيا »(33).

وقال ابن الصلاح : « هذا علم كبير، ألف الناس فيه كتبا كثيرة »(34) وعد ابن حجر في مقدمة « الاصابة » تمييز الصحابة ممن خلف بعدهم من أجل معارف علم الحديث(35) وذكر المؤلفات في هذا الموضوع قبل كتابه.

وهكذا نجد المؤلفات في كل علم من علوم الحديث تقل أو تكثر ويصغر حجمها أو يكبر بحسب أهمية العلم المدونة فيه وضخامة مادته، أو هزالها.

---

33) معرفة علوم الحديث ص 25.

34) المقدمة ص 262

35) انظر الاصابة 2/1

ورغم شمول لفظ « المحدث » لكل من اشتغل بعلوم الحديث بصفة عامة، فإنه لا يوجد بينهم المشارك مشاركة تامة في سائرها، والذي يدعي المشاركة، لا يعتبر متقنا، باستثناء المتخصصين في علم « العلل » فإنه يتحتم عليهم أن يكون لهم اشراف على تلك العلوم نظرا لحساسية موضوع ذلك العلم كما سيأتي. والحفظ والاتقان والامامة في علوم الحديث، هي أمور نسبية أي بالنسبة إلى التخصص في علم من تلك العلوم، فبقدر تخصص المحدث في علم أو علمين وإتقانه لهما تعتبر إمامته، كما تقدم قول الحاكم : « من أتقن معرفة الصحابة يعتبر حافظا ».

فأبو الحسن العجلي الكوفي المتوفى سنة 261 بطرابلس الغرب صاحب كتاب« معرفة الثقات » يعتبر من المتخصصين في تجريح الرجال وتعديلهم بما تعطيه كلمة التخصص من معنى، حتى انه ما أسند حديثا واحدا، كما يقول الذهبي « ما علمت وقع لنا من حديثه شيئ وما أظنه روى شيئا سوى حكايات»(36).

هذا مع أنه لا يخلو كتاب من كتب الرجال من النقل عنه واعتماد كلامه.

وهكذا وجد المتخصص في فرع بعينه، أو بلد ورواته وحديثه، والمتخصص في شخص معين حديثه وعلله.

فسفيان الثوري مثلا، كان متخصصا في حديث الكوفيين ومشايخهم، وخاصة حديث أبي إسحاق السبيعي والأعمش ومنصور، إلى جانب إتقانه لأحاديث الأحكام كما يقول يحيى بن سعيد القطان – المتخصص هو بدوره في الثورى –، « كان شعبة أعلم الناس بالرجال، وكان سفيان صاحب أبواب»(37).

وكان يحيى بن سعيد القطان متخصصا في الثورى – كما تقدم قريبا – قال البخاري : « أعلم الناس بالثورى يحيى بن سعيد، لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه»(38).

---

36) تذكرة الحفاظ 560/1

37) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص 127، وانظر في تخصصات سفيان الثوري صفحات 58ـ 63ـ 64. «وشرح علل الترمذي » لابن رجب ص 163.

38) شرح علل الترمذي لابن رجب ص 172

وتخصص أناس في حديث البصرة كعلي ابن المديني والقواريرى(39) وتخصص الحافظ الأندلسي عبد الرحمن بن فطيس ت 402 في التابعين فألف في معرفتهم كتابا في مائة وخمسين جزءا . وتخصص جماعة في تابعي واحد وهو الزهري جمعوا حديثه وتعمقوا علله ومسنده ومنقطعه مرسله، قال أحمد بن حنبل :

« ما رأيت أحدا أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى الذهلي، اعتنى بحديث الزهري وصنفه وتعب عليه » وقال الدارقطني : « من أحب أن ينظر إلى قصور علمه فلينظر في حديث الزهري لمحمد بن يحيى »(40). وجمع الحافظ أبو علي الماسرجسي النيسابورى ت 365 حديث الزهري جمعا لم يسبق اليه أحد، وكان يحفظه مثل الماء حتى قال الحاكم : « صنف حديث الزهري فزاد علي محمد بن يحيى الذهلي » وهكذا نجد المتخصصين في مالك، وشعبة، وقتادة وابن عيينة، وغيرهم. كما يعلم من كتب تراجم الحفاظ.

والمتخصصين في الاحاديث الطوال، والأحاديث القصيرة، وفي المسندات، والمراسل والموقوفات، والمنقطعات، والمبهمات، والافراد، الخ.

فأبو مسعود احمد بن الفرات الرازي ت 258 كان متخصصا في الحديث المسند. قال أحمد بن حنبل : « ما أظن أحدا أعرف بالمسندات من ابن الفرات، وسئل أبو بكر الأعين : أيهما أحفظ أبو مسعود أو الشاذ كوني ؟ فقال : أما المسند فأبو مسعود، وأما المنقطع فالشاذكوني »(41).

وأبو سهل بن الفضل الأعرج البغدادي ت 255 تخصص في الأفراد بحيث لا يكاد يفوته حديث فرد (42).

وكان محمد بن نصر المروزي ت 594 أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم كما قال الخطيب (43).

---

39) انظر « تذكرة الحفاظ 438/2 »
40) انظر «تذكرة الحفاظ 438/2
41) نفس المصدر 530/1
42) نفس المصدر 544/1
43) نفس المصر 552/1

ويطول الحال لو وقع تتبع تخصصات المحدثين في كل علم من علوم الحديث اذ التخصص الطابع السائد في علوم الحديث منذ وجودها، إلى عصر ابن حجر والسخاوى والسيوطي في القرن العاشر، كما يعلم من « الدرر الكامنة لابن حجر، و« الضوء اللامع » للسخاوي وغيرهما من كتب التراجم.

والمقصود انه إذا استوعب المتخصص ميدان تخصصه، واحاط بجوانبه، وألف فيه الكتب، فقد انفرد بذلك الميدان الذي لم يشركه فيه غيره، فإذا انضم اليه في ذلك الفرع ثان وثالث على مدى الأزمان، فلا شك أن ما عكفوا عليه وأتقنوه وحروره وأصبحوا حجة فيه بحيث يصعب على غيرهم الخوض فيه، يصبح علما متميز الذات قائم الكيان خاص الموضوع، يفرض الواقع العلمي تسميته علما، دون انتظار تقويم أصحاب النظريات العامة لذلك العلم. فالواقع له حكم وسلطان على كل نظرية.

وهكذا نشأت علوم الحديث المختلفة التي ألف العلماء في كل علم منها على حدة كما هو معروف. ولم يكن يجمع بين تلك العلوم الالفظ الحديث الشريف التي أضيفت اليه. كما أضيفت علوم المعاني والبيان والبديع إلى البلاغة والنحو والصرف واللغة، إلى العربية، وهكذا.

وربما كان أبو عبد الله الحاكم، أول من وضع « ثبتا » بتلك العلوم في كتابه : « معرفة علوم الحديث - » كما تقدم حيث ذكر اثنين وخمسين منها مع التمثيل لما يذكر في كل علم، وتبيين أهميته، وقد يتطرق إلى علاقته بعلوم الحديث الأخرى.

وجاء ابن الصلاح فتوسع في ذلك وأضاف علوما أخرى، وأعطى فكرة أوضح وأكثر تحديدا عن كل علم. وتتبع العديد من المؤلفات في كل فن منها، وزاد على الحاكم شيئا آخر، هو أنه ربط بين العلم والقواعد المستخرجة منه، وجعلها مدخلا اليه كما سبق بيانه.

ثانيا : أهمية « علم العلل »

يمكن القول : ان علوم الحديث بصفة خاصة - تتجه إلى هدف واحد، هو تمييز ماهو مقبول مما هو مردود من الحديث الوارد بطريق الآحاد. والمراد

بالآحاد عند الجمهور ما يقابل، المتواتر وان تعددت طرقه ووصلت إلى حد الشهرة.

وحديث الآحاد المقبول، هو الصحيح، والحسن لذاته باتفاق، ولغيره عند الأكثر. وما عداهما إما مردود أو متوقف فيه.

وشروط القبول ستة، خمسة للصحيح والحسن لذاته، وواحد للحسن لغيره، وهو : مجيء الضعيف المنجبر الصالح للارتقاء إلى درجة الحسن لغيره من وجه آخر.

فشروط الصحة الخمسة تصنف كما يلي :

الأول : اتصال السند.

الثاني : عدالة الرواة.

الثالث : ضبطهم.

الرابع : سلامة الحديث من الشذوذ.

والشرط الخامس، يرجع إلى مجموع شروط القبول، بحيث يعتبر قاسما مشتركا بينها كما سيتضح - أو ميزانا يوزن به تحقق تلك الشروط في الحديث، وهو : سلامة الحديث من العلة القادحة.

وقد استوعبت شروط القبول هذه علوم الحديث بمجموعها، فما من حديث حكم بقبوله أورده أو التوقف فيه الا ومسائل هذه العلوم مطبقة فيه. ذلك أن لشروط القبول جانبين، جانبا ايجابيا وهو تحققها في الحديث، وجانبا سلبيا، وهو انتفاؤها أو احدها فيه.

ولادراك أهمية معرفة علة الحديث، يمكن أن تؤخذ بعض الجوانب السلبية من شروط الصحة كمثال.

فسلبيات الاتصال ومحترزاته، يوجد منها :

أ - الانقطاع، وهو عبارة عن سقوط راو أو أكثر من وسط السند، لا على التوالي فان سقط راويان فأكثر على التوالي فهو.

ب - الإعضال، ويصدق أيضا بسقوط الصحاني والتابعي معا.

ج - الإرسال الظاهر وهو سقوط الصحابي، على خلاف في تعريف المرسل بين المحدثين من جهة وبينهم وبين الفقهاء والاصوليين من جهة أخرى.

د - الارسال الخفي، وسيأتي تعريفة.

ه - الدليس بأنواعه.

ومن سلبيات العدالة :

أ - الفسق بالفعل أو القول.

ب - الفسق بالاعتقاد، أي البدعة، مع تفصيلات فيما يقبل أو ما لا يقبل منها.

ج . جهالة العين.

د - جهالة الحال.

ومن سلبيات الضبط :

أ - سوء الحفظ.

ب - عدم ضبط الكتاب.

ج - كثرة الوهم.

د - الغفلة.

ه - الاختلاط.

و - عدم كون الراوي من أهل الحديث ودارسيه.

ز - عدم مراعاة الراوي لقوانين الرواية من التحمل والاداء، الخ.

فإذا وجد في الحديث أحد هذه المحترزات أو غيرها مما لم يذكر كان الحديث غير مقبول، أما أن يكون مردودا ان كان المحترز هو كذب الراوى أو جهالة عينه، أو انقطاعا في السند أو فقد الراوي للضبط كلية.

أو متوفقا فيه، ان كان المحترز أخلف من ذلك كجهالة الحال والتدليس وسوء الحفظ، إلى حين تبين رفع هذه الآفة، أو مجيء الحديث من وجه آخر مماثل، كما في الحسن لغيره.

فوجود محترز أو أكثر ظاهرا جليا في الحديث يفقده القبول لا محالة. فلو حدث راو عن شيخ أثبت التاريخ أنه لم يدركه رد الحديث بالانقطاع وكذب الراوي. و إذا قيل عن راوثقة انه اختلط، بحث فيما حمل عنه قبل الاختلاط فقبل، وفيما بعده فرد وهكذا.

ولكن الحال لا تسير دائما على هذا المنوال من الوضوح واليسر، بل يمكن القول إن أغلب الاحاديث التي توجد أسباب الرد واضحة بينة فيها قد عرفت في وقت مبكر، وميزت، وأصبحت متحاماة من المحدثين، بحيث لم يتعد تشكل خطرا على السنة النبوية والذين جمعوا الموضوعات من المتأخرين لم يتعد عملهم – في الغالب – تتبعها من كتب المتقدمين في الجرح والتعديل والعلل وغيرها.

وأهمية « علم العلل » بالنسبة إلى محترزات القبول تكمن في ناحية حساسة جدا وهي : أن كثرة الحديث النبوي، وكثرة كلام الصحابة والتابعين وفتاواهم وشروحهم وتفسيرهم. ثم كلام تابعيهم فمن بعدهم. ثم كثرة الرواة وتنوع حيثياتهم وأخلاقهم ومداركهم، ومذاهبهم، وأغراضهم وتغير أحوالهم من شبيبة إلى كهولة إلى شيخوخة، وتفرقهم في البلاد والامصار، ثم تنوع أوجه أخذ الحديث وأدائه، ووسائل حفظه وضبطه.

كل ذلك وغيره مما لا يقع تحت حصر، جعل ما يلابس الحديث النبوي من سلبيات لا يتسنى اكتشافهاإلا لعالم « العلل » :

أ – اختلاط كلام النبي صلى الله عليه وسلم بكلام الصحابي أو التابعي.

ب – دخول حديث مرسل في حديث مسند، أو حديث ضعيف في حديث صحيح.

ج – إدراج بعض الرواة لكلامهم أو كلام راو آخر في الحديث واعتباره منه.

د – تلفيق حديث من روايتي ضعيف وثقة.

هـ – توافق اسم ونسب وتاريخ وشيوخ وبلدة وتلامذة ثقة وضعيف.

و – صعوبة تحديد ما روي عن الثقة المختلط قبل أو بعد اختلاطه.

ز – تسوية الإسناد بالثقات ولإخفاء الضعفاء.

ح – سرقة كذاب الاسناد مشتمل على ثقات وتركيب متن على ذلك الإسناد.

ط – توهم السماع فيما لم يسمع.

ي – تداخل الأبناء والآباء والأجداد وأجداد الآباء مع الأعمام في إسناد، وتعذر معرفة الثقة منهم من غيره، والسامع ممن لم يسمع.

ك – اختلاط أوجه التحمل من سماع وقراءة وكتابة ومناولة ووجادة، وعدم التميز بينها مع الأداء عن الجميع بصيغة واحدة.

الى غير ذلك من السلبيات التي تكون موجودة في الحديث، ولا يتنبه لها غير المتخصص في « العلل » من المحدثين. وهكذا فقد يحكم المحدث العادي بسلامة الحديث من أي قادح، وهو في الواقع قد اشتمل على نموذج أو أكثر مما تقدم. فتحتم أن يضاف إلى شروط القبول شرط أساس، وهو السلامة من العلل القادحة. وعنوا بذلكالسلامة من مثل تلك السلبيات التي لا تظهر الا بمعاناة خاصة، وعرفوا الحديث المردود بالعلة بأنه : « حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح »(44).

من هذا التفتيش برزت أهمية « علم العلل » وخطره، وعظمت مسؤولية علمائه وقيمتهم، ويتجلى ذلك فيما يلي :

ا) إذا كانت محترزات القبول تشمل علوما قائمة بذاتها، ولها متخصصون، وفيها مؤلفات، فعالم العلل يجب أن يكون محيطا بكل ذلك كي يكون

44) « فتح المغيث للسخاوي 211/1 »

متأهلا للتفتيش، عن الغامض والخفي في ثنايا تلك العلوم.

2) من الواضح أن « علم العلل » بهذا الاعتبار يعد بوتقة تنصهر فيها علوم الحديث جميعها، اذ لا بد فيه من الاشراف على ايجابيات الحديث وسلبياته. فهو القاسم المشترك بين علوم الحديث والجامع بين أطرافها والمهيمن عليها.

3) مهما بلغ المحدث في الحفظ والاتقان لا يمكنه أن يرد أو يقبل حديثا، إذا لم يكن عارفا بالعلل أو يسأل عالم العلل، كما كان الامام الشافعي يسأل الامام أحمد حديث كذا وكذا، قوي الإسناد محفوظ ؟ فإذا قال : نعم جعله أصلا وبني عليه(45).

مع أن الشافعي كان من أئمة الحديث. وكان البخاري مرجع الترمذي في العلل قلما يقطع بحكم على حديث دون الرجوع اليه، كما هو معروف وهذا مسلم ابن الحجاج أحد كبار المتخصصين في « العلل » حتى ان ابن عقدة الحافظ جوزالغلط في العلل على البخاري وقال عن مسلم : قلما يوجد له غلط في العلل(46) يستعين مع ذلك بعالم آخر في « العلل » وهو أبو زرعة الرازي. في تأليف « الصحيح » حيث يقول : (عرضت كتابي هذا علي أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال انه صحيح وليس له علة خرجته)(47).

وهذا البخاري نفسه لم يطمئن إلى صحيحه حتى عرضه على المتخصصين في « العلل » فأجازوه، كما نقل ابن حجر عن العقيلي قوله : (لما ألف البخاري كتاب الصحيح، عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى ابن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة الا في أربعة أحاديث قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة)(48).

4) يعتبر « علم العلل » هو الحكم على عشرات الآلاف من الأحاديث المروية. إذ تعتبر تلك الأحاديث متوقفا فيها، وان كان رواتها في غاية الثقة، حتى يسلمها

45) شرح علل الترمذي لابن رجب ص 18

46) انظر تذكرة الحفاظ 589/2

47) مقدمة النووي لشرح مسلم 15/1 نشر دار الفكر ببيروت.

48) مقدمة فتح الباري ص 5 ط بولاق

أهل العلل. فالعبرة ليست بكثرة الرواية، بل ولا بالحفظ والاتقان، فقد يحفظ الحافظ ويتقن المتقن ما هو خطأ من غير جهته، بل العبرة بسلامة المروي من القوادح، ولذلك قال عبد الرحمن بن مهدي :

« لأن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أكتب عشرين حديثا ليست عندي »(49).

5) العلة لغموضها وتعدد مواطنها، وتشعب جهاتها، ثم تبعيتها، لظروف الرواة الخاصة وتصرفاتهم التي لا يضبطها ضابط، لا يمكن أن تندرج تحت أصل عام – كما سيأتي – ومن ثم اشترط في عالم «العلل » إلى جانب مشاركته في علوم الحديث، خبرة تامة بنفسيات الرواة، مع ذكاء حاد ونباهة وتيقظ وتمتع بحاسة الماهر في كل صناعة بالنسبة إلى صناعته.

قلة المتكلمين في العلل :

ولذلك قل العلماء المتخصصون في العلل بالنسبة إلى غيرهم من العلماء المتخصصين في فروع علوم الحديث الأخرى.

يقول الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله – عن «علم العلل » :

«هذا الفن من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه الا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب. ولذلك لم يتكلم فيه الا القليل»(50).

ويقول الحافظ ابن رجب وهو يتحدث عن أهمية «علم العلل » ونشأته وتطوره وأهم المتكلمين فيه وهم يعدون قلة :

«وبكل حال فالجهابذة النقاد، والعارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جدا، وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين،(51) ثم خلفه

---

49) شرح ألفية العراقي 245/2

50) تعليقات الشيخ أحمدشاكر على اختصار علوم الحديث لابن كثير ص 65.

51) محمد بن سيرين أبو بكر التابعي الجليل مولى أنس بن مالك توفي سنة 110 تذكرة 77/1

أيوب السختياني،(52) وأخذ ذلك عنه شعبة،(53) وأخذ عن شعبة يحيى القطان(54)، وابن مهدى، (55) وأخذ عنهما : أحمد(56) على بن المديني،(57) وابن معين(58)، وأخذ عنهم : مثل البخارى، وأبي داود، وأبي زرعة،(59) وأبي حاتم(60)، وكان أبو زرعة في زمانه يقول : من قال : يفهم هذا ؟ وما أعزه ؟ إذا رفعت هذا عن واحد أو اثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، ولما مات أبو زرعة قال أبو حاتم : ذهب الذي كان يحسن هذا المعنى يعني أبا زرعة، ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا، وقيل له بعد موت أبي زرعة : تعرف اليوم واحد يحسن هذا؟ قال:لا.

وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم النسائي، والعقيلى، (61) وابنعدي (62) والدارقطني وقل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك، حتى قال أبو الفرج بن الجوزي، في أول كتابه «الموضوعات » : قل من يفهم هذا بل عدم(63).

---

52) أيوب بن أبي تميمة السختياني البصري. أحد الحفاظ الأعلام ت 131 تذكرة 130/1

53) شعبة بن الحجاج بن الورد أبو سطام الواسطي نزيل البصرة أحد أئمة هذا الشأن المؤسسين له ت 160 تذكرة الحفاظ 193/1

54) يحيى بن سعيد بن فروخ أبو سعيد القطان البصري الإمام الحافظ الناقد، قال النسائي : أمناء الله على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك وشعبة، ويحيى القطان. ت 198 تذكرة 298/1.

55) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد البصري أحد من أتقن علم الحديث وبرز فيه، وكان يقول : لا يجوز أن يكون الرجل إماما حتى يعلم ما يصح مما لا يصح. ت 198ـ تذكرة. 329/1.

56) أحمد بن حنبل الامام ت. 241

57) علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح البصري. قال عنه الذهبي : حافظ العصر وقدوة أرباب هذا الشأن، ونقل عن البخاري قوله : ما استصغر نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني ت 234 تذكرة 428/2.

58) يحيى بن معين أبو زكرياء الغدادي، وهو أشهر من أن يعرف به في هذا الشأن ت. 233.

59) أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي الحافظ أحد علماء العلل الكبار وصف بالحفظ والذكاء ت 264 تذكرة 557/2

60) أبو حاتم الرازي محمد بن ادريس الحنظلي أحد الائمة الحفاظ ت 277. تذكرة 56/2.

61) أبو جعفر بن محمد بن عمرو العقيلي صاحب كتاب «الضعفاء الكبير» وغيره من المصنفات في الحديث ت 322 تذكرة الحفاظ 833/3.

62) الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المعروف بابن القطان، صاحب كتاب « الكامل في ضعفاء المحدثين وعلل الحديث » ت 365. تذكرة 941/3.

63) جامع العلوم والحكم لابن رجب ص 186 وانظر كتاب « المجرحون » لأبي حاتم بن حبان ج 1 ابتداءً من ص 40. ومقدمة الموضوعات لابن الحجوي 102/1

ملحوظة :

إذا كان ابن الجوزي المتوفى سنة 597 يخبر عن انقراض أهل هذا الشأن في عصره، والغالب أنه يتحدث عما آل اليه الحال بالمشرق، ففي هذا الوقت بالذات كان في المغرب الأقصى، أبو الحسن بن القطان الفاسي، يحمل راية هذا العلم، ويبلغ فيه مبلغ أئمته الكبار، حتيتخطى به نقاد الحديث عصره، ووضعوه في مصاف أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأبي حاتم الرازي. كما سيأتي.

والواقع أن المتخصصين في «العلل» كانوا قلة على مر الأزمان، كما قرر ذلك ابن رجب وغيره، ويؤيد ذلك الحوار التالي بين أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين في العصر الذهبي لازدهار علوم الحديث والرواية.

يقول أبو حاتم الرازي : «جرى بيني وبين أبي زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته فجعل ينكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها، وخطأ الشيوخ، قال لي : يا أبا حاتم : قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد أو اثنين، فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يخالجني شيء في حديث، فالى أن ألتقى معك، لا أجد من يشفيني منه، قال أبو حاتم : وكذلك كان أمري»(64).

64) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص 355 ـ 356.

المبحث الثالث

طرق معرفة « العلل »

ليس هناك من سبيل ممهد، ولا قاعدة ثابتة مطردة ، للكشف عن مواطن العلل في الأسانيد ، وبالتالي : لا يوجد أصل عام تندرج تحته جزئيات هذا العلم التي تعود بالدرجة الأولى، إلى تصرفات الإنسان الذي لا حدود لمبادراته ، ولاحتواء وحصر كل مبادرة - عمدا كانت أو خطأ - يمكن أن تمس قداسة المصدر الثاني للشريعة الإسلامية ترك علماء « العلل » العلوم ذات القواعد والمبادىء والغايات ، تأخذ مجراها ، وتسير على طبيعتها ، فللمسندين مهمة الجمع والتدوين ، وللمؤرخين مهمة إحصاء الولادات والوفيات واللقاءات وما إلى ذلك ، ولأهل الجرح والتعديل مهمتهم . الخ . وأشرفوا هم من عل على كل ذلك بوسائل تتعدى نطاق القواعد والأصول التي استخدمهما أولئك العلماء . في مهمتهم ، واعتمدوا - فقط - على الاجتهاد الشخصي ، والتتبع المضني لطرق الحديث ، والجمع المستوعب لروايته ، والبحث في طبيعة الرواة ، وظروف تحملهم وأدئهم . ثم فحص ذلك ومقارنته ، والتعمق فيه لاستخراج ما به من وهم أو خطأ أو تعمد تحريف وتزوير ، معتمدين على الحاسة التي يكتسبها المعلل - بالكسر - من كثرة الممارسة للأحاديث والألفاظ النبوية ، وطول التعامل مع الأسانيد ، والخبرة بالرجال وتصرفاتهم ، بقطع النظر عن القواعد التي اعتمدها علماء الحديث مجتمعين .

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ، وهو يقرر هذه الحقيقة :

« والحجة فيه (أي علم العلل) عندنا الحفظ ، والفهم ، والمعرفة ، لا غير»(65) أي لا قاعدة هناك ولا ضابط ، بل المشاركة أولا ، ثم الخبرة والذكاء

---

65) معرفة علوم الحديث ص 113

بعد ذلك كما يقرر ابن الصلاح : « وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب[66] .

وإذا كان واقع هذا العلم هو هذا، فلا يمكن حصر طرق اكتشاف «العلل» لأن أرباب الفن أنفسهم لم يحاولوا ذلك، وإنما دونوا ما اكتشفوه مما عثروا عليه، غاية الأمر، أن منهم من أخبر بعد الاكتشاف، بوسيلته في ذلك.

ومن تلك الأخبار يمكن استقراء بعض الوسائل والطرق التي استعملوها في هذا المجال ، حتى يمكن تسليط بعض الأضواء على هذا الموضوع ، فمن ذلك :

أولا : تتبع طرق الحديث .

يقول الخطيب البغدادي :

« السبيل إلى معرفة علة الحديث ، أن يجمع بين طرقه ، وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط »[67] ويقول علي بن المديني : «الباب إذا لم تجمع طرقه ، لم يتبين خطؤه » .

ويقول يحيى بن معين : « لو لم نكتب الحديث من خمسين وجها ما عرفناه»[68] .

وقال ابراهيم بن سعد الجوهري الحافظ ت 427 : « كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه، فأنا فيه يتيم »[69] .

ولهذا كان شعبة إذا سمع الحديث مرة أو مرتين لا يعتد بذلك السماع، ولا يحدث بالحديث »[70] .

---

66) المقدمة ص 116

67) ابن الصلاح ص 117 نقلا عن الخطيب

68) تذكرة الحفاظ 430/1 . و انظر المجروحين"لابن حيان 33/1

69) نفس المصدر 515/2

70) شرح علل الترمذي لابن رجب 161

وكان أحمد بن حنبل يقول : «نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه وسبعة وجوه ولم نضبطه ، وكيف يضبطه من كتبه من وجه واحد»(71) .

ثانيا : محاولة إحصاء كل ما روى محدث عن شيخ من الشيوخ . فإذا روى ذلك المحدث عن شيخه غير ما وقع إحصاؤه ، أو روى عن ذلك المحدث غير ما عرف له عن شيخه . حكم بتعليل ذلك الحديث المروي .

مثلا يقول شعبة : «لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء» نقل يحيى بن سعيد القطان عنه عدها ، وهي : « قول علي رضي الله عنه : القضاة ثلاثة ، وحديث : لا صلاة بعد العصر . وحديث يونس بن متى »(72) ويقول وكيع : لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث »(73) والأعمش معروف بالتدليس وقد سمع من مجاهد بالفعل، ويمكنه التأدية عن مسموعه منه بحدثنا وأخبرنا . وعندما يعنعن عنه في غير المسموع يكون هناك احتمال لغير عالم العلل الذي أحصى مسموعه . أن يعتقد ما عنعنه سماعا باعتبار ثبوت سماعه منه . ولكن عالم العلل يبادر إلى تعليل سائر ما عدا الأربعة أحاديث مما حدث به الأعمش عن مجاهد .

وهكذا قول أحمد بن حنبل : « لم نصب لهشيم عن الزهري إلا أربعة أحاديث(74) وهشيم بن بشير الواسطي المتوفى سنة 183 ثقه أخرج له الجماعة. ولكنه أغرق في التدليس عن الأعمش ، وخاصة عن الزهري حتى لينوه فيه .

وقد بدأوا في هذا بعد أحاديث الصحابة رضي الله عنهم، وأتوا في ذلك بجهد مشكور. وكثيرا ما تجد في « خلاصة الخزرجي » في ترجمة صحابي : «له من الحديث كذا . اتفق الشيخان على كذا، وانفرد البخاري بكذا، ومسلم بكذا» .

71) نفس المصدر 182
72) تقدمة الجرح و التعديل 127
73) نفس المصدر 224
74) نفس المصدر 303

وقد قال ابن حزم : « روى عن عمر رضي الله عنه خمسمائة حديث ونيف »(75) . ثم حاولوا إحصاء الرواة عن الصحابة . وإحصاء ما لكل راو عن كل صحابي .

وهكذا تسلسل هذا الإحصاء بالنسبة إلى الرواة عن التابعين وتابعيهم كما تقدمت أمثلة على ذلك .

وعندما أورد البزار في مسنده حديث مسروق عن ابن عباس في نوم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح، وأمره بالأذان له بعد طلوع الفجر، قال : «لا نعلم روى مسروق عن ابن عباس غير هذا الحديث »(76) ويعد «مسند البزار» من أهم القوائم لإحصاء السماعات بصفة عامة .

وعلى هذا الإحصاء اعتمد الحافظ عبد الحق الإشبيلي في تعليل كثير من الأحاديث في كتابه «الأحكام الشرعة»(77) إلا أنه ربما تمادى في هذا الاتجاه لدرجة أنه :

أ – قد يقطع بأن بعض التابعين لم يسمعوا من بعض الصحابة، والحال أن في ذلك خلافا لا يتسنى معه القطع .

ب – قد يكون في الإسناد علة أقوى من عدم ذلك السماع المختلف فيه، فيتجاوزها ويتشبث بالقطع بعدم سماع التابعي من الصحابي في التعليل .

ج – قد توجد علة أشد قدحا في صحة الحديث من عدم سماع التابعي

---

75) الأحكام في أصول الأحكام 317/2، ومما يتعلق بهذا الاحصاء ما اشتهر على ألسنة أهل العلم من أن ابن عباس لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إلا تسعة أو عشرة أحاديث.

وقد استبعد الحافظ ابن حجر هذه المقالة، وقال إن فيها نظرا . إذ في الصحيحين عن ابن عباس مما صرح فيه بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة، وفيهما مما شهد فعله نحو ذلك وفيهما مما له حكم التصريح نحو ذلك ، فضلا عما ليس في الصحيحين. انظر تهذيب التهذيب 279/5

76) كشف الأستار عن زوائد البزار للحافظ نور الدين الهيتمي 201/1

77) سيأتي التعريف بعبد الحق والكلام بتفصيل عن أحكامه الذي وضع عليه ابن القطان كتابه موضوع هذا البحث. إن شاء الله.

من الصحابي . ككذب الراوي أو جهالة عينه . فلا يعرج عليها، ويصر على التعليل بدعم السماع الذي يعتبر أخف منها .

ويمكن اقتطاف النماذج التالية من عشرات مثلها في كتابه ، تظهر تصرفه هذا بجلاء .

1) لما ذكر من عند مسلم حديث علي ، كنت رجلا مذاء ....، قال : «زاد أبو داود من حديث عروة عن علي : غسل الأنثيين ، ولم يسمع عروة من علي»(78) .

وعروة هو ابن الزبير وقد وقع خلاف في سماعه من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ففي ترجمته من «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم : «رأى أباه ورأى حكيم بن حزام ، وسمع من أبي حميد الساعدي، وابن عباس، وأبي هريرة، والمغيرة ابن شعبة، وعائشة»(79)، وسكت عن سماعه من علي . لكنه قال في كتاب «العلل» وفي كتاب «المراسيل» له : سألت أبي عن راوية عروة عن علي ، فقال : مرسل »(80) ولعل عبد الحق اعتمد كلام ابن أبي حاتم هذا . وإلا فقد جزم الحافظ ابن حجر بسماعه منه ، مع نقله لكلام ابن أبي حاتم . ونقل عن مسلم في كتاب «التمييز» قوله : «حج عروة مع عثمان وحفظ عن أبيه فمن دونهما من الصحابة »(81) . فالقطع بعدم سماع عروة من علي لا يستقيم .

2) كثيرا ما يجزم بعدم سماع الحسن البصري من أبي هريرة ويرد بذلك أحاديث ويعللها . وفي هذه المسألة خلاف بين النقاد . فرغم نقول ابن أبي حاتم في « المراسل » عن أغلبهم كيونس بن عبيد، وعلي بن المديني وغيرهما ، أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا رآه، نقل عن قتادة قوله إنما سمع الحسن من أبي هريرة(82) وقال الحافظ ابن حجر بعد أن أكثر النقول عن الحفاظ في

---

78) الأحكام الشرعية 47/1 و انظر سنن أبي داود 54/1

79) الجرح و التعديل لابن أبي حاتم 395/6

80) انظر "العلل" 138/1 . والمراسل ص 149

81) تهذيب التهذيب 180/7

82) المراسيل لابن أبي حاتم ص 35

عدم سماع الحسن من أبي هريرة : « ووقع في سنن النسائي من طريق أيوب عن الحسن عن أبي هريرة في المختلعات، قال : الحسن لم يسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث ،أخرجه عن إسحاق بن راهوية عن المغيرة بن سلمة عن وهيب عن أيوب، وهذا إسناد لا مطعن في أحد رواته ، وهو يدل على أنه سمع من أبي هريرة في الجملة(83) »، ولفظ النسائي بعد أن جاء بالحديث : «قال الحسن لم أسمعه من غير أبي هريرة(84) والغريب أن أبا محمد عبد الحق رحمه الله . لا يكاد يغيب عنه حديث أو إسناد في «سنن النسائي» وربما كان يحفظه مع بقية الأصول الأربعة، لكثرة استشهاده بالحرف والحرفين إذا كانا زائدين أو ناقصين في أحدها، ومع ذلك غاب عنه تصريح الحسن بسماعه من أبي هريرة في النسائي حين جزم بما جزم به، والكمال لله .

3) بعد أن ذكر حديث مسلم عن أبي هريرة : « اتقوا اللعانين ... الذي يتخلى في طريق الناس وفي ظلهم » ، قال : « وزاد أبو داود : البراز في الموارد، رواه من حديث أبي سعيد عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم، أبو سعيد هو الحميري، ولم يسمع من معاذ »(85) .

ولكنه تجاوز عن ان أبا سعيد هذا مجهول العين ، وذلك أغرق في العلة من عدم سماعه من معاذ لو كان ثقة . كما هو معروف عند المحدثين . ومما لا ينتقد عليه مما يزيد فكرة التعليل بالاحصاء وضوحا ، النماذج التالية وقد أكثر منها .

---

83) تهذيب التهذيب 270/2

84) سنن النسائي مع حاشية السيوطي والسندى 168/6 . والملاحظ : أن في النسخة المطبوعة قول النسائي : «الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئا» والذي نقله عنه الحافظ بن حجر : هو قوله «الحسن لم يسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث ، مما يدل على أن في النسخة المطبوعة سقطاولا بد .

85) في تهذيب التهذيب 109/12 : «قال أبو الحسن بن القطان ((أبو سعيذ هذا شامي مجهول الحال)) ونص ما عند ابن القطان كما في ج/ص 49 من كتابه : وأبو سعيد هذا لا يعرف في غير هذا الاسناد. ولم يزد أبو محمد بن أبي حاتم في ذكره اياه علي ما أخذ من هذا الاسناد وقد ذكره أيضا بذلك من غير مزيد أبو عمر بن عبد البر في ((الكنى المجردة)) فهو مجهول فاعلم ذلك » .
وعبارة ابن القطان هذه تفيد أنه مجهول العين لا الحال فقط . وسيأتي لهذه المسألة مزيد تفصيل عند الكلام على أصل ابن القطان في المجهول والفرق بين مجهول العين ومجهول الحال . ان شاء الله .

1) «أبو داود عن محمد بن موسى عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صلاة لمن لا وضوء له. ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه .

لا يعرف ليعقوب بن سلمة سماع من أبيه، ولا لأبيه من أبى هريرة»(86) .

2) «ذكر أبو أحمد (ابن عدي في الكامل في الضعفاء) من حديث عطاء ابن أبي ميمونة وكنيته أبو معاذ ، قال : حدثني أبي ، وحفص المنقرى عن الحسن عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه . عطاء هذا ضعيف ، معروف بالقدر ، مع كلامهم في سماع الحسن من سمرة(87)

والملاحظ أنه لم يقطع بعدم سماع الحسن البصري من سمرة بن جنذب بل أخذ جانب الاحتياط حيث قال : « تكلموا في سماعه منه » وقد فصل الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب » من أثبت سماعه ممن نفاه(88) .

3) «وذكر الدارقطني من حديث علي بن رباح عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى أن يستنجي بعظم حائل أو روثة أو حممة .

علي بن رباح لا يثبت سماعه من عبد الله بن مسعود»(89) .

ثالثا : معرفة المتقن في شيخ أو بلد من غير المتقن . فاذا خولف المتقن أخذ بروايته وعللت رواية غيره . وهذا أسلوب يلجأ إليه المحدثون بكثرة عند التعارض والاضطراب . وقد اعتمد البخارى ومسلم في تخير أحاديث صحيحيهما عن المتقنين الملازمين الأقوياء في شيوخهم ، وعدم التخريج عمن لم يكن كذلك وإن كان ثقة أو قويا في شيخ آخر(90) .

---

86) الأحكام 61/1 والحديث في سنن أبي داود 25/1 و انظر في ترجمة سلمة الليثي مولاهم المدني التاريخ الكبير للبخاري 76/4 ترجمة 2006 و تهذيب التهذيب 163/4

87) الأحكام 217/2

88) أنظر تهذيب التهذيب 269/2

89) " الأحكام 45/1 والحديث في " سنن الدارقطني" 56/1 و انظر ترجمة علي بن رباح في تهذيب التهذيب 318/7

90) أنظر تفصيل ذلك في مقدمة فتح البارى للحافظ ابن حجر ص 7 ط بولاق

وهذه الطريقة تعتمد على الإحصاء أولا وقبل كل شيء ، يقول صالح بن أحمد بن حنبل : «قلت لأبي : أيما أثبت عندك ، عبد الرحمن بن مهدي أو وكيع؟ قال :عبد الرحمن أقل سقطا من وكيع في سفيان ، قد خالفه في ستين حديثا من حديث سفيان، وكان عبد الرحمن يجيء ، بها على ألفاظها»(91) . فاذا خالف وكيع وهو أمام كبير ابن مهدي في حديث عن سفيان عللت رواية وكيع . وقال البخارى« أعلم الناس بالثورى يحيى بن سعيد لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه(92) .

وقال القطان : « ما قرأ عبد الرحمن بن مهدى على مالك أثبت مما سمع الناس »(93) وقال علي بن الحسين بن الجنيد : «ما رأيت أحداً أعلم بحديث مالك ابن أنس مسندها ومنقطعها من أبي زرعة»(94) وقال ابن حنبل : «الثوري أعلم بحديث الكوفيين ورجا لهم من الأعمش»(95)، وقال ابن أبي حاتم «في تقدمة الجرح والتعديل» «باب ما ذكر في معرفة أبي مسهر بتابعي أهل الشام»(96) .

رابعا : تتبع أخطاء كل محدث على التفصيل، وعدها نتيجة جمع روايات الحديث الواحد ومقارنتها » ثم روايات الحديث الآخر وهكذا . فإذا وجدوا راويا يكثر المخالفة لغيره تقصوا أسباب تلك المخالفة . فعرفوا بذلك صوابه من خطئه . وعدوا تلك الأخطاء، وسجلوها عليه وعللوا بها . كما تقدم قريبا بالنسبة إلى وكيع مع ابن مهدي في سفيان ويقول أبو حاتم بن حبان في كتاب «المجروحين» «سمعت محمد بن ابراهيم ابن أبي شيخ الملطي يقول : جاء يحيى بن معين إلى عفان يسمع منه كتب حماد بن سلمة فقال له ما سمعتها من أحد ؟ قال نعم : حدثني سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة ، فقال والله لا أحدثك ..... فانحدر

---

91) تقدمة الجرح و التعديل 253
92) شرح علل الترمذي لابن رجب 172
93) تقدمة الجرح و التعديل 254
94) نفس المصدر 330
95) ابن رجب 162
96) تقدمة 291

إلى البصرة ، وجاء إلى موسى بن اسماعيل (التبوذكي) فقال له موسى : لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟ قال سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا ، وأنت الثامن عشر ، فقال : وما تصنع بهذا ؟ فقال : إن حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميز خطأه من خطإ غيره ، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء، علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه ، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد. فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه ، وبين ما أخطئ عليه»(97)، والمفروض أن ذلك جار في الثقات الذين تعد أخطاؤهم . أما الضعفاء الذين تكثر أخطاؤهم بحيث تجل عن العد . فالمسألة تخرج بالنسبة إليهم من باب التعليل إلى باب الرد بالمحترزالظاهر ، وهو ضعف الراوي .

فمثلا ، قول وكيع بن الجراح : « يحيى بن الضريس من حفاظ الناس، لولا أنه خلط في حديثين فذكر حديثا لمنصور»(98) وقول ابن المديني : «لا أعلم سفيان صحف في شيء إلا في اسم امرأة أبي عبيد ، وكان يقول حفينة ، يعني أن الصواب جفينة بالجيم»(99) هذا هو الذي يدخل في نطاق العلل . وكذلك نجد المحدثين رغم اتفاقهم على إمامة شعبة يعدون عليه خطأه في أسماء الرجال ، يقول أحمد بن حنبل : « ا أكثر ما يخطئ شعبة في أسماء الرجال»(100) . وهذا مالك بن أنس إمام الأئمة، وأقل الناس خطأ في الحديث بإجماع الآراء . قد عدوا عليه أخطاءه القليلة ولم يسالموه . يقول أحمد بن حنبل : «كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من روى عن الزهرى . فقال علي : سفيان بن عينية ، فقلت : مالك بن أنس ، وابن عينية يخطئ في نحو من عشرين حديثا عن الزهري ، وقلت : هات ما أخطأ فيه مالك. فجاء بحديثين أو ثلاثة ، قال : فنظرت ما أخطأ فيه سفيان بن عينية فإذا هو أكثر من عشرين حديثا»(101) .

---

97) المجروحين من المحدثين و الضعفاء والمتروكين « لابن حيان 22/1 ط حلب

98) «تهديد التهديد» 233

99) ابن رجب شرح علل الترمذي 165

100) نفس المصدر 160

101) ابن رجب 116

فجلالة مثل مالك وشعبة وسفيان بن عينية ووكيع بن الجراح . تجعل غير عالم «العلل يتهيب مجرد تفحص أسانيدهم . فضلا عن أن يخطر بباله تعليلها، ولكن عالم «العلل» بناء على ما لديه من إحصاء لا يحجم عن تعليل حديث أي إمام وإن كان هو مالكا وشعبة ، لا لأنه يتهمهما بل لأنه أدرك خطأ بشريا يمكن أن يقع فيه كل أحد ، وهذا مصداق قول الحاكم السابق : «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث ، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا» . والغريب أنهم في سبيل اكتشاف أخطاء الكبار لا يستحون ولا يحجمون عن اختبار راو ولو كان إمام الأئمة . فأبو نعيم الفضل بن دكين ت 219 أحد الائمة الحفاظ المجمع عليهم ، ومع ذلك يقول أحمد بن منصور الرمادى : «كنا عند أبي نعيم نسمع مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قال:فجاءنا يوما يحيى ومعه ورقة، قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم،وأدخل خلالها ما ليس في حديثه، وقال : اعطه بحضرتنا حتى يقرأ ، وكان أبو نعيم إذا قعد في تلك الأيام للتحديث كان أحمد على يمينه ويحيى على يساره، فلما خف المجلس ناولته الورقة ، فنظر فيها كلها ثم تأملني ، ثم قال - وأشار إلى أحمد - : أما هذا فأدب من أن يفعل مثل هذا . وأما أنت فلا تفعلن ، وليس هذا إلا من عمل هذا ، ثم رفس يحيى رفسة رماه إلى أسفل السرير ، وقال : عليَّ تعمل ؟ فقام إليه يحيى وقبله ، وقال :جزاك الله عن الإسلام خيرا . مثلك من يحدث ، إنما أردت أن أجربك»(102) .

خامسا : إحصاء المدلسين من الثقات ووضع الكشوف بأسمائهم . واستقراء أنواع تدليسهم . ثم تتبع طرق أحاديثهم ، وجمع رواياتهم حتى يعرف ما دلسوا فيه . مما سمعوه . وهذا من أشق أعمال المعلل -بالكسر - وأكثرها ارتباطا بضميره المهني إن صح هذا التعبير . لأن في إمكانه رد حديث المدلس والحكم بنكارته على أقل تقدير . فيستريح من عناء البحث والتنقيب، ولكنه

102) «المجروحين» لابن حبان 33/1

لا يستجيز رد حديث المدلس بهذه السهولة . لأنه ثقة وقد يكون مما سمعه عن ثقة فيفضي رده إلى رد حديث صحيح من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. وضميره لا يسمح بذلك . ولو كان المدلس غير ثقة لكان الأمر أيسر بكثير من تدليس الثقة . على أن كثيرا من الثقات يتفننون في أوجه التدليس فيقضون مضاجع الباحثين . وبهذا الاعتبار ، كان شعبة يقول : «لأن أزني أحب إلي من أدلس» لأنه يخاف إن تمادى الرواة في التدليس، أن يختلط الحديث الصحيح بالباطل وقد يتقاعس الباحثون عن الاكتشاف لما فيه من الصعوبة البالغة فيضيع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . أو يختلط خطؤه بصوابه . وعلى كل حال فقد كان إيمان وصبر وجلد أئمة «العلل» أقوى من جميع حيل المدلسين، فتغلبوا عليها، وصار اكتشافها يسيرا عندهم. روى ابن ابي حاتم في « تقدمة الجرح والتعديل » عن زائدة قال : كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر ، وناتي سفيان الثوري فنذكر تلك الأحاديث فيقول : ليس هذا من حديث الأعمش فنقول : هو حدثنا به الساعة ، فيقول : اذهبوا فقولوا له إن شئتم ، فنأتي الأعمش فنخبره بذلك فيقول : صدق سفيان ليس هذا من حديثنا »(103) .

وستأتي – ان شاء الله – أمثلة كثيرة للتدليس بأنواعه وتفصيل فيما يتعلق به، لأن ابن القطان أكثر من التعليل به . وتقصى أسمعة المدلسين وأحصاها وميزها من غير المسموع(104) .

سادسا : تمييز ما أخذ سماعا وعرضا ، مما أخذ إجازة أو مناولة. مما

---

103) التقدمة ص 71

104) أفرد عدد من الحفاظ أسماء المدلسيين بالتصنيف . منهم الحافظ ابن حجر الذي يقول في مقدمة كتابه « طبقات المدلسين» المطبوع بمصر.

"وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف من القدامى : الحسين بن علي الكرابيسي المتوفى سنة 242 صاحب الامام الشافعي . ثم النسائي ثم الدارقطني ، ثم نظم شيخ شيوخنا شمس الدين الذهبي في ذلك أرجوزة وتبعه بعض تلامذته ، و هو الحافظ أبو محمد أحمد بن ابراهيم المقدسي . فزاد عليه من تصنيف العلائي شيئا كثيرا مما فات الذهبي ذكره، ثم ذيل عليه حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين العراقي في هامش في كتاب العلائي أسماء وقعت له زائدة ، ثم ضمها ولده ولي الدين أبو زرعة الحافظ الى من ذكره العلائي و جعله تصنيفا مستقلا وزاد في تتبعه شيئا كثيرا.

الحافظ صلاح الدين العلائي ت 761 خص في كتابه " جامع التحصيل في أحكام المراسيل" قسما مهما للتدليس وأنواعه وأحكامه وطبقات المدلسين.

هو كتاب أو صحيفة وليس سماعا ولا عرضا ولا يشتمل على مناولة ولا إجازة، الأداء عن الجميع بصيغة واحدة . حيث إن من الرواة من يعتبر بعض هذه الأنواع متداخلة . فلا يفرق بينها عند الأداء . وبعضهم يفرق بينها ولكنه يتعمد عدم استعمال اللفظ المفرق كنوع من أنواع التدليس .

ويعد اكتشاف ذلك من أشق البحوث وأصعبها أيضا ، سواء ممن مذهبه عدم التفريق، أو ممن يفرق ولكنه يدلس . وقد زل حفاظ كبار فصححوا أحاديث أخذت من كتاب ولم يسمعها الراوي من شيخه مع أنه سمع غيرها، وأدى عن الكل بصيغة المسموع. ويعتبر ابن القطان من فرسان هذا الميدان، إذ نقب عن تلك السماعات وميزها فصححها وعلل ما عداها مما لم يسمع ، حتى علل أحاديث في صحيح مسلم بذلك، كما سيأتي . بإذن الله .

تلك بعض النماذج لطرق إدراك «العلل»، وهي تعتمد كما اتضح ذلك بجلاء على البحث الفردي، والإحصاء والتتبع والجمع والمقارنة. دون ما قاعدة عامة تجمع شتاتها أو تقيد أوابدها .

ويظهر أن ابن الصلاح غلب عليه طابع التركيز والاختصار . فأدمج طرق معرفة العلة في أنواع العلل ومواطنها . وهي موضوع المبحث بعد هذا . ولم يفصل الوسائل من الغايات . كما تعطيه عباراته التالية : « ويستعان على إدراكها (أي العلة) بتفرد الراوي وبمخالفة غيره ، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على ارسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم ، لغير ذلك ... » .

فتفرد الراوي ، ومخالفة غيره له . هما نوعان من أنواع العلة كما سيأتي.

والقرائن التي تحتف بالتفرد والمخالفة هي وسائل إدراك العلة في التفرد والمخالفة كما تقدم بعض ذلك .

وإرسال الموصول الخ تمثيل لأنواع العلل ، التي عاد إلى ذكرها من جديد بقوله : «وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل، مثل أن يجيء الحديث بإسناد

موصول، ويجيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول . ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه »(105) . والملاحظ أن جمع الطرق هو من الوسائل ، ذكره بإزاء أنواع العلل مفرقا بينه وبين القرائن التي هي وسائل أيضا . ففي عباراته قلق تخلص منه النووي عند اختصاره، حيث فصل الوسائل من الغايات بقوله : «والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث. والنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم» ثم ذكر بعض أنواع العلة بقوله : «وكثر التعليل بالإرسال »(106) إلخ ما يفصل في :

105) مقدمة ابن الصلاح 116

2106 التقريب مع تدريب الراوي 253/1

المبحث الرابع

أنـــواع الـعـلـــــة

العلة تكون في المتن ، وتكون في الإسناد ، وتكون في الاسناد والمتن معا .

أولا : علة المتن :

هنـاك حقيقة هـامة لـم أقـف على من بنه عليها ، وهـي : أن علة المتن، لا تجامع علة السند التي تقدم تعريفها ، إلا في المعنى اللغوي العام ، حيث يعتبر المتن غير مقبول فيرد ولا يعمل به . أما التعريف الاصطلاحي الذي هو : سبب خفي غامض ، يقدح في صحة الحديث . الخ فلا يتأتى اعتباره في علة المتن ، لأنها تكون - في الغالب - ظاهرة غير خفية ، وقدحها في قبول الحديث يعود في معظمه الى المحترزات الظاهرة أولا ، وإلى خلل في معنى الحديث الذي يستوى في إدراكه عالم الرواية والدراية على السواء ، ثانيا . بل ربما كان عالم الدراية أكثر إدراكا للخلل في المعنى من عالم الرواية ، وبهذا الاعتبار، يمكن لغير المحدث كما يمكن للمحدث العادي أن يكتشف علة المتن ، وسببها هو الذي يبقي غامضا يتوقف على خبرة عالم العلل لإزاحة الستار عنه .

فإذا كان إسناد الحديث مستجمعا لشروط الصحة بما فيها سلامته من العلل ، وكان المتن مخالفا للأصول المقطوع بها ، أو لقضايا العقول المسلمة ولا يمكن التأويل ، أو لا يتفق والوقائع التاريخية المقطوع بها ، فالمتن كما يعبر عنه بأنه غير صحيح يعبر عنه كذلك بأنه معلول ، ومهمة عالم العلل هنا تكون ثانوية بالنسبة الى الحديث « المعلل » اذ ترجع الى البحث في الاسناد عن مصدر تلك العلة فقط . وهي مهمة فنية لا تغير من واقع حال الحديث المردود.

وبعض أنواع الضعيف التي تكون ظاهرة ، مثل : المضطرب ، والمدرج ، والمصحف ، والمقلوب ، يطلق على متونها أنها معلولة ، كما مثل ابن الصلاح لعلة المتن بحديث أنس المضطرب في البسملة (107) وتبعه على ذلك سائر من كتب على مقدمته.

---

107) انظر المقدمة مع التقييد و الايضاح ص 118

وفي «العلل» لابن أبي حاتم ، اعتبر أبو حاتم المدرج أو المضطرب معلولا حيث قال « سألت أبي عن حديث حدثنا به محمد بن عوف عن علي بن عياش عن شعيب ابن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : «كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار» ، فقال أبي : هذا حديث مضطرب المتن ، انما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتفا ثم صلى ولم يتوضأ. هكذا رواه الثقات عن ابن المكندر ، ويمكن أن يكون شعيب ابن أبي حمزة حدث من حفظه فوهم فيه »(108).

والتعبير الاصطلاحي أنه مدرج لا مضطرب. فربما كان سبق قلم من ابن أبي حاتم أو تصحيفا في النسخة. والمهم أن اطلاق المحدثين على القادح في صحة المتن اسم « العلة » قليل جدا،ولذلك قال الحافظ العراقي « العلة تكون في الإسناد وهو الأغلب الأكثر »(109) وقال الحافظ السخاوي : «والعلة تجيء غالبا في السند وقليلا في المتن»(110)، وهذا كتاب «العلل» لابن أبي حاتم الرازي المطبوع في مجلدين احتوى على نحو 2840 حديثا معللا. المعلل متنه منها قليل جدا.

وان عللوا المتن فاكثر ما يعللونه بالاضطراب والادراج، لأن لهما ارتباطا وثيقا بعلة الإسناد. وسيأتي أن ابن القطان لا يعتبر اضطراب الثقاف في الإسناد علة. وإنما يعلل باضطرابهم في المتن.

ثانيا : علة الإسناد :

والإسناد هو موضوع « علم العلة » في الحقيقة. وهو الموطن الذي تجد فيه أرضها الخصبة فتعشعش فيه وتقوض دعائمه، والحال أنه ظاهر الصحة بادي السلامة. وعمل عالم «العلل» هو مثل عمل النطاسي البارع الذي يشخص مرض

108) "العلل" لابن أبي حاتم 66/1

109) شرح ألفية العراقي 2230/1

110) "فتح المغيث" 213/1

إنسان نخره المرض والناس تحسده على ما بدا من عافيته واستقامة ظاهره. ويذكر عن مسلم قوله للبخاري : « دعني أقبل رجلك يا طبيب الحديث في علله ».

وأشكال العلة في الاسناد من الكثرة بحيث تستعصى عن العد. اذ أنها ترجع الى محترزات القبول كما تقدم. وتلك المحترزات بالنسبة الى الاسناد هي أنواع الضعيف عينها، والتي أوصلها بعض المتأخرين الى خمسمائة نوع وعشرة أنواع. وجمع فيها شرف الدين المناوي كرسة (111) وإن قال الحافظ ابن حجر عن تتبع أنواع الضعيف بحسب ما تنتجه القسمة العقلية حتى تصل إلى هذا الحد : « إن ذلك تعب ليس وراءه أرب »(112) فإنه في علم العلل له أهميته التي لا تنكر. باعتبار أن كل نوع من هذه الأنواع إن كان خفيا ، هو العلة الاصطلاحية. فإن أضيف إلى ذلك ما لم يذكر في أنواع الضعيف من أحوال الرواة وتصرفاتهم التي لا يمكن أن تنحصر، والتي ينفذ المخزون اللغوي والبياني لعالم « العلل » دون التعبير عن الخلل الواقع فيها ، بحيث يقولون : هذا الحديث معلل ، ويكون كذلك في الواقع، ولكنهم لا يجدون لفظا يعبرون به عما اكتشفوه من الخلل ، ظهر مدي ضخامة مادة علل الإسناد وتنوعها.

ولكثرة نظر المعلل - بالكسر - وتشعب نواحي بحثه تقصر عباراته في كثير من الأحيان عن شرح ما رد به الحديث أو توقف فيه ، ولعل ذلك مصدر قولهم : إن الكلام في العلل الهام ، أو رجع بالغيب ، كما قال عبد الرحمن بن مهدي «إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة» وذلك عندما يعللون الحديث ولا يستطعون الإبانة عن موطن العلة فيه. ولذلك قال ابن مهدي أيضا : «لو قلت للعالم يعلل الحديث من أين قلت هذا لم يكن له حجة»(113) وقد لا يستطيع تصويب الخطأ المكتشف إذا لم يحط بروايات الاسناد المكتشف خطؤه. كما قال سليمان بن حرب : « كان يحيى بن معين يقول في الحديث هذا خطأ. فأقول كيف صوابه ؟ فلا يدري فأنظر فأجده كما قال - (114).

---

111) تدريب الراوي 179/1

112) نفس المصدر و الصفحة

113) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 113

114) تقدمة الجرح و التعديل 314

ولكون عناصر التركيبات المعدنية، لم تكن محددة في عصرهم كما هي الآن. وكان الصيارفة يعتمدون على الخبرة المكتسبة بطول الممارسة فقد شبهوا عالم العلل بالصيرفي في نقده للعملات المعدنية، فقد يحكم بأصالة الأصيل وتزييف المزيف، لطول خبرته وتمرسه. ولكنه لا يستطيع تحليل عناصر المعدن الذي بين يديه. يقول ابن أبي حاتم : «سمعت أبي رحمه الله يقول : جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر فعرضه علي فقلت في بعضها : هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث ، وقلت في بعضها: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه : هذا حديث كذب ، وسائر ذلك أحاديث صحاح. فقال لي من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل وأن هذا كذب ؟ أخبرك راوى هذا الكتاب بأني غلطت ، وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت لا ، ما أدري هذا الخبر، من راوية من هو ؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل ، وأن هذا الحديث كذب. فقال : تدعي الغيب : قال : قلت : ما هذا ادعاء الغيب ، قال : فما الدليل على ما تقول ؟. قلت : سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم، قال : من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت أبو زرعة. قال ويقول أبو زرعة مثل ما قلت ؟ قلت نعم. قال هذا عجب. فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الاحاديث ، فما قلت : انه باطل ، قال أبو زرعة هو كذب ، قلت الكذب والباطل واحد ، وما قلت انه كذب قال أبو زرعة هو باطل ، وما قلت انه منكر قال : هو منكر كما قلت. وما قلت انه صحاح قال أبو زرعة هو صحاح ،فقال : ما أعجب هذا ، تتفقان من غيرمواطأة فيما بينكما فقلت. فقد (دل) ذلك (على) أنا لم نجازف ، وإنما قلنا بعلم ومعرفة قد أوتينا. والدليل على صحة ما نقوله بأن دينار انبهرجا يحمل الى الناقد فيقول : هذا دينار نبهرج ، ويقول لدينار : هو جيد. فان قيل له : من أين قلت ، ان هذا نبهرج ؟ هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار ؟ قال : لا فإن قال له : فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار ، قال لا ، قيل : فمن أين قلت ان هذا نبهرج ؟ قال : علما رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك... ورزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر، الا بما نعرفه » (115).

---

115) تقدمة الجرح و التعديل ابتداء من ص 349

على أنه وقع على سبيل الاتفاق فقط ، أن الرواة يرتكبون أخطاء معينة كثر التعليل بها الى جانب أشياء أخرى يكثر التعليل بها أيضا، ولا تعود الى خطأ الراوي.

ومما كثر التعليل به يمكن استقراء أنواع العلل في الاسناد. على سبيل المثال لا الحصر. اذ حصرها كما سبقت الاشارة الى ذلك متعذر.

« استقراء وتمثيل لعلة الاسناد » :

أ – وصل المرسل.

ب – رفع الموقوف.

ج – دخول حديث في حديث.

د – ابدال راو ضعيف براو ثقة.

هـ – اعتقاد التابعي صحابيا.

و – ارسال الموصول.

ز – وقف المرفوع.

ح – عدم سماع من كان يظن أنه سمع.

ط – اختلاف الرواة على الراوي الذي يدور عليه الحديث .

ي – تفرد الثقة المتوسط بالحديث وعدم متابعة غيره عليه.

ن – عدم التمييز بين ما سمع من المختلط قبل أو بعد اختلاطه.

ل – اعتقاد الصحابي تابعيا.

وستأتي أمثلة كثيرة لهذه الأشكال ولغيرها في هذا الباب والأبواب اللاحقة ان شاء الله.

وقد ذكر الحاكم في معرفة « علوم الحديث » عشر أمثلة لأنواع العلل وسماها أجناسا وقال في آخرها : « وقد بقيت أجناس لم نذكرها وانما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدى اليها المتبحر في هذا العلم »(116) وقد لخص

---

116) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 11

أمثلة الحاكم كل من السيوطي في «تدريب الراوي» (117) والشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر.

وقد مثل الحافظ السخاوي في شرحه لألفية العراقي لما تقدم ولغيره مما لم يذكر. وبين أوهام المحدثين في حكمهم على أحاديث بالصحة وهي مشتملة على علل من نوع ما سبق ومن غيره.

117) انظر تدريب الراي 258/1 وتوجيه النظر الى أصول الاثر ص 268

المبحث الخامس

التأليف في العلل

الفـرع الأول : المدخل الى الموضوع

على قلة العلماء المتخصصين في علل الحديث. فقد أدوا مهمتهم – فيما يبدو – على الوجه الأكمل. حيث واكبوا مسيرة جمع الحديث وكتابته وتدوينه مراقبين مفتشين ، فلم ينب عن بصرهم حديث واحد من آلاف الأحاديث المروية، ولم يشذ عن نقدهم تصرف من تصرفات مآت الآلاف من الرواة. بفضل ما اعتمدوه من دقة في الاحصاء. وما انتهجوه من استقراء يتصف بنوع من الشمول والإحاطة بمع ما تحلوا به من صبر ومثابرة ، وما أوتوه من ألمعية وذكاء.

ولعل الجانب المثير في عملهم. أنهم سجلوا لنا إلى جانب أحكامهم النهائية على الأحاديث. خواطرهم ، وشكوكهم.

وينبغي التوقف قليلا عند شكوكهم. فالشك في سلامة الإسناد هو أول وأهم مراحل التعليل عندهم. ولأهمية تشككهم فقد يقفون عنده ، ولا يتعدونه الى اصدار حكم نهائي ، فيعتبر الحديث بذلك متوقفا فيه ، أي غير صحيح(118). وكثيرا ما تجد في كتبهم من عبارات التشكك مثل : «أراه فلانا عن فلان» «المرسل أشبه» يشبه أن يكون موقوفا » في نفسي من فلان عن فلان شيء» وكل ذلك له قيمة كبرى في تعليل الحديث المقول فيه ذلك ، حتي إن أصحاب الصحيح والملتزمين للصحة. يبتعدون عن كل إسناد حامت حوله شكوك أهل «العلل» باعتباره معللا بالفعل كما أنهم أي أهل «العلل» لا يحجمون عندما يعثرون على صواب خطإ مكتشف. أن يسجلوا الخطأ وصوابه. ولا يتركون فرصة لتسجيل ملاحظاتهم على الأحاديث إلا انتهزوها ولو في غير ما يظن أن تجد كلامهم فيه ، نظرا لكثرة الأسانيد والرواة.

---

118) انظر شرح ألفية العراقي 226/1

ويمكن القول - بكل موضوعية - : ان وراء هذه الثروة المباركة من الأحاديث النبوية المدونة ، خلفيات وظلالا من تقويم علماء « العلل » تقويما يتراوح بين التشكك والتوقف ، والحكم النهائي ، مما يجعل كلامهم - في الغالب - مادة خاما لا يتسنى استخدامها إلا لمن تخصص في علمهم على مر العصور. وهكذا يستطيع المتخصص في عصرنا الحاضر - إن وجد - أن يتناول كلام ابن المديني وأبي زرعة والدارقطني ، فيقبل ويرد بمقتضاه أحاديث لم يتفق للمتقدم أن أبدى فيها حكما نهائيا إلا ما تناول به الإسناد في مرحلة التشكك مثلا.

وهكذا توالى على مختلف الأزمان « علماء علل » دونوا ما صادف أن أبدوا فيه رأيهم من أحاديث ، أو نقلوا كلام غيرهم ممن سبقهم أو عاصرهم ممن لم يدون، نجد منهم على مر القرون أمثال : سفيان بن عيينة ، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل وابن أبي حاتم الرازي والبخاري والدارقطني وأبي علي الجياني وعبد الحق الاشبيلي ، وابن القطان الفاسي وابن رشيد السبتي ، وغيرهم. الى الحافظ ابن حجر فمن بعده إلى ما شاء الله. غير أن تدوينهم لم يتخذ نمطا موحدا ، ولا انتهجوا في إبرازهم لعلل الأحاديث منهجا محددا في الكتابة والتأليف بل تنوعت كتاباتهم بحسب ما توخى كل واحد منهم من الموضوع الذي ألف فيه. فمنهم من عمد إلى تدوين علل الأحاديث مباشرة ، ومنهم من جمع مسندا وعلل فيه ما عثر عليه من حديث معلل. ومنهم من صنف أحاديث الأحكام وعلل ما ظهر له تعليله أو علله غيره منها ، ومنهم من ألف في الرواة، فإذا وجد لأحدهم حديثا معللا بينه ، وهكذا.

الفرع الثاني : تقسيم المؤلفات في « العلل »

وقد أمكن بسحب استقراء الموجود من تلك المؤلفات ، أو تيسر الوقوف على منهجه مما لم يوجد ، تصنيف المؤلفات في العلل إلى الأقسام التالية :

القسم الأول : متمحض للكلام على علل الأحاديث

ولعل أقدم كتاب ألف في هذا « العلل » للإمام سفيان بن عيينة الهلالي المتوفي سنة 198. رواه عنه علي بن المديني. وقد ذكر هذا الكتاب الحافظ السخاوي في (فتح المغيث »(119).

ثم تتابع التأليف في العلل بعد ذلك فألف :

ا) علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني المتوفى سنة 234 كتاب : «العلل» يقول الحافظ ابن كثير : « ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأحفله كتاب «العلل» لعلي بن المديني شيخ البخاري ، وسائر المحدثين بعده في هذا الشأن على الخصوص عيال عليه »(120).

وقد طبع كتاب في نحو 70 صحيفة بالمكتب الاسلامي ببيروت سنة 1392 - 1972 بتحقيق الاستاذ مصطفى الأعظمي ، باسم « العلل لعلي بن المديني » قال الأستاذ المحقق في مقدمته.

« هذه المخطوطة فريدة في بابها ، وهي ضمن مجموعة مسجلة تحت رقم 624 في مكتبة سلطان أحمد الثالث باستانبول. وذكر الأستاذ فؤاد سزكين هذه الرسالة في كتابه... كما ورد ذكرها في فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية ، المجلد الثاني رقم 743(121).

والذي ذكره الأستاذ فؤاد سزكين تحت رقم 624. في مكتبة سراى أحمد الثالث. يحمل اسم : «علل الحديث ومعرفة الرجال» (122) ولعلي ابن المديني عدة كتب في العلل ، فله «العلل» وهو الذي اشتهر له ووصفه الحافظ ابن كثير. بما تقدم. وله « علل المسند » قال الحاكم في معرفة « علوم الحديث » انه ثلاثون جزءا وله «العلل المتفرقة » ذكر الحاكم أنه ثلاثون جزءا أيضا. وله «العلل

---

119) انظر فتح المغيث شرح ألفية الحديث 334/2

120) اختصار علوم الحديث ص : 64

121) تقديم الكتاب ص 22

122) انظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سيكزكين المجلد الأول الجزء الأول ص 294 من الطبعة العربية

لإسماعيل القاضي» أربعة عشر جزءا وله «علل حديث ابن عيينة» ثلاثة عشر جزءا (123) وزاد الأستاذ فؤاد سيزكين «علل الحديث ومعرفة الرجال» حسب ما استفاده من عنوان المخطوط.

أما هذا المطبوع ببيروت والذي حاول الأستاذ المحقق أن يجعله هو «علل ابن المديني المشهور. فلا ينطبق عليه أي من الأوصاف السابقة زيادة على أن علم الدين البلقيني قارن « علل » ابن المديني. « بعلل » ابن أبي حاتم حيث قال: « أجل كتاب صنف في «العلل كتاب ابن المديني وابن أبي حاتم والخلال »(124). وكلام البلقيني هذا مع كلام ابن كثير السابق مع المقارنة بما عند الحاكم يجعل من البعيد جدا أن يكون المطبوع هو « علل » ابن المديني للأسباب التالية :

أ – الكتاب المطبوع لم يحتو إلا على تعليل نحو ستين حديثا في نحو 33 صفحة. بينما الكتاب المقارن به. وهو « العلل » لابن أبي حاتم، احتوى على تعليل 2840 حديثا، وقد طبع في مجلدين.

ب – 33 صحيفة المخصصة لعلل الأحاديث. وهي جزء حديث أو نصف جزء باعتبار أن الجزء الحديثي يتراوح ما بين الست والعشر كراريس، والكراس عشر ورقات أي عشرون صفحة. وأحيانا يكون الجزء أقل من هذا العدد، وقد جعلناه جزءا كاملا على أبعد الاحتمالات، وإلا فالواقع أنه أقل من جزء، والذي يمكن أن يضاهي أو يقارب « علل ابن أبي حاتم » ويوصف بأنه أجل وأحفل كتاب هو الذي ذكره الحاكم باسم « العلل المتفرقة » أو « علل المسند »، وكل منهما يقع في ثلاثين جزءا حديثيا، فأين هما من هذا المطبوع في 70 صحيفة بما فيها ما هو مخصص لغير العلل كما سيأتي.

ج – ابتدأ ابن المديني كتابه المطبوع بقوله : « نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة ، فلأهل المدينة ابن شهاب....، ولأهل مكة عمرو بن دينار.......، ثم

---

123) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص 71

124) تدريب الراوي 258/1

صار يذكر من انتهى إليه علم من ذكر. ويعرف بالرواة ودرجاتهم، ومن ألف منهم في نحو أربعين صفحة». وقد نقل عنه هذا الكلام بنصه أبو محمد الرامهرمزي في كتابه « المحدث الفاصل » ، ولم يشر الى أنه نقله من كتاب « العلل » بل نقله تحت عنوان «المصنفون من رواة الفقه في الأمصر»قال : «ذكر علي بن المديني أصحاب التصنيف بعد أن قال : نظرت، فإذا الإسناد يدور على ستة»(125). وهذا الكلام لا علاقة له بالعلل تماما.

د – 40 صفحة في التعريف بالرواة والمؤلفين ، مع 33 صفحة في الكلام على العلل تجعل الكتاب أقرب إلى العنوان الذي ذكره فؤاد سزكين، أي «علل الحديث ومعرفة الرجال». ونشره باسم « العلل » لابن المديني، فيه ايهام وتدليس.

والواقع – إن شاء الله – أن اسم الكتاب لا هذا ولا ذاك. وإنما هو : «معرفة من يدور عليه الإسناد» لعلي بن المديني. هكذا كان اسم هذا الكتاب معروفا بالأندلس. وكانوا يدرسونه ويسمعونه. ففي ترجمة أبي القاسم بن البراق الواد ياشي من « الذيل والتكملة » عندماذكر برنامجه.

« وفي رسم أبي عبد الله بن سعادة : (معرفة من يدور عليه الإسناد) لعلي ابن المديني. قرأته عليه. أنابه عن شيخنا أبي بكر ابن العربي »(126).

ولا بُعْدَ في أن يكون الناسخ للكتاب. انتخب عللا لأحاديث تعلق بها غرضه من كتاب « العلل » المشهور للمؤلف، ووضعها في آخر هذا الكتاب. ثم جاء من وضع العنوان بحسب محتوى الكتاب المشتمل على معرفة الرجال ، وعلى بعض العلل ، فسماه « علل الأحاديث ومعرفة الرجال » وهو الذي نقل اسمه فؤاد سزكين بأمانة ، فجاء الناشر أو المحقق، فتصرف في العنوان على غير الوجه المطلوب.

على أن المحقق أشار في التقديم إلى أن في إسناد النسخة انقطاعا، وأنه لا يوجد عليها سماع، ومع ذلك أصر على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه (على أنه «العلل»المشهور.

---

125) انظر المحدث الفاصل للرامهرمزي ص 611 و 614

126) الذيل و التكملة 462/6

2) أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الإسكافي الأثرم، صاحب الإمام أحمد ابن حنبل توفي بعد 260. وكان له تيقظ عجيب في هذا الشأن، حتى قال يحيى ابن معين : «كأن أحد أبويه جنى» (127)وقيل : «هو أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن»(128) قال الذهبي : «له كتاب العلل» وقال السخاوي : «العلل لأبي بكر الأثرم مع ما ضمه لذلك معرفة الرجال» (129).

3) أبو عبد الله البخاري صاحب الصحيح له « كتاب العلل » (130).

4) أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري صاحب الصحيح.

عد السخاوي له كتابين في العلل. الأول باسم «العلل»، والثاني : «التمييز» (131) ويوجد النقل عن كتاب «التمييز» في كتب الحديث بكثرة. وهو موجود بالمكتبة الظاهرية بدمشق(132). وقد طبع مؤخرا .

5) أبو عيسى الترمذي صاحب « السنن ».

له كتابان في العلل : «العلل الكبير»، ويعتبر مفقودا حسب الفهارس الموجودة. وقد كان موجودا بالمغرب حيث ينقل منه ابن القطان بكثرة كما سيأتي. و «العلل الصغير»، وهو المطبوع بآخر جامعه. وأخذ عنه على أنه كتاب مستقل. وهو الذي شرحه ابن رجب الحنبلي، وطبع هذا الشرح مؤخرا ببغداد.

ويقول الدكتور نور الدين عتر في بحثه عن الإمام الترمذي.

« وضع الترمذي في العلل كتابين : العلل الصغير، والعلل الكبير، أو المفرد. أما العلل الصغير ، فهو كتاب العلل الذي أتبعه جامعه وجعله خاتمة له. وأما العلل الكبير أو المفرد : فهو كتاب آخر سوى العلل الصغير.........، مما يدل جزما

---

127) تذكرة الحفاظ 571/2

128) نفس المصدر و الصفحة

129) أنظر فتح المغيث 334/2 و الرسالة و المستطرفة ص 147

130) المصدرين السابقين و انظر تعليقات الأستاذ صبحي السامرائي على " الخلاصة" للطيبي ص 73

131) أنظر فتح المغيث 334/2

132) أنظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين 1-369/1 و انظر الرسالة المستطرفة 147 و تعليق صبحي السامرائي "على الخلاصة" للطيبي 73

على أنهما متغايران. وكتاب العلل الكبير أو المفرد هو المراد عند إطلاق المحدثين، قولهم : رواه الترمذي في « العلل ». وهذا الكتاب صنفه أبو عيسى على الأبواب – فيما يبدو لنا – وتوسع في علل الحديث بما لا يسمح كتابه « الجامع » بإبدائه ، لذلك نرى أنه ربما روى الحديث في جامعه ، أو تكلم فيه بإيجاز ، ثم يتوسع في الكلام على رواياته وتعليله في العلل....، وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب وكان موضع ثقتهم ، لكن يد الحدثان طوت عنا هذا الكتاب ، حتى لا نجد منه إلا النقول........ » (133) .

وأخيرا عثر الأستاذ صبحي السامرائي في خزانة سبراي أحمد الثالث بتركيا، على ترتيب «علل الترمذي الكبير» ،رتبه على كتب الجامع : أبو طالب القاضي، وحققه مع شخصين آخرين وطبعه ببيروت عن نسخة قال : إنها بخط مغربي مشكول وجميل.

6) أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمن الساجي ت 307 قال الذهبي : « وللساجي كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن » (134).

7) أبو بكر الخلال أحمد بن محمد بن هارون البغدادي ت 311 له كتاب العلل « قال في الرسالة المستطرفة » هو في عدة مجلدات » (135).

8) أبو اسحاق النيسابورى ابراهيم ابن أبي طالب ت 295 قال الحاكم : «إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال ، جمع الشيوخ والعلل » قال الذهبي : « وقد أملي كتاب العلل وغير شيء »(136).

9) أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي الحافظ الإمام بن الحافظ الإمام ت 327. له كتاب « علل الحديث » في مجلدين. وقد طبع بالمكتبة السلفية بالقاهرة 1343 هـ.

---

133) الامام الترمذي و الموازنة بين جامعه و بين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر 27-28

134) تذكرة الحفاظ 707/218

135) الرسالة المستطرفة 148

136) تذكرة الحفاظ 638/2

وقد أثنى عليه سائر علماء الفن وشهدوا له بالجلالة والقيمة العلمية. كما تقدم بعض ذلك. ولخص منه الشيخ طاهر الجزائري أمثلة وافرة في كتابه «توجيه النظر»، وقال :

« وقد وقفت على أحد هذه الكتب (يعني كتب العلل) وهو كتاب الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن الإمام أبي حاتم ، فرأيته من الكتب الجليلة المقدار، التي لا يستغنى عن الاطلاع عليها، وتكرار النظر إليها، من أراد الإشراف على هذا النوع الذي هو من أغمض الأنواع... » (137).

10) أبو علي النيسابورى شيخ الحاكم. واسمه الحسين بن علي بن يزيد ت 349 وصفه الذهبي بالامام محدث الإسلام(138) له كتاب « العلل » (139).

11) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني الإمام الحافظي ت 385 وسيأتي تفصيل الكلام في علله قريبا.

12) أبو أحمد الحاكم الكبير، صاحب كتاب الكنى المشهور. واسمه محمد ابن محمد بن أحمد بن اسحاق النيسابوري الكرابيسي ت 378، قال الحاكم : «هو إمام عصره في هذه الصنعة...» وصنف كتاب « لعلل» (140).

13) أبو عبد الله الحاكم ابن البيع الحافظ الكبير صاحب التصانيف الكثيرة النافعة توفي سنة 405. قال الذهبي : « واتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من « تخريج الصحيحين » و« العلل »... (141).

14) أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي الحافظ،صاحب «الجمع بين الصحيحين» و«الأحكام الشرعية»، وغير ذلك، المتوفى ببجاية سنة 581 وسيأتي الكلام عنه بتفصيل. إن شاء الله. له « المعتل من الحديث » (142).

137) توجيه النظر 371

138) تذكرة الحفاظ 902/3

139) المستطرفة 148

140) تذكرة الحفاظ 67613-977

141) تذكرة الحفاظ 1043/3 و انظر المستطرفة 148

142) تذكرة الحفاظ 1350/4

15) أبو محمد بن السيد البطليوسي اللغوي الشهير، واسمه عبد الله بن محمد ت 521 له «جزء فيه علل الحديث» هكذا ذكره ابن خير في «الفهرست»(143).

ولا أدري هل تناول « العلل » من ناحية الصناعة الحديثية. أو تناول متون الأحاديث من الناحية اللغوية. وهذا هو الغالب على الظن.

16) أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزى الحافظ، صاحب التصانيف الكثيرة ت 597، له : «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» وهو مشهور متداول بين أهل الحديث، ينقلون منه بكثرة. وقد طبع مؤخرا ببيروت بتحقيق الشيخ خليل الميس في مجلدين.

قال في الرسالة المستطرفة : « هو في ثلاث مجلدات، عليه في كثير منها انتقاد (2144.

ولعل أهم كتاب في هذا النوع بحسب ما تعطيه نصوص العلماء، هو كتاب «العلل» لأبي الحسن الدار قطني، الذي تقدمت الإشارة إليه قريبا. قال في الرسالة المستطرفة : «وهو أجمع كتاب في العلل مرتب على المسانيد في اثني عشر مجلدا » (145). وقد أطلق عليه العلماء كتاب الإسلام. ويقول الحافظ الذهبي: «وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع « العلل » له، فإنك تندهش ويطول عجبك ».

وأعطى الحافظ السخاوى فكرة أوسع نوعا ما عن هذا الكتاب وطريقة جمعه، حيث قال : «وهو على المسانيد مع أنه أجمعها، وليس من جمعه، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني. لأنه كان يسأله عن علل الأحاديث

---

143) انظر فهرست بن خير ص 204 و انظر تقديم كتابه "الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين... للدكتور محمد رضوان الداية ص 7 نشر دار الفكر

144) المستطرفة 148 ويقول الأستاذ صبحي السامرائي : نسخة منه في المكتبة العمومية في اسطنبول وقد اختصره الحافظ الذهبي و لخصه و يوجد في مكتبة الأزهر رقم 137" خلاصة الطيبي هامش 73

145) المستطرفة 148

فيجيبه عنها بما يقيده عنه بالكتابة، فلما مات الدارقطني وجد البرقاني قمطره امتلأ من صكوك تلك الأجوبة، فاستخرجها وجمعها في تأليف نسبه لشيخه»(146).

وسلط نقاش ابن القطان في كتابه ، لعبد الحق ، بعض الضوء على جانب من منهج «علل الدارقطني» كما أفادنا بعض الأمثلة منه.

فالحوار بين البرقاني والدارقطني لا يتخلله إسناد منها إلى موضع العلة كما هو في الحوار بين ابن أبي حاتم وأبيه وأبي زرعة. فابن أبي حاتم يقول – في الغالب : « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث حدثنا به فلان عن فلان إلى أن يصل إلى موضع العلة »، بينما البرقاني يسأل الدارقطني عن موضع العلة مباشرة. وهذا ما غض من شأن الكتاب في نظر ابن القطان الذي لا يعتمد أي كلام غير مسند مهما كانت جلالة قائله. كما سيأتي.

فهو يقول مقللا من قيمة « علل الدارقطني »ومنحيا باللوم على عبد الحق لاعتماده عليه : « ... ومن هذا القبيل ، ما ذكر من طريق الدارقطني مما هو من كتاب « العلل »، فإن الأحاديث فيه غير موصلة الأسانيد،بل هي منقطعة من مواضع عللها، أو من المواضع التي يتأتى له بذكرها ذكر عللها ، وقد يقع له في الكتاب المذكور قليلا ما يوصل إسناده » (147).

ومن الأمثلة المستفادة من نقاش ابن القطان لعبد الحق في «علل الدارقطني».

أ) « وسئل عن حديث أيوب السختياني عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ائتوا المساجد جماء ، فقال : يرويه ليث ابن أبي سليم عن أنس، ولم

---

146) فتح المغيث 334/2 وقارن قول سيدي محمد بن جعفر الكتاني السابق أنه في اثني عشر مجلدا بقول الاستاذ صبحي السامرئي : أنه "في خمس مجلدات يوجد مخطوطا في دار الكتب المصرية رقم 394 حديث وأجزاء منه في مكتبة خدا بخش/ "خلاصة" "هامش" 73 وانظر بروكلمان 311/3 ط العربية وفؤاد سزكين 511 . وقال : يوجد منه المجلد 2 و 3 و 5 في بنكير و في دار الكتب المصرية أو 3 . 5 وفي أصفية بالهند 4 و 5"

147) بيان الوهم و الايهام 1/ ورقة 116

يتابع عليه ، وغيره يرويه عن أيوب عن عبد الله بن شقيق قوله » وعقب ابن القطان : « وهو كما قلناه لا إسناد له منه إلى ليث ، ثم نقل إسناده موصلا من مصنف ابن أبي شيبة ومن العلل الكبير للترمذي.

ب) وسئل عن حديث عامر الشعبي عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اقتراب الساعة أن يرى الهلال قبلا فيقال لليلتين ، وأن تتخذ المساجد طرقا. وأن يظهر موت الفجأة. ثم قال : عبد الكبير بن المعافى عن شريك عن العباس بن ذريح عن الشعبي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم. وغيره يرويه عن الشعبي مرسلا ».

وعقب ابن القطان : «هذا جميع ما ذكر فما بينه وبين عبد الكبير منقطع».

ج) « وسئل عن حديث محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا صلى إلى رجل أن يعيد الصلاة. فقال : هذا حديث يرويه إسرائيل عن عبد الأعلى التغلبي عن ابن الحنفية عن علي. قاله وكيع وإسماعيل ابن صبيح عن إسرائيل. وخالفهما عبيد الله بن موسى وعلي بن الجعد،فروياه عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن ابن الحنفية مرسلا. وعبد الأعلى مضطرب الحديث والمرسل أشبه بالصواب ».

وعقب : «فهذا كما ترى لا اتصال له فيما بينه وبين وكيع وإسماعيل بن صبيح اللذين زاد فيه ذكر علي»، وبلغنا أن الكتاب أو أجزاء منه، طبع بالمشرق.

19) الحافظ بن حجر : هذا وقد لخص الحافظ ابن حجر كتاب « العلل » للدارقطني وسماه : « الزهر المطلول في الخبر المعلول » (148) يقول الحافظ السخاوي :

«وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب ما له لقب خاص، كالمقلوب والمدرج والموقوف ، فجعل كلا منها في تصنيف مفرد ، وجعل العلل المجردة في تصنيف

---

148) يقول عنه الأستاذ السامرئي : " ذكره المستشرق ثالورود في فهرست مخطوطات برلين ، ولم أقف عليه" خلاصة 73

مستقل. وأما أنا فشرعت في تلخيص الكتاب، مع زيادات وعزو، فانتهى منه الربع يسر الله إكماله »(149).

وفات الشيخ أحمد شاكر رحمه الله أن كتاب ابن حجر، هو تلخيص لكتاب الدارقطني فقال :

« وقد حكى السيوطي في التدريب ،أن الحافظ ابن حجر، ألف كتابا سماه « الزهر المطلول في الخبر المعلول » ولم أره ، ولو وجد لكان جديرا بالنشر، لأن الحافظ ابن حجر دقيق الملاحظة ، واسع الاطلاع، ويظن أن يجمع كل ما تكلم فيه المتقدمون من الأئمة من الأحاديث المعلولة »(150).

القسم الثاني : كتب وضعت أساسا لتراجم الرواة ، ولكنها تذكر لكل مترجم علة أو أكثر ا وجد له.

وقد كثرت المؤلفات في هذا القسم. وربما كانت أغلب كتب «الجرح والتعديل» تسلك هذا النهج ، فتنقل ما علل به علماء «العلل». أحاديث الرواة.

ويمكن الاقتصار على ما أضيف اسم العلل إلى عنوانه. أو اشتهر بذكر العلل من ذلك.

1) « **التاريخ والعلل** » ليحيى بن معين. وهو موجود بظاهرية دمشق (151).

2) « العلل ومعرفة الرجال » لأحمد بن حنبل ، طبع الجزء الأول منه في أنقرة.

3) التاريخ الكبير للبخاري طبع في الهند في تسع مجلدات. وهو يعلل أحاديث من يترجم لهم إن كان لحديثهم علة مثل.

---

149) فتح المغيث 335/2 و انظر تسمية كتاب ابن حجر في تدريب الراوي 258/1

150) الباحث الحثيث ص 65

151) انظر بروكلمامن 162/3 وسزكين 1-292/1

أ - «عثمان بن محمد ابن أبي سويد ، قال عبد الله بن صالح وابن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب : بلغنا عن عثمان بن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن سلمة الثقفي حين أسلم وتحته عشر نسوة : خذ منهن أربعا وفارق سائرهن، وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد ابن أبي سويد، أن ذلك الرجل كان غيلان بن سلمة الثقفي راجع نساءه، وراجع ماله ثم لم يلبث إلا قريبا من شهرين حتى مات.

هذا في حديث عمرو ، وقال مروان بن معاوية عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم...، وقال أبو اليمان عن معمر عن الزهري مرسلا ، والأول أصح » (152).

ب - ربيعة بن الحارث ، قال عبد الله : حدثني الليث قال حدثني عبد ربه ابن سعيد عن عمر ابن أبي أنس عن عبد الله بن نافع، بن أبي العمياء عن ربيعة ابن الحارث عن الفضل بن العباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : الصلاة مثنى مثنى ، وتشهد في كل ركعتين وتقنع بيديك - يقول : ترفعهما ... الى ربك مستقبلا ببطونهما وجهك تضرع وتخشع وتمسكن وتقول : يارب يارب. فمن لم يفعل ذلك فهو خداج ، قال أبو عبد الله : وهو حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض ، وقال آدم : حدثنا شعبة قال : حدثنا عبد ربه ابن سعيد أخو يحيى عن رجل من أهل مصر يقال له أنس بن أنس عن عبد الله ابن نافع عن عبد الله بن الحارث بن المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. وقد توبع الليث ، وهو أصح (153).

4) التاريخ الأوسط له ، وهو خاص بالضعفاء.

5) « التاريخ وعلل الرجال » ، لأبي زرعة الدمشقي ت 280 (154)

6) « تاريخ بغداد » للخطيب وهو مطبوع بمصر في 13 مجلدا .

---

152) التاريخ الكبير للبخاري 248/636

153) التاريخ الكبير 283/3

154) انظر الاعلام للزركلى ط 3 94/4

وبالجملة فكتب الجرح والتعديل التي كتبت عنها بحثا وافيا، في رسالتي «الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث»، أغلبها يتعرض للتعليل كما تقدم. إلا أنه لا تفوت الإشارة إلى أن أهمها وأحفلها بالنسبة إلى التعليل هو:

7) كتاب «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث»، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت 365.

وقد ذيل عليه كل من ابن طاهر المقدسي ت 509 وأبو العباس النباتي المعروف بابن الرومية الإشبيلي ت 637، ويعرف كتابه «بالحافل في تذييل الكامل»، ومن «الكامل» استمد الذهبي في «ميزانه»، وابن حجر في «لسان الميزان» ،حيث يوجد التعليل بكثرة في تراجم الضعفاء المذكورين فيهما (155).

القسم الثالث : علل حديث شخص معين ، أو كتاب معين. ويوجد من هذا القسم عدد من المؤلفات بحسب التخصصات التي سبقت الإشارة إليها. يمكن الإشارة إلى بعضها ، مثل :

1) «علل الحديث ابن عيينة».

2) «علل حديث إسماعيل القاضي» ، كلاهما لعلي بن المديني (156).

3) «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى الذهلي،شيخ البخاري ت 258 وتقدم الكلام عنه.

4) «علل حديث الزهري».

5) «علل حديث مالك».

6) «علل ما استند إليه أبو حنيفة»، الثلاثة لأبي حاتم بن حبان صاحب «الصحيح» (157).

---

155) انظر الكلام على "الكامل "لابن عدى ومنهجه و نسخة و المكاتب الموجود بها وذيوله و الكتب التي استمدت منه و مناهجها الخ في "الجرح و التعديل في المدرسة المغربية للحديث "ابتداء من ص 30 . مع العلم بان الكتاب طبع في 8 مجلدات

156) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 71

157) انظر مقدمة موارد الظمآن لمحمد عبد الرزاق حمزة ص 16-17

7) « الاستدراكات في تتبع الأحاديث التي لها علل، والمخرجة في الصحيحين » للدارقطني. ويذكر بروكلمان أنه « نبه على وجوه الضعف في مائتي حديث في صحيح البخاري ومسلم» (158). وقد طبع مع «الالزامات له» طبعة رديئة.

8) الاستدراك على الصحيحين بالتعليل أيضا لأبي مسعود الدمشقي الحافظ ت 401، ذكره في مقدمة «فتح الباري» (159) وقال الذهبي : «وقفت على جزء له في أحاديث معللة تنبئ بحفظه ونقده»(160).

9) التنبيه على الاوهام الواقعة في الصحيحين، أو « قسم العلل من كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل » لأبي علي الجياني الأندلسي الحافظ، وسيأتي الكلام عنه بتفصيل. إن شاء الله.

ومن كتب الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي والجياني تكونت أغلب مادة الانتقادات على الشيخين التي أجاب عنها، أو عما يتعلق بالبخارى منها. الحافظ ابن حجر في « مقدمة فتح البارى ».

10) « أوهام الحاكم في المدخل » أي « المدخل إلى معرفة الإكليل ». لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري الحافظ ت 409. ذكر هذا الكتاب له :القاضي عياض في « الغنية » في ترجمة أبي علي الصدفي (161).

وقال الذهبي : « قال عبد الغني : لما رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في المدخل إلى الصحيح، بعث إلي يشكرني ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل » (162).

11) « نقع الإقلال والفوائد والعلل ، في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود» لأبي الحسين بن القطان الفاسي، وسيأتي الكلام على مؤلفات ابن القطان.

---

158) تاريخ الأدب العربي 212/3 ، و انظر فؤاد سزكين 344

159) انظر مقدمة فتح الباري ص 344 ط بولاق

160) تذكرة الحفاظ 1069

161) الغنية مصورة الخزانة العامة ورقة 37

162) تذكرة الحفاظ 1048/3

12) «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان أيضا. وهو موضوع البحث. هو في جانبه الأعظم تعليل لأحاديث الأحكام التي ذكرها عبد الحق في كتابه. كما سيأتي.

وقد اهتم الأندلسيون بصفة خاصة بكتاب «الموطأ» للإمام مالك، وتعليل أسانيده ورواياته. وأكثروا من المؤلفات في هذا الموضوع، نذكر منها على سبيل المثال :

13) « المستقصية » وهو كتاب استقصى فيه الحافظ أبو زكريا يحيى بن ابراهيم بن مزين القرطبي ت 259 علل الموطأ [163].

14) « اختلاف أصحاب مالك بن أنس واختلاف رواياتهم عنه » للحافظ ابن عبد البر.

15) « تاريخ الحلية وسراج البغية في تعليل جميع آثار الموطآت للحافظ أبي محمد عبد الله بن يربوع الإشبيلي ت 522 [164].

16) « أغاليط يحيى بن يحيى الأندلسي في موطأ مالك وروايته عنه » لأبي عبد الله بن خلفون الأزدي الأونبي الأندلسي ت 636 [165].

القسم الرابع : يعتبر هذا القسم هو المفضل عند العلماء ، لأنه عملي يستفيد منه المحدث وغير المحدث ، ويمكن أن يعد ثمرة جهود علماء « العلل » في تقويم الأحاديث النبوية من حيث توثيق نقلها.

وذلك بأن يؤلف العالم مسندا أو معجما أو مصنفا في الأحكام الشرعية وغيرها ، وينص عقب كل حديث له علة على علته ، ويذكر الاختلاف في إسناده أو متنه. وقد يرجح ما يراه صوابا ، أو يذكر التعليل ولا يرجح. فيتضح إرسال ما يكون متصلا، أو وقف ما روى مرفوعا . أو تدليس ما يعتقد أنه مسموع إلى غير

---

163) انظر تاريخ ابن الفرضي 179/2 ط عزت العطار

164) فهرست ابن خير 211 و انظر ترجمة المؤلف في "الصلة لابن بشكوال" 283/1 ط العطار

165) الذيل و التكملة 129/6

ذلك من أنواع العلل. وهو النهج الذي نراه في سنن الترمذي ، وسنن أبي داود والنسائي. وفي صحيحي البخاري ومسلم أيضا كما سيأتي.

غير أن الطرق والمناهج في هذا القسم تختلف باختلاف الأزمان، وتغير أعراف التأليف والكتابة بحسب الأعصار ، ففي عصر الإسناد كانت كتب الحديث سواء في الأحكام أو غيرها كلها مسندة ، فكان لا بد للمحدث أن يذكر الإسناد ولو متقطعا ، منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ثم يبرز موضع علته

وفي القرنين الخامس والسادس ، بعد أن جمعت الأحاديث ودونت في أصولها المعرفة ، بأسانيدها ، بدأ الإسناد يطول من المؤلف في هذا العصر إلى النبي صلى الله عليه وسلم. خاصة وأنه يمر عبر تلك الأصول المشهورة النسبة إلى أصحابها والمتداولة بين الناس. فوقع الاكتفاء بعزو الحديث إلى الأصل المخرج فيه. مع إبراز قطعة السند المعللة منه، على أساس أن ما لم يذكر منه هو سالم من العلل.

على أن حذف الأسانيد في هذه الكتب هو شكلي فقط. لأن مؤلفها لا يستجيز أن يعزو إلى أصل إلا وهو يرويه من طريق أو عدة طرق، قد ينص على إسناده إليها في أول ذلك الكتاب ، أو في كتاب آخر ، أو قد يؤلف فهرست أو برنامجا أو مشيخة ، يذكر فيها أسانيده إلى الكتب التي ينقل منها . وقد وقع التعارف على هذا بينهم ، حتى حكى ابن خير في فهرسته الاتفاق على تحريم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دون أن يكون عند القائل ذلك مسندا ولو بأضعف طرق الاسناد (166).

فالحقيقة أن الإسناد لم ينقطع بالنسبة إلى كتب المحدثين في القرن الخامس والسادس إلى نصف السابع. وهو الوقت الذي بدأ فيه الاعتماد على الوجادة كما ذكر ذلك ابن الصلاح - وإنما وقع اختصاره فقط مع كل حديث:

166) انظر فهرست ابن خير ص 16

نظرا لطول الكلام به. وتواتر نسبة الأصول إلى أصحابها بحيث لا يحتاج في ذلك إلى إسناد. وأما واقعيا فهو موجود.

وإذا عرف هذا فالمقصود بهذا القسم ، هو الكتب التي يذكر أصحابها علة الحديث عقيبه، سواء أكانت مسندة أم لم تكن ، ومنها بطبيعة الحال شروح أصول الحديث كشروح الصحيحين وبقية السنن. وشروح المنتقيات في الأحكام. كـ «الإمام في أحاديث الأحكام » لابن دقيق العيد الذي يعتبر من أهم مصادر العلل لدى المتأخرين بعد « الوهم والإيهام لابن القطان » وأصله « أحكام عبد الحق ».

ويقول الأستاذ صبحي السامرائي : « كما أن كتب شروح الحديث تضم تعليل بعض الأحاديث عند شرحها ، وذكر الأحاديث الواردة في الباب كفتح الباري للحافظ ابن حجر ، وشرح الترمذي لابن سيد الناس. مخطوط وتكملته للحافظ العراقي مخطوطا ، وشرح الترمذي للشيخ المباركفورى طبع في الهند ومصر ، وشرح سنن أبي داود للإمام الحافظ ابن القيم الجوزى [167] وشرح سنن أبي داود لابن رسلان. وعون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق الأبادى، طبع في مصر والهند، وهو مختصر لكتاب شرح سنن أبي داود لشمس الحق، ذكر لي أنه موجود في لاهور ، والتعليق المغني على سنن الدارقطني لشمس الحق الأبادى، طبع في الهند ومصر ، وكذلك التمهيد للإمام ابن عبد البر في شرح الموطأ، ونيل الأوطار للشوكاني وغيرها »[168].

ولأخي المحدث الحافظ السيد أحمد بن الصديق المتوفى سنة 1380 - رحمه الله «المداوي لعلل المناوي» في ستة مجلدات مخطوط. علل فيه ما له علة من أحاديث الجامع الصغير. وناقش شارحه المناوي في أحكامه على الأحاديث.

---

167) كذا وصوابه ابن قيم الجوزية

168) تعليق الأستاذ السامرائي على الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص 74

وبالجملة فهذا القسم على اختلاف مناهج مؤلفيه،هو المفضل عند علماء الحديث كما تقدم ، فبعد أن ذكر ابن الصلاح أن للمحدثين في تصنيف الحديث طريقتين: جمعه على الأبواب، وتصنيفه على المسانيد، قال :

« ثم إن من أعلى المراتب في تصنيفه معللا بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه. كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده » (169) ونظم ذلك الحافظ العراقي في ألفيته فقال :

« وجمعه معللا كما فعل يعقوب أعلى رتبة وما كمل »

وشرحه قائلا : « قال الخطيب : يستحب أن يصنف المسند معللا، فإن معرفة العلل أجل أنوا ع الحديث...، وقد جمع يعقوب بن شيبة مسندا معللا. قال الأزهري : ولم يصنف يعقوب المسند كله ، قال وسمعت الشيوخ يقولون : لم يتم مسند معلل قط ، قال : وقيل لي : إن نسخة لمسند أبي هريرة شوهدت بمصر، فكانت مائتي جزء. قال : ولزمه على ما خرج من المسند عشرة آلاف دينار. قال الخطيب : والذي ظهر ليعقوب مسند العشرة وعمار وعتبة بن غزوان والعباس وبعض الموالي، هذا الذي رأيناه من مسنده » (170).

ويعقوب بن شيبة هو الحافظ الكبير الفقيه المالكي أبو يوسف يعقوب بن الصلت بن عصفور السدوسي البصري نزيل بغداد ، تلميذ أحمد وابن المديني وابن معين ت 262. وقد اهتم الحفاظ بمسنده هذا حتى قال الدارقطني. « لو كان مسطورا على حمام لوجب أن يكتب، يعني لا يحتاج إلى سماع ». وقال الذهبي : « وبلغني أن مسند علي في خمس مجلدات » (171).

ومن المسانيد المعللة :

« مسند البزار ويسمى :البحر الزخار » وهو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد

---

169) مقدمة ابن الصلاح ص 229

170) شرح ألفية العراقي 245/2

171) فتح المغيث 342/2 وقد طبع من هذا الكتاب قطعة من مسند عمر بن الخطاب ببيروت سنة 1940 م ويذكر فؤاد سزكين أنه "لم يصل إلينا منه إلا الجزء العاشر بعنوان مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب" وذلك بالمكتبة الخاصة بسامي حداد ببيروت و يحتوي على 25 ورقة"

ابن عمرو بن عبد الخالق البصري ت 292[172]،وقد طبع مؤخرا « كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة » للحافظ نور الدين الهيثمي ت 807، بتحقيق العلامة المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. ومن حسن الصدف أن المؤلف ينقل أحيانا عبارات البزار في التعليل بكاملها.

و « مسند الماسرجسي » أبي علي الحسين بن محمد النيسابورى ت 365، قال عنه الحاكم : « وصنف المسند الكبير مهذبا معللا في ألف وثلاثمائة جزء : وقال في موضع آخر : « وعلى التخمين يكون مسنده بخطوط الوراقين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء ، فعندي أنه لم يصنف في الإسلام مسند أكبر منه. وكان مسند أبي بكر الصديق بخطه في بضعة عشر جزءا بعلله وشواهده ، فكتبه النساخ في نيف وستين جزءا »[173].

ولإدراك العلماء لأهمية هذا القسم وجدواه في تعميم الفائدة. نجد المتمكن منهم من علم « العلل » ، يشير إلى تعليلات هو في غنى عن ذكرها، باعتبار سلامة كتابه من العلل. ولكنه جعل الحرص على الإفادة والنصيحة فوق كل اعتبار. فإذا عقدنا مقارنة بين البخارى وأبي داود، نجد أن أبا داود ذكر في «سننه» الصحيح والحسن والضعيف المعل ، ولكنه التزم تبيين علته، حيث قال في رسالته المشهورة إلى أهل مكة : ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته... ».

أما البخاري فقد التزم الصحة في كتابه. وسلم العلماء له ما التزم به إلا في أحاديث يسيرة. ومعنى التزام الصحة أن أحاديثه سالمة من محترزات الصحة كلها، ومنها بطبيعة الحال : العلة القادحة. ومع ذلك فكثيرا ما يشير ولو تلميحا إلى تعليل بعض الروايات أو الزيادات. أو تعليل المرفوع إذا ذكر هو الموقوف.

وغالبا ما يتعمد ـ بتعليق بعض الأحاديث ـ التنبيه على أن الرواية المسندة التي ليست على شرطه، تشتمل على علة ما.

---

172) وتوجد أجزاء منه بتركيا. انظر سزكين 411 . وبلغني أنه يطبع الآن .

173) تذكرة الحفاظ 955/3 .

فمن أمثلة تعليلاته في « صحيحه » قوله :

1) « باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن ، ويذكر عن معاوية ابن حيدة رفعه : ولا تهجر إلا في البيت ، والأول أصح» (174).

2) « باب السلام من الإسلام. وقال عمار : ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان ». وقد بين الحافظ ابن حجر العلة الباعثة على وقف هذا الخبر على عمار. فقال : « عمار هو ابن ياسر » ثم ذكر من وصل هذا الأثر عن عمار موقوفا ، وأضاف : « وحدث به عبد الرزاق بأخرة فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم... قلت وهو معلول من حيث صناعة الإسناد ، لأن عبد الرزاق تغير بأخرة ، وسماع هؤلاء منه في حال تغيره... وقد رويناه مرفوعا من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي إسناده ضعف (175).

3) قال الحافظ السيوطي أثناء كلامه على تعاليق البخارى :

« ومن أمثلة ما أورده من ذلك وهو ضعيف قوله في الوصايا : ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية). وقد رواه الترمذي موصولا من طريق الحارث عن علي ، والحارث ضعيف ».

4) وقوله في باب الصلاة : (ويذكر عن أبي هريرة رفعه : لا يتطوع الإمام في مكانه.وقال عقبه : ولم يصح » (176).

ولمسلم طريقة أخرى في « صحيحه » للإشارة إلى العلل. وهي أنه ينبه على رفع توهم العلة بتعديد الأسانيد. فيأتي بالمعنعن الموهم لعدم السماع، ثم يأتي عقبه بإسناد آخر يثبت السماع. أو يأتي بطريق قوى مختصر ، ويأتي بعده بضعيف أتم سياقا أو زائدا لفظة ليرفع توهم علته بالاعتضاد والمتابعات والشواهد. وإثبات السماعات ونحو ذلك. وهذا منهجه الذي أكثر من سلوكه بحيث

---

174) صحيح البخاري بهامش فتح الباري 263/9 ط بولاق

175) فتح البارى 77/1

176) تدريب الراوي 21/11

لا يمكن حصره في مثال. لأن الكتاب كله على هذا النسق تقريبا. كما أن النسائي يذكر اختلاف الرواة عقب ذكر السند الأول. وذلك منهجه في التعليل.

ومن أهم الكتب المسندة التي يذكر فيها التعليل عقب الحديث : « سنن الدارقطني » وهو مطبوع مرتين ، وسيأتي نقل عبد الحق وابن القطان عنه بكثرة. وقد سأل الحافظ ابن يربوع الإشبيلي الأندلسي ، أبا علي الصدفي الحافظ على سنن الدارقطني وقصده فيها ، فأجاب بأنه : « يذكر الأحاديث التي يحتج بها الفقهاء ، ويقال : يمكن تعليله » (177).

ولعل هذا المنهج العملي الذي ارتضاه أغلب المحدثين ، والتزمه بعضهم وإن لم يلزمه ، هو المنهج الذي فضله المغاربة وساروا عليه في كثير مما كتبوه في الحديث الشريف، كما سيسفر عنه البحث في الباب التالي :

177) أنظر معجم أصحاب الصدفي ص 81

الباب الأول

مدى تأثر المغرب بالأندلس في التعليل

الفصل الأول : التعريف بالعلة في الأندلس « تمهيد »

المبحث الأول : طبيعة النقد عند الأندلسيين

أولا : النقد في المغرب بصفة عامة

ثانيا : تأثر التعليل في الأندلس بطبع المغاربة

ثالثا : ابن وضاح ومبدأ التعليل بالأندلس

المبحث الثاني : منهج الأندلسيين في التعليل

أولا : تأثرهم بابن وضاح

ثانيا : تعليل الأندلسيين بالظاهر

ثالثا : كتابتهم في العلل

المبحث الثالث : نموذج اندلسي فريد : أبو علي الجياني

– أهمية كتابه في « العلل » – التعريف بالجياني – تحليل كتابه ، نماذج منه .

الفصل الثاني : أثر عبد الحق الاشبيلى في منهج التعليل بالمغرب

المبحث الأول : التعريف بعبد الحق

المبحث الثاني : دراسة لكتاب « الاحكام الشرعية » لعبد الحق

أولا : تحقيق اسم الكتاب موضوع البحث .

ثانيا : موضوع الكتاب

ثالثا : منهجه .

رابعا : أهمية الكتاب .

المبحث الثالث : التعليل في كتاب عبد الحق

أولا : بعض الأصول التعليلية في الكتاب - أساس التعليل عنده

ثانيا : نماذج من تعليلات الأحاديث في الكتاب

المبحث الرابع : أثر عبد الحق الإشبيلي في ابن القطان الفاسي

أولا : ارتباط كتاب ابن القطان بكتاب عبد الحق

ثانيا : تحليل ابن القطان لمنهج عبد الحق واصطلاحه

ثالثا : إحاطة ابن القطان بمصادر عبد الحق .

الفصل الأول

التعريف بالعلة في الأندلس

تمهيد

كان من المفروض ، الإتيان بنبذة عن مبدإ اشتغال الأندلسيين بالحديث الشريف وعلومه ، ثم إلقاء نظرة عن الحشد الحافل من حفاظ الحديث والمبرزين في علومه من أهل الأندلس ، وعرض بعض مظاهر ازدهار هذه العلوم في الفردوس المفقود ، ليعتبر ذلك بمثابة التربة لنبتة « علم العلل » الذي يعتبر زهرة تلك العلوم .

ولكني وفيت هذا الموضوع حقه من الشمولية والتركيز في رسالة «الدبلوم» عن الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث، وهو به أليق، نظرا لعمومه، وتوقف بناء البحث عليه .

أما المقصود أساسا من هذا الفصل ، فهو المرور عبره إلى الموضوع الخاص المراد بحثه بالذات ، وهو : « علم العلل في المغرب الأقصى من خلال كتاب ابن القطان » .

لأن ما تقدمت الإشارة إليه في « التقديم » من وجود تداخل وتلاحم بين علم وعلماء الأندلس والمغرب الأقصى ، مع ما سيأتي من وفرة في مشيخة ابن القطان الأندلسية . يجعل تأثر ابن القطان الذي يمثل هذا العلم في المغرب ، بالأندلس والأندلسيين . أمرا يفرض توجه النظر إلى الكشف عن أصل مادة البحث من منبعها .

لذلك سيقع الاقتصار في المباحث التالية على القاء نظرة سريعة ومركزة عن علم « العلل » بالأندلس ، ونشأته ، وخصائصه ، وربط ذلك بطبيعة وخصائص الأندلسيين والمغاربة بصفة عامة ، ثم الإتيان ببعض النماذج التعليلية عندهم من خلال ذلك . لربط حلقات البحث ، وبناء الفروع على أصولها .

المبحث الاول

طبيعة النقد عند الأندلسيين

أولا : النقد في المغرب بصفة عامة

للأندلسيين والمغاربة طبيعة خاصة في الناحية العلمية ، تتمز بخاصيتين .

الأولى : حرفيتهم في تطبيق النصوص العلمية ، والتزامهم بالقواعد – التي تكون عادة أغلبية – وعدم تصرفهم فيها ، إلي حد الجمود عليها .

ومظهر هذه الحرفية يتجلى في أمور كثيرة ، منها على سبيل المثال :

أ – بالنسبة إلى الأصول الإعتقادية ، إلتزموا اتجاها واحدا فيما يتعلق بالصفات ، من التنزيه والتأويل الطفيف المتمشي مع ما كان عليه السلف بالمدينة المنورة خاصة ، والمشي علي مقتضى اعتقادهم في النبوات . وما يتعلق بالمعاد من إثبات الصراط والميزان والحوض ورؤية الله . والجزاء ، وإثبات القدر . وما إلى ذلك حتى إنهم كانوا يلقنون أولادهم في الكتاتيب أن يقولوا بعد التشهد الأخير : « وأشهد أن الصراط حق وان الميزان حق وأن الحوض حق ... وما زال ذلك متوارثا إلى الآن في بعض الجهات المغربية . ومنذ اعتنقوا مذهب الأشعري في الاعتقاد وهم متمسكون به إلي الآن .

وهكذا تجدهم أبعد الناس عن التأويلات وتمطيط النصوص والاصغاء إلى النظريات الفلسفية في الإعتقاد . فقلما تجد في المغاربة القدري والمعتزلي والمرجي ، والشيعي الغالي والناصبي الغالي ، وغير ذلك من المذاهب والنحل والآراء التي لا تتفق مع مذهب أهل السنة ومعتقدهم .

والمحاولات التي قامت للخروج عن هذا الإتجاه إما لم يكتب لها البقاء رغم مظاهر القوة التي صاحبتها كنظرية عصمة الإمام عند الموحدين وغيرها . أو أميتت في المهد كمحاولة محمد عبد الله بن مسرة القرطبي المتوفي سنة 319 لتكوين مذهب في العقائد من خليط من الفلسفة والاعتزال والتصوف . فحاربه الأندلسيون وقاوموا أتباعه إلى أن تغلبوا عليهم فاستتابوهم وأحرقوا كتبهم.

حتى إن الباحثين لم يتمكنوا من الوقوف على حقيقة مذهبه بسبب استئصال كتبه وكتب أتباعه .

ب – بالنسبة إلى الفروع : تصرفوا في المذهب المالكي الغني بالأصول والقواعد المرنة والخصبة ، داخل اطار محدد ومحدود من أقوال ابن القاسم وأصبغ وأشهب وسحنون ومن بعدهم من فقهاء المذهب . ولم يخرجوا عليها حتى استبعدوا في كثير من الأحيان الاجتهاد وفق أصول المذهب وقواعده فيما لم ينص عليه هؤلاء وتكلفوا التخريج على أقوالهم ، والقياس علي أقيستهم وهو ما وقع الاتفاق على منعه في أصول الفقه . مما جعل الفقه المالكي الذي أبلوا البلاء الحسن في خدمته عبارة عن جملة أقوال ، وتخريجات على تلك الأقوال واستظهارات لأقوال ، وترجيحات بين أقوال . دون التقيد بقاعدة أو دليل . وهذا مشاهد وملموس لا ينازع فيه فقيه منصف .

ج – بالنسبة الي علوم الحديث : تمسكهم – بمثالية تامة – بمفاهيم العدالة والضبط في رواة الحديث إلى حد أن فقدوا المرونة المطلوبة في ناقد الحديث – حيث نجد أغلب النقاد المشارقة يتوخون الهدف من وراء اشتراط العدالة والضبط في راوي الحديث ، وهو تأمين صدقة فيه وأداؤه على وجهه .

فإذا تحقق لهم هذه الغاية تساهلوا إلى حد كبير فيما عدا ذلك من النظر إلى خصوصيات الراوي المذهبية والسلوكية .

وبهذه المثالية التي وقف المغاربة عندها ، جرحوا رواة الحديث بالهفوات التي لا يخلو منها بشر ، كما بينت ذلك بتفصيل في بحثي « الجرح والتعديل في المدرسة المغربية الحديثة » .

الخاصية الثانية :

النقد الشديد لكل عالم من علمائهم ، مهما بلغ في الإمامة أو حاز من العلم والجلالة، والمغاربة أشقاء الأندلسيين التوائم في هذا السلوك ، وسيأتي من نماذج ذلك الطعن الجارح الذي لا يستند في أكثره على دليل ، والموجه من ابن عبد الملك إلى ابن القطان ، وليس له من تفسير الا هذه الخاصية في طبيعة علماء المغرب بعدوتيه .حتى لم يكد يسلم من نقدهم أحد من الأئمة الكبار كبقي بن مخلد ومحمد ابن وضاح والأصيلي وابن عبد البر والباجي الذي وصلوا معه إلى حد التكفير،

وكذلك ابن العربي المعافرى وعياض والوقشي والنباتي وابن الأبار وغيرهم وغيرهم.

وما أظن سبب ذلك هو تحاسدهم فيما بينهم كما أراد ابن حزم أن يفسر ظاهرة النقد في الأندلسيين حيث قال : « ... ولا سيما أندلسنا فانها خصت من حسد أهلها للعالم الظاهر فضله فيهم الماهر منهم ، واستقلالهم كثير ما يأتي به واستهجانهم حسناته ، وتتبعهم سقطاته وعثراته ، وأكثر ذلك مدة حياته بأضعاف ما في سائر البلاد ... وربما نحل ما لم يقل ، وطوق ما لم يتقلد ، وألحق به ما لم يفه به ولا اعتقده قلبه ... فإن تعرض لتأليف غمز ولمز ، وتعرض وهمز واشتط عليه ، وعظم يسير خطبه ، واستشنع هين سقطه ، وذهبت محاسنه وسترت فضائله..»[1] .

فإن الحسد موجود في كل مكان وبين كل الفئات ، ولكنه لم يصل إلى حد أن يكون النقد هو الأصل بالنسبة إلى علم كل عالم . بل لعل مرد ذلك إما إلى طبيعة البلد ومناخه ، أو إلى جذور أخرى ما زالت في حاجة إلى بحث ودراسة اجتماعية لاكتشافها .

ثانيا : تأثر التعليل بخواص طبعهم

إذا كانت خاصية النقد هذه تتعلق بانتقاد الرجال وبانتقاد انتاجهم على السواء فإنهم تعاملوا بهذه الطبيعة مع الأحاديث النبوية ، فكثر تعليلهم لها ، وتشككهم في قبولها لأدنى بادرة تحمل على التشكك في قبول الحديث وان كانت لا تقدح في ذلك القبول .

واذا كانوا قد فاقوا المشارقة في تجريح الرواة واتجهوا إلى علم « الجرح والتعديل » بوفرة ، لأن طبيعتهم تلاءمت معه . فهم في التعليل كذلك . إلا أن المتخصص منهم في « العلل » قليل . ومن اتجه منهم إلى هذا العلم فلم يخرج عن طبيعة أهل بلده وخصائصه . باستثناء ابن عبد البر ، الذي يعتبر من الآخذين بجانب الاعتدال سواء في « التجريح » أو في « التعليل » .

---

1) رسالة ابن حزم في تفضيل الأندلس ملحقة بكتاب "تاريخ الأدب الأندلسي عصر سيادة قرطبة "للدكتور احسان عباس ص 355-306

ثالثا : ابن وضاح ومبدأ التعليل في الأندلس .

يعتبر الحافظ الأندلسي محمد بن وضاح القرطبي المتوفي سنة 267 هـ أول من أدخل علم الحديث بمفهومه الصحيح إلى الأندلس . وكان قد رحل إلى المشرق وصحب أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبا بكر بن أبي شيبة وغيرهم من أئمة الحديث وعلله وتفاعل مع أسلوبهم وطريقتهم في تعليل الأحاديث بصفة خاصة . حيث يصفه ابن الفرضي بأنه «كان عالما بالحديث بصير بطرقه ، متكلما على علله»[2] .

ومن أبرز مظاهر التعليل – كما تقدم – الإحجام في مواطن كثيرة عن إعطاء دليل مقنع لسبب التعليل . فرجع ابن وضاح إلى الأندلس وهي قفر من هذه العلوم . ومبلغ علم أهلها بالحديث ، لا يتعدى رواية الموطأ ورواية بعض الأحاديث لا على مقتضى أصول وقواعد المحدثين[3] فبدأ ينشر علم الحديث بالكيفية التي تلقاها عن مائة وخمسة وسبعين شيخا . من أساطينه بالمشرق فكون حوله التلاميذ وعقد الحلقات الحديثية لرواية الحديث حسب أصوله المعروفة.

إلا أن الطبيعة المغربية كان لها الأثر البارز هنا ، سواء بالنسبة إلى أهل بلده أو بالنسبة إليه .

فبالنسبة إلى أهل بلده : حينما بدأ يتكلم على « العلل » بذلك الأسلوب الجديد عليهم ، وجهوا إليه انتقادات مرة ، واتهموه بأنه يرد الأحاديث الصحيحة الثابتة بدون دليل . وبالغولفي هذا الاتهام حتى جرحوه بذلك . وما كانوا يدرون أنه يتكلم وفق أسلوب علماء «العلل» بالمشرق ونهجهم ، وخفي عليهم أيضا : أن المعلل قد يعلل إسنادا من طريق ، والمتن صحيح من طريق آخر . فيقول هذا الحديث باطل أو منكر ، ويقصد إسنادا معينا ، لا المتن من سائر طرقه . وهكذا يقول الناقد عن حديث «من كذب علي متعمدا ...» وهو متواتر : هذا باطل أو

---

2) تاريخ ابن الفرضي 17/2

3) انظر البحث الذي كتبته عن عبد الملك بن جيب في "مجلة دار الحديث الحسنية" العدد الأول من السنة الأولى وبحثي عن محمد بن وضاح في مجلة «الاعتصام » التي تصدرها جمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية العدد الأول السنة الأولى ص 12

موضوع ، ويقصد إسنادا سئل عنه . وهذا بعض ما كان يفعله ابن وضاح فلم يفهمه أهل الأندلس آنذاك ، واتهموه بما اتهموه به ، يقول ابن الفرضي : « وكان ابن وضاح كثيرا ما يقول : ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ثابت من كلامه صلى الله عليه وسلم »[4] .

ولعل ابن الفرضي أدى تصرف ابن وضاح بالمعنى ، وبحسب فهم الرواة عنه والظاهر أنه كان يقول : هذا حديث باطل أو منكر ولا أصل له . ويقصد الإسناد الذي سئل عنه ومعلوم أنه لا انتقاد عليه في هذا وتصرفه هو المعمول به عند « علماء العلل » .

وأما بالنسبة إلى ابن وضاح نفسه ، فيظهر أن الطبيعة المغربية غلبت عليه فأسرف في هذا الاتجاه الذي يبدو أن منطلقه منه كان سليما في الأوائل الا أنه في الأثناء تجاوز الحد المعقول ، فبدأ يعلل الأحاديث ويردها لأدنى بادرة .

واستخلاص هذا الاتجاه ليس مستقى من معاصريه الأندلسيين الذين اختلط عليهم الأمر فلم يفهموا مراده ، بل هو مأخوذ من كلام حافظ أندلسي كبير عرف الحديث على أصوله بعد تمكن الأندلسيين من هذا العلم . فبلغ فيه رتبة الإمامة وهو الحافظ أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي المتوفي سنة 322هـ -[5] وانتقاده لابن وضاح من ناحية إسرافه في التعليل انتقاد فني بحث . لا ينبغي أن يقارن بالانتقاد الأول .

يقول ابن الفرضي : « كان أحمد بن خالد لا يقدم على ابن وضاح أحدا ممن أدرك بالأندلس ، وكان يعظمه جدا ، ويصف فضله وعقله ، وورعه غير أنه كان ينكر عليه كثرة رده في كثرة من الأحاديث »[6] .

وعلى هذا يمكن اعتبار ابن وضاح هو أول من تكلم على العلل في الأندلس، بذلك المنهج الذي سيظهر تأثيره بعد فيمن بعده إن شاء الله .

---

4) ابن الفرض 18/2

5) انظر تاريخ ابن الفرض 42/1

6) نفس المصدر 18/2

المبحث الثاني

منهج الأندلسيين في التعليل

أولا : تأثرهم بابن وضاح

يمكن القول ، ان ابن وضاح هو الذي يمثل اتجاه المدرسة الأندلسية في التعليل، وعلى ذلك فسنجد علماء « العلل » منهم باستثناء ابن عبد البر - كما تقدم -، يقتحمون هذا الميدان بكل جرأة وإقدام فلا يتهيبون مالكا ولا غيره ممن التزم الصحة فابن حزم وهو خير من تبلور فيه منهج ابن وضاح ، حين يجد الإمام الترمذي في إسناد ولا يعرفه . يحكم بجهالته ويعلل الحديث به ويرده . مثل ابن وضاح الذي يرد الأحاديث الصحيحة .

وهكذا حكم على حديث في صحيح البخاري بالانقطاع ، لأن البخاري أدى ما رواه عن شيخه بلفظة : قال ، ولم يؤد بحدثنا أو خبرنا أو عن . فقال في « المحلي » « ومن طريق البخاري : قال هشام بن عمار : نا صدقة بن خالد ، نا عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر ، نا عطية بن قيس الكلابي ، حدثني عبد الرحمن ابن غتم الأشعري قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ووالله ما كذبني ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليكونن من أمتي قوم يستحلون الخز والحرير[7] والخمر والمعازف » وهذا منقطع ، ولم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد ولا يصح في هذا الباب شيء أبدا . وكل ما فيه فموضوع [8]»،

---

7) في البخاري : الحر و هو الفرج و في المحلى الخز و انظر فتح الباري 48/10

8) المحلى 59/9 و انظر البخاري بهامش فتح البارى 45/10 . وفي الفتح مناقشة الحافظ لابن حزم وإتيانه بالروايات المتصلة عن هشام بن عمار من غير طريق البخاري ، و انظر شرح ألفية العراقي عند قوله عن تعليق البخاري.

.... أمـــا الذي	لشيخه عزا بقال فكذي
عنعنة كخبر المعازف	لا تصغ لابن حزم المخالف

مع أن الحديث صحيح متصل من طرق أخرى كما جزم بذلك ابن الصلاح والعراقي وابن حجر .

وقد نقل السيوطي عن ابن حزم في كتابه « مراتب الديانة » .

« وفيه (أي الموطأ) نيف وسبعون حديثا قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء » [9] .

وأبو علي الجياني لا يحجم عن تخصيص قسم مهم من كتابه «تقييد المهمل»، لتعليل أحاديث في الصحيحين ، وتعليل روايتهما إليه كما سيأتي . وابن العربي المعارفي لا يتهيب من تعليل أي حديث لا يتفق مع مقاييسه النقدية، مهما كانت حيثيات مخرجه،وعبد الحق الإشبيلي يناقش مسلما في أسانيده، كما يناقش البزار أو الدارقطني أو الطحاوي من غير فرق .

وهذا كان منهج الحافظ الكبير أبي علي الصدفي الذي قال عنه الذهبي « وله البا ع الطويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل [10] .

والحافظ أبي محمد الرشاطي المربي ت 542 صاحب كتاب : « الاعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام » [11] .

وهكذا تعاقب هذا المنهج المتأثر بالنزعة الوضاحية – ان صح هذا التعبير – في أجيالهم ، إلى أن قطع بحر المجاز ، واستقر في بر العدوة المغربية متمثلا بكل أبعاده في منهج ابن القطان الفاسي . الذي فاق فيه أشياخه الأندلسيين وأربى عليهم كما سيأتي .

وبهذا يمكن اعتبار أن المنهج الأندلسي والمغربي في التعليل له شخصية مستقلة عن المنهج المشرقي من بعض النواحي كما سيزداد ذلك اتضاحا من الأبواب والفصول والمباحث اللاحقة ان شاء الله تعالى .

---

9) تدريب الراوى 111/1

10) تذكرة الحفاظ /1253

11) نفس المصدر 1307/4

ثانيا : تعليل الأندلسيين بالظاهر

ولعل أول مظاهر هذا الاستقلال : أخذهم بالمفهوم اللغوي للعلة وعدم اعتبارهم للمفهوم الاصطلاحي ، فإذا كان تعريف العلة في اصطلاح أهل الحديث ، هو - كما تقدم - : « أمر خفي يقدح في صحة الحديث » .

فإن الأندلسيين ومعهم المغاربة ، أخذوا بأحد شطري التعريف فقط فلم يلتفتوا إلى كون القادح لا بد أن يكون خفيا حتى يسمى علة ، بل اعتبروا كل ما ينافي شروط القبول سواء أكان ظاهرا أم خفيا علة . فالإرسال والانقطاع والإعضال والتدليس والاضطراب . كل ذلك يعتبر علة .

قال ابن عبد البر : «الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به»(12) .

وبعد أن ذكر حديث خزيمة بن جزي رجل من الصحابة قال : « وهذا حديث قد جاء إلا أنه لا يحتج بمثله . لضعف إسناده ، ولا يعرج عليه ، لأنه يدور على عبد الكريم بن أبي المخارق ، وليس يرويه غيره ، وهو ضعيف متروك الحديث،وقد روى من حديث عبد الرحمن بن معقل صاحب الدثنة ، وهو رجل يعد في الصحابة نحو هذا الحديث ... وهو أيضا حديث ضعيف ، وإسناده ليس بالقائم عند أهل العلم ، وهو يدور على أبي محمد رجل مجهول ، وهو حديث لا يصح عندهم وعبد الرحمن بن معقل لا يعرف إلا بهذا الحديث ، ولا تصح صحبته .

وإنما ذكرت هذا الحديث والذي قبله ليوقف عليهما ولرواية الناس لهما . ولتبيين العلة فيهما »(13) .

فما ذكر من القوادح ، من جرح عبد الكريم بن أبي المخارق، وانفراده بالحديث ، وجهالة أبي محمد . إلخ كل ذلك قوادح ظاهرة ، ومع ذلك سماها علة حيث قال : « ولتبيين العلة فيهما » .

---

12) التمهيد 5/1 .

13) التمهيد 161/1-162

وكأن الحافظ السيوطي لم يدرك اصطلاح الأندلسيين هذا، فحاول التوفيق بين كلام ابن عبد البر في التعليل بالظاهر وبين العلة الاصطلاحية . فقال في «التدريب» أثناء تمثيله للمضطرب « وعندي أن أحسن مثال لذلك حديث البسملة السابق، فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب ... والمضطرب يجامع المعلل لأنه قد تكون علته ذلك » ولا شك أنه لو عرف اصطلاح ابن عبد البر لما احتاج إلى هذا التأويل الذي يرده الاستعمال الاصطلاحي .

وقال ابن حزم : « فإن ذكروا حديثا رويناه من طريق هشام الدستوائي عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ... فإن رواية عطاء لهذا الخبر مضطربة معلولة وعطاء قد تغير بأخرة » فسمي الاضطراب والتغير ، وهما ظاهران ، علة كما ترى .

وقال ابن حزم أيضا ، بعد أن ذكر حديثين عن المغيرة بن شعبة في مسح أعلى الخفين وأسفلهما :

« وأما حديث المغيرة فأحدهما عن ابن شهاب عن المغيرة ولم يولد ابن شهاب إلا بعد موت المغيرة بدهر طويل ».

وهذا قادح ظاهر ، ثم أضاف :

« والثاني مدلس أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين ، ثم أسند من طريق ثور بن يزيد ، قال حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخفين وأسفلهما ، فصح أن ثورا لم يسمعه من رجاء بن حيوة وأنه مرسل لم يذكر كاتب المغيرة » . وهذا قادح خفي، وهو العلة في الاصطلاح . وأضاف .

« وعلة ثالثة » ، وهي أنه لم يسم فيه كاتب المغيرة » [14] والجهل بالراوي قادح ظاهر . ومن ذلك سماه علة وثلث به العلة الخفية . مما يدل دلالة واضحة على أنه لا يفرق بين الظاهر والخفي، وأنه يعتبر الجميع علة .

---

14) انظر المحلى 114/2

وهكذا نجد قسم « العلل » من كتاب « تقييد المهمل » لأبي علي الجياني الذي سيأتي الحديث عنه قريبا ، لا يفرق فيه بين الظاهر والخفي .

ويعتبر هذا الاصطلاح الأندلسي المغربي أكثر استعمالا، عند عبد الحق الاشبيلي وابن القطان الفاسي .

فعبد الحق يقول في مقدمة كتابه « الأحكام الشرعية » الذي هو كتاب « علل » بقدر ما هو كتاب « أحكام » .

« وأكثر ما ذكر من العلل ما يوجب حكما ويثبت ضعفاء ويخرج الحديث من العمل به، إلى الرغبة عنه والترك له، أو إلى الاعتبار بروايته ، مثل القطع والإرسال والتوقيف ، وضعف الراوي ، والاختلاف الكثير في الإسناد ... وليس الإرسال أيضا علة عند قوم ، إذا كان الذي يرسله إماما ولا التوقيف علة عند آخرين،إذا كان الذي يسنده ثقة ، وضعف الراوي علة عند الجميع »(15) .

ولم يخرج ابن القطان في تعقباته على عبد الحق عن هذا الاصطلاح . ولا يفهم مما تقدم أنهم لا يهتمون بالتعليل الخفي اهتماما زائدا ، أو لا يضعونه في مكانته اللائقة به ، بل هم في هذه الناحية ، كبقية المحدثين يتفاخرون بالتعليل الخفي ، ويمتدحون بالبراعة فيه، ويتنافسون في اكتشافه .

وها هو ذا ابن حزم يفتخر ببراعته في اكتشاف علة خفية فيقول : « ... وخبر رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد ابن يزيد ، عن يزيد بن حبيب عن علي بن رباح عن عقبة بن عامر أن عمرو بن العاص ، وشرحبيل بن حسنة بعثاه بريدا إلى أبي بكر ... وقد حدث به عبد الرحمن مرة عن يزيدابن أبي حبيب عن أبي الخير ، عن عقبة .

قال علي (يعني نفسه) هذا أقرب ما يمكن أن يغلط فيه من لا يعرف الحديث . وهذا خبر معلول . لأن يزيدابن أبي حبيب لم يسمعه من علي بن رباح

15) الأحكام الشرعية ج 1 روقة 3-4

ولا من أبي الخير وإنما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوي عن علي بن رباح وعبد الله بن الحكم مجهول ، هكذا رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد ، كلاهما عن يزيدابن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم . أنه سمع علي بن رباح اللخمي يخبر أن عقبة بن عامر الجهني قال : قدمت على عمر بفتح الشام ...، قال ابن وهب . وسمعت زيد ابن الحباب يذكر عن عمر ابن الخطاب أنه قال ... قال علي : هكذا هو هذا الحديث ، فسقط جملة – والحمد لله – وزيد بن الحباب لم يلق أحدا رأى عمر ، فكيف عمر »[16] .

والشاهد فيه افتخاره باكتشاف أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمع الحديث من علي بن رباح، وأنه سمعه بواسطة مجهول عنه ، وذلك من طريق ابن وهب التي أبانت عن تعليل طريق ابن مهدي .

ثالثا : كتابتهم في « العلل »

باستثناء كتاب « المعتل من الحديث » لعبد الحق الإشبيلي ، يمكن القول بحسب الجهد المتواضع في التتبع والاستقراء ، وبحسب معلومي ، ولا أدعى إحاطة : أن كتابتهم في العلل، هي إما :

أ – في إدراج كتب حديثيه من مصنفات في الأحكام،أو في غيرها من المواضيع فيعلون الحديث المعلول بعد ذكره مباشرة ، وإما :

ب – في كتب مرتبطة ومتعلقة بكتب الأحكام ، من شروح وروايات وما إلى ذلك .

وبتدقيق النظر وبشيء من المرونة والتجاوز عن الشكليات، يتضح أن كلا من هذين النوعين من الكتابة ، داخل في القسم الرابع من المبحث الأول في الفصل الثالث المتقدم . وهو المنهج العملي المفضل عند المحدثين .

فمؤلفاتهم في تعليل روايات الموطأ . وإن كانت تبدو من القسم الثالث وهو الخاص بعلل حديث شخص معين أو كتاب معين . فهي في الحقيقة مرتبطة

16) المحلى 2/92-93

بالموطأ، من حيث إنها كتاب أحكام أولا وقبل كل شيء . وكذلك قسم العلل من كتاب أبي علي الجياني مرتبط بالصحيحين من هذه الحيثية .

وحتى في الكتب التي يترجمون فيها لرجالهم ، ويعللون حديثا ما في إحدى التراجم، فإنهم لا يقصدون تعليله باعتباره من رواية صاحب الترجمة ، بل لأنه حديث ذكر ، فيجب تبيين حكمه عقبه . كما يفعل ابن الفرضي وابن بشكوال وابن الآبار . وعلى هذا نجد من صنف الكتب المستقلة كتبا مثل :

« «الإيصال»، «والمحلى» و «إحكام الأحكام »، و «الاعراب» [17] ، وهي لابن حزم « جامع بيان العلم وفضله » و « الاستيعاب » وهما لابن عبد البر .

« شرح غريب الحديث »وشرح حديث النبي صلى الله عليه وسلم » و « حديث الصحابة » و « حديث التابعين » وهي للحافظ محمد الخشني . وينقل عبد الحق في « الأحكام » من كتب الخشني [18] .

« الدلائل في اختلاف الحديث « للإمام الأصيلي ، وينقل منه كل من عبد الحق وابن القطان .

« مسند أحمد بن خالد الجباب » ويظهر أنه معلل ، وينقل منه عبد الحق أيضا .

« مصنف قاسم بن أصبغ » وهو أحد الحفاظ الكبار بالأندلس . وينقل منه ابن القطان .

« والتفسير المعروف بأنوار الفجر » و « سراج المريدين » و « أحكام القرآن » وغيرهما من كتب ابن العربي المعافري . ويكثر من التعليل في « سراج المريدين وهو مجلد ضخم مخطوط .

« تفسير القرطبي » وتجد فيه بين الفينة والأخرى إشارات بارعة إلى علل دقيقة .

---

17) الاعراب لابن حزم ينقل منه في تعليل الحديث كل من عبد الحق و ابن القطان بكثرة وسيأتي الكلام عنه في مصادر ابن القطان إن شاء الله

18) و انظر في تعداد أسمائها فهرست ابن خير 195

وأجمع كتب هذا الصنف وأغزرها من حيث « العلل » هو كتاب « الأحكام الشرعية » لعبد الحق ، الذي وضع عليه ابن القطان ، كتابه موضوع البحث ، وسيأتي الحديث عنه بتفصيل إن شاء الله .

ومن الصنف الثاني المرتبط بغيره ، نجد مثل :

« التمهيد » و « الاستذكار » و « التقصي » وغيرها مما كتب ابن عبد البر على « الموطأ » .

« مستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود » ، وينقل منه ابن القطان .

« شروح الموطأ » و « عارضة الأحوذي » وغيرهما من كتب ابن العربي المعافري التي وضعها شروحا لكتب أخرى .

« إكمال المعلم بفوائد مسلم » للقاضي عياض – وينقل فيه تعليلات مهمة.

« المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم » لأبي العباس القرطبي ت 656 إلى غير ذلك مما تناولوا فيه علل الحديث،وما إخاله يخرج عن الصنفين المحددين آنفا .

المبحث الثالث

نموذج أندلسي فريد (أبو علي الجياني)

أهمية كتابه في العلل : لعل النظرة السريعة في المبحثين السابقين عن « العلل » في الأندلس ، قد أعطت فكرة عامة عن سير هذا العلم بالأندلس ومنهجهم في تعاطيه .

وقد يلاحظ قلة في النماذج والأمثلة التطبيقية لتعزيز ما ذكر من نظريات ربما كانت جديدة بالنسبة إلى بعض من لم يتعمق في البحوث والدراسات الحديثية في الأندلس .

والواقع أن ذلك مقصود ومتعمد لسببين :

الاول : أن ما وصل إلينا من تراثهم في هذا الباب محدود في كتب علماء قلائل مثل ابن عبد البر ، وابن حزم ، وابن العربي المعافري ، وأفراد آخرين معدودين والمكثر منهم على الحقيقة من التعليل ، هما : ابن عبد البر وابن حزم وخاصة في « التمهيد » و« المحلى » واقتطاف مثالين منهما أو ثلاثة لا يعد شيئا إذا ما قيس بما حوته من التعليل والحكم على الأحاديث . بحيث لا يمكن أخذ فكرة شاملة عنهما إلا بدراستهما . على أنه قد تم ما تعلق به استخلاص غرض البحث منهما .

والسبب الثاني : هو أن عبد الحق قد نقل في كتابه عشرات النماذج من مختلف كتب الأندلسيين بمن فيهم ابن عبد البر وابن حزم . وبما فيها الكتب المفقودة،وقد ناقشه ابن القطان فيما ساق من نماذج وأضاف غيرها من كتب لم يقف عليها عبد الحق . مما يتيح الوقوف علي تصرفاتهم في التطبيق من خلال كلام ابن القطان ، بصفة أشمل من مثالين أو ثلاثة .

لكن الذي أظن أنه يمكن أن ينير بعض الجوانب من هذا الفصل ، هو قسم « العلل » من كتاب « تقييد المهمل وتمييز المشكل » لأبي علي الجياني وذلك للاعتبارات الآتية :

أولا : لأنه يعد ثالث كتاب من نوعه لا في الأقطار المغربية ، بل في أقطار العالم الإسلامي أجمع . إذ لم يجرؤ على اقتحام حمى الصحيحين بشمولية من علماء الإسلام ، إلا ثلاثة ، الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي وثالثهم أبو علي الجياني . أما الحديث والحديثان فقد علل ابن حزم بعض الأحاديث فيهما في صحيح مسلم . وقال الحافظ العراقي :

« وروينا عن محمد بن طاهر المقدسي ومن خطه نقلت قال : سمعت أبا عبد الله محمد ابن أبي نصر الحميدي ببغداد يقول : قال لنا أبو محمد بن حزم : ما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا إلا حديثين لكل واحد منهما حديث،ثم عليه في تخريجه الوهم مع إتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما . فذكر عند البخاري حديث شريك عن أنس في الإسراء وأنه قبل أن يوحى إليه وفيه شق صدره ، قال ابن حزم والآفة من شريك .

والحديث الثاني عند مسلم حديث عكرمة بن عمار ابن أبي زميل عن ابن عباس قال : كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث أعطيكهن ، قال : نعم ، قال عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال نعم . الحديث . قال ابن حزم : هذا حديث موضوع لا شك في وضعه ، والآفة فيه من عكرمة بن عمار[19] .

والواقع أن انتقاد بعض أحاديث الصحيحين ليس فيه غض منهما ولا نقص من جلالتهما . أو خرق لإجماع الأمة على تلقيهما بالقبول . بل فيه تركيز لقيمتهما ، وترسيخ لقدسيتهما . ذلك أن أدنى ما يقال عن انتقاد لبعض أحاديثهما : أن الإجماع الحاصل على صحتهما باستثناء تلك الأحاديث المنتقدة ليس ناتجا عن تقليد أو سكوت عن عيب ، أو إغضاء عن قصور منهما . بل ما وقع ذلك الاتفاق إلا بعد دراسات عميقة متفحصة من كل محدث محدث على حدة.

---

19) شرح ألفية العراقي 70/1

وبعد هذه الدراسات والبحوث المضنية عنهما وعن رجالهما، وتتبع أحاديثهما، والاستخراج عليهما، وسبر شرطيهما ووضع الكتب المتعددة عليهما، لم يستطع الباحثون والنقاد أن يخرجوا بما ينتقد عليهما إلا بتلك الأحاديث اليسيرة بالنسبة إلى أحاديثهما . حيث بلغت الأحاديث المنتقدة عليهما مائتين وعشرين حديثا لا غير، كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر . وقال ابن الصلاح وهو يقرر اتفاق الأمة على تلقيهما بالقبول : « سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن[20].

ثانيا : لاغرو أن الجياني بعمله هذا يعد من النقاد الحفاظ بل من أكبرهم، حيث خاض ميدانا عجز عنه غيره من الحفاظ نظرا لأن المنتقد عليهما هما إماما هذا الشأن بلا منازع . وبذلك يكون جديرا بالكشف عن جانب ولو يسيرا من عمله في معرض الكلام عن « العلل » بالأندلس، خاصة وأن الحافظ ابن حجر جعل كلامه هو الداقطني وأبا مسعود الدمشقي أساسا لما بنى عليه أجوبته عن الأحاديث المنتقدة على البخاري في « مقدمة فتح الباري » .

ثالثا : كتاب الجياني هذا مع كتاب ابن القطان كما سيأتي التعريف به يكملان بعضهما، ويرسخان علم « العلل » الذي هو ذروة علوم الحديث، في الأندلس والمغرب مع أن مؤلفيهما لم يرحلا إلى المشرق ولا أخذا مباشرة عن علمائه، فيمكن أن يعبرا عن المنهج المغربي الصميم .

رابعا : الكتاب، زال مخطوطا ككتاب ابن القطان . وفي المغرب توجد نسخة وحيدة منه فيما أعلم . كما سيأتي .

خامسا : لم أعثر لا لعبد الحق ولا لابن القطان . على نقل من كتاب الجياني، فيمكن بذلك أخذ فكرة عنه من خلالهما كما هو الشأن بالنسبة إلى كتب الأندلسيين الأخرى .

التعريف بالجياني : أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني،

---

20) مقدمة ابن الصلاح 42

ويعرف بالجياني . أصله من مدينة الزهراء ، ونزل أبوه قرطبة . ولد أبو علي في سنة 427 وتوفي سنة 498 . وصفه كل من ابن بشكوال وابن الأبار برئيس المحدثين بقرطبة [21] . والقاضي عياض بـ « شيخ الأندلس في وقته ، وصاحب رحلتهم » [22] . والذهبي بـ « الحافظ الإمام الثبت محدث الأندلس » [23] .

ويضيف ابن بشكوال : « كان من جهابذة المحدثين ، وكبار العلماء المسندين وعني بالحديث وكتبه ، وروايته وضبطه » [24] ووصفه الحافظ الأندلسي أبو الحسن بن مغيث المعروف بابن الصفار ، فقال :

« كان من أكمل من رأيت علما بالحديث ومعرفة بطرقه ، وحفظا لرجاله ... وجمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه ، وصحح من الكتب ما لم يصححه غيره من الحفاظ ، كتبه حجة بالغة ، وجمع كتابا في رجال الصحيحين سماه بكتاب « تقييد المهمل وتمييز المشكل » وهو كتاب حسن مفيد أخذه الناس عنه » ويقول تلميذ أبي علي ، القاضي عياض : « رحل إليه الناس من الأقطار، وحملوا عنه ، وألف كتابه على الصحيحين المسمى بتقييد المهمل وتمييز المشكل وهو كبير الفائدة » [25] .

وقد أثنى على هذا الكتاب جميع من ذكره، واعتمده الحافظ ابن حجر في « مقدمة الفتح » ، وفي ضبط أسماء رجال البخاري والرواة عنه في شرحه .

تحليل لكتاب الجياني مع نماذج منه .

والكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول خاص بضبط ما أشكل من أسماء رجال البخاري ومسلم، وفي ذلك يقول القاضي عياض في خطبة كتابه «مشارق الأنوار» الذي استفاد فيه من كتاب أبي علي في ضبط أسماء الرواة:

---

21) الصلة 142/1 معجم أصحاب الصدفي 79

22) الغنية ورقة 39

23) تذكرة الحفاظ 1233/3

24) الصلة لابن بشكوال 143/1

25) الغنية ورقة 39

« ... وإلا ما جمع الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني شيخنا - رحمه الله في كتابه المسمى بتقييد المهمل وتمييز المشكل ، فإنه تقصى أكثر ما اشتمل عليه الصحيحان ، وقيده أحسن تقييد ، وبينه غاية التبيان وجوده نهاية التجويد . لكن اقتصر على ما يتعلق بالأسماء والكنى وألقاب الرجال ، دون ما في المتون من تغيير وتصحيف وإشكال »[26] .

وفي الرسالة المستطرفة : ولأبي علي الغساني ... كتاب ما ائتلف خطه واختلف لفظه في أسماء رجال الصحيحين ، ويسمى بكتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل ، ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من رجال الصحيحين ، وما قصر فيه يقع في جزئين »[27] .

ويقع هذا القسم في حوالي 207 صفحة من القطع المتوسط .

القسم الثاني : هي قسم العلل في الصحيحين . أو في روايتهما . ويبدأ من ص 208 إلى 336 .

القسم الثالث :

ترجم فيه لشيوخ البخاري ومسلم اللذين أخذا عنهم مباشرة ويبدأ من ص 337 إلى نهاية الكتاب[28] .

والذي يهمنا من الكتاب هو« قسم العلل[29] الذي ينقسم هو أيضا إلى قسمين: قسم خاص بالبخاري ، وآخر بمسلم ، ولكن منهجه فيهما واحد . وهـــو :

---

26) مشارق الأنوارعلى صحاح الآثار للقاضي عياض 5-6

27) المستطرفة 118

28) النسخة الوحيدة الموجودة بالمغرب من الكتاب هي : - فيما أعلم- نسخة الجامع الكبير بمكناس ، وتحمل رقم 237 . وتوجد الآن بالخزانة العامة بالرباط. وهي من تحبيس السلطان سيدي محمد بن عبد الله في 14 رجب 1174 وبها خروم وتآكلات من أثر العته. وآخرها مبتور حيث تنتهي في ص 400 وخطها مغربي رديء للغاية.أما في خارج المغرب فتوجد عدة نسخ سيأتي الحديث عنها.

29) جعل فؤاد سزكين كتاب "تقيد المهمل كتابا مستقلا، وقسم العلل كتابا آخر مستقلا أيضا، فقال في "تاريخ التراث العربي" 1-344/1 تحت عنوان : كتب عن رواة البخاري ومسلم و أحاديثهم تقييد = =

أولا : يتناول الأوهام الواقعة من رواة الصحيحين على اختلاف طبقاتهم إلى عصره وذلك ما لم يتعرض له الدارقطني ولا أبو مسعود الدمشقي . ويعتبر من الأهمية بمكان . وما حاز « فتح الباري » للحافظ ابن حجر تلك المكانة المرموقة، إلا باستيعابه لروايات الصحيح . والجمع بين اختلافات الرواة، وتعليل المعل منها واعتماد الرواية الصحيحة التي يبني عليها شرحه للحديث .

ومن أمثلة ذلك في كتاب أبي علي بالنسبة إلى البخاري قوله :

« ومن كتاب العلم في باب رب مبلغ أوعى من سامع ، قال البخاري : نا مسدد، نا بشر بن عون عن ابن سيرين عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أي يوم هذا ، وذكر الحديث [30] وقال في باب : ليبلغ الشاهد الغائب : ثنا عبد الله بن عبد الوهاب ، قال نا حماد عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام . الحديث .بمثل إسناد ابن عون . قال الشيخ رضي الله عنه (أي أبو علي) : وفي نسخة أبي ذر الهروي في حديث عبد الله بن عبد الوهاب حماد عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة ، هكذا قيده عن أبي زيد الحموي، وأبي الهيثم عن الفربري سقط لهما ابن أبي بكرة [31] ورواه أبو إسحاق المستملي وسائر رواة الفربري بإثبات ابن أبي بكرة بين محمد وأبي بكرة .

= المهمل و تمييز المشكل للحسيني الجياني، التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين للجياني ثم أحال على بروكلمان « وفي ص 365 قال تحت عنوان: كتب حول مسلم"
تقييد المهمل وتمييز المشكل للحسيني الجياني....و هو فهرست هجائي للرواة المعاصرين في الصحيحين الذين تشابهت أسماؤهم، واختلفت صفاتهم وشخصياتهم، ونقد لهم . با يزيد .1/1211.."
التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين، و هو يتناول الرواية والرواة للحسين بن محمد الجياني. با يزيد 2/1211 ... انظر فهرست معهد المخطوطات 70/1 .
بينما بروكلمان لم يذكر إلا كتاب "تقييد المهمل"

30) انظر : صحيح البخاري بهامش فتح الباري 145/1

31) في نسخة بولاق من صحيح البخاري على هامش الفتح : "عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة" قال الحافظ شارحا على هذا السياق : "كذا للمستملي و الكشميهني و سقط عن ابن أبي بكرة للباقين فصار منقطعا لأن محمد (بن سيرين) لم يسمع من أبي بكرة ، و في رواية : عن محمد ابن أبي بكرة و هي خطأ، و كأن عن سقط منها "فتح الباري 177/1 .

وتكرر هذا الحديث في تفسير سورة براءة من طريق عبد الله بن عبد الوهاب أيضا عن حماد بن زيد بإثبات ابن أبي بكرة بينهما . وفي كتاب بدء الخلق عن محمد بن المثنى نا عبد الوهاب ، نا أيوب عن محمد عن أبي بكرة ، هكذا في نسخة الأصيلي عن أبي أحمد، ولم يذكر بين محمد بن سيرين وأبي بكرة أحدا . وسائر رواة الفربري يقولون فيه عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة في هذا الموضع . غير أن أبا الحسن القابسي وقع في نسخته في هذا الموضع : أيوب عن محمد ابن أبي بكرة عن أبي بكرة ، وهذا وهم فاحش ، وصوابه أيوب عن محمد هو ابن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة . وتكرر أيضا حديث محمد بن المثنى عن عبد الوهاب في باب حجة الودا ع من كتاب المغازى ، فذكر أبو الحسن القابسي أن في نسخة أبي زيد : أيوب عن محمد ابن أبي بكرة عن أبي بكرة ، على الصواب . وذكر أبو الحسن الدارقطني في كتاب « العلل » أن إسماعيل بن علية ، وعبد الوهاب ، روياه عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة ، لم يذكرا بينهما أحدا ، وكذلك رواه يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي بكرة ، ورواه قرة بن خالد عن محمد بن سيرين قال : نا عبد الرحمن ابن أبي بكرة ، ورجل آخر أفضل في نفسي من عبد الرحمن ، وسماه أبو عامر العقدي عن قرة فقال : وحميد بن عبد الرحمن ، ولم يسمه يحيى القطان في روايته عن قرة .

قال الشيخ رضي الله عنه (يعني أبا علي الجياني) : واتصال هذا الإسناد وصوابه أن يكون عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه ، وعن محمد بن سيرين أيضا عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي بكرة »[32] .

ثانيا : يتم ويشرح ما أتى به الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي . ويفصل ما أجملاه . ويناقشهما وأحيانا ينتصر لأحد الشيخين ، وأكثر نقاشه مع أبي مسعود الدمشقي .

---

32) قسم اللعلل من كتاب "تقييد المهمل" كتاب "علل البخاري" ص 209-210

ثالثا : يذكر انتقاداته المستقلة عليهما ، ويعتبر ذلك استدراكا على الدارقطني وأبي مسعود . فيما لم يذكراه ، ولا تنبها له .

والكتاب في مجمله مرتبط بكتاب أبي مسعود الدمشقي كأنه ذيل عليه، أكثر من ارتباطه بكتاب الدارقطني .

ويحسن عرض تقديمه الوجيز لكل من قسمي البخاري ومسلم ، ثم الإتيان بمثال يعطي فكرة عامة عن منهجه . واطلاع صاحبه وتمكنه من علم العلل .

1) قال في تقديم قسم البخاري ويعتبر تقديما للقسمين معا .

« هذا كتاب يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين وذلك فيما يخص الأسانيد وأسماء الرواة ، والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البخاري ومسلم ، وبيان الصواب في ذلك .

واعلم وفقك الله ، أنه قد يندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام، أو لمن فوقهما من الرواة ، لم يقع في جملة ما استدركه الشيخ الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني عليهما ، ونبه على هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ وغيره من أئمتنا ، فرأينا أن نذكر ما في هذا الباب لتتم الفائدة بذلك . والله الموفق للصواب » [33] .

ثم ذكر أسانيده إلى البخاري ، وقال في آخر قسم البخاري هذا :

« قال أبو علي : انتهى ما نبهنا عليه مما وقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل رواة الكتاب ، ومن علل الأسانيد ، لم تقع في الاستدراكات التي لأبي الحسن الدارقطني ، إلا مواضيع يسيرة ، احتجنا إلى الاستشهاد بقوله » [34] .

2) والقسم الخاص بمسلم عنوانه : « كتاب العلل الواقعة في أسانيد كتاب مسلم » .

33) تقييد المهمل ص 208

34) نفس المصدر ص 271

وقال في تقديمه : « وهذا كتاب يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مسلم بن الحجاج رضي الله عنه . من الأوهام لرواة الكتاب عنه، أو لمن فوقهم من شيوخ مسلم وغيرهم . مما لم يذكره أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في كتاب الاستدراكات »[35] .

ثم ذكر الرواة من مسلم إليه .

وقال في آخره ،

« قال أبو علي رحمه الله : انتهى ما انتقينا من العلل ومن إصلاح الأوهام الواقعة في الكتابين التي جاءت من قبل الرواة عن البخاري ومسلم رحمهما الله »[36] .

والملاحظ بصفة عامة من القسمين أن التعليل في قسم البخاري أكثره راجع إلى رواة التصحيف عنه، واختلافهم بالزيادة والنقص والتصحيف . وإبدال الرواة ونحو ذلك . أما التعليل بالنسبة إلى البخاري أو إلى من فوقه فهو أقل .

وفي قسم مسلم يستوي الأمران تقريبا ، فيكثر التعليل بالنسبة إلى مسلم أو إلى من فوقه من شيوخه .

وهذا نموذج من الكتاب من قسم البخاري يحمل أكثر من معنى بالنسبة إلى منهج الكتاب من ناحية . وبالنسبة إلى أبي علي الجياني حيث يبين اطلاعه وإحاطته بالأسانيد، واختلافات الرواة وتصرفاتهم ، وذلك المطلوب توفره في عالم العلل، وبالنسبة إلى علم الحديث في الأندلس، حيث نجد أسانيده كلها من طريق الأندلسيين ، إذ لم يرحل إلى المشرق كما تقدم .

قال أبو علي الجياني رحمه الله في كتاب « العلل » قسم « البخاري » .

« وفي كتاب الأنبياء صلوات الله عليهم ، في ذكر إبراهيم عليه السلام .

---

35) نفس المصدر ص 272

36) نفس المصدر 336

قال البخاري : نا أحمد بن سعيد أبو عبد الله ، قال : نا وهب بن جرير ، عن أبيه عن أيوب ، عن عبد الله بن سعيد بن جبير ، عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : يرحم الله أم إسماعيل ، لولا أنها عجلت لكان زمزم عينا معينا (37) .

قال أبو مسعود الدمشقي رأيت جماعة قد اختلفوا في هذا الإسناد .

هكذا قال ولم يزد ، كأنه يغمز البخاري إذ أخرجه في الصحيح .

قال الشيخ رضي الله عنه : وأنا أذكر ما انتهى إلي في الاختلاف علي وهب ابن جرير ، وعلى غيره في إسناد هذا الحديث إن شاء الله تعالى مختصرا، ثم أورد الأسانيد بذلك .

رواه حجاج بن يوسف الشاعر ، وهو ثقة ، عن وهب بن جرير عن أبيه ، عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس ، عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله وسلم : أن جبريل ركض زمزم بعقبه . الحديث مختصرا .

ورواه عن وهب أيضا بهذا الإسناد: أحمد بن سعيد الرباطي ، ذكره عنه البخاري ، وهو حديث هذا الباب الذي جر هذا الكلام ، إلا أن البخاري لم يذكر عنه في إسناده أبي بن كعب .

ورواه علي بن المديني عن وهب بن جرير عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة زمزم : أن جبريل صلى الله عليه وسلم حين ركض زمزم بعقبه فنبع الماء . الحديث . وتابع على هذا الإسناد أحمد بن سعيد الرباطي ، أيضا ذكره عنه أبوه عبد الرحمن النسائي في كتاب السنن . وروى هذا الحديث عن حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس ، ولم يذكر أبي بن كعب ، ولا النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله وهب بن جرير عنه، قاله أبو علي بن السكن .

---

37) انظر صحيح البخاري بهامش فتح الباري 282/6

ورواه إسماعيل بن عقبة عن أيوب، قال : نبئت عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال : أول من سعى بين الصفا والمروة أم إسماعيل ، ثم ذكر بناء الكعبة . الحديث بطوله ، نحو ما رواه معمر عن أيوب بن سعيد بن جبير ، وفيه قصة زمزم .

روى هذا الحديث سلام ابن أبي مطيع عن أيوب السختياني ، عن عكرمة ابن خالد ، لم يذكر فيه سعيد بن جبير .

ذكر الأسانيد بذلك : نا أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري قال : نا خلف بن القاسم ، قال : نا أبو علي بن السكن ، قال : نا عبد الله بن محمد البغوي ، قال : نا حجاج بن يوسف الشاعر قال : نا وهب بن جرير ، قال : نا أبي ، قال : سمعت أيوب يحدث عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن جبريل حين ركض زمزم بعقبة . الحديث مختصرا .

ونا [ابن عبد البر [38]] قال نا خلف بن القاسم ، نا ابن السكن نا محمد ابن بدر نا محمد بن أحمد بن نيزك ، قال : نا وهب بن جرير بن حازم ، قال : نا أبي ، قال : نا أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل حين ركض زمزم فنبعت العين، فعجلت هاجر أم إسماعيل تجمع البطحاء حول الماء ، فقال صلى الله عليه وسلم : يرحم الله أم إسماعيل . الحديث . نا أبو عمر النمري وأبو عمر بن الحذاء ، قالا : نا عبد الله بن محمد بن أسد الجهني . قال : نا حمزة بن محمد الكناني الحافظ ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب [39] . أنا أحمد بن سعيد هو الرباطي ، قال نا وهب بن جرير ، قال حدثنا أبي عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن جبريل حين ركض زمزم بعقبه،

---

38) في النسخة : ونا قال نا خلف ابن القاسم.

39) هو الامام النسائي و الحديث ليس في "المجتبى" و هو "السنن الصغرى" وعزاه المزي في تحفة الأشراف 26/1 " إلى "الكبرى" في كتاب المناقب و لا يوجد بالمطبوع من «السنن الكبرى» سوى مناقب الأشخاص.

فنبع الماء فعجلت هاجر تجمع البطحاء حول الماء لأن لا يتفرق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله هاجر لو تركتها لكانت عينا معينا

وبالإسناد إلى النسائي ، قال : نا أبو داود وهو سليمان بن سيف الحراني قال : حدثني علي بن المديني ، قال : نا وهب بن جرير ، قال : نا أبي ، قال : سمعت أيوب يحدث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزل جبريل عليه السلام إلى هاجر رضي الله عنها وإسماعيل، فركض على موضع زمزم بعقبه فنبع الماء ، قال فجعلت هاجر تجمع البطحاء حوله ، وذكر تمام الحديث ، في آخره قال وهب بن جرير ، فقلت لأبي : حماد لا يذكر أبي بن كعب ، ولا يرفعه . فقال أنا أحفظ لهذا ، هكذا حدثني به أيوب . قال وهب : ونا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير، عن أبيه عن ابن عباس نحوه ، ولم يذكر أبيا ولا النبي صلى الله عليه وسلم . قال وهب : فأتيت سلام(ابن أبي مطيع فحدثني هذا الحديث،فروى له عن حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير،فرد ذلك وأنكره،ثم قال لي : فأبوك ما يقول ؟ قلت أبي أيوب عن سعيد بن جبير . قال العجب والله ، ما يزال الرجل الرجل من أصحابنا ، الحافظ قد غلط ، إنما هو أيوب عن عكرمة ابن خالد .

قال الشيخ رضي الله عنه (أبو علي الجياني) : ويقال كيف يصح إسناد هذا الحديث وفيه من الخلاف ما تقدم ، لأن من الرواة من وقفه ، ومنهم من أسقط من إسناده أبي بن كعب ، ومنهم من ذكر فيه عبد الله بن سعيد بن جبير ، ومنهم من لم يذ كره ، وقال فيه بعضهم : عن أيوب عن عكرمة بن خالد .

فنقول وبالله التوفيق :

إن هذا الخلاف إذا نظره المجتهد في الصنعة ، وتأمله ، ميز منه ما ميز البخاري – رحمه الله – وحكم بصحته ، وعلم أن الخلاف الظاهر فيه ، إنما يعود إلى وفاق ، وأنه لا يدفع بعضه بعضا ، والحمد الله .

فأما من أوقفه من الرواة فقليل والذين أسندوه أئمة حفاظ ، وكذلك من أسقط من إسناده أبي بن كعب ، لا يوهن الحديث إسقاطه ، والحديث إذا انتهى

إلى ابن عباس متصلا وكان محفوظا ، فلا يبالي سمى لنا من رواه عنه ابن عباس أو لم يسم ، لأنا قد علمنا أن أكثر رواية ابن عباس للحديث عن جلة الصحابة من المهاجرين والأنصار ، وليس يعد مرسل الصحابي مرسلا [40] . فقد كان يأخذ بعضهم عن بعض ، فقد كان لعمر بن الخطاب جار من الأنصار يتناوب النزول معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينزل يوما وينزل يوما فإذا نزل جاءه بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، أنا أبو شاكر، نا أبو محمد الأصيلي ، قال : نا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : نا أبي نا وكيع عن الأعمش عن أبي إسحاق عن البراء،قال : ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن سمعناه ، وحدثنا به أصحابنا وكنا لا نكذب .

قال الشيخ رضي الله عنه : وأما من أسقط من إسناد هذا الحديث المذكور عبد الله بن سعيد بن جبير فليس بشيء . قد صح أن أيوب السختياني رواه عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه ، وقد أتى بهذا الإسناد حماد بن زيد وجرير ابن حازم ، وقال إسماعيل بن علية عن أيوب : نبئت عن سعيد بن جبير .

حدثناه حكم بن محمد قال : نا أبو بكر بن إسماعيل قال : نا محمد بن أحمد الباهلي ، قال : نا يعقوب الدورقي ، قال نا ابن علية . قال : نا أيوب ، قال : نبئت عن سعيد بن جبير ، أنه حدث عن ابن عباس : ان أول من سعى بين الصفا، والمروة لأم إسماعيل . وذكر الحديث بطوله ، وفيه بناء الكعبة .

وبهذا يصح أن أيوب إنما أخذه عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه، وإنما كان يسقطه وهب بن جرير بن حازم في بعض الأحاديث، ويسوقه معنعنا على طريق التخفيف وتقريب الإسناد أو تزيينه ، وسئل يزيد بن هارون عن التدليس في الحديث فكرهه، وقال : هو من التزيين ، وكذلك قال أحمد بن حنبل . وقال أبو بكر البزار: التدليس ليس بكذب ، وقال إنه تحسين لظاهر الإسناد . وقال حماد

---

40) هذا هو مذهب الجمهور، وسيأتي أن ابن القطان من الذين شذوا عن الجمهور فاعتبر مرسل الصحابي منقطعا و علل به .

ابن زيد ، ويزيد بن زريع : التدليس كذب . وقد ذكره في الإسناد عن وهب بن جرير : حجاج بن الشاعر وأحمد بن سعيد الرباطي في رواية البخاري عنه . وكذلك كان أحمد بن سعيد أيضا يحدث به على الوجهين ، بإسقاطه وإثباته فلذلك ما اختلف البخاري وأحمد بن شعيب النسائي على أحمد بن سعيد ، فذكره البخاري ، وأسقطه النسائي . وأما ما رويناه من إنكار سلام بن أبي مطيع أن يكون مخرج الحديث عن سعيد بن جبير ، وأنه عن عكرمة بن خالد ، فلا يلتفت إليه وأحسن حالات سلام مع حماد بن زيد وابن علية وجرير بن حازم إن كان حفظ عن أيوب ، ما قال : أن يكون أيوب رحمه الله كان يحدث به على الوجهين عن عبد الله به سعيد بن جبير ، وعن عكرمة بن خالد ، وليس سلام من رجال المحامل[41] » .

وقد لخص الحافظ ابن حجر جميع ما تقدم في « مقدمة الفتح » ، وفي شرحه وقال في الشرح : إن أبا بكر الإسماعيلي عاب على البخاري إخراج رواية أيوب لاضطرابها،ثم دافع عن البخاري بما لخصه من كلام أبي علي الجياني وقال :

« وقد سبق إلى الاعتذار عن البخاري،ورد كلام الإسماعيلي بنحو هذا الحافظ أبو علي الجياني في « تقييد المهمل »[42] .

وقال في « المقدمة » بعد أن لخص كلام الجياني السابق :

« وقال أبو علي الجياني : هذا الاختلاف إذا تأمله المتبحر في الصنعة علم أنه يعود إلى وفاق ، وأنه لا يدفع بعضه بعضا ، وحكم بصحته ، ثم بين طرق الجمع بين هذه الروايات »[43].

41) تقييد المهمل و تمييز المشكل ص 33-34-35-36-37

42) فتح الباري 282/6-283

43) مقدمة الفتح 36

الفصل الثاني

أثر عبد الحق الإشبيلي في منهج التعليل بالمغرب

المبحث الأول

التعرف بعبد الحق

هو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد ابن ابراهيم الأزدى ، من أهل اشبيلية . يعرف بابن الخراط .

ولد بإشبيلية سنة 510 ، وتلقى بها علومه ، ثم انتقل بسبب فتنة كانت بها إلى مدينة لبلة من الأندلس ، حيث استقر بها ولازم الفقيه أبا الحسن خليل بن خلف السكوني ، وتفقه به وتأدب [1] .

ثم انتقل من الأندلس بنية الحج في الفتنة الواقعة عند انقراض الدولة اللمتونية [2] فلم يقدر له الحج وأقام ببجاية .

ويقدر الأستاذ رابح بن نويار : أن رحيله عن الأندلس كان في سنة 550 بعد إقامته بها نحو أربعين سنة [3] .

وقد ذكر له كل من ابن الآبار ، وابن الزبير ، والضبي عددا من الشيوخ بالأندلس وبجاية ، منهم : أبو أبو بكر بن العربي المعافرى ، وأبو الحسن بن خليل الذي تقدمت الإشارة إليه ، وأبو بكر بن العربي المعافري ، وأبو الحسن بن خليل الذي تقدمت الإشارة إليه ، وأبو الحسن شريح الرعيني الإشبيلي [4] وأبو بكر عبد العزيز بن خلف بن مدير . وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد التوزري

1) صلة اللصلة ، وانظر ترجمة أبي الحسن السكوني في التكملة 310/1 ط العطار

2) انظر الديباج المذهب ص 176

3) انظر "مجلة الأصالة" الجزائرية عدد 19 السنة الرابعة 1974 خاص بمدينة بجاية ص 261

4) انظر الصلة لابن بشكوال 334/2 ط مصر الثانية

الخطيب المعروف بابن النفطي لقيه ببجاية ، وأبو محمد عبد الله المقري، وأبو الحسن طارق بن يعيش المخزومي ، وأبو الحكم بن برجان ، وغيرهم . وكتب إليه من الشام : أبو القاسم بن عساكر الحافظ (5) .

واتفق المترجمون له على أنه حافظ للحديث ، عالم بعلله ، ورجاله . يقول ابن الآبار : « وكان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله ورجاله » ووصفه الذهبي بالحافظ العلامة الحجة» (6) .

روى عنه عدد من الجلة بالأندلس وبجاية (7) ويصف أحد تلاميذته – وهو أحمد بن عميرة الضبي صاحب « بغية الملتمس » – حاله بعد استقراره ببجاية فيقول :

« فقيه محدث مشهور حافظ زاهد ، فاضل أديب شاعر ، له تواليف حسان قرأت عليه بعضها ، وناولني أكثرها ، وكان رحمه الله متواضعا ، متقللا من الدنيا ، قسم نهاره على أقسام ، كان إذا صلى الصبح في الجامع، أقرأ إلى وقت الضحى، ثم قام فركع ثمان ركعات ، ونهض إلى منزله وانشغل بالتأليف إلى صلاة الظهر، فإذا صلى الظهر أدى الشهادات ، وقريء عليه في أثناء ذلك إلى العصر ، فإذا صلى العصر مشى في حوائج الناس ، صحبته مدة مقامي ببجاية ، وسامرته » (8) .

مؤلفاته :

ويذكر كل من ابن الزبير والغبريني أنه ألف تآليفه بعد نزوله ببجاية واستقراره بها (9) . ومؤلفاته كثيرة في الحديث ، والزهد والرقائق واللغة وغيرها . منها في الحديث وما يرجع إليه :

---

5) انظر في شيوخ عبد الحق التكملة رقم 647 ط مدريد. وصلة الصلة ص 5 . وبغية الملتمس 391 و الديباج المذهب 176 . وتذكرة الحفاظ 1350/4

6) تذكرة الحفاظ 1350/4 و انظر طبقات الحفاظ للسيوطي 479 وفوات الوفيات 518/1

7) انظر صلة ص 6

8) بغية ملتمس للضبى ص 391

9) أنظر صلة الصلة 5 وعنوان الدراية 41

1) « الجمع بين الصحيحين » وقد أثنى عليه الحفاظ كالعراقي وغيره[10] .

2) « المعتل من الحديث » ذكره ابن الآبار وغيره ، وقال الأستاذ الزركلي إنه في ست مجلدات [11]، وبهامش كتاب « تهذيب الأسماء واللغات » للإمام النووي ، ذكر المعلق أنه وجد بهامش نسخة الكتاب الأصلية بخط أحد الأفاضل ، متمما ترجمة النووي لعبد الحق : « ... وكتاب جمع فيه ما وقع إليه من الأحاديث المعتلة وبين عللها في نحو ست مجلدات » [12] .

3) « الجامع الكبير جمع فيه بين المصنفات الحديثية ويقع في عشرين مجلدا ، قال ابن فرحون » ومقصوده فيه الكتب الستة ، وأضاف إليه كثيرا من مسند البزار ، وغيره ، منه صحيح ومعتل تكلم على علله، ونهب منه في دخلة البلد في الفتنة »[13] . ووصف الغبريني هذا الكتاب « بأنه أضعاف الأحكام الكبرى » ، و« الأحكام الكبرى » تقع في ست مجلدات، أو ثمانية حسب النسخ ، كما سيأتي، . وهذا قالوا : إنه يقع في عشرين مجلدا .

4) كتاب جمع فيه بين المصنفات الستة ذكره ابن الآبار، ويظهر أنه غير الكتاب السابق الذي يقع في عشرين مجلدا . ويجب التوقف قليلا عند الكتب الستة ، وما المقصود بها في كلام ابن الآبار وابن فرحون ، وكذلك الذهبي ، فإن كان المقصود بها الكتب الخمسة : الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي مضافا إليها سنن ابن ماجة » كما هو عرف المحدثين بعد القرن السادس ، فهذا غير ظاهر . للأسباب التالية :

أ – لم يعرف عبد الحق سنن ابن ماجة ولا نقل منه حرفا . ولا كان قد دخل في وقته لا إلى الأندلس ، ولا إلى المغرب ، ولا إلى بجاية . ولا رآه أو نقل

---

10) توجد منه عدة نسخ ذكرها بروكلمان 279/6 . و يوجد الجزء الأخير منه و أوله : كتاب المناقب بخزانة القرويين بفاس تحت رقم : ق : 189

11) الاعلام 52/4

12) تهذيب الاسماء واللغات 292/1

13) ديباج 176

منه، أو ذكره ابن القطان الذي توفي بعده بنحو ستين سنة ، وقد كان محافظا لأعظم مكتبة بالشمال الإفريقي والأندلس ، وهي مكتبة الموحدين ، كما سيأتي عند الكلام على مصادره إن شاء الله .

ب – إن كان أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة 507 هو أول من أضاف سنن ابن ماجة إلى الخمسة مكملا به الستة، فلم يشتهر ذلك بين المحدثين ولا اهتموا به ، وهذا ابن الصلاح والنووي في منتصف القرن السابع لم يسايرا ابن طاهر المقدسي في ضم ابن ماجه إلى الستة ، كما يقرر الكتاني في « الرسالة المستطرفة »، « إن ابن الصلاح والنووي لم يذكرا كتاب ابن ماجة في الأصول . بل جعلاها خمسة فقط ، تبعا لمتقدمي أهل الأثر وكثير من محققي متأخريهم »[14] .

ج – بالنسبة إلى ابن الأبار ، يوجد غموض في تعبيره بالكتب الستة . فابن ماجه لم يجر له ذكر ، في « التكملة » ولا في « معجم أصحاب الصدفي » له. وإلى حدود سنة 612 كان المعروف بالأندلس هو الكتب الخمسة ، حيث ذكر ابن الآبار نفسه في ترجمة الحافظ أبي محمد بن حوط الله الأنصاري، المتوفى سنة 612 أنه . « ألف كتابا في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي[15] . ومع ذلك يبقى الغموض والإشكال بالنسبة إلى ابن الآبار. المتوفى سنة 659 . فقد عرف « سنن ابن ماجة » مكملا للستة في عصره . فالقرطبي ينقل منه في « التفسير » و « التذكرة »، وقد كان معاصرا لابن الآبار حيث توفي سنة 671 ، وإن فرض أن القرطبي رحل إلى المشرق ومات بمصر وهناك اطلع على الكتاب فقد ذكر ابن عبد الملك في ترجمة أبي بكر بن حجاج اللخمي الإشبيلي نزيل مراكش والمتوفى بها سنة 654 أنه :

« صنف كتابا كبيرا جمع فيه بين رجال الكتب الستة ، البخاري ، ومسلم وأبي داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، معرفا أحوالهم وتواريخهم

---

14) الرسالة المستطرفة لسيدي محمد بن جعفر الكتاني ص 12

15) التكملة 884/2

وما ينبغي أن يذكروا به ، فجاء أعظم تأليف في بابه جدوى ، يكون في خمسة أسفار متوسطة »[16] .

وإذا كان من المؤكد أن عبد الحق لم يقف على « سنن ابن ماجة » . وكان من المحتمل أن ابن الأبار لم يقف عليه أيضا، رغم وجوده بالأندلس في وقته، أو وقف عليه ولم يهتم به . أو لم يتمكن من روايته عن شيخ يسنده إلى مؤلفه .

فقد يترجح أن يكون مقصوده بسادس الكتب الستة التي جمع بينها عبد الحق وهو « موطأ مالك » للاعتبار التالي :

يقول الكتاني في « الرسالة المستطرقة » .

و« ومنهم من جعل السادس الموطأ كرزين بن معاوية العبدري في «التجريد » ...[17] . ورزين بن معاوية العبدري السرقسطي الأندلسي، توفي سنة 524 قبل عبد الحق بنحو الخمسين سنة ، وقد سبقه في هذا العمل ، فألف كتابه الذي كان معروفا ومتداولا بالأندلس، وسماه «تجريد الصحاح» يقول ابن خير : «الكتاب الجامع لما في كتاب الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث وهو المسمى بتجريد الصحاح، تأليف أبي الحسن رزين بن معاوية بن عمر العبدري الأندلسي رحمه الله... »[18] .

ولا بعد في أن يكون عبد الحق اقتفى أثره وهو من أهل بلده . وقد يكون ذلك قصد ابن الأبار بالكتب[19] . والله أعلم .

5 و 6 و 7 . الأحكام الكبرى والوسطى ، والصغرى ، وسيأتي الكلام عنها بتفصيل .

8) كتاب المرشد « قال ابن فرحون » : تضمن حديث مسلم كله ، وما زاد البخاري على مسلم ، وأضاف إلى ذلك أحاديث حسانا وصحاحا من كتاب أبي

---

16) الذيل و التكملة 18/6-19

17) المستطرفة ص 13

18) فهرست ابن خير ص 123

19) وكذلك بالنسبة الى أبي بكر اللاردي المتوفى سنة 638 حيث ذكر له كل من ابن الابار 661/2 و ابن عبد الملك 429/6 كتاب :
أنوار الصباح في الجمع بين الستة الصحاح

داود وكتاب النسائي وكتاب الترمذي ، وغير ذلك ، وما وقع في الموطأ مما ليس في مسلم والبخاري ، وهو أكبر من صحيح مسلم » .

9) « مختصر صحيح البخاري »[20] .

10) مختصر « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي[21] .

11) « معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم » في سفر[22] .

12) تلقين الوليد ، وهو مطبوع ، وسيأتي الكلام عنه في ترجمة ابن القطان .

13) فضل الحج والزيارة . ذكره ابن فرحون .

14) «العاقبةفي ذكر الموت والبعث»[23] وعلى منواله نسج القرطبي، في كتابه «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» إلا أنه توسع أكثر من عبد الحق.

15) اختصار كتاب « اقتباس الأنوار في معرفة أنساب الصحابة ورواة الآثار ، لأبي محمد الرشاطي . في مجلدين . قيل : إنه أنفع من أصله .

16) « التهجد وقيام الليل » . طبع مؤخرا بمصر باسم «الصلاة والتهجد»

17) الرقائق والأنس في الأمثال والمواعظ والحكم والآداب، من كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصالحين .

18) ونسب له المعلق على « تهذيب الأسماء واللغات » :

« المستصفى من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم » .

وله غير ذلك من المؤلفات في اللغة والأدب وديوان شعر في الزهد .

---

20) انظر تاريخ الادب العربي لبروكلمان 279/6 ط العربية

21) ديباج 177

22) نفس المصدر

23) نسخة منه بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم 1551 . و توجد عدة نسخ ببرلين و ليدن و تركيا و غيرها . انظر بروكلمان 279/6 . ونوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا للدكتور رمضان شيش 330/1

« بين عبد الحق والموحدين »

لعلاقة عبد الحق السيئة بالموحدين علاقة من وجه ما بموضوع البحث ، ستتجلى بوضوح عند الكلام عن ابن القطان عالم الدولة الموحدية الأول .

ويمكن الاكتفاء هنا بالإشارة إلى ما كان بين عبد الحق وخصومه الموحدين في النقاط التالية :

ا) سبقت الإشارة إلى أن هجرة عبد الحق إلى بجاية كانت بسبب الفتنة التي انقرضت فيها الدولة اللمتُونية ، وقد حلل الأستاذ رابح بن نوبار ظروف هجرة عبد الحق في هذه الفتنة .

ولعل الإتيان بنص كلامه – رغم طوله – يعطي فكرة واضحة عن سبب الوحشة بين عبد الحق والموحدين .

يقول الأستاذ : « وهذه الفتنة التي كانت عاملا من عوامل هجرة عبد الحق الإشبيلي إلى بجاية قد ذكرها المؤرخون ، وفصلوا أحداثها . ونحن بسوقنا لأحداث إشبيلية ولبلة ، وما يتصل بهما من أخبار الأندلس في منتصف القرن السادس الهجري نصل إلى تصوير هذه الفتنة العارمة .

يذكر الناصري في « الاستقصاء » : أن الموحدين زحفوا إلى لبلة، وكان بها من الثوار يوسف بن أحمد البطروجي فأطاعهم . وسلم إليهم المدينة ، ثم زحفوا إلى إشبيلية وفتحوها في شعبان سنة 541 هـ، وفر المرابطون الذين كانوا معتصمين بها . وقتل من جملتهم عبد الله ولد القاضي أبي بكر بن العربي ، وهو من شيوخ عبد الحق الإشبيلي، وهناك حادث خطير تعرضت له مدينة لبلة ، وكان ذلك عقب ثورتها على الموحدين، وزحف إليها هؤلاء بقيادة يحيى بن يغمور والي قرطبة وإشبيلية وفتحوها في سنة 599 (24) .

وقد ارتكب هذا القائد الموحدي فظائع وحشية بعد أن فتح المدينة عنوة . وقبض على أهلها ، وخرج بهم إلى ظاهر المدينة وصفهم في صعيد واحد، ثم عرضهم على السيف أجمعين حتى خلص القتل منهم إلى الفقيه المحدث أبي

24) انظر الاستقصاء 117/2 ط الدار البيضاء

الحكم بن سطال . والفقيه الصالح أبي عامر بن الجد . وكان عدد من قتل من أهل لبلة في ذلك الحادث ثمانية آلاف منهم . وقتل بأحوازها منهم أربعة آلاف . ثم أبيحت نساؤهم وأبناؤهم وأمتعتهم وأسلابهم ...

ولا شك أن هذه الحادثة الفظيعة التي شاهدها عبد الحق الإشبيلي ونجا من ويلاتها ، وشاهد بعض شيوخه يذهبون ضحيتها . قد تركت آثارها السيئة في نفسه، وجعلت ميله إلى المرابطين الذين كانوا يعزون شيوخه ويقدرونهم ميلا أصيلا في نفسه .

ولعل هذه الفتنة الحادة هي التي دفعته دفعا إلى الهجرة من بلاده في اتجاه الأماكن المقدسة... »[25] .

2) امتناع عبد الحق من تولي القضاء للموحدين ببجاية ، وتوليه لابن غانية الميورقي عندما هجم على بجاية وأخرج منها الموحدين ، واستقل بتلك الناحية نحوا من سبعة أشهر . وفي ذلك يقول ابن الزبير :

« ودعي بها إلى تولي خطتي القضاء والخطابة للموحدين ، فامتنع عن ذلك وأبى . ودعي إلى ذلك حين دخلها الميورقي فأجاب ، وكان ذلك سبب امتحانه عند خروج الميورقي عنها ، ورجوعها للموحدين ، واستغرب ذلك المرتكب من أبي محمد عبد الحق وجهات الاعتذار في مثله متسعة »[26] ويقول الغبريني عن تولية عبد الحق للقضاء .

« ولي قضاء بجاية مدة قليلة ، ولم يشتهر ذلك من أمره ، ولا اطلعت على ذلك إلا من رسوم وجدتها مسجلا عليه فيها . وكان ذلك في مدة ابن غانية المعروف بالميورقي اللمتوني »[27] .

3) يظهر أن هجوم « علي بن إسحاق » ابن غانية على الموحدين ببجاية ، كان بتواطؤ واستدعاء من أهلها ، ويظهر كذلك أن لأحد علمائها الكبار عبد الحق

---

25) عبد الحق الاشبيلي البجائي محدث القرن السادس الهجري مقالة لرابح بن نويار في مجلة "الاصالة" عدد 09 ص 261

26) صلة الصلة ص 5

27) عنوان الدراية 41-42

الاشبيلي يدا في ذلك حيث رحب بالفاتح الجديد، وخطب له في أول جمعة صلاها بالمدينة بعد دخوله إليها . كما يصف ذلك عبد الواحد المراكشي بقوله عن ابن غانية :

(وخرج بأسطول ميورقة إلى العدوة ، وقصد مدينة بجاية ، حين راسله جماعة من أعيانها - على ما يقال - يدعونه إلى أن يملكوه ، ولولا ذلك لم يجسر على الخروج « ويضيف : « فدخل علي بن اسحاق كما ذكرنا بجاية ... وأقام بها سبعة أيام صلى فيها الجمعة . فخطب ودعا لبني العباس ، ثم للإمام أبي العباس أحمد الناصر منهم ، وكان خطيبه : الفقيه الإمام المحدث المتفنن أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي - مؤلف كتاب « الأحكام » وغيره من التآليف - فأحنق عليه أبا يوسف يعقوب أمير المؤمنين، ورام سفك دمه ، فعصمه الله منه ، وتوفاه حتف أنفه وفوق فراشه »[28] .

ولعل كلام المراكشي هذا يجيب إجابة صريحة عمن تساءل هل كان موت عبد الحق في المعتقل أو بعد خروجه منه ، كالأستاذ بن نوبار الذي يقول : «لما عاد الموحدون إلى بجاية، تتبعوا أنصار علي بن إسحاق الميورقي بالتنكيل ووقع عبد الحق في الاعتقال . ولا ندري هل خرج من معتقله قبل وفاته أم بقي فيه حتى توفي سنة 582 . أما مترجموه فإنهم يجمعون على أنه توفي في المعتقل أو بعد خروجه منه ، كما أنهم لم يذكروا نوعية هذا الإعتقال »[29] . على أن اعتقال عبد الحق قد يكون مما انفرد به الأستاذ بن نوبار . ولم أر من ذكره من المؤرخين لعبد الحق ، وكل ما أشاروا إليه هو المحنة دون أن يحددوها بالاعتقال

وما ذكره الأستاذ من أن وفاته كانت سنة 582 هو أحد الأقوال ، والمرجح أن وفاته - رحمه الله - كانت في سنة 581 في ربيع الآخر منها، كما ذكر ابن الآبار،وابن شاكر الكتبي وغيرهما[30] .

---

28) المعجب 391 و انظر بروكلمان 278/6 و ذكر أن يعقوب هدده بالموت لأنه رفض ذكره في الخطبة

29) مجلة " الأصالة" ص 268 .

30) انظر فوات الوفيات 518/1

المبحث الثاني

دراسة لكتاب « الأحكام الشرعية » لعبد الحق

تمهيد :

في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس ، كانت العلوم الإسلامية من تفسير وحديث وفقه وأصول ، وكلام ونحو وبيان ، إلخ ... قد اكتملت ونضجت، وتخصص من تخصص في واحد منها أو أكثر، أو في فرع من فروعها .

والتخصص يعني الانكباب التام ، واستفراغ الجهد والطاقة في إتقان العلم المتخصص فيه . مما لا يترك مجالا لاستيعاب غيره من العلوم على الوجه الأكمل،الأمر الذي يجعل المشتغل بعلم أو علمين ، مزجي البضاعة أو معدومها في العلوم الأخرى . وخاصة إن كانت تلك العلوم كثيرة الشعب ، متعددة النواحي غزيرة المادة ، كالعلوم المتعلقة بالحديث الشريف ، وما يرجع إلى روايته وتتبع طرقه ، وتقويم المقبول منه ورد المردود .

مع أن معرفة ذلك ضروري لكل فقيه ، وأصولي ، ومتكلم ، ومفسر باعتبار الحديث الشريف، هو المفسر الأول لكلام الله ، والمصدر الثاني للأحكام الشرعية . فكان لزاما أن يرجع أرباب العلوم الشرعية ، إلى المحدثين يستعلمون رأيهم في الأحاديث ، ويتبعون أحكامهم عليها قبولا أو ردا . غير مبتغين اسنادا ولا علوا ولا تعليلا ، ولا تسلسلا ولا جرحا أو تعديلا ، وكل مبتغاهم أن يسعفهم المحدث بالحكم النهائي على حديث بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف أوموضوع .

من أجل هؤلاء ، بدأ المحدثون يفكرون في تأليف كتب تجمع أكبر قدر من الأحاديث محذوفة الأسانيد . مبينة الرتبة . ليتيسر استيعابها ، ومعرفة درجتها وتوفير عناء البحث في الدواوين الحديثية المسندة ، وكتب العلل ، والرجال ولعل أول محاولة في هذا المجال ، هي التي قام بها الحافظ أبو علي سعيد بن السكن المتوفي سنة 353 في كتابه « السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم » الذي رتبه على الأبواب الفقهية ، وجعله محذوف الأسانيد وسكت عن الأحاديث المجمع على صحتها ، وقال عن غيرها : « وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم ، فقد بينت حجته في قبول ما ذكره ، ونسبته إلى اختياره دون غيره . وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النقد للحديث . فقد بينت علته ، ودللت على انفراده دون غيره »[31] .

وقد رتبه ابن حزم الثاني بعد الصحيحين حيث قال في مراتب الديانة : «أولى الكتب : الصحيحان ، ثم صحيح ابن السكن الخ »[32] .

ولا شك أن إعجاب ابن حزم بهذا الكتاب حفزه على أن يؤلف على منواله كتاب « الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد والاقتصار على أصحها ، واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها » والغالب أنه ضاع فيما ضاع من كتبه .

ويبدو أن المحاولات التي رافقته أو تلت الكتابين كانت غير متجهة إلى هذا الهدف بكل أبعاده ، حيث بدأت بجمع أحاديث محذوفة الأسانيد ، في الآداب والحكم والأمثال والمواعظ ، دون الاشارة إلى درجتها .

فألف قاضي مصر أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المتوفي سنة 454 كتاب « الشهاب » جمع فيه أحاديث قصيرة من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تبلغ ألف حديث في الحكم والوصايا محذوفة الأسانيد مرتبة على الكلمات من غير تقيد بالحرف[33] .

ثم توسع في هذا العمل : الحافظ أبو شجاع شيروية بن هشر دار بن شرويه الديلمي المتوفي سنة 509 [34] . فألف كتاب « الفردوس » أورد فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار مرتبة على حروف المعجم من غير ذكر إسناد

---

31) نقل مقدمة الكتاب وشرطه فيه : تقي الدين السبكي في «شفاء السقام» ص 19، و انظر « الرسالة المستطرفة» ص 26

32) نقله الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي 110/2»

33) الرسالة المستطرفة 71 . و قد طبع هذا الكتاب بمطبعة الشانيدر ببغداد سنة 1327 هـ .

34) تذكرة الحفاظ 1259/4

في مجلد أو مجلدين : واسمه الكامل : « فردوس الاخبار بمأثور الخطاب ، المخرج على كتاب الشهاب »[35] .

وقد عارض كتاب « الشهاب » من أهل الاندلس ، ونحا نحوه : الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى التجيبي المعروف بابن الاقليشي المتوفي بمصر سنة 550 ، واسم كتابه « النجم من كلام سيد العرب والعجم »[36] .

إلا أن الحاجة إلى أحاديث الأحكام ميسرة محذوفة الأسانيد كانت أمس منها إلى كتب الآداب والأخلاق والحكم .

فبدأ في هذا الوقت بالذات - أوائل القرن الخامس - جمع أكبر عدد من أحاديث الأحكام من المصنفات والمسانيد والجوامع ، وضم المتعلق منها بموضوع واحد تحت باب أو كتاب أو فصل ، والتنصيص على مخرجها وبيان درجتها والاشارة إلى تعليل المعل منها .

ويبدو أن الفقهاء شعروا بمسيس الحاجة إلى هذا العمل أكثر من غيرهم . فقام بالمحاولة الأولى في هذا الباب، فقيه وليس محدثا ، وهو زيدون بن علي القيرواني أبو القاسم الزيدوني[37] . لذلك جاء كتابه غير واف بالغرض من الناحية

35) المستطرفة 77 و الأعلام للزركلي 268/3 . وهذا الكتاب قد طبع مؤخرا ببيروت في 5 مجلدات

36) انظر "التكملة" لابن الابار 60/1 والاعلام 343/1 . وكتابه و إن كان لم يطبع فقد كان مشهورا ومتداولا بالمغرب، و توجد منه عدة نسخ بالخزانة العامة، والخزانة الملكية بالرباط. قبل اختيار موضوع البحث كان تحقيق هذا الكتاب و تخريج أحاديثه أحد المواضع الواردة للاختيار.

37) أعياني البحث عن أبي القاسم الزيدوني هذا في المصادر المظنون العثور على ترجمته فيها كمعالم الايمان و غيره من كتب تراجم علماء افريقية، وكطبقات المالكية بعد مراجعة كتب التراجم العامة فلم أجد شيئا عنه. وقد ذكره عبد الحق هكذا أبو القاسم الزيدوني بدون إضافة شيء. وقد أمكن العثور - عرضا - على اسمه الكامل ونسبته وبلده واسم كتابه، وبعض الرواة عنه. في "التكملة" لابن الابار و "الغنية" للقاضي عياض. وها هي ذي النصوص المعثور عليها في شأنه. "الغنية" للقاضي عياض. ترجمة أحمد بن بشتغير اللخمي المتوفى سنة 516 . مصورة الخزانة العامة ورقة 26 : قال و هو يعدد ما أجازه به شيخه هذا : "كتاب" الجامع لنكت الأحكام المستخرج من الكتب المشهورة في الاسلام". تأليف أبي القاسم زيدون بن علي الشيبي، حدثني به عبد القادر بن الحناط، عن أبي حفص بن الحذاء عن مؤلفه". =

الفنية الحديثية التي هي المقصود بالذات من هذا العمل ، كما يقول عبد الحق عن محاولة أبي القاسم الزيدوني .

« ... وأن أبا القاسم رحمه الله أخذ الأحاديث غثها ، وسمينها ، وصحيحها وسقيمها فأخرجها بجملتها ، ولم يتكلم في شيء من عللها إلا في الشيء اليسير والنادر القليل ، وقد ترك أحاديث في الأحكام لم يخرجها اذ لم تكن في الكتب التي أخرج حديثها ، وإن كان فيها أحاديث معتلة ، فقد أخرج أمثالها في الوهن ... وأيضا ، فإن أبا القاسم عمد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة وترجم عليه بأسماء عديدة ولم يذكر الا لفظا واحدا . ولم يبين لفظ من هو ولا من انفرد به ؟ وقلما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة، إلا باختلاف في لفظ أو معنى أو زيادة أو نقصان ، ولم يبين هو شيئا من ذلك إلا في النزر القليل، أو في الحديث من المائة، أو في أكثر أو في مكان من ذلك ، وليس الاختلاف في الحديث، مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقا ، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله ، ويعزي كل لفظ إلى الناطق به »[38] .

وفي المشرق كان هناك محدث حافظ كبير هو أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفي سنة 516 وقد تنبه إلى فائدة هذا العمل بالنسبة إلى غير المحدثين ، فألف كتابه الشهير « مصابيح السنة » محذوف الأسانيد ، ولكنه لم يتوسع التوسع المطلوب ليكون عمله مغنيا في بابه . إذ اقتصر على أحاديث الصحيحين مع أحاديث من السنن الثلاثة وسنن الدارمي .

= "التكملة لابن الابار". ترجمة أبي اسحاق بن رفاعة اللخمي ت 607 ط الخانجي 163/1 .
"حدث عنه الملاحي، ناوله كتاب الزيدي عن ابن عبد المؤمن. عن أبي الفضل عبد الوهاب بن أبي القاسم زيدون بن علي القيرواني عن أبيه مؤلفه".
التكملة 815/2 ترجمة أبي بكر بن طلحة اليابري كان حيا في 516 : " و رحل الى المشـــرق، فلقى الزيدوني في طريقه وروى عنه كتابه في الحديث" و ذكر أنه دخل الى المهدية سنة 514، ويظهر أنه سمع في هذه السنة من الزيدوني بالقيروان أو بالمهدية.
38) مقدمة الأحكام الشرعية لعبد الحق 5/1 .

ولم يعين من أخرج كل حديث على انفراده ولا الصحابي الذي رواه مكتفيا بالإشارة إلى أحاديث الصحيحين بالصحة ، وإلى غيرهما بالحسن ، وهو اصطلاح خاص به كما سيأتي ، ويقول في مقدمته عن أحاديثه :

« ... جمعتها للمنقطعين إلى العبادة ، لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظا من السنن ، وعونا على ما هم فيه من الطاعة ، وتركت ذكر أسانيدها حذرا من الإطالة عليهم ، واعتمادا على نقل الأئمة ، ربما سميت في بعضها الصحابي الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعنى دعا الله . وتجد أحاديث كل باب منها تتقسم إلى صحاح وحسان ... وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه ، وأعرضت عما كان منكرا أو موضوعا »[39] .

ويمكن القول : أن محدثي الأندلس والمغرب، هم الذين اتجهوا بهذا العمل وجهته المطلوبة ، ووضعوه في مساره الصحيح . فأحد شيوخ عبد الحق من كبار محدثي الأندلس ، وهو أبو جعفر أحمد بن عبد الملك الأنصاري الإشبيلي، يعرف بابن أبي مروان، وأحد من قتل في وقعة الموحدين بأهل لبلة سنة 549، والذي يصفه ابن عبد الملك بأنه « كان محدثا حافظا لأسانيد الحديث ومتنه يستظهر من كتب الحديث جملة ... ذاكرا لأسماء الرجال وتواريخهم وتعديلهم وتجريحهم مميزا لهم بذ في ذلك كله أهل عصره حتى كان يقال فيه ، ابن معين وقته ...»[40] قد : « ألف في السنن كتابه الكبير المسمى « بالمنتخب المنتقي » . جمع فيه مفترق الصحيح من الحديث الواقع في المصنفات ، والمسندات [41] .

ويقول ابن الآبار : « كان حافظا عارفا بالحديث ورجاله، فقيها ظاهري المذهب على طريقة ابن حزم ، وله تأليف مفيد في الحديث سماه «المنتخب المنتقي» جمع فيه ما افترق من أمهات المسندات من نوازل الشرع »[42] .

---

39) مصابيح السنة ص 2 ط بولاق سنة 294

40) الذيل و التكملة 1-265/1

41) نفس المصدر و الجزء 266

42) التكملة لابن الأبار 58/1

وكتاب ابن أبي مروان هذا الذي لم يكتب له الانتشار والذيوع هو نواة كتاب عبد الحق في الأحكام . الذي انتشر وحاز شهرة واسعة وإقبالا عظيما في المشرق والمغرب – كما سيأتي – حيث يقول ابن الآبار :

« وعليه بني كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام ومنه استنفاذ ، وكان صاحبا لأبي جعفر هذا وملازما له »[43] .

ولا شك أن هذا العمل، قد نضج واكتمل، وبلغ الأوج على يد أبي محمد عبد الحق الإشبيلي . في كتابه «الأحكام الشرعية» الذي كتب عليه ابن القطان كتابه موضوع البحث ، ثم كتب ابن القطان نفسه كتابا حافلا في الموضوع . كما سيأتي وأمر يعقوب المنصور الموحدي علماء بلاطه بتأليف كتاب موسع في نفس الموضوع كما سيتضح .

ويمكن التعرف على كتاب عبد الحق في النقاط التالية :

أولا : تحقيق اسم الكتاب .

لعبد الحق في موضوع الأحكام الشرعية ، – عدا الجامع الكبير الذي ضاع كما تقدم – ثلاثة كتب ، كبير وهو المعروف « بالأحكام الكبرى » ووسط أو «الأحكام الوسطى» وصغير أو« الأحكام الصغرى » أو« مختصر الأحكام الشرعية »، والكتاب الذي اشتهر من هذه الثلاثة، ووضع عليه ابن القطان نقده، هو : « الأحكام الوسطى » .

هذا ما أدى إليه البحث والتنقيب والمقارنة ، بعدما تهت في بحور من أقوال العلماء المتضاربة حول أي من الكتب الثلاثة اشتهر ووضع عليه ابن القطان كتابه .

فالحافظ الذهبي يقول في ترجمة ابن القطان من « تذكرة الحفاظ » :

« طالعت كتابه المسمى بالوهم والإيهام الذي وضعه على كتاب الأحكام الكبرى لعبد الحق »[44] .

---

43) نفس المصدر، و الجزء، و الصفحة، و انظر الذيل والتكملة 265/1

44) تذكرة الحفاظ 1354/4

وعلى نقيض كلام الذهبي هذا نجد مصدرا من أوثق المصادر التي ترجمت لعبد الحق وهو« عنوان الدراية » للغبريني . يقول : « وقد كتب أبو عبد الله[45] ابن القطان مزوار الطلبة بالمغرب على الأحكام الصغرى نكتا واستلحاقا ، وكتب غيره عليها ردا وإصلاحا »[46] ولا يعرج على « الأحكام الوسطى » بل يقول : والذي كثر تداوله بين أيدي الناس من كتبه هو الأحكامان الكبرى والصغرى والعاقبة .

وكذلك لم يذكر له ابن الآبار وابن الزبير إلا «الأحكام الكبرى» و «الصغرى» . ولما نصح الحافظ الذهبي في رسالته القيمة « بيان زغل العلم والطب » طالب الحديث بقراءة أحكام عبد الحق وقال : « فطالب الحديث اليوم ينبغي له أن ينسخ أولا الجمع بين الصحيحين وأحكام عبد الحق » كتب محققة، ولعله العلامة المحقق الشيخ زاهد الكوثري . وأما كتاب الأحكام فهو للحافظ عبد الحق ... فالأحكام الكبرى له كتاب لطيف الوضع كثير النفع مرتب على الأبواب انتقى أحاديثه من الموطأ والكتب الخمسة وابن أبي شيبة وغير ذلك ... ومع ذلك لم يخل عن أوهام انتقدها أبو الحسن بن القطان في كتابه « الوهم والإيهام في كتاب الأحكام » أجاد فيه على تنعت معروف في نقد الرجال »[47] « وفي كشف الظنون » الأحكام الكبرى في الحديث للشيخ أبي محمد عبد الحق ... وهو كتاب كبير في نحو ثلاث مجلدات انتقاه من كتب الأحاديث»[48] .

وليس هذا وصف « الأحكام الكبرى » بحال . فهو في ستة مجلدات أو ثمانية . لا في ثلاثة . وفي الرسالة المستطرفة :

« كتاب الأحكام الشرعية الكبرى ... في ست مجلدات ، انتقاها من كتب الأحاديث ، وقد وضع عليها الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن عبد

45) أبو الحسن وليس أبا عبد الله

46) عنوان الدراية 43

47) بيان زغل العلم و الطلب للحافظ الذهبي،نشر مكتبة القدسي بمصر سنة 1347

48) كشف الظنون 20/1

الملك الحميري الكتامي المعروف بابن القطان ... كتابه المسمى ببيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام »[49] .

وفي « الفكر السامي » للحجوي عند الكلام على عبد الحق :

« صنف الأحكام الصغرى والكبرى والوسطى ، في أحاديث أصل الفقه ... وقد تعقب على بعض أحاديثه حافظ المغرب، أبو الحسن بن القطان ... وقد ظفرت بنحو النصف من أول أحكامه ، وأظنها الوسطى »[50] .

فلم يبين على أي منها وضع ابن القطان نقده ، وإن كان في تأخير الوسطى في الكلام، وعود الضمير عليه، ما يشعر بأنه يقصده .

وهكذا لو وقع تتبع الأقوال المتضاربة في تحديد الكتاب موضوع بحث ابن القطان لبلغ إلى حد الاطالة والاسهاب . ولعل ما تقدم يعطي فكرة عن الخبط الواقع حول هذا الكتاب .

وللخروج من هذا الخضم ، والاستدلال على أن الكتاب المقصود هو «الأحكام الوسطى» يمكن القول : انه يجب أولا، إعطاء وصف كاشف « للأحكام الكبرى » و« الصغرى » حتى يمكن مقارنتها بـ « الأحكام الوسطى » .

1 - « الأحكام الكبرى يوجد مخطوطا بدار الكتب المصرية . ويقع في ستة مجلدات ضخام . إلا أن الموجود منه هو الأجزاء : 1 - 2 - 5 - 6 . تحت رقم 29 حديث والجزء الأول يبتدئ بكتاب الإيمان ، وينتهي بباب وقت صلاة الفجر . وعدد أوراقه 202 أي 404 صفحة . قياس 29 x 27 عليه تمليك في سنة 852 وتوقيع الحافظ ابن حجر العسقلاني على شهادة وقف الكتاب . وعنوانه مكتوب هكذا :

« الجزء الأول من الأحكام الشرعية الكبري ، مما عنى بجمعه وتأليفه : الفقيه الإمام الحافظ، أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، تغمده الله بالرحمة والرضوان » .

---

49) الرسالة المستطرفة 178

50) الفكر السامي للحجوي ص 63-64

وخطه مشرقي دقيق ، وأهم ما يميزه عن الكتاب الذي كتب عليه ابن القطان تعقبه :

أ - أنه لا يحتوي على خطبة ولا مقدمة، بل بدأ بعد البسملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب الايمان ، باب بيان النبي صلى الله عليه وسلم الايمان والإسلام .

بينما يحيل ابن القطان على مقدمة كتاب عبد الحق دائما .

ب - هذا الكتاب توجد الأحاديث فيه مسندة من صاحب الأصل الذي نقل منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فإذا نقل من مسلم أو من أبي داود أو من مصنف ابن أبي شيبة نقل الحديث بإسناده . وأحيانا يسند منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ويعرف ببعض رجال الاسناد وبصاحب الأصل الذي نقل منه ، ويتكلم علي بعض العلل . مثل قوله : « أبو داود الطياسي ، وهو سليمان ابن داود قال : حدثنا حماد بن زيد، عن مطر الوراق بإسناد مسلم » وكان قد قدم إسناد مسلم في حديث عمر في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام » ثم قال : «مطر هذا قال فيه أبو حاتم وأبو زرعة، ويحيى بن معين : صالح الحديث، وضعفه أبوحاتم ويحيى بن معين ويحيى بن سعيد، في عطاء بن أبي رباح ...»، ثم قال :

« الدارقطني ، وهو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، قال : حدثنا اسماعيل بن محمد أبو علي ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن موسى بن أبي حليمة ، صاحب بيت المال ، قال : نا محمد بن عبد الله المنادي ، قال ثنا يونس ابن محمد ، ثنا معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن يحيى بن يعمر قال : قلت لابن عمر ... الخ ، حديث جبريل » ثم قال أبو الحسن : هذا اسناد ثابت صحيح أخرجه مسلم بهذا الإسناد » .

وهكذا استوعب طرق حديث جبريل بأسانيده وألفاظه المختلفة . وعلل كل طريق معلل .

ج - هذا الكتاب أكثر استيعابا للأحاديث والأسانيد والطرق والأبواب من الكتاب الذي كتب عليه ابن القطان كما سيأتي . اذ حذف في ذلك أبوابا بكاملها وأحاديث كثيرة من أبواب .

2) أما « الأحكام الصغرى » فهو مجلد متوسط الحجم . ويعرف أيضا بـ « مختصر الأحكام الشرعية » وهو محذوف الأسانيد ، غير مذيل بالكلام على العلل والرجال . ولا يستدعى أي تعقب ولا انتقاد ، بل تخير المؤلف أحاديثه صحيحة مشهورة معمولا بها . وأغلبها من الصحيحين والموطأ والسنن الثلاثة .

وتوجد منه عدة نسخ بمكاتب المشرق والمغرب[51] وقد شرحه الخطيب ابن مرزوق التلمساني المتوفي سنة 781[52] وأبو محمد عبد الغزيز بن بزيزة التونسي المتوفي سنة 663[53]. ومحمد بن قاسم القصار الفاسي من أهل القرن العاشر، وغيرهم.

أما الدليل على أن الكتاب المقصود هو : « الأحكام الوسطى » فهو بالاضافة إلى ما تقدم :

أ) تحليل كلام ابن القطان بالمقارنة إلى وصف « الأحكام الكبرى » السابق فيما يلي :

أ - يقول ابن القطان عن الكتاب الذي وضع عليه نقده :

« فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر ، وتلقى بالقبول ، وحق له ذلك ... فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية ، الا والكتاب المذكور عنده ، أو نفسه متعلقة به ، قد حداهم حسن تأليفه إلى الاكباب عليه وايثاره وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث ، من فقهاء ومتكلمين وأصوليين ، فانهم الذين قد قنعوا به ولم يبتغوا سواه...»[54] .

---

51) في خزانة القرويين عدة نسخ تحت أرقام : 1033-218-1078-1079 وبخزانة بلدية الأسكندرية تحت رقم 1298 ب وقد تجسمت عناء تصويره معتقدا أنه الوسطى حسبما يفهم من الفهرست، و توجد منه نسخ بمكاتب أخرى

52) كان يوجد هذا الشرح بمكتبة الجامع الكبير بمكناس تحت رقم 329 وعندما ذهبت لمشاهدته أخبرني قيمها بأن يدا خفية نقلته إلى الخزانة العامة بالرباط، وقد بحثت عنه في الخزانة العامة بالرباط فلم أعثر له على أثر

53) انظر شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف ص 190 . و يوجد من هذا الشرح بالخزانة الملكية بالرباط. الجزآن الخامس و السادس في مجلد واحد، أوله : كتاب الحجج. وآخره : الثيب أحق بنفسها.

54) مقدمة بيان الوهم و الايهام ج 1 ورقة 2

ومعلوم أن فائدة « الأحكام الكبرى » مقصورة على المحدثين المتخصصين ، وهو بأسفاره الثمانية أو الستة . المسندة عديم الفائدة بالنسبة إلى الاصولي والنحوي الخ من ذكر ابن القطان من الذين تعلقوا به ورغبوا في اقتنائه لسهولة مأخذه وخفة حمله .

ب – ويقول أيضا عن غير المتخصصين في الحديث :

« إن اشتغالهم بالكتاب جر عليهم جهالات ضرهم بها ، منها غلطه في نسبة الأحاديث إلى غير روايتها .

والكتاب الكبير – كما رأينا – تذكر فيه الأحاديث بأسانيدها ، فلا يمكن وقوع الغلط بذلك حتى ينبه عليه ابن القطان .

ج – ويقول أيضا :

« إنه - (أي عبد الحق) - ترك كثيرا من الأحاديث لم يذكرها ، ورأيت منه أيضا كثيرا ، لا أشك في أنه تركه قصدا ، بعد العلم به والوقوف عليه ، وعلمت ذلك إما بأن رأيته قد كتبه في كتابه الكبير الذي يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها الذي منه اختصر هذا ... »[55] .

د – ويقول أيضا :

« إن عبد الحق قال في حديث عبد الله بن مغفل عند أبي داود : لا يبولن أحدكم في مستحمه . الحديث : لم يسمعه أشعث من الحسن وروي موقوفا على عبد الله بن مغفل .

وقد يظن به أنه إنما أتبعه هذا القول لفضل علم عنده فيه من أنه منقطع كما ذكر ، وليس كذلك ، وما بيانه الا ما كتب في كتابه الكبير ، وذلك أنه بعد أن أورد الحديث المذكور بإسناد أبي داود من راوية عبد الرزاق عن معمر عن أشعث ... »[56] .

---

55) نفس المصدر

56) الوهم و الإيهام 131/1

في عشرات من مثل هذه النمادج التي يتحدث فيها ابن القطان عن «الأحكام الكبرى» لعبد الحق ، ويصفه بأنه مسند ، بينما الكتاب الذي عقب عليه هو محذوف الأسانيد كما سيأتي .

2) قول عبد الحق في مقدمة كتابه هذا – كما سيأتي – ان سكوته عن الحديث دليل صحته ، وهذا سبب اقبال من ذكر ابن القطان عليه واعتمادهم عليه، وهو سبب اشتهاره بين الناس بالإضافة إلى حذف أسانيده .

3) بمقارنة نقول المحدثين كالزيلعي في « نصب الراية » والحافظين الذهبي وابن حجر وغيرهم . عن عبد الحق وأنه صحح حديث كذا في « أحكامه » أو علل الحديث الفلاني أو ضعف الرجل الفلاني . اتضح أن تلك النقول كلها من «الأحكام الوسطى» كما سيظهر . فهو الذي اشتهر وذاع بين الناس في مختلف الأقطار كما سيأتي عند الكلام على أهميته .

4) وهو الدليل القاطع الذي لا يدع مجالا لأي افتراض – : المقارنة العملية بين كلام عبد الحق في « الأحكام الوسطى » وتعقيباته على الأحاديث التي يوردها بالتعليل أو التصحيح أو النسبة إلى كتاب أو الكلام على راو، وبين ما في كتاب « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » لابن القطان . وذاك ما سيأتي بتفصيل – إن شاء الله – لأنه من أهم أسس البحث .

ولا بأس من الاشارة بعد هذا إلى قول الإمام تقي الدين السبكي المتوفي سنة 756 . عن عبد الحق : « وقال في خطبة « الوسطى » وهي المشهورة اليوم بـ«الكبرى» ان سكوته عن الحديث دليل على صحته فيما يعلم ...»[57] .

فقد يكون لهذه الشهرة دخل في الخلط الذي وقع بين الكتابين والله أعلم .

---

57) شفاء السقام في زيارة خير الانام لتقي الدين السبكي ص 11 نشر لجنة التراث العربي ببيروت و انظر الرسالة المستطرفة ص 178

نسخة الأحكام الوسطى «المعتمدة في البحث»

توجد عدة نسخ من «الأحكام الوسطى » بمكاتب المشرق والمغرب وأوروبا منها الناقص ، والتام والعتيق ، والحديث .

وقد كتب على عنوان بعضها « الأحكام الكبري » وعلى الأخرى « الأحكام الشرعية » من غير إشارة إلى كونها كبرى أو صغرى أو وسطى .

وفي المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة تحمل رقم 291 حديث .

ويحيل بروكلمان في نسخة دار الكتب المصرية على فهرست الدار: 161/1[58] . وبخزانة القرويين بفاس، توجد نسخة في جزئين تحمل رقم 219 وهي ناقصة ... وقد نص الأستاذ العابد الفاسي على أنها : «الوسطى» التي كتب عليها ابن القطان كتابه وتبين له بعد البحث أنها مختصرة من الكبرى[59] .

وبالخزانة العامة بالرباط : نسختان ناقصتان ، إحداهما بالمكتبة الكتانية، وتحمل رقم 1862 بخط مشرقي مشكول ، يوجد منها مجلد إلى كتاب الصيام .

والأخرى بمكتبة الكلاوي، وتحمل رقم 838 ق، ولعلها التي كانت عند الأستاذ الحجوي، إذ تنطبق عليها المواصفات التي ذكرها في «الفكر السامي» حيث قال : « وقد ظفرت بنحو النصف من أول « أحكامه » وأظنها «الوسطى»، بلغت إلى وسط كتاب الجهاد ، كتبت بإتقان، وتصحيح متين، بخط مشرقي في سفر ضخم، ذكر كاتبها آخرها أنه كملت سنة 737 ، وأن السفر الذي يليها أوله باب التحصن وحفر الخنادق »[60] .

وبالخزانة الملكية : نسختان خطيتان ، وثالثة مصورة عن خزانة بن يوسف بمراكش .

الأولى بخط مغربي جميل ، ويظهر أنها قديمة ، ومصححة ، وكانت في ملك سيدي أحمد بن مبارك اللمطي صاحب سيدي عبد العزيز الدباغ ، ثم في ملك

---

58) بروكلمان 279/6

59) انظر فهرس مخطوطات خزانة القرويين للمرحوم الأستاذ العابد الفاسي ص 23

60) الفكر السامي 62/4

الشيخ محمد التاودي بن الطالب ابن سودة ، وهي في مجلد من الأول إلى باب الخلع وتحمل رقم 5682.

والثانية كاملة في مجلد ، الا أنه سقط من آخرها باب الفتن والشروط . وتحمل رقم 235 .

أما مصورة مراكش فتمتاز بجمال خطها المغربي وكبره ووضوحه ، كأنها انتسخت لأحد الملوك ، ولذا جاء حجمها كبيرا اذ تقع في ثمانية أسفار متوسطة ، بينما باقي النسخ تكون عادة في جزء أو جزئين ، وفي آخرها كتب : كمل السفر الثامن من « الأحكام الشرعية » بحمد الله وحسن عونه ، وبكماله كل جميع الديوان ، وذلك في يوم الخامس والعشرين من شوال سنة أربع وستين وستمائة وفي أول السفر الثالث منها شهادة بتحبيس السلطان مولاي عبد الله بن مولاي اسماعيل العلوي لهذه النسخة على ضريح أبي العباس السبتي بمراكش .

وينقصها السفران الخامس والسادس ، ومن هذه النسخة مع النسخة الأخرى الكاملة التي تحمل رقم 235 لفقت النسخة التي اعتمدتها في هذا البحث. وإلى أجزائها وصفحاتها تقع الاشارة بالهوامش .

ثانيا : موضوع الكتاب :

حاول المؤلف في هذا الكتاب أن يستوعب أغلب الأحاديث المعمول بها أو الصالحة للعمل، والتي تلزم المكلف في حياته اليومية في الاعتقاد والعبادات والمعاملات ، وما يتبع ذلك من آداب وأخلاق وأخبار غيبية ، وتفسير وسيرة ، وكل ما يحتاج إليه المسلم . بحث يستعيض بالحديث النبوي عن الفقه المالكي الذي جرد عليه ابن تومرت والموحدون بعده سيفا مصلتا كما يعلل الأستاذ الحجوي الشمولية، التي استوعب بها عبد الحق الأحاديث النبوية من مختلف المصادر ، بأن المؤلف كان في زمن الموحدين، الذين ألزموا الناس بالاجتهاد واتباع الظاهر من الكتاب والسنة . وترك القياس »[61] وسواء أكان السبب في استيعاب المؤلف لأحاديث الأحكام هو هذا أم ما صدر به هذا المبحث من احتياج الناس إلى مثل

61) الفكر السامي 61/2

هذا العمل . كما حكى لنا ابن القطان تلقف الناس لهذا الكتاب وإقبالهم عليه لشدة احتياجهم إليه .

فنظرة على ما كتبه المؤلف في مقدمة كتابه . ثم على نماذج من أبوابه توضح ما قصد إليه المؤلف في كتابه ، يقول عبد الحق في مقدمة « الأحكام الوسطى » : .

« أني جمعت في هذا الكتاب مفترقا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله وحرامه ، وفي ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب ، إلى غير ذلك من الآداب والرقائق والمواعظ ، وفنونا من الأدعية والأذكار ، وجملا من الفتن والاشراط ، وأحاديث في معان أخر مع زبد من التفسير ، مما يكسب حافظه العلم الكثير ، والعامل به الحظ الخطير والملك الكبير »[62] .

ويمكن أخذ أبواب كتاب الطهارة مثالا لمحاولة المؤلف استيعاب كل ما يخطر على البال من الفروع الفقهية وتزويد القارئ بحديث أو أكثر في كل فرع منها .

« كتاب الطهارة : باب الابعاد عند قضاء الحاجة ، والتستر ، وما يقول اذا دخل الخلاء واذا خرج منه ، وذكر مواضع نهى أن يختلى فيها وإليها ، وفي البول قائما اذا امن من تطايره ، وما جاء في السلام على من كان على حاجته والحديث عليها ، والنهي عن مس الذكر باليمين ، عند البول والاستنجاء . باب الوضوء للصلاة وما يوجبه ، باب ما جاء في الوضوء من القبلة والدم والقلس والضحك في الصلاة ، باب ما جاء في الوضوء من النوم ومما مست النار ، باب اذا توضأ ثم شك في الحدث . باب الوضوء لكل صلاة ، ومن صلى الصلوات بوضوء واحد ، والوضوء عند كل حدث ، والصلاة عند كل وضوء ، باب المضمضة من اللبن وغيره ، ومن ترك ذلك ، باب في السواك لكل صلاة ولكل وضوء ، باب ذكر المياه وبئر بضاعة ، باب وضوء الرجل والمرأة معا من اناء واحد ، وما جاء

---

62) خطبة الأحكام الشرعية ج 1 ورقة 2

في الوضوء بفضل المرأة والوضوء في آنية الصفر ، والنية للوضوء والتسمية والتيمن ، باب غسل اليد عند القيام من النوم ثلاثا قبل ادخالها في الاناء وصفة الوضوء والاسباغ والمسح على العمامة والناصية والعصائب والمسح على الخفين في الحضر والسفر والتوقيت فيه . باب ما جاء في المنديل بعد الوضوء، باب من توضأ مرة أو أكثر ، ومن ترك لمعة وفي تفريق الوضوء والانتضاح وقدر ما يكفي من الماء وما يحذر من الاسراف في الوضوء .

باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة ، ونوم الجنب إذا توضأ ، وأكله ومشه ومجالسته ، وكم يكفي من الماء واغتسال الرجل والمرأة في إناء واحد ، وما نهي أن يغتسل فيه الجنب ، وتأخير الغسل وتعجيله وصفته ، والتستر ، باب في الجنب يذكر الله وهل يقرأ القرآن ويمس المصحف ؟ وهل يدخل المسجد ، والحائض أيضا ؟ والكافر يغتسل اذا أسلم ، باب في الحائض وما يحل منها وحكمها ، وفي المستحاضة والنفساء . باب في التيمم ،باب ما جاء في النجو والبول والدم والمذي والمني ، والاناء يلغ فيه الكلب أو الهر أو الفأرة تقع في السمن وفي جلود الميتة اذا دبغت وفي النعل والذيل يصيبهما الأذى . باب في قص الشارب واعفاء اللحية والاستحداء وتقليم الأظافر ونتف الابط والختان ودخول الحمام والنهي أن ينظر أحد إلى عورة أحد وما جاء في الفخذ . الخ .

ثالثا : منهجه :

سلك عبد الحق في هذا الكتاب نهجا دقيقا ، ومعقدا ، لدرجة أنه أخل في كثير من الاحيان بما التزمه في مقدمته من نهج ، وتعود الصعوبة في منهج عبد الحق إلى أسباب وجيهة بحيث يلتمس له أكثر من عذر فيما يقع فيه من ارتباك واخلال بنهجه .

ذلك أنه حاول أن يجمع في هذا السفر، بين أمور تستدعي المجلدات ذوات العدد، لتوفيتها حقها من الشرح والإيضاح ، فهو قد أراد أن يضمن كتابه هذا بلفظ موجز، وعبارات مركزة ، وإشارات بارعة ، وإحالات ذكية :

أ – أغلب الأحـــاديث المروية عن رســول الله صـلى الله عليـــه وسلم فـي موضـوع ما . معتلة كانت أو سالمة .

ب – جمع الألفاظ المتعددة للحديث الواحد من جميع المصادر التي روته .

ج – عزو كل حديث إلى مخرجه وصحابيه .

د – عزو كل زيادة على حدة إلى مخرجها ، ثم إلى صحابيها ان رويت عن صحابي آخر ، أو إلى الراوي الذي زادها .

هـ – الاشارة إلى اختلاف الروايات وترجيح الراجح وتضعيف الضعيف منها .

و – تصحيح الحديث الصحيح في نظهره ، وتحسين الحسن ، وتضعيف الضعيف وتعليل المعتل .

ز – تنظير الروايات ومقارنتها والإشارة إلى ما صح في باب ما مما لم يصح .

ح – الكلام على الرواة جرحا وتعديلا .

ط – تعيين الحديث المتصل من المرسل من المنقطع والمدرج من غيره .

ي – تعيين المعمول به من غيره .

ك – مناقشة الحفاظ فيما رآه ، والاستدراك عليهم .

د – شرح ألفاظ غريبة في الحديث .

إلى غير ذلك مما سيتضح بعد ، وقد نص هو في كتابه على بعض السبل التي سلكها للوصول إلى مقصوده ، ولم ينص على البعض الآخر ، وإنما عرف من الدراسة لكتابه واستقراء تصرفاته ، ولعل ابن القطان خير من تتبع واستقرأ تلك التصرفات ، وأحاط بمنهج المؤلف فيما لم ينص عليه في مقدمته ، كما سيتضح من المبحث الرابع من هذا الفصل .

ويمكن الاقتصار من تلك المقدمة على إيراد ما يتعلق بمنهج المؤلف مع تحليل ما لا بد من تحليله مما يعود إلى ايضاح ما غمض أو تمثيل لبعض الجزئيات . وقد تقدم أن عبد الحق حاول أن يتلافى في كتابه هذا ما وقع فيه أبو القاسم الزيدوني من قصور يتخلص في الآتي :

أ – لم يميز الزيدوني الصحيح من الحسن من الضعيف .

ب – لم يتكلم على تعليل المعتل .

ج – ترك كثيرا من أحاديث الأحكام .

د – لم يذكر للحديث إلا لفظا واحدا رغم أنه نقله من عدة مصادر .

هـ – لم يحدد اللفظ الذي ذكر من أي كتاب هو ، ولم يعين الراوي الذي انفرد به .

و – جاء بأحاديث الصحيحين في نسق واحد مع أحاديث غيرهما موهما صحة الجميع .

على أساس تلافي هذا النقص بنى عبد الحق منهجه الذي بينه في مقدمة كتابه . في الفقرات التي يحسن ترقيمها ثم التعقيب على الفقرة التي تتطلب تعقيبا : بعد أن ذكر أنه ينقل الحديث من الكتب الخمسة ، قال :

« 1) وأضفت إلى ذلك أحاديث من كتب أخرى ، أذكرها عند ذكر الحديث منها أو أذكر أصحابها أو المشهور برواية ذلك الذي أخرج ، مثل أن أقول : ومن مسند أبي بكر ابن أبي شيبة أو مذكر ابن أبي شيبة ، وروى وكيع بن الجراح أو فلان .

2) وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لغيره عن صاحب ، ثم أقول : وعنه أو وعن فلان وأذكر ذلك الصاحب أو صاحبا آخر فإنما كل ذلك لمسلم أو من الكتاب الذي أذكر أولا حتى أسمي غيره »(63) .

---

63) الأحكام 28/1

مراده أنه إذا صدر باسم كتاب نقل منه الحديث ، وذكر الصحابي الراوي للحديث فإنه إن أعاد ذكر الصحابي فقط ، سواء أكان الصحابي الأول أم غيره فإن الحديث المذكور هو من نفس ذلك الكتاب المصدر به . وإذا نقل من كتاب آخر ، سماه ، وهكذا ، مثال ذلك قوله :

« باب ما يكره من التعمق في الدين والتنازع ، مسلم عن عائشة قالت : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر فتنزه عنه ناس من الناس، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب حتى بان الغضب في وجهه ... وعن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا »(54) .

فالحديثان جميعا من عند مسلم . فاذا أراد النقل من كتاب آخر استأنف ذكر اسمه ، مثل قوله : « أبو داود عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم : وذكر حديث التحذير من عدم اتباع السنة » . ثم استمر مع أبي داود قائلا : « وعن العرباض بن سارية أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس ويقول : «أحدكم يحسب متكأ على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شيئا الا ما في هذا القرآن ...» .

3) وربما تخللها كلام في رجل أو في شيء ما .

والكلام الذي يتخلل الأحاديث عبارة عن مثل :

أ - تفسير بعض الغريب . كتفسير « الحمم » في حديث النهى عن الاستجمار بعظم أوروثة أو حممة ، عند أبي داود ، قال : « الحمم الفحم واحدتها حممة ذكر ذلك أبو عبيد . وهذه التعقيبات لتفسير الغريب كثيرة في الكتاب .

ب - تعيين بعض الاشارات المبهمة في الحديث ، مثل حديث أبي هريرة عند الترمذي .

« يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم

---

64) الأحكام 28/1

من عالم المدينة ، قال عبد الرزاق : هو مالك بن أنس ، قال اسحاق بن موسى : سمعت ابن عيينة يقول : هو العمرى الزاهد ، واسمه عبد العزيز بن عبد الله » .

ومثل تعيين ساحة بئر بضاعة، فإنه قال : عقب كر الأحاديث المتعلقة بها :

: « قال أبو داود : قدرت بئر بضاعة بردائي مددته عليها ، ثم ذرعته ، فاذا عرضها ستة أذرع ، وسألت الذي فتح باب البستان فأدخلني إليه ، هل غير ماؤها عما كان عليه قال : لا ، ورأيت فيها ماء متغير اللون »[65] .

ج – تعيين بعض الرواة المبهمين أو المذكورين بكناهم أو ألقابهم ، وتبيين درجتهم في رواية الحديث ، وهذا منه كثير جدا ، بحيث يأتي به إثر كل حديث من غير الصحيحين ولا يكون قد صححه بالسكوت عنه ، وستأتي أمثلة كثيرة من ذلك ، لأنه أحد الأبواب العريضة التي ينفذ منها ابن القطان لمناقشته .

د – ينص على تصحيح أحاديث قد يشك في تصحيحها . وذلك بناء على رأيه الخاص ومذهبه في الجرح والتعديل . مثل قوله :

« أبو داود عن ابن عمر قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوبه به من الدواب والسباع ، فقال : اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث . هذا صحيح ، لأنه قد صح أن الوليد بن كثير روى هذا الحديث عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن محمد بن عباد بن جعفر ، كلاهما عن عبد الله ابن عبد الله بن عمر . ذكر ذلك أبو الحسن الدارقطني . والمحمدان ثقتان روى لهما مسلموالبخارى »[66] .

هـ – وكما يصحح فإنه يعلل ويرد ويضعف ، وذلك أكثر تدخلاته ، وبه ملأ كتابه حتى اعتبر كتاب « علل » بعد كونه كتاب حديث . لأن التصحيح يبرزه غالبا بالسكوت – كما سيأتي – وتدخله للتصحيح كما في الحديث السابق قليل بالنسبة إلى التعليل .

---

65) الأحكام 57/1

66) الأحكام 57/1

والتعليل يحتاج إلى كلام ونقاش ونقول وتجريح . كما سيتضح كل ذلك، إن شاء الله .

« 4) وإذا قلت : وفي رواية أخرى ، أو في طريق أخرى ولا أذكر الصاحب . فإنه من ذلك الكتاب ، وعن ذلك الصاحب عن النبي صلى الله عليه وسلم .

5) وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لسواه ، ثم أقول زاد البخاري كذا وكذا ، أو زاد فلان كذا وكذا ، لم أذكر الصاحب ، ولا النبي صلى الله عليه وسلم .

وإن كانت الزيادة عن صاحب آخر ذكرت الصاحب وذكرت النبي صلى الله عليه وسلم . وربما ذكرت الزيادة وقلت : خرجها من حديث فلان ، ولم أذكر النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

6) وإن كان حديثا كاملا ذكرت الصاحب وذكرت النبي صلى الله عليه وسلم.

المقصود من هذه الفقرات الثلاث أن المؤلف يتحرى الشمول واستيعاب ألفاظ الحديث وجمع أطرافه ما أمكن ، ولذلك يفضل سياق مسلم – غالبا كما سيأتي – لأنه يجمع ألفاظ الحديث ورواياته في مكان واحد . فيختار أتمها وأكثرها دلالة علي الموضوع الذي يترجم له . فإذا عثر على لفظة تفيد فائدة في الحديث وليست في مسلم ، أتى بها سواء كانت عند البخاري أو النسائي أو الدارقطني أو غيرهم . ومن هنا يضطر إلى الإتيان بالأحاديث والزيادات المعللة ثم يتكلم على عللها . والواقع أنه لا يتقيد بمسلم إذا كان الحديث كامل السياق وافيا بالغرض عند غيره . فقد يبدأ بغير مسلم ثم يأتي بالزيادة من عنده كما في: « حديث خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال رجل عن الساعة وقوله : أعددت لها حب الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجلس فانك مع من أحببت » فإنه ذكره من عند النسائي أولا : ثم قال : « وقال مسلم في الحديث المرء مع من أحب ، وقال الترمذي : المرء مع من أحب ، وله ما اكتسب»(67) .

---

67) الأحكام 23/1

وقد يظن أن عطف الزيادات على ألفاظ الحديث أمر سهل وميسور ، وبالقاء نظرة على ما كتبه ابن القطان وهو يتتبع أوهام المؤلف في هذه المسألة بالذات يبدو أن العملية جد صعبة وشائكة ومتشعبة الأطراف . وقد عقد ابن القطان لتتبع أوهام عبد الحق في عطف الزيادات ثلاثة أبواب من كتابه ، وهي : « باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها » . « باب ذكر أحاديث يوردها من موضع عن راو ثم يرد فها زيادة أو حديثا من موضع آخر ، موهما أنها عن ذلك الراوي أو بذلك الإسناد أو في تلك القصة أو في ذلك الموضع وليس كذلك » . « باب ذكر أحاديث يظن من عطفها على أخرى وإردافها إياها أنها مثلها في مقتضياتها وليست كذلك .

7) « وإن كانت الزيادة، أو إذا كان الحديث الكامل بإسناد معتل ، ذكرت علته ونبهت عليها بحسب ما اتفق من التطويل أو الاختصار .

8) وإن لم تكن فيه علة كان سكوتي عنه دليلا على صحته ، هذا فيما أعلم » وهذه الفقرة بالذات . هي التي اكسبت كتابه هذا ، القيمة والأوهمية التي سيأتي الحديث عنهما فيما بعد . ويعتبر هذا الادعاء من المؤلف، أحد الأسباب الرئيسية التي دعت ابن القطان، إلى تأليف كتابه لكسر هذا الادعاء لغرض ما في نفس ابن القطان، قد يكون علميا وقد يكون سياسيا، كما سيأتي، فإن أطول باب في كتابه هو « باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححا لها، وليست بصحيحة» على ما سيتضح بعد .

9) ولم أتعرض لإخراج الحديث المعتل كله ، وإنما أخرجت منه يسيرا مما عمل به أو بأكثره عند بعض الناس ، واعتمد عليه ، وفزع عند المحاجة إليه .

10) والحديث السقيم أكثر من أن أتعرض له أو أنشغل به .

11) «وبعض هذه الأحاديث المعتلة ، ورد من طريق واحدة فذكرته منها وربما بينته ، ومنها ما ورد من طريقين أو أكثر ، فذكرت منها ما أمكن، وأضربت عن سائرها ، ومنها ما لم أحص طرقه ، ولو أردت ذكر ذلك لم أقدر عليه،

ولا وجدت سبيلا إليه لضيق الباع وقلة الاتساع ، مع ما أكرهه أيضا من التكرار، وأرغب فيه من التقريب والاختصار».

12) « وكثيرا ما أخذت من كتاب أبي أحمد بن عدي الجرجاني حديثا وتعليلا وكذلك من كتاب أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ، كتاب « السنن » وكتاب « العلل » له . وأخذت كلاما كثيرا في الجرح والتعديل من كتاب أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ومن كتاب غيره » .

وقد تقدم التعريف بهؤلاء وسيأتي تقويم ابن القطان لهم ولكتبهم عند الكلام على مصادر عبد الحق .

13) « وربما أخذت حديثا من كتاب وتعليلا من كتاب آخر، أو كلاما في رجل وقد بنيت ذلك في بعض المواضع ».

14) « وإنما أذكر في هذا الكتاب كلام الأئمة في الراوي مختصرا ».

15) وإذا ذكرته في موضع ، وذكرت الكلام فيه ، ووقع ذكره في موضع آخر ربما ذكرت من تكلم فيه ، وربما ذكرت ضعفه خاصة . وربما ذكرت الجرحة في بعض المواضع ، وربما قلت : لا يصح هذا اتكالا على شهرة الحديث في الضعف .

16) وإنما أعلل من الحديث ما كان فيه أمر أو نهي أو يتعلق به حكم . وأما ما سوى ذلك، فربما كان في بعضها سمح » .

هذه الفقرة من منهج أبي محمد عبد الحق – رحمه الله – وان كانت غاية في الوضوح من حيث مدلولات الألفاظ فإنها عند التطبيق تعتبر غاية في الغموض . فهو يقرر أنه لا يعلل إلا أحاديث الأحكام . وأما أحاديث الفضائل فانه قد يسكت عنها تسامحا وان كانت ضعيفة ومعللة ، حيث كانت لا تشتمل على حلال ولا حرام ، وهو في هذا مقتد بأغلب أئمة الحديث الذين استفاض قولهم : إذا روينا في الحلال والحرام تشددنا وإذا روينا في فضائل الأعمال تساهلنا . وهذا كلام مستقيم في ظاهره وإن كان هناك من لم يفرق بين أحكام وفضائل في

وجوب التثبت كمسلم وابن حزم وابن العربي المعافري وغيرهم . إلا أن الحد الفاصل بين الفضائل والأحكام غير متميز دائما . وأنظار المستنبطين والمجتهدين تتفاوت ، فقد يستنبط مستنبط من حديث ظنه آخر واردا في الفضائل ، عشرات الأحكام الشرعية . هذا زيادة على أن اشتهار المؤلف بالسكوت على الصحيح، يوقع القارئ في لبس عند سكوته عن ضعيف في فضائل الأعمال، وقليل من يتذكر هذه القاعدة من منهج المؤلف . فيحمل سكوته مطلقا على التصحيح .

ومن هنا كان لابن القطان جولات مع المؤلف في هذا الموضوع - كما سيأتي .

17) « وليس فيها شيء عن متفق على تركه فيما أدرى ، وليس فيها أيضا من هذا النوع الا قليل ».

18) « وتلك الأحاديث التي ترك (أي أبو القاسم الزيدوني) قد أخرجت منها ما يسر الله عز وجل به . وما كان منها فيه علة فقد ذكرتها كما فعلت في سائر ما في الكتاب من الحديث المعتل مما أخرجته منها ».

19) «إلا أن تكون العلة لا توهن الحديث لضعفها ، أو قلة القائلين بها . يشير إلى ما تقدم في « الباب التمهيدي » من أن هناك علة لا تقدح في صحة الحديث . حيث يكون السند معللا والمتن صحيح ».

20) وأيضا فان أبا القاسم عمد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة ، وترجم عليه بأسماء عديدة ولم يذكر الا لفظا واحدا ، ولم يبين لفظ من هو ولا من انفرد به ، وقلما يجيئ الحديث الواحد في كتب كثيرة إلا باختلاف في لفظ أو معنى ، أو زيادة أو نقصان ولم يبين هو شيئا من ذلك إلا في النزر القليل أو في الحديث من المائة أو في أكثر أو في مكان من ذلك ، وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث ، إذا كان المعنى متفقا ، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله ، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به .

وأما ما كان في الحديث من اختلاف معنى أو زيادة أو نقصان فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتميزه وتهذيبه وتلخيصه حتى يعرف صاحب الحكم الزائد والمعنى

المختلف ، وإنما ترجم – رحمه الله – على الحديث الواحد بما ترجم عليه من الكتب لتعريف شهرة الحديث، فأخرجته من كتاب واحد ، وبلفظ واحد ، وكذلك ذكرت الزيادة من كتاب واحد وبلفظ واحد ، ليعرف صاحب اللفظ ، ويتميز صاحب النص وتقع نسبة الحديث إليه صحيحة».

21) « وقد أخرجت في هذا الكتاب أحاديث قليلة من كتاب ، وتركتها في كتاب أشهر من الكتاب الذي أخرجتها منه ، ثم نبهت على كونها في تلك الكتاب المشهور . وإنما فعلت ذلك لزيادة في الحديث أو لبيانه أو لكماله وحسن مساقه ، أو لقوة سند في ذلك الحديث على غيره ، ومنها ما فعلته نسيانا ، ونبهت على الكل » .

ويشير في هذه الفقرة إلى سبب خروجه أحيانا على عرف المحدثين الذي توطئوا عليه وهو أن الحديث إذا كان في أصل قديم مشهور كمسند أحمد والصحيحين والسنن لا يجوز عزوه إلى كتب أخرى كسنن الدارقطني وسنن البيهقي وتاريخ الخطيب والحلية لأبي نعيم مثلا قبل الإشارة إلى وجوده في الأصول الأولى ، ونقله منها . فهو قد يضطر أحيانا حفاظا على تمام السياق إلى ترك الحديث في الأصول المشهورة ، والإتيان به من «فوائد ابن صخر» أو « المنتخب لعلي بن عبد العزيز ، أو « المنتقى » لابن الجارود .

إلا أنه في بعض الأحيان ينبو به البصر فيترك الحديث باللفظ الذي ساقه من تلك الكتب التي لا تعتبر مشهورة وهو بنصه في الصحيحين أو أحد السنن الثلاثة .

وهنا يشدد عليه ابن القطان الخناق ، ولا يلتمس له أي عذر في وهمه . وقد أحصى عليه هذا الصنيع في باب خاص عقده لذلك سماه :

« باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في ايراها ومتناولها أقرب أو أشهر » وهو يعتبر من أمتع أبواب كتاب ابن القطان – وأهم ما يستفاد منه : أخذ فكرة واضحة عن الكتب التي كانت مشهورة متداولة في الأندلس والمغرب وافريقية في عصرهما .

22) وقد يكون حديث باسناد صحيح ، وله اسناد آخر أنزل منه في الصحة لكن يكون لفظ الاسناد النازل أحسن مساقا وأبين ، فآخذه لما فيه من البيان وحسن المساق إذ المعنى واحد ، إذ هو صحيح من أجل الإسناد الآخر .

23) أو يكون حديث تعضده آية ظاهرة البيان من كتاب الله تعالى ، فإنه وإن كان معتلا أكتبه ، لأن معه ما يقويه ويذهب علته .

وهذا النوع المعتذر عنه في هذا المجموع قليل .

24) وجعلت هذا الكتاب مختصر الإسناد ليسهل حفظه ويقرب تناوله وتتيسر فائدته ، إلا أحاديث يسيرة ذكرت سندها أو بعضه ليتبين الراوي المتكلم فيه لأنه ربما كان الراوي لا يعرف إلا حتى يذكر عمن روي ومن روي عنه وربما فعلت ذلك لقرب السند . وربما يكون ممن تقدم ذكره والكلام عليه في موضع آخر أو لغير ذلك ، وربما ذكرت من الإسناد رجلا مشهورا يدور الحديث عليه ويعرف به كما تقدم » .

تعتبر هذه الفقرة من أهم ما يميز منهج عبد الحق في هذا الكتاب ذلك المنهج الذي اتسم بشيء من التعقيد – كما سبق – وبتطبيق معطياتها على ما في الكتاب يظهر أن التزامه بما التزم فيها ليس كليا . فقد أخل بمقتضياتها في كثير من الجزئيات .

ويمكن تحليلها على افتراض أن مقتضياتها هي المطبقة في الكتاب كله ، فيتضح أنه يريد منها :

أن الكتاب في شكله العام محذوف الأسانيد . لا يذكر فيه إلا الصحابي والكتاب المخرج فيه الحديث .

– إلا إذا كان الحديث معتلا في نظره فقد يعرضه على الأشكال التالية :

أ – يذكر اسم الكتاب أو اسم مؤلفه ، ثم يعمد إلى الاسناد كله أو قطعة منه فيبرزها ، ليعود عليها بالتعليل ، مثل قوله :

« وذكر أبو أحمد (أي بن عدي) من حديث عمر بن موسى بن وجيه عن واصل بن أبي جميل عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره أكل سبع من الشاة : المثانة ، والمرارة ، والغدة ، والانثيين ، والجباء ، والدم .

عمر بن موسى متروك الحديث ، وأما تحريم الدم فقد صح بالقرآن ، وصح غسله بالخبر المسند الصحيح »[68] .

ب – يذكر قطعة من السند ولا يعود بالتعليل عليها ، بل على جزء آخر من السند لم يذكره ، مثل قوله : « وذكر الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا قتل عبده متعمدا فجلده النبي صلى الله عليه وسلم ...

في اسناده اسماعيل بن عياش ، وهو ضعيف في غير الشاميين ، وهذا الإسناد حجازي . وقد رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر الرقبة واسحاق بن أبي فروة متروك ذكر حديثه الدارقطني أيضا ، ولا يصح في هذا شيء »[69] .

ج – يقتصر علي ذكر الكتاب والصحابي ثم يعلل قطعة من السند لم يذكرها كأن يقول : في اسناده فلان ، وهو ضعيف ، أو لم يسمع من فلان أو نحو ذلك .

د – يذكر الكتاب والصحابي أولا ، ثم يذكر نص الحديث ، ثم يذكر الإسناد كاملا أو قطعة منه بعد ذلك ، ويعلله ، وذلك منه كثير جدا مثل قوله :

« وذكر أبو بكر البزار عن سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا إذا نام أحدنا عن الصلاة أو نسيها حتى يذهب حينها التي تصلى فيه أن نصليها مع التي تليها من الصلاة المكتوبة .

---

68) الأحكام 89/7

69) الأحكام 27/7

في اسناده يوسف بن خال السمتي ، وهو ذاهب الحديث ، عن جعفر بن سعيد بن سمرة عن خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن جده ، وجعفر ومن فوقه ليسوا بأقوياء[70] .

ه - إذا كان قدم في أحد الرواة جرحا ، أو في أحد الطرق تعليلا ، وأعاد ذكر الراوي أو الطريق ، فانه يكتفي بابرازهما ولا يعود إلى التعليل مرة أخرى إكتفاء بما قدم ، أو يصرح بالاحالة على ما قدم .

هذه هي الأشكال الرئيسية التي يبرز فيها الأسانيد المعتلة . وهناك أشكال فرعية لا تختلف عن هذه إلا في الصيغة ، كأن يعل زيادة بعد ذكر الحديث الكامل أو يذكر حديثين معتلين أو أكثر ، ثم يعود عليهما جميعا بالتعليل مرجعا كل قول إلى الحديث الذي يخصه . أو غير ذلك مما لا يختلف في مضمونه عما تقدم .

فاتضح من تصريحه ومن الغالب على صنيعه ، أنه لا يذكر السند أو قطعة منه . إلا لسبب واحد وهو التعليل . فإذا لم يكن يريد التعليل ، فالأصل في كتاب هو حذف الأسانيد ، إلا إذا كان أحد الرواة مشهورا بالضعف فلإنه يبرزه اتكالا على ما عرف من حاله . وان لم يصرح بتضعيفه وأحيانا يبرز الإسناد إذا كان قصيرا ورواته أئمة كبارا .

ولكن المشكل من تصرفه ، وما يمكن أن يعود على أغلب ما تقدم بالنقض أو الخلل هو أنه كثيرا ما يذكر قطعة من السند ويسكت عنها ولا يعللها ، أو يذكر راويا غير الصحابي ولا يتحدث عنه بجرح ولا تعديل ، وتلك القطعة التي ذكر ، تكون محتملة للتصحيح والتعليل باعتبار ما فيها من خلاف . وقد يكون الراوي مختلفا فيه ، فلا يعرف مذهب المؤلف ورأيه فيما أو من أبرز .

وهو عند ما قال : إنه سيسكت عن الحديث الصحيح ، فمقصوده الحديث الذي يقتصر فيه على ذكر الصحابي والكتاب الذي نقله منه .

---

70) الأحكام 29/2

أما الحديث الذي يذكره بقطعة من سنده ويسكت عنه فلم يبين اصطلاحه فيه . مما يوقع قارئ الكتاب في الحيرة . خاصة وأن أكثر المهتمين بكتابه – كما سيأتي – هم من غير المتخصصين في العلل والرجال ، وأي فائدة لذكره أولئك الرجال إذا لم يبين أحوالهم ودرجتهم في الرواية لغير المتخصص ؟

وقد وقع ابن القطان نفسه في حيرة أمام هذا التصرف من عبد الحق، فسلك إزاءه مسلكين متناقضين . كما سيأتي في المبحث الرابع من هذا الفصل إن شاء الله .

25) « وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولت، ومنه أكثر ما نقلت»[71] .

قد يعد منه هذا انحرافا أو ابعادا في الانتجاع باعتبار مخالفته لما استقر عليه العمل من تقديم البخاري على مسلم في العزو والذكر . وقد لوحظ تمثيله بمسلم في سائر ما مثل به لمنهجه في هذه المقدمة . فهو يذكر الحديث من عند مسلم أولا ثم يعطف الزيادة من عند البخاري . ولعل هذا لا يعد اغرابا بالنسبة إلى المغاربة الذين لهم مع صحيح مسلم » شأن آخر .

وقد التمس ابن الصلاح لكلامهم في تفضيل مسلم على البخاري محامل وتأويلات لصرف كلامهم عن ظاهره حتى يسلم له الإتفاق على تفضيل البخاري على مسلم حيث قال في هذا الصدد .

« ... ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحا ، وأكثرها فوائد وأما ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه قال : ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري ، ان كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح ... فهذا لا بأس به، وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح، فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب

71) الاحكام 6/1

البخاري ، وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحا ، فهذا مردود على من يقوله »[72] .

فقد احتاج ابن الصلاح إلى التأويل وصرف الكلام عن ظاهره ليبعد عن المغاربة نقضهم للاتفاق على تفضيل البخاري على مسلم . ولعل الحافظ ابن حجر قد توسع في الموضوع أكثر ، وعين من فضل مسلما على البخاري من المغاربة ومنهم عبد الحق ، حيث قال في « مقدمة الفتح » :

« وأما بعض شيوخ المغاربة، فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحية، بل أطلق بعضهم الأفضلية ، وذلك فيما حكاه القاضي أبو الفضل عياض، في « الإلماع » عن أبي مروان الطبني (بضم الطاء) المهملة، ثم إسكان الباء الموحدة بعدها نون ، وقال : كان بعض شيوخي يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري. هـ .

وقد وجدت تفسير هذا التفضيل عن بعض المغاربة ، فقرأت في « فهرست » أبي محمد القاسم ابن القاسم التجيبي ، قال : كان أبو محمد بن حزم ، يفضل كتاب مسلم على كتاب البخارى ، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد . هـ . وعندي أن ابن حزم هذا هو شيخ أبي مروان الطبني الذي أبهمه القاضي عياض ، ويجوز أن يكون غيره ، ومحل تفضيلهما واحد ، ومن ذلك قول مسلمة بن قاسم القرطبي وهو من أقران الداقطني لما ذكر في تاريخه صحيح مسلم قال: لم يضع أحد مثله، فهذا محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب .

وقد رأيت كثيرا من المغاربة ممن صنف في الأحكام بحذف الأسانيد كعبد الحق في أحكامه وجمعه ، يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون ، وسياقها دون البخاري، لوجودها عند مسلم تامة ، وتقطيع البخاري لها »[73] .

---

72) المقدمة مع التقييد والايضاح ص 25

73) هدى الساري ص 10

وعلى أي حال، فسواء أكان سبب التفضيل يرجع إلى الأصحية ، أم إلى منهجية مسلم، التي تتميز بسهولة المأخذ . فالمتتبع لتراجم المغاربة بصفة عامة، يجد عندهم اعتناء بكتاب مسلم أكثر من كتاب البخاري .

رابعا : أهمية الكتاب :

تقدم أن جمع أحاديث الأحكام محذوفة الأسانيد بعد فقد كتاب ابن السكن وابن حزم مر بمراحل وأطوار كان في بعضها ناقصا ، وفي بعضها الآخر غير ممنهج نهجا يفي بالغرض المتوخى منه ، إلى أن اكتمل ونضج وقارب الكمال على يد عبد الحق الإشبيلي ، حتى لربما اعتبر علمه الوحيد من نوعه، إذ لم يعرف أحد قبله أو بعده جمع جمعه، وسلك طريقته في الدقة وجمع الألفاظ، واستيعاب الروايات، والكلام على العلل والرجال ، كما لاحظ الإستاذ الحجوي حيث يقول : « وأحكامه من الكتب التي ينبغي طبعها ولا تغني عنها المصابيح ولا المشكاة ولا ما ألف بعدهما[74] والواقع أن المؤلف قد تعب في الجمع والاستقصاء فلم يقتصر على الكتب الخمسة ولا غيرها من الأصول المعروفة ، بل قارب أن يضمن كتابه أحاديث ما كان بالأندلس وشمالي افريقية من أصول حديثية كما سيتضح من استعراض مصادره، مع بلوغه في الكلام على درجة الحديث وعلله وجمع ألفاظه وزياداته ما لم يبلغ غيره .

وأهميته الحقيقية تتجلى في سكوته عن الحديث الصحيح عنده . فهذا هو مبتغى غير المحدث ، بل وكذلك المحدث ، وفي « الرسالة المستطرفة » :

« وأما الفقهاء كابن عرفة وخليل وابن مرزوق وابن هلال وغيرهم ، فاعتمدوه من غير نزاع بينهم ، بل اعتمدوا سكوته في الحديث لأنه لا يسكت الا عن الصحيح والحسن»[75] .

وتقدمت نصيحة الحافظ الذهبي لطالب العلم في وقته بوجوب نسخ أحكام عبد الحق، ويقول الغبريني في عنوان الدراية : « وقد اشتهرت كتبه بالمشرق

---

74) الفكر السامي الربع الرابع ص 63 ـ 64

75) الرسالة المستطرفة 179

ووقع النقل منها »[76] . فالمجهود الذي بذله عبد الحق في كتابه هذا جعله يشتهر في عصره وبعده بقليل ويذيع صيته في الشرق والغرب ويرغب العلماء في مختلف فروع العلوم في اقتنائه كما يذكر ابن القطان ، وهو الحافظ المطلع قيم مكتبة الموحدين العظيمة ، معترفا بأن عبد الحق لم يسبق إلى هذا العمل مع الدقة في المنهج والترتيب إذ يقول :

« ان أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ثم الإشبيلي – رحمه الله – قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أفعال المكلفين علما نافعا ، وأجرا قائما . زكى به عمله ، ونجح فيه سعيه ، وظهر عليه ما صلح فيه من نيته وصح من طويته ، فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر ، وتلقى بالقبول وحق له ذلك لجودة تصنيفه وبراعة تأليفه ، واقتصاده وجودة اختياره ، فلقد أحسن فيه ما شاء وأبدع فوق ما أراد ، وأربى على الغاية وزاد ، ودل منه على حفظ واتقان وعلم وفهم واطلاع واتساع ، فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية الا والكتاب المذكور عنده ، أو نفسه متعلقة به قد حداهم حسن تأليفه إلى الإكباب عليه وايثاره ، وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث من فقهاء ومتكلمين وأصوليين ، فإنهم الذين قنعوا به ولم يتبغوا سواه »[77] .

وقد بلغت « أحكام عبد الحق » بعد ذلك من الشهرة والذيوع واللزوم لطلبة العلم إلى حد أنها جعلت من المتاع الضروري لطالب العلم ، حتى أفتى أبو عبد الله الأبي شارح مسلم . المتوفي سنة 827 هـ بأنها من الضروريات التي لا يمنع تملكها طالب العلم من أخذ أموال الزكاة ، فهي كالفراش والأثاث الضروري، الذي لا يعتبر مالكه غنيا، ففي « نوازل » أبي سالم بن هلال المتوفي سنة 903 هـ نقلا عن الأبي وهو يعدد الضروريات التي لا تمنع من اعطاء الزكاة للفقير :

76) عنوان الدراية ص 43

77) مقدمة الوهم والإيهام 2/1

« والحاصل أن الضروري من الإنسان لا يمنعه من الأخذ ، والضروري من كل إنسان بحسبه كالفرس لمن هو كرجليه ، كما يتفق لبعض المتأخرين ، وبعض المرابطين الفقراء فإن الفرس لا تمنعه من الأخذ . وكالتهذيب والتنبيهات،وابن محرز وعبد الحق لمن فيه الطلب »[78] .

ويلاحظ قوله عبد الحق هكذا مجردا من ذكر اسم الكتاب . فهو في الشهرة عندهم كالبخاري ومسلم وأبي داود وخليل والخرشي والزرقاني .

ولا يسع المرء بعد التحقق من أهمية هذا الكتاب إلا أن يتساءل مع الأستاذ الحجوي عن سبب عدم طبعه إلى الآن ؟

78) نوازل ابن هلال ملزمة 4 ص 3 ط فاس

المبحث الثالث

التعليل في كتاب عبد الحق

مدخل

تقدم أن أهل الأندلس والمغرب يعتبرون كل ما يقدح في قبول الحديث علة ، وسواء أكان هذا القادح موجودا في السند كانقطاعه وإعضاله وإرساله : أم في رجال السند كجرحهم ، والشرط الوحيد لاعتبار القادح علة عندهم ، هو أن يكون مؤثرا في قبول الحديث كما تقدم قول عبد الحق :

« وأكثر ما أذكر من العلل ما يوجب حكما ويثبت ضعفا ، ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه ، والترك له ، أو إلى الاعتبار بروايته » .

أما كون القادح ظاهرا فلا ينفي عنه اسم العلة ، ويزيد عبد الحق وابن القطان – تبعا لابن حزم وخلافا لمذهب ابن عبد البر – أن الاضطراب في الإسناد إذا كان من ثقة أو من ثقات لا يعد علة قادحة ، مخالفين بذلك أغلب علماء الحديث . وسيأتي تفصيل هذه المسألة عند الكلام على كتاب ابن القطان – إن شاء الله – إذ هو الذي تناولها بمزيد من الشرح والبيان .

وإذا اتضح الاتجاه الذي يسير عليه عبد الحق في تعليله ، فيمكن تقسيم هذا المبحث إلى قسمين :التعليل الإجمالي عند عبد الحق ، أو استقراء بعض الأصول التعليلية في كتابه ، والتعليل التفصيلي أو نماذج من تعليلاته للأحاديث .

أولا : بعض الأصول التعليلية في الكتاب :

فيما عدا فقرات قليلة في مقدمة كتابه ، لم يتعرض المؤلف للقواعد التي بنى عليها أحكامه على الأحاديث ، ولا للمدرسة الاصطلاحية التي ارتضى أصولها في القبول والرد والتعليل . إذ لم يقدم بين يدي تلك الآلاف من الأحاديث المصححة والمعللة والمسكوت عنها ، والمعقب عليها بكلمة أو كلمتين، أصولا عامة

لحيثيات أحكامه ، كان يقول مثلا : الصحيح عندي هو كذا ، والعدالة في نظري هي كذا ويحترز عنها بكذا وكذا . والضبط هو كذا ومحترزه هو كذا . الخ حتى يمكن الاهتداء إلى مراده عند اختصاره الشديد لأحكامه على الأسانيد والرجال، بل يتكل على قواعد الإصطلاح العامة، التي يختلف تفسيرها من عالم لآخر .

وباعتصار الفقرات القليلة التي تعود إلى هذا المعنى من مقدمته ، وباستقراء جزئيات تصرفه عبر الأجزاء الثمانية من كتابه ، مع الاستعانة بما أبرزه ابن القطان من مذهبه، يمكن استخراج بعض القواعد الكلية لمذهبه في التعليل .

« أساس التعليل عند عبد الحق »

والمنطلق دائما عند الكلام على العلل سواء عند عبد الحق أو ابن القطان هو شروط الصحة لأن محترزاتها هي العلل عندهما والشروط - كما تقدم - هي اتصال السند ، وعدالة الرواة ، وضبطهم ، وانتفاء الشذوذ ، وانتفاء العلة .

ولا شك أن لهذه الشروط طرفا أعلى وأوسط وأدنى ، وكلما تحقق الطرف الأعلى في الحديث كان أمكن في القبول ، وأبعد عما يلابس خبر الآحاد من احتمال الرد . ويمكن أن يقال بصفة عامة : ان الطرف الأعلى من هذه الشروط هو الذي يحصل عليه الاتفاق بين المحدثين ، فيكون الحديث مقبولا من دون نزاع بينهم وهذا قليل بالنسبة إلى الطرف الأوسط الذي يكون عامة الحديث المقبول. والذي هو عبارة عن الحديث الذي تتحقق فيه شروط القبول إلا أن بعضها لا يكون في نهاية التمام .

أما الطرف الأدنى من شروط القبول، فهو الذي إذا لابس الحديث اختلف فيه بين الصحة والضعف . فتجد من النقاد من يصححه ويحكم بقبوله، ومنهم من يحكم بضعفه فيرده أو يتوقف فيه . وهو أغلب مناط الخلاف بين أئمة الاجتهاد في الأحكام الشرعية، فيأخذ هذا بحكم لأن الحديث قد صح عنده به، ولا يأخذ به آخر لأن الحديث لم يصح عنده .

يقول ابن الصلاح : « أما الحديث الصحيح فهو المسند الذي يتصل

إسناده بنقل العدل الضابط ، ولا يكون شاذا ولا معللا ... فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث ، وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف ، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كالمرسل »[79] .

ويخص موضوعنا من كلام ابن الصلاح هذا أربع نقاط :

النقطة الأولى : الصحيح المتفق عليه ،

النقطة الثانية : الصحيح المختلف فيه .

النقطة الثالثة : الخلاف في اشتراط بعض الشروط .

النقطة الرابعة : انتفاء الشذوذ في حد الصحيح . ولتكن هذه الأخيرة هي الأولى ، لأن الكلام فيها بالنسبة إلى عبد الحق قليل : الذي يظهر أن اشتراط انتفاء الشذوذ في حد الصحيح بالنسبة إلى عبد الحق والمغاربة بصفة عامة غير ظاهر ، لا لكونهم ينازعون في أنه قادح في صحة الحديث . بل لأن الشذوذ الاصطلاحي هو مخالفة كالاضطراب والنكارة . والمخالفة إن كانت ظاهرة فهي العلة بمعناه اللغوي العام ، وكما هي عند المغاربة ، وإن كانت خفية فهي العلة الاصطلاحية . فلا وجه لاشتراط انتفاء الشذوذ بخصوصه ، دون الاضطراب والنكارة مثلا .

ولا أظن أن في الأمر افتياتا عليهم إذا قلت : إنه بحسب تتبع كلامهم – حسب الوسع والطاقة – لم أعثر لهم على استعمال للشذوذ كما هو عند أهل الاصطلاح،بل يعبرون عن كل من مخالفة الثقة أو الثقات وهوالشذوذ في اصطلاح، المحدثين – ومخالفة الضعيف – وهو النكارة كما استقر عليه الاصطلاح أخيرا – بالمخالفة – وسيأتي لهذه المسألة مزيد تفصيل عند الكلام عن ابن القطان إن شاء الله .

النقطة الثانية : الصحيح المتفق عليه ، أي المستجمع لا على مقتضيات القبول وهذا هو الذي يسكت عنه عبد الحق ، وتحته ثلاثة أنواع .

---

79) المقدمة مع التقييد والإيضاح ص 21

النوع الأول : المتفق عليه اصطلاحا ، وهو ما اتفق على إخراجه الشيخان في صحيحيهما . فهذا يسكت عنه ولا يعقب عليه إلا لشرح مفردة ، أو عطف لفظ متمم للمعنى – كما تقدم – .

النوع الثاني : ما أخرجه أحدهما، وإن إختلفت فيه أوصاف الصحة حسب تعبير ابن الصلاح . ونادرا ما يعقب على حديث في مسلم أو يناقشه في راو – كما سيأتي –، وهذا مع اعترافه بأن في الصحيحين أحاديث يسيرة تكلم فيها . حيث يقول في المقدمة :

« ولم يشتهر بالصحة من الكتب التي أخرج أبو القاسم رحمه الله حديثها إلا كتابا الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وأبي الحسين مسلم ابن الحجاج رحمة الله عليهما ، مع أن أحاديث في الكتابين قد تكلم فيها ، ولم يسلم لصاحبها إخراجها في جملة الصحيح ، وإن كان ذلك الاعتراض لا يخرج الكتابين عن تسميتهما بالصحيحين . ومع أن بعض الكلام في تلك الأحاديث تعسف وتشطط ، لا يصغى إليه ولا يعرج عليه »[80] .

ولذلك نجده يعلل أحاديث في أبي داود أو النسائي أو البزار أو الدارقطني برجال سكت عنهم وصحح أحاديثهم لما كانوا في أحد الصحيحين كسماك بن حرب ، ويحيى بن أيوب ، ومعاوية بن صالح ، وأبي الزبير المكي وغيرهم كما سيتضح .

النوع الثالث : أحاديث غير الصحيحين أداه اجتهاده ورأيه إلى أنها صحيحة فسكت عنها . وقد تقدم أن ذلك أحد الأسباب التي أعطت كتابه الأهمية التي سبقت الإشارة إليها .

وهذا النوع منه ما وجود أوصاف الصحيح التي ذكرها ابن الصلاح فيه تاما ، كما في قوله في كتاب الايمان :

---

80 الأحكام 5/1

« أبو داود عن أبي هريرة رفعه ، قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة »[81] .

فقد سكت عن هذا الحديث مصححا له، وبالرجوع إلى سنن أبي داود الذي نقله منه وجد إسناده ، هكذا » .

« حدثنا قتيبة بن سعيد ، عن سفيان ، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه ، قال : ... »[82] .

فقتيبة بن سعيد أخرج له الجماعة . فهو مجمع على ثقته وإمامته وحفظه، وقد قال ابن القطان الفاسي – وهو من المتشددين : « لا يعرف له تدليس » واعتمد ابن حجر شهادته هذه فيه[83] وسفيان هو ابن عينية الإمام ولا كلام فيه ، وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة من الأسانيد التي قيل فيها أنها أصح الأسانيد ، أو سلسلة الذهب ، كما أن للحديث طرقا أخرى وشواهد .

فسكوته عن مثل هذه الأحاديث المتضمنة لا على الأوصاف ، وهي في غير الصحيحين ، لا إشكال فيه . وليس من موضوع البحث .

ولكن يوجد في كتابه الكثير أو الأكثر من هذا النوع الذي في غير الصحيحين ، وهو مما تختلف فيه أوصاف الصحة ، حسب قول ابن الصلاح وذلك :

النقطة الثالثة : وهي الغرض مما تقدم ، فأول شروط القبول وهو اتصال السند ، قد يكون تاما وواضحا في إسناد ما ، بتأدية الراوي للحديث بالعبارة المفيدة للسماع من شيخه ، مع ثبوت أخذه عن شيخه . وقد يفقد عنصر الوضوح بتأدية الحديث بالعبارات الموهمة للاتصال ، أو يكون الراوي ثبت سماعه لبعض الأحاديث فقط من شيخه، وأدى سائرها مما لم يسمع بعبارات غامضة ، أو أدى بالعبارات الصريحة ، وهو قد تلقى مرويه على غير الشكل المعتبر ، أو غير ذلك

81) الأحكام الشرعية 28/1

82) سنن أبي داود 12/1

83) انظر تهذيب التهذيب 358/8

مما سيأتي بعد، فيختلف النقاد في قبول ذلك أورده وتعليله ، ومنهم المتشدد ، ومنهم المتوسط ، ومنهم المتساهل .

وكذلك العدالة لها مفاهيم متعددة ، فمن النقاد من يدخل في مفاهيمهما السلامة من الابتداع بجميع صوره ، ومنهم من يقبل صورا معينة ، ومنهم من يقبلها من بعض الرواة دون البعض ، ومنهم من يدخل المروءة، ومنهم من لا يشترطها، وكذلك الضبط، له أشكال وصور لا حصر لها ..، وهكذا .

وعلى معطيات هذه النقطة ، وهي الاختلاف في أوصاف القبول ، مع معطيات :

النقطة الرابعة : وهي الخلاف في اشتراط بعض هذه الأوصاف ، ينبني أساس التعليل عند عبد الحق ، الذي يتفرع إلى فرعين :

الفرع الأول : « التعليل بمحبرزات الاتصال »

محترزات الاتصال هي :

أ - الانقطاع .

ب - الإعضال .

ج - التعليق .

د - الوقف .

هـ - الإرسال .

وهو يعتبرها إذا كانت محققة في الحديث عللا بدون شك . وقد نص علي ذلك حيث قال :

« وأكثر ما أذكر من العلل ما يوجب حكما ويثبت ضعفا ، ويخرج الحديث

من العمل به إلى الرغبة عنه والترك له ... مثل القطع والإرسال والتوقيف والقطع يشمل الإعضال والتعليق .

فعدم اتصال السند بشتى صوره، يعتبره علة توجب رد الحديث ، سواء كان ظاهرا كالانقطاع والإرسال، أو خفيا كالتدليس بأنواعه، ومنه الإرسال الخفي . فهو مع مسالمته لأحاديث الصحيحين وسكوته عنها . نازع مسلما في حديث شك في اتصاله ، حيث أورد من عند مسلم في كتاب العلم : « عن حفص ابن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع »[84] ثم قال : « أكثر الناس يرسلونه عن حفص،ولا يذكرون أبا هريرة »[85] .

ويمكن التركيز على بعض تلك المحترزات عنده في الإرسال أولا . لأنه الوصف الذي اختلف في اعتباره في شروط القبول ، ثم على بعض محترزات الاتصال الأخرى لسبر أصوله في التعليل .

1) الإرســـال :

يستعمل عبد الحق المرسل بمعناه الخاص عند المحدثين، وهو ما سقط منه الصحابي وقال التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا بمعناه العام كما يستعمله ابن القطان على ما سيأتي .

ومعلوم أن الإرسال هو أخف صور الانقطاع ، حتى وقع الخلاف في اشتراط انتفائه في حد الصحيح – كما تقدم – .

---

84) مقدمة مسلم بشرح النووي 72/1

85) الأحكام 37/1 . و مع أن أحاديث مقدمة مسلم لا تعتبر عندهم من جملة الصحيح الا أن النووي صحح اتصاله بما له من المتابعات و المخارج المتعددة في أبي داود وغيره، و قال : "واذا ثبت أنه روى متصلا و مرسلا، فالعمل على أنه متصل هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء و أصحاب الأصول و جماعة من أهل الحديث و لا يضر كون الأكثرين رووه مرسلا، فان الوصل زيادة من ثقة، و هي مقبولة" .
و هذا هو مذهب عبد الحق بعينه، كما سيأتي أيضا أنه خالفه إمعانا في رد المرسل كما هنا.

والذي ينبغي الإشارة إليه هنا قبل تتبع مذهب عبد الحق في الإرسال . أن الخلاف في قبول المرسل هو في الحقيقة خلاف لفظي، وليس بالعمق الذي يتصوره كثير من الناس، إذ من المعروف أنه لا أحد يدين الله بالحديث المنقطع - ومنه المرسل - ويحلل به ويحرم . والذي يقبل المرسل لا يقبله لأنه منقطع . بل لأنه يثق ثقة تامة في التابعي الذي أرسل الحديث،لأنه لا يستجيز أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا والحديث عنده مسند عن ثقة أو ثقات. فيحصل له الاطمئنان إلى المرسل - بالكسر - كما يحصل لنا الاطمئنان اليوم إلي حديث في الصحيحين . فإذا تيقنا أن الحديث فيهما، فإننا نقبله دون البحث في سنده ثقة بهما . وبهذا الاعتبار، بالغ بعض من قبل المرسل، ففضله على المسند، وقالوا : من أرسل فقد تكفل لك ، ومن أسند فقد أحالك .

ولو علم الذي يعمل بالمرسل، أن الذي أرسله غير ثقة، فإنه لا يقبل حديثه بالاتفاق . فآل الأمر إلى وفاق من هذه الناحية ، يقول ابن عبد البر :

« والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره ، مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر عن جماعة عن المعزى إليه الخبر، ووقر في نفسه، فأرسله عن ذلك المعزى إليه علما بصحة ما أرسله » .

ثم ذكر حكم قبوله بقوله :

« والأصل في هذا الباب، اعتبار رجال المحدث، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة، وهو في نفسه ثقة ، وجب قبول حديثه مرسله ومسنده ، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك،وجب التوقف عما أرسله حتى يسمي من الذي أخبره »(86) .

---

86) التمهيد 17/1

وإلى هذا يشير عبد الحق بعدما بين أن الإرسال علة عنده يخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه ، حيث قال : « وليس الإرسال أيضا علة عند قوم إذا كان الذي يرسله إماما » .

ولكن لاعتبارات ليس هنا محل بسطها ، وهي ترجع في الغالب إلى الاحتياط والتثبت، رفض كثير من المحدثين ومنهم عبد الحق ، قبول المرسل وردوه جملة وتفصيلا . ولكن عبد الحق امتاز بأنه ينظر إلى حال القاريء الذي يعمل بالمرسل ، فبين له في كتابه هذا حكم المرسل إلى مرسله – بالكسر – ليعمل به إن صح إليه كما سيأتي :

أما هو فلا يقبل المرسل ويعمل به ، حتى خرج عن صمته بالنسبة إلى مسلم، وناقشه في وصل حديث أرسله الناس – كما تقدم – بل لا يكتفي بتعليل المرسل فقط . بل يخالف أصله – الذي سيأتي شرحه قريبا – فيعل الحديث إذا أسنده الثقة وأرسله غيره، سواء كان ثقة أو ضعيفا .

فقد أورد من عند البزار عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كذب علي متعمدا ليضل به، فليتبوأ مقعده من النار »[87]. ثم قال : « هذه الزيادة ليضل به ، هي من طريق يونس بن بكير عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله . ولا تصح عن الأعمش»[88] .

وظاهر كلامه يعطي أنه حصر التهمة في يونس بن بكير الراوي عن الأعمش ويونس وإن كان مختلفا فيه ، فهو من رجال مسلم ، وقد صحح عبد الحق كثيرا من أحاديثه بالسكوت عنها ، فليس من أجله رد هذه الزيادة، بل من أجل قول البزار عقب الحديث : « إن غير يونس رواه عن الأعمش مرسلا » .

---

87) انظر : كشف الاستار عن زوائد البزار 114

88) الاحكام الشرعية 38/1

وهذا الغير لم يذكره البزار حتى يعلم أضعيف هو أم ثقة . وأيا كان هذا الذي أرسل الحديث ، فعبد الحق الذي يوثق يونس بن بكير ويصحح أحاديثه ، قد خالف أصله، حيث اعتبر الزيادة معللة بإرسال راو آخر لها .

ذلك أن أصله في هذا قريب من أصل ابن حزم الذي سيأتي شرحه عند الكلام على ابن القطان إن شاء الله ، وهو أن اختلاف الثقات في الوقف والرفع أو الإرسال والإسناد لا يضر الحديث ولا يعله ، لأن الكل ثقة ، وقد أداه على وجه صحيح ، ولا يعل أحدهما الآخر ، فالمرسل يبقى على إرساله ، لأن راويه تلقاه مرسلا . فأداه مرسلا ، والمسند يبقى على إسناده ، فما بالك إذا أسنده الثقة وأرسله الضعيف أو المجهول ، كما في حديث البزار، فهذا لا يقدح في المسند من باب أولى .

ويمثل هذا رد على ابن عبد البر ، عندما حكم على الأحاديث في إيجاب الغسل على المستحاضة لكل صلاة ، وفي الجمع بين الصلاتين لكل صلاة بأنها مضطربة . فقال عبد الحق : « وغيره يرى أن الاضطراب لا يضرها ، لأنها مسندة من طرق صحاح »[89] .

ومع ذلك فهو لا يأخذ برأي ابن حزم كله . بل يعتبر الاختلاف الكثير علة يرد بها الحديث ، كما قال وهو يعدد العلل التي ترد بها الأحاديث :

« والاختلاف الكثير في الإسناد » .

أما الخلاف اليسير ، أو الخلاف بين ثقتين في الوقف والرفع أو الإسناد والإرسال ، فذلك الذي لا يضر عنده ، ولذلك عقب العبارات السابقة بقوله : «وليس كل إسناده يفسده الاختلاف »[90] .

نعم الذى أخذ بمذهب ابن حزم كليا وانتصر له هو ابن القطان، كما سيأتي . وإذا كان هذا هو مذهب عبد الحق، فالذي أرسل زيادة «ليضل به» في

---

89) « الاحكام الشرعية » 1 / 96 .

90) « مقدمة الاحكام الشرعية » 1 / 3 .

حديث «من كذب علي ...» مجهول وغير معروف ، فوجب على أصله أن يقبلها ولا يعللها، لأن الذى أسندها ثقة عنده ، وهو يونس بن بكير .

أما إذا كان الذي أرسل الزيادة ضعيفا ، فالأمر واضح بالنسبة إليه وإلى المحدثين جميعا،إذ يعتبرون مسند الثقة ويأخذون به ، ولا يعلون صحيحا بضعيف

والمقصود من كل ما تقدم هو أن أبا محمد عبد الحق - رحمه الله - يتشدد في قبول المرسل ، حتى أدى به ذلك إلى مخالفة أصله ومذهبه ، فرد المسند الصحيح من أجل مرسل موهوم . بينما صنيعه في مآت الأحاديث أن يعل الحديث إذا أسنده الضعيف ، وأرسله الثقة .

فقد ذكر من عند الدارقطني مرسل طاوس :

« إذا أتى أحدكم البراز فليكرم قبلة الله ، ثم ليستطب بثلاثة أحجار ... » ثم عقب : « أسند عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذكر الاستنجاء ولا يصح ، أسنده أحمد بن الحسن المصري ، وهو متروك[91] . وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وزاد : لا يستقبل الريح ، ولا يصح ، أسنده مبشر بن عبيد[92] . وهو متروك[93] .

أما أن يعكس ويعلل المسند الصحيح بمرسل مجهول . فهذا ما يستغرب منه .

«تصحيح المرسل إلى مرسله »

تقدم أنه يحتاط للذين يقبلون المرسل ، فيصحح لهم المرسل إلى مرسله - بالكسر - ويعلل المسند ، كما في الأمثلة التالية :

أ - أورد من عند الدارقطني عن إسماعيل بن عياش ، قال : حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن أبيه ، وعن عبد الله ابن أبي مليكة عن عائشة

---

91) أنظر لسان الميزان 1 / 150 .

92) انظر تهذيب التهذيب 10 / 32 .

93) الأحكام الشرعية 1 / 46 .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فلينصرف وليتوضأ، وليبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم» قال ابن جريج: فإن تكلم استأنف ، وفي بعض الروايات : أورعف .

وعقب : «والصحيح من هذا الحديث أنه مرسل ، وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين ، وابن جريج وابن أبي مليكة حجازيان»[94] .

ب – «الدارقطني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثا» وعقب : «وفي إسناد هذا الحديث بركة بن محمد الحلبي ، وسليمان بن الربيع ، وكلاهما متروك . والصحيح عن ابن سيرين مرسلا أن النبي صلى الله عليه وسلم سن في الاستنشاق في الجنابة ثلاثا»[95] .

ج – «ومن مراسل أبي داود : حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا حماد بن إسحاق بن سويد ، عن العلاء بن زياد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل فرأى لمعة على منكبه ، لم يصبها الماء ، فأخذ خصلة من شعر رأسه فعصرها على منكبه ثم مسح يده على ذلك المكان» .

فالعلاء بن زياد العدوي أبو نصر البصري تابعي أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم[96] . وقد صحح عبد الحق هذا المرسل إليه ، ورجحه على كل ما روي مسندا في هذا المعنى ، فقال :

«رواه عبد السلام بن صالح عن إسحاق بن سويد عن العلاء بن زياد عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبد السلام بصري وليس بقوي وغيره من الثقات يرويه عن إسحاق عن العلاء مرسلا.ذكره الدارقطني[97] . ورواه من حديث عطاء عن عبد الله ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بهذا ، وعطاء متروك .

---

94) نفس المصدر 1 / 51 وسيأتي التعريف باسماعيل بن عياش وروايته عن أهل الشام وغيرهم .

95) الأحكام 1 / 85.

96) أنظر تهذيب التهذيب 8 / 181.

97) انظر سنن الدارقطني 1 / 110.

ورواه من حديث أبي أيوب المتوكل بن فضيل عن أبي ظلال عن أنس قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ، وقد اغتسل من جنابة ، بهذا الحديث ، وزاد ولم يعد الصلاة ، والمتوكل ضعيف ، وقال فيه أبو حاتم مجهول»(98) .

2 - الانقطاع :

لعله قد اتضح مذهبه في الإرسال الذى هو أخف أنواع الانقطاع ، وكيف أنه يعل به الأحاديث ويردها جملة وتفصيلا ، بل إن مرسل سعيد بن المسيب الذي قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» وهو يتحدث عن المراسل :

«وأصحها مراسل سعيد بن المسيب ، والدليل عليه أن سعيد بن أولاد الصحابة فإن أباه المسيب بن حزن من أصحاب الشجرة ، وبيعة الرضوان ، وقد أدرك سعيد عمر وطلحة والزبير إلى آخر العشرة ، وليس في جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم»(99) .

قد رده عبد الحق ولم يقبله ، فقد أورد من عند أبي داود :

«عن عيسى الخراساني ، عن عبد الله بن القاسم عن أبيه عن سعيد بن المسيب أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتى عمربن الخطاب رضى الله عنه يشهد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج»(100) . ثم عقب : هذا مرسل عمن لم يسم، وإسنادهضعيف»(101) .

وتعنينا هنا الفقرة الأولى ، وهي قوله : هذا مرسل عمن لم يسم ، فلولا تشدده في قبول المرسل ، ما كان له أن يقول مثل هذا الكلام ، وكان اكتفى بالتعليل بضعف الإسناد فقط ، لأن أصله الذي يأخذ به ويصحح الأحاديث

98) الأحكام 1 / 86 .
99) معرفة علوم الحديث ص 25 .
100) انظر سنن أبي داود 2 / 175 .
101) الأحكام الشرعية 2 /61 .

بمقتضاه، أن التابعي الثقة إذا قال عن صحابي أو عن رجل من الصحابة ، دون ذكر اسمه اعتبر متصلا وليس مرسلا . وعليه يكون هذا الحديث ليس بمرسل في نظره واعتباره ، بل هو متصل . ومع ذلك حكم بإرساله ربما ليفهم القاريء أنه لا يأخذ بالمراسيل، ولو كانت مراسيل سعيد بن المسيب .

واذا كان هذا مذهبه في الإرسال فإن تعليله بالانقطاع أولى ، لأن الانقطاع أبعد عن القبول من الإرسال ، اذ الساقط في المرسل - غالبا - هو الصحابي، والصحابة كلهم عدول ، ونادرا ما يكون الساقط تابعيا أو أكثر[102] . أما الساقط في المنقطع فلا يدرى من هو حتما ، لأن الانقطاع في الاصطلاح هو : حذف راو وسط السند، في موضع أو أكثر لا على التوالي . فإن كان على التوالي فهو الإعضال ، وسواء أكان المحذوف ساقطا ، كمالك عن ابن عمر أو مبهما كمالك عن رجل عن ابن عمر .

وقد حلل ابن القطان تصرفات عبد الحق في التعليل بالانقطاع تحليلا بارعا اشتمل على كثير من الفوائد الحديثية والإسنادية،لا تكاد توجد عند غيره ، وسيؤخر ذلك إلى الكلام على ابن القطان . لأنه مرتبط به وبرأيه ومذهبه أكثر مما هو مرتبط بعبد الحق .

والذي تنبغي الإشارة إليه هنا هو أن عبد الحق يساير قلة من المحدثين، فيستعمل المقطوع بمعنى المنقطع في كثير من الأحيان ، فالمقطوع في الاصطلاح هو : الموقوف على التابعي، أي كلامه .

---

102) قال الحافظ ابن حجر في « شرح النخبة » ص 17 : «وإنما ذكر (أي المرسل) في قسم المردود للجهل بحال المحذوف ، لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون تابعيا ، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا ، ويحتمل أن يكون ثقة وعلى الثاني : يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر ، وعلى الثاني : فيعود الاحتمال السابق ، ويتعدد ، أما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية وإما بالاستقراء فإلى ستة ، أو سبعة ، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض ، فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف لبقاء الاحتمال ، وهو أحد قولي أحمد ، وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين : يقبل مطلقا، وقال الشافعي : رضي الله عنه {: يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر ، يباين الطريق الأولى، مسندا كان أو مرسلا ليترجح كون المحذوف ثقة في نفس الأمر» }.

قال ابن الصلاح :

«النوع الثامن : معرفة المقطوع ، وهو غير المنقطع الذي يأتي ذكره إن شاء الله تعالى ، ويقال في جمعه المقاطع والمقاطيع ، وهو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم ، وأفعالهم ، وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الإمام الشافعي ، وأبي القاسم الطبري وغيره والله أعلم»(103) .

ونظم ذلك الحافظ العراقي في «ألفيته» فقال :

«وسم بالمقطوع قول التابعي:.. وفعله وقد رأى للشافعي.

تعبيره به عن المقتطع ....».

وزاد على ابن الصلاح قوله :

«ووجدته أيضا في كلام أبي بكر الحميدى ، وأبي الحسن الدارقطني»(104) .

وباستعمال الشافعي والدارقطني ومن ذكر معهما استعمل أبو محمد عبد الحق المقطوع كثيرا ، فقال في مقدمة كتابه : «وأكثر ما أذكر من العلل ما يوجب حكما .... مثل القطع والإرسال . الخ ما تقدم» .

ولما ذكر حديث الترمذى عن الأعمش ، عن أنس وابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض، وقول الترمذى : «كلا الحديثين مرسل»(105) عقب :

«وذكر هذا الحديث الدارقطني عن وكيع عن الأعمش عن القاسم عن ابن عمر ، والأكثر على أن الحديث مقطوع ، وأن هذا الرجل لا يعرف»(106) .

---

103) مقدمة ابن الصلاح ص 67 .

104) شرح ألفية العراقي 1 / 124 .

105) انظر سنن الترمذي 1 / 22 وقد رد عبد الحق على الترمذي بأن البزار أثبت سماع الأعمش من أنس، قال : س وأوردنا حديثا ذكر فيه سماعه منه » أحكام 1 / 43 .

106) الأحكام 1 / 43 .

وهو يشير إلى رواية أبي داود قال :

«حدثنا زهير بن حرب، ثنا وكيع، عن الأعمش، عن رجل، عن ابن عمر»[107] فباعتبار وجود الرجل الذي لم يسم كما عند أبي داود ، أو سمي بالقاسم وجهلت عينه كما عند الدارقطني ، فالحديث منقطع غير موصول ، وقد عبر عنه بالمقطوع . لأنه يعتبر المجهول سواء سمي أو لم يسم كأنه غير موجود، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، فقد قال :

«ومن كتاب أبي داود عن رجل من سوأة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يغسل بالخطمي وهو جنب يجتزيء ، بذلك ولا يصب عليه الماء» وعقب : «هكذا ذكره أبو داود منقطعا»[108] فقد اعتبر وجود المبهم في السند انقطاعا .

«بعض أساليبه في التعليل بالانقطاع»

للمؤلف أساليب يستعملها في التعليل بالانقطاع تستفاد من ممارسة كتابه، وقد تكفل ابن القطان ببيان الكثير منها، كما سيأتي في مناقشاته معه .

ومما لم يذكره ابن القطان نجد الأسلوبين التاليين :

الأول : قد يرد الحديث ، ويمتنع من تصحيحه ، وتكون علته عنده هي الانقطاع، ولكنه لا يصرح به اعتمادا على شهرة ذلك عند المحدثين .

وقد يكون ذلك نقطة ضعف في الكتاب ، وذهولا عما اشترطه في مقدمته من تبيين العلل، باعتبار أن غير المحدثين هم أكثر المستفيدين من كتابه .

فقد ذكر من عند النسائي : حديث : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه» . ثم قال : «قال أبو عيسى : ليس يصح في هذا الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم» .

---

107) سنن أبي داود 1 / 4 .

108) الأحكام 1 /84 .

ففي اقتناعه بقول الترمذي وسكوته عنه وعدم مناقشته، موافقة له على تضعيف الحديث بل رده .

وشهرة انقطاع هذا الحديث لا خفاء بها عند المحدثين ، فقد قال النسائي الذي أورده من عنده :

«أخبرنا محمد بن المثنى عن يحيى بن سعيد عن سفيان قال : أخبرني أبو روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة ...» ثم قال النسائي : «ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلا»[109] .

ويريد النسائي الإرسال بمعناه العام الذي يشمل الانقطاع ، وقد اشتهر أن ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ، ولذلك قال ابن القطان :

«والحديث المذكور إنما علته عند الترمذي وأبي داود الانقطاع ، بينا ذلك في كتابيهما، وأبو محمد ساقه من عند النسائي ، وإسناده عنده ، هو إسناده عندهما ، يرويه أبو ورق عن إبراهيم التيمي عن عائشة ولم يسمع منها»[110] .

وقال أبو داود عقب إيراده : «هو مرسل ، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة[111] . ولما أورد حديث علي بن أبي طالب : «وكاء السه العينان» من عند أبي داود قال : «ليس بمتصل»[112] هكذا أجمل انقطاعه ، وأبو داود يرويه من طريق عبد الرحمن بن عائذ[113] وقد قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» .

قال أبو زرعة : عبد الرحمن بن عائذ الأزدي عن علي رضي الله عنه مرسل»[114] أي لم يسمع منه .

---

109) سنن النسائي بحاشيتي السندي والسيوطي 1 / 108 .

110) بيان الوهم والإيهام 2 / 216 .

111) سنن أبي داود 1 / 45 ، وانظر نص الترمذي في « سننه » 1 / 138 . وقد أطال الشيخ أحمد شاكر) رحمه الله) في محاولة تصحيح هذا الحديث بهامش سنن الترمذي . وانظر حاشية الشيخ عابد السندي على سنن النسائي 1 / 108 .

112) الأحكام 1 / 52 .

113) انظر سنن أبي داود 1 / 52 .

114) المراسيل لابن أبي حاتم ص 124 .

وكأن المؤلف بأسلوبه هذا يوحي إلى مقلده غير المتخصص في الحديث أن يقتنع بكلامه ، وذلك ما لم يقتنع به ابن القطان ، فكان أحد البواعث على الحملات القاسية التي شنها عليه في كتابه كما سيتضح .

الأسلوب الثاني : من أساليبه في التعليل بالانقطاع ، أنه جرى أحيانا على طريقة قدماء المحدثين ، فيذكر إسناد الحديث المنقطع ، وان كان الأصل في كتابه أن يكون محذوف الأسانيد ، وذلك ليتبرأ من عهدته حيث سطر إسناده، وقد تقدم أثناء الكلام على منهجه استشكال هذا الصنيع منه ، وسيأتي لذلك مزيد تفصيل . ومع أنه قد أخل بمنهجه في هذا الأسلوب كما في الأسلوب الأول، ففي كتابه الكثير من هذا الصنيع، يمكن الآن الاكتفاء بمثال واحد ، وربما مر بنا الكثير منه .

ذكر من عند أبي داود قصة امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن الدخول على زينب لما صبغت ثيابها بمغرة ، ثم قال :

«قال أبو داود في إسناد الحديث : حدثنا ابن عوف الطائي ، حدثنا محمد ابن اسماعيل قال : حدثني ضمضم عن شريح بن عبيد عن حريث بن الابح السلمي عن امرأة من بني أسد ، وذكرت القصة»[115] .

وقد سكت ولم يزد على إتيانه بالإسناد شيئا ، متكلا على ذلك ، حيث إن أبا داود صرح في حديث آخر رواه بهذا الإسناد بانقطاعه ، فقد قال في «باب الفتن» من سننه :

«حدثنا محمد بن عوف الطائي ، حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال ابن عوف : وقرأت في أصل إسماعيل ، قال : حدثني ضمضم عن شريح عن أبي مالك يعني الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله أجاركم من ثلاث خلال . الحديث»[116] قال ابن القطان معلقا على الحديث الأخير ، ومبينا انقطاع إسناده :

---

115) الأحكام 7 / 178 والحديث في سنن أبي داود 4 / 53 .

116) سنن أبي داود 4 / 98 .

«قد تبين أن محمد بن عوف لم يسمعه من اسماعيل ، يعني ابن عياش وإنما قرأه في كتابه ، أو حدثه عنه به ابنه محمد بن إسماعيل ، ومحمد بن إسماعيل لا يصدق فيما يرويه عندهم ، ولا أيضا صح سماعه من أبيه ، قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال : لم يسمع من أبيه شيئا ، حملوه على أن يحدث عنه فحدث عنه»(117) .

وإذا كان هذا هو مراد عبد الحق من إبراز هذا الإسناد ، وهو التعليل بانقطاعه ، فقد أفاد أن من أصوله : التعليل بما عدا السماع ، كالوجادة. وذلك واضح من تصرفه في غيره من الأحاديث .

وقد تقدم في الباب التمهيدي من أساليبه في التعليل بالانقطاع أحكاما كلية بعدم سماع بعض التابعين من بعض الصحابة ، حتى قطع بعدم سماع من ثبت الخلاف في سماعه كما تقدم التمثيل لذلك .

3 – الوقف : بالنسبة إلى الوقف ، فإنه يعل الحديث إذا أسنده الضعيف ووقفه الثقة على الصحابي ، فيصبح المسند معلولا بالموقوف ، كما تقدم في الإرسال .

وتقدم أنه عد في مقدمة كتابه التوقيف من العلل التي ترد بها الأحاديث عنده . ثم أشار إلى مذهب ابن حزم في الموضوع فقال :

«وليس التوقيف علة عند آخرين إذا كان الذي يسنده ثقة» .

لأن ابن حزم – كما تقدم – ينظر إلى الأسانيد نظرة جزئية ، فان أوقف راو حديثا على صحابي ورفعه آخر ، وكانا ثقتين ، أخذ بحديثهما ، ولم يعد ذلك اضطرابا ، لأن خبر الثقتين لا يتدافع .

وقد أخذ عبد الحق من هذا المذهب بجانب ، حيث إنه لا يعل المرفوع

117) الوهم والايهام 1 / 124 .

بالموقوف إلا إذا كان الرافع ضعيفا والواقف ثقة ، من غير عكس ، وربما كان هذا الأصل كليا عند أغلب المغاربة الذين تأثروا بابن حزم في هذا الأصل .

ويمكن الآن الاكتفاء بمثال واحد يظهر أصل عبد الحق في الموضوع ، وقد تصادفنا نماذج كثيرة منه . قال :

«الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا كان الماء أربعين قلة فإنه لا يحمل الخبث»[118] وهذا ليس بصحيح لأنه من رواية القاسم العمري عن ابن المنكدر عن جابر ، وخالفه روح بن القاسم ومعمر وسفيان الثورى ، فرووه عن محمد بن المكندر عن عبد الله بن عمر موقوفا . وكذلك يروى عن أبي هريرة موقوفا ، والصحيح حديث القلتين»[119] .

ويستخلص من هذا المثال أصول واستعمالات اصطلاحية لعبد الحق :

أولها : تعليل المرفوع بالموقوف حسب أصله ، لأن واقف حديث أربعين قلة عن ابن عمر جماعة الثقات : روح بن القاسم ، ومعمر ، وسفيان الثورى رووه عن ابن المكندر عن ابن عمر موقوفا .

ورافعه عن جابر هو القاسم بن عبد الله بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب . وهو ضعيف جدا عندهم ،بل متهم بالوضع[120] .

ثانيها : لم يعبر عن حديث القاسم الضعيف المخالف للثقات بأنه منكر، كما هو الاستعمال الشائع عند المتأخرين ، بل قال : ليس بصحيح .

وللمحدثين استعمالات غير متحدة للفظة «منكر» فهم يطلقون لفظ «منكر» على الحديث ، و«منكر الحديث» على الراوي ، والعبارة الأولى تؤدي عندهم غير ما تؤديه الثانية .

والمهم الآن هو عبارة «حديث منكر» فهم يطلقونه على :

---

118) انظر سنن الدارقطني 1 / 27 .

119) الأحكام 1 / 57 وحديث القلتين الذي صححه هو حديث ابن عمر : اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث ، أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

120) انظر تهذيب التهذيب 8 / 320 والتعليق المغني على سنن الدارقطني 1 / 28 .

أ – ما تفرد به الثقة ولم يوجد إلا عنده ، قال الشيخ عبد الحـي اللكنوى : «فإن القدماء كثيرا ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من الاثبات»[121] .

ب – ما تفرد به الضعيف غير مخالف لأحد .

ج – ما خالف فيه الضعيف ثقة أو ثقات كما في هذا الحديث . قال الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» :

«وإن وقعت المخالفة له (أي للثقة الراجح) مع الضعف (أي ضعف الراوي المخالف)، فالراجح يقال له المعروف، ومقابله يقال له المنكر، مثاله : ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب، وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرىء عن ابن اسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة . قال أبو حاتم : هو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي اسحاق، وهو المعروف»[122] .

ويبدو أن هذا الاستعمال الذي اختاره ابن حجر هو الأغلب، بحسب استقرائه الواسع، وهو ينطبق على حديثنا، ولكن يظهر أن عبد الحق يستعمل «المنكر»:

د – بمعنى هو أقرب إلى الموضوع، وهو ما أطلق عليه الحافظ ابن حجر «المتروك» قال السيوطي في «التدريب» بعد أن نقل التعريف السابق للمنكر عن ابن حجر :[123]

وهذا هو الذي أطلق عليه عبد الحق «المنكر» حيث قال في كتاب الطهارة : «وروى نعيم بن حماد بإسناده إلى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لا تقل : أهريق الماء، ولكن قال : أبول» ثم قال :

---

121) الرفع والتكميل ص 98و 92 .

122) شرح النخبة ص 14 .

123) تدريب الراوي 1 / 240 .

«هذا حديث منكر اتهم به نعيم بن حماد، وإنما هو قول أبي هريرة، وقد رجع إلى ذلك نعيم»[124] .

ومعلوم أن نعيم بن حماد ينطبق عليه الوصف الذي يصير به حديثه متروكا، حسب تأصيل ابن حجر الذي نقله عنه السيوطي، فقد تكلم فيه، واتهم بالكذب ودافع عنه أناس لنصرته للسنة[125] .

وكذلك أورد من عند أبي داود حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام وينفخ وقوله : إنما الوضوء على من نام مضطجعا» فإنه عقب : «قوله : الوضوء على من نام مضطجعا، هو حديث منكر ...»[126] .

ونص أبي داود في «سننه» : «قوله : الوضوء من نام مضطجعا، هو حديث منكر، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة، وروى أوله جماعة عن ابن عباس، ولم يذكروا شيئا من هذا»[127] .

وبالرجوع إلى ترجمة أبي خالد الدالاني في «تهذيب التهذيب» وجدنا ابن حجر ينقل عن ابن حبان في «الضعفاء» قوله فيه : «كان كثير الخطأ فاحش الوهم، خالف الثقات في الروايات، حتى إذا سمعها المبتدي في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق، فكيف إذا انفرد بالمعضلات»[128] .

والملاحظ :

إن استعمال أبي داود للمنكر موافق لتأصيل ابن حجر، حيث اعتبر فيه المخالفة، أما عبد الحق فلم يعتبر المخالفة، وإنما رد الحديث بانفراد هذا الراوي

---

124) أحكام 1 / 44 .

125) انظر تفصيل ذلك في تهذيب التهذيب 10 / 458 .

126) الأحكام 1 / 52 .

127) سنن أبي داود 1 / 52 .

128) تهذيب التهذيب 12 / 52 .

كما رد حديث نعيم بن حماد السابق، فهو أقرب عنده إلى الموضوع، والله أعلم . وسيأتي استعمال ابن القطان للفظة «منكر» بمعناها عنده .

ثالثها : لم يعتبر المخالفة ويرد بها إلا حيث خالف الضعيف ثقات، فقد خالف القاسم العمرى الضعيف في رفع الحديث جماعة الثقات .

أما إن خالف الثقة ثقة، فقد تقدم أن ذلك لا يضر عنده كما رد بذلك على ابن عبد البر، وهو بعد أن ذكر في «المقدمة» أن الاختلاف علة قال : «وليس كل إسناد يفسده الاختلاف» ومقصوده أن الذي لا يفسده الاختلاف هو مخالفة الثقات لبعضهم، والمفسد هو مخالفة الضعيف ثقة .

الا أنه – رحمه الله – خالف أصله هذا، ولكن لا عن عمد، بل بسبب عدم إحاطته بما قيل في راويين، فضعف الثقة منهما ووثق الضعيف، ولم يقطع أمام الاختلاف الكثير في إسناد الحديث برأي، مع أنه قال في «المقدمة» : إن الاختلاف الكثير يعتبر علة .

فقد ذكر من مسند البزار : «عن مجالد عن عامر الشعبي عن جابر، وذكر قصة قراءة عمر للتوراة أمام النبي صلى الله عليه وسلم، وغضبه عليه السلام وقوله : لو كان موسى حيا ما وسعه إلا أن يتبعني» وعقب :

«وقد خولف مجالد في إسناد هذا الحديث، فرواه سفيان الثوري عن جابر ابن زيد عن عبد الله بن يزيد الأنصاري قال : جاء عمر ... وفيه : قول النبي صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حيا، فاتبعتموه وتركتموني لضللتم ...»

ثم قال : «ذكر حديث سفيان أبو الحسن الدارقطني في العلل، وفي هذا الحديث اختلاف أكثر من هذا، وجابر بن زيد دون مجالد بن سعيد، على أن جابرا كان أحفظ»(129) .

فقوله : إن جابر بن زيد دون مجالد، العكس هو الصحيح، فإن جابر بن

129) الاحكام 1 / 30 – 31 .

زيد متفق على الاحتجاج به، حيث أخرج له الجماعة، وكل ما قيل فيه : أنه كان إباضيا، وقد تبرأ من ذلك[130] أما مجالد فقد ضعف حتى رمى بالكذب والتلقين، والاختلاط، وحديثه عند مسلم مقرون بغيره[131] .

فاستواء الرجلين، أو ترجيح مجالد الضعيف على جابر الثقة، مع الاختلاف الكثير في إسناد الحديث، جعل عبد الحق يتوقف في الحكم على هذا الإسناد دون أن يصفه بالاضطراب أو يرده، على أنه لو مشى على أصله لرجح رواية جابر بن زيد على ما عداها .

4 - التدليس :

يعل عبد الحق بالتدليس بمختلف أنواعه التي سيأتي بيانها عند الكلام عليه عند ابن القطان إن شاء الله . وهو في هذا كسائر المحدثين، لا يقبل من المدلس الثقة إلا ما صرح فيه بالسماع، أما غير الثقة فيحكم فيما صرح فيه بالسماع بحسب درجته في الجرح فيما لو كان غير مدلس، ويعتبر المثال التالي، من أجمع الأمثلة التي حوت مذهبه في ذلك، فقد قال :

«وذكر الدارقطني من حديث الحجاج بن أرطاة عن عائشة قالت : بال ابن الزبير على النبي صلى الله عليه وسلم فأخذته أخذا عنيفا، فقال : إنه لم يأكل الطعام ولم يضربون له، الحجاج بن أرطاة كان كثير التدليس، ولم يقل في هذا الحديث حدثنا، ولو قال، لم يكن حجة»[132] .

وبعد : فتلك بعض أصول الإمام أبي محمد عبد الحق الإشبيلي - رحمه الله - في التعليل بمحترزات الاتصال، يعل الحديث بسائر أنواعها، وبمختلف الأساليب ولا يحيد عن تلك الأصول إلا عن سهو أو إغفال، أو إرادة التركيز على رأي معين فيحيد بسبب ذلك عن أصله، أو لعدم إدراكه لموطن العلة .

وذلك ما تكفل باستدراكه عليه وبيانه وإيضاحه بأجلى ما يكون البيان، وأدق

---

130) انظر تهذيب التهذيب 2 / 38 .

131) نفس المصدر39/10

132) الاحكام 1 / 100 .

ما يقع الإيضاح، أبو الحسن ابن القطان الفاسي - رحمه الله - وهو ما أكسبه سمة البراعة والتفوق في هذا العلم الغامض، المتشعب الدروب والمسالك .

الفرع الثاني : التعليل بمحترزات العدالة والضبط

يمكن القول : أن التعليل بمحترزات العدالة والضبط هو الغالب في كتاب «الاحكام الوسطى» لعبد الحق،باعتبار أن العمود الفقري لكل حديث هو إسناده، والإسناد يتكون من الرواة الذين على معرفة أحوالهم ودرجتهم في الرواية يتوقف أولا وقبل كل شيء قبول الحديث أو رده، والراوي في كل إسناد هو المخرج الذي خرج منه الحديث، وذلك يقتضي الحكم على كل واحد من رجال السند بالمرتبة التي يستحقها، ثم بعد التحقق من درجته وقبوله، يأتي البحث في ظروف تحمله وأدائه وسماعه من فلان، أو عدم سماعه، وانفراده . أو متابعة آخر له إلى غير ذلك، أما إذا كان الراوي كذابا أو متهما أو شديد الضعف في نفسه، فإنه يتوقف عند ذلك ولا يتعدى البحث إلى ما عداه . فلا غرابة أن يكون عبد الحق الذي حوى كتابه أنواع العلل كلها قد أكثر من الكلام على الرجال جرحا وتعديلا وتقويما، إلا أن الملاحظ أنه رغم أن الطابع العام للتعليل في الكتاب هو البحث في الرجال وبيان أحوالهم، فإن المؤلف لم يتخذ في كلامه على الرجال منهجا محددا، يمكن معه استخراج قواعد ثابتة على غرار ما تقدم في محترزات الاتصال . فهو مثلا : لم يلتزم برأي واحد ثابت في الرواة، فقد يعدل الراوي ويصحح حديثه أو يسكت عنه، إذا كان في أحد الصحيحين، ويجرحه هنا ويعل به الحديث إذا كان في غيرهما .

ثم إن الرواة الذين تكلم عنهم جرحا وتعديلا يعدون في كتابه بالمآت، وهو إزاء كلامه فيهم، لم يسلك اتجاها واضحا فنجده مثلا :

أ - يفصل القول تارة ويجمله أخرى، دون مقياس، فقد يجمل فيمن ينبغي أن يفصل فيه، والعكس صحيح .

ب - المبدأ العام للكلام في الرواة عنده، أن يذكر الراوي بما قيل فيه أو بما

ترجح لديه فيه، ثم يحيل بعد ذكره مرة أخرى على ما تقدم . ولكنه لم يلتزم بهذا فقد يذكر الراوي الضعيف ويسكت عنه والحال أنه لم يسبق له ذكر .

ج – قد يحكي أقوال أحد أئمة الجرح والتعديل في الراوي ويسكت عن كلامه مسلما له، ثم عند ذكر الراوي نفسه مرة أخرى يبدي رأيا مخالفا .

هذا وغيره مما ستراه عند مناقشة ابن القطان له يجعل من الصعوبة تكوين رأي محدد لعبد الحق في الرجال .

إلا أنه مع ذلك، يمكن أخذ فكرة عامة عن اتجاهه في التعليل بمحترزات العدالة والضبط بصفة مجملة مع ما سيظهر من تطبيقها عند عرض نماذج من تعليله للأحاديث، ويلخص اتجاهه هذا في نقطتين :

الأولى : يعتبر عبد الحق كأغلب الأندلسيين والمغاربة متشددا في جرح الرجال إلى أبعد حد، سواء فيما يرجع إلى العدالة أو إلى الضبط .

أما العدالة عند المحدثين فهي كون الراوي : مسلما، بالغا، عاقلا، معروف العين والحال،له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة واجتناب الأعمال السيئة من فسق أو بدعة .

ومحترزاتها على سبيل الإجمال هي :

أ – الكفر،

ب – الجنون،

ج – الصبا وعدم التمييز،

د – عدم المعرفة بالعدالة بأن عرف بضدها بالكذب، والاتهام به، والفسق بالقول أو الفعل .

هـ – عدم معرفة عين الراوي،

و – عدم معرفة حاله بعد أن عرفت عينه،

ز – الابتداء ويدخل تحت الفسق إلا أنه ميز عنه لمزيد الاعتناء بأمره،

ح – غشيان ما يعتبر من خوارم المروءة،

والذي يهم الآن من هذه المحترزات هو :

1) الجهل بالراوي وعدم معرفة عينه أو حاله .

2) البدعة .

أما الجهل بالراوي فهو يعل بجهالة العين دائما . أما جهالة الحال فقد اضطرب عمله فيها اضطرابا كبيرا،فصله وبينه ابن القطان، وتتبع صنيعه فيه وجزئيات تصرفه، وبنى على ذلك قواعد وأصولا . وسيأتي كل ذلك بتفصيل عند عرض تأصيل ابن القطان في الموضوع .

وأما البدعة، وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كان هذا الاعتقاد عن معاندة بدون شبهة ولا تأويل فمعتقد ذلك يكفر، ومثلوا له بالمجسم،ومنكر علم الله بالجزئيات[133]،وإن كان اعتقاده عن شبهة وتأويل بحيث اعتقد أنه على الحق ومخالفة على الباطل فمعتقد ذلك هم طوائف غير أهل السنة من المسلمين، كالخوارج، والمرجئة،والشيعة الخ .

ومن هؤلاء من غلا في رأيه إلى حد كفره معه طوائف من أهل السنة، ومنهم من كان داعية إلى رأيه ومنهم من توسط، ومنهم من اعتقد مذهبه في نفسه ولم يدع إليه .

فإن كان الواحد من هؤلاء عرف بالصدق ولم يستجز الكذب، فقد سلك المحدثون إزاءه مسلكين . مسلكا نظريا، ومسلكا عمليا .

أما المسلك النظري فهو ما عبر عنه ابن الصلاح بقوله :

«اختلفوا في راوية المبتدع الذي لا يكفر ببدعته، فمنهم من رد روايته مطلقا،لأنه فاسق ببدعته ... ومنهم من قبل راوية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن، وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي لقوله : أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من

133) انظر تدريب الراوي 1 / 324 .

الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، وقال قوم : تقبل راويته إذا لم يكن داعية إلى بدعته، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء، وحكى بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافا بين أصحابه في قبول رواية المبتدع اذا لم يدع إلى بدعته، وقال : أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته، وقال أبو حاتم بن حبان البستي... الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافا . هذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول»(134) .

أما المسلك العملي، فإنهم استعبدوا البدعة المكفرة، وقبلوا سائر المبتدعة بمن فيهم الدعاة والغلاة، بشرط واحد هو ثبوت صدقهم وعدم كذبهم، وقد عقب الحافظ العراقي على ابن الصلاح بما يؤيد هذا المسلك فقال :

«قوله فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، وقد اعترض عليه بأنهما احتجا أيضا بالدعاة . فاحتج البخاري بعمران بن حطان وهو من دعاة الشراة، واحتج الشيخان بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان داعية إلى الإرجاء كما قال أبو داود : قلت : قال أبو داود : ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج، ولم يحتج مسلم بعبد الحميد الحماني إنما أخرج له في المقدمة، وقد وثقه ابن معين»(135) . بل قال الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» :

«والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لا ستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع

134) مقدمة ابن الصلاح ص 104 .

135) التقييد والإيضاح ص 150 .

معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله»[136] .

والملاحظ أن أغلب الرواة في عصر تابع التابعين فمن بعدهم كان منضويا تحت مذهب من المذاهب الاعتقادية التي لا تعتبر بحال من مذاهب أهل السنة . وغالب المعتقدين دعاة، كما روى الخطيب في «الكفاية» عن علي بن المديني قال :

«قلت ليحى بن سعيد القطان : إن عبد الرحمن بن مهدي قال : أنا أترك من أهل الحديث من كان رأسا في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد وقال : كيف يصنع بقتادة ؟ ... كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني ؟ كيف يصنع بابن أبي رواد ؟ وعد يحيى قوما أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى : إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيرا» .

وأسند عن علي بن المديني قوله :

«لوتركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي – يعني التشييع – خربت الكتب، قوله: خربت الكتب : يعني لذهب الحديث»[137] .

والمستنتج من كل ما تقدم أن النقاد المشارقة تحلوا بمرونة، وتكيفوا مع المذاهب التي كانت سائدة في مجتمعهم، فأصلوا ما أصلوا نظريا للاحتياط ولكنهم عند التطبيق اعتمدوا شيئا واحدا هو البحث الجزئي عن كل راو ومعرفة مدى صدقه . فإذا تحققوا من ذلك، طرحوا سائر النظريات جانبا . وقبلوا رواية المبتدع . مهما كان غاليا وداعية .

أما المغاربة – وعلى رأسهم عبد الحق الإشبيلي – وباستثناء ابن عبد البر والقاضي عياض – في بعض الأحيان – وكذلك ابن القطان في هذه الناحية بصفة خاصة كما سيأتي – فقد تمسكوا بمثالية النظريات وطرحوا رواية المبتدع جملة وتفصيلا، حتى ولو لم يكن داعية ولا غاليا، بل كان مبتدعا في نفسه، كما

136) شرح النخبة ص 25 .

137) الكفاية 206/205 .

بينت ذلك بتفصيل وتأصيل ومقارنات في بحثي عن «الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث» .

ونفس الشيء سلكوه إزاء الضبط . فالضبط الذي جزأه المشارقة إلى أعلى وأوسط وأدنى . وأخذوا بالأدنى في المتابعات والشواهد والاعتبار، وحسنوا حديث المختل الضبط إذا تعددت المخارج، لم يعتبر المغاربة منه إلا ما كان تاما، فهم يعتبرون في الضبط أن الراوي يجب عليه أن لا يهم ولا يخطئ ولا يغلط، وردوا خفيف الضبط فضلا عن مختله، ولم يقبلوا روايته في متابعة ولا اعتبار، ولا اهتموا بمسألة الاعتضاد والانجبار، وهم يستعملون عبارات : لم يكن بالضابط، لم يكن بالحافظ، لم يضبط ما روى، كان غير ضابط الكتاب، في غير ما يستعملها المشارقة، إذ المشارقة يستعملون مثل هذه العبارات في المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب الجرح، بينما يستعملها المغاربة في المرتبة الأولى والثانية، التي يرد بها الراوي .

وهذا الذي تقدم في هذه النقطة سيأتي الكثير منه أثناء النماذج التعليلية عند عبد الحق، الا أنه لا بأس من الإشارة إلى ما أصله في الموضوع بعبارات وجيزة في «مقدمته» وهي :

النقطة الثانية : حيث قال :

«وضعف الراوي علة عند الجميع، وضعف الراوي يكون بالتعمد للكذب ويكون بالوهم، وقلة الحفظ، وكثرة الخطأ، وإن كان صادقا، ويكون بالتدليس وان كان ثقة، فيحتاج حديثه إلى النظر، ويكون أيضا بجرحة أخرى مما يسقط العدالة، أو يوهنها، أو برأي يراه الراوي ومذهب يذهب إليه مما يخالف السنة، ويفارق الجماعة، وقد يكون داعية إلى مذهبه ذلك، وقد يكون يعتقده، ويقول به ولا يدعو إليه، وبينهما عند بعضهم فرق، وللكلام في هذا موضع آخر»(138) .

فهو لم يفرق بين الداعية وغيره، ولم يحد في الوهم والخطأ حدا أدنى أو أوسط أو أعلى، بل اعتبر الأمر في مرتبة واحدة .

---

138) مقدمة الأحكام 1/ 4 .

ثانيا : نماذج من تعليلات الأحاديث في الكتاب :

تلك بعض الأصول المهمة للتعليل في كتاب «الأحكام الوسطى» لعبد الحق وبقيت أصول أخرى لا تقل عنها أهمية، لم يقع التعرض لها لسببين :

إما أنها تلائم القواعد العامة لاصطلاح أهل الحديث، فالتنصيص عليها لا يضيف جديدا إلى مذهب المؤلف .

وإما أن ابن القطان تنزل لها وشرحها وبينها، حيث ناقش فيها المؤلف .

وعلى تلك المناقشة بنى أصوله التي هي موضوع البحث، فيؤخر ذلك إلى حين الكلام على ابن القطان إن شاء الله .

والمقصود هنا، هو أنه لزيادة التمكن من أخذ فكرة كاشفة عن التعليل في كتاب عبد الحق الذي هو أساس الكتاب موضوع الدارسة، يتعين – بالإضافة إلى ما تقدم – عرض نماذج أخرى، وقد تتبعها من أجزاء الكتاب، فيؤخذ من كل جزء نموذج أو أكثر، وذلك بعد أن وقع التعرف على منهجه، وسبر بعض أصوله في التعليل . وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة إلى الحقيقة التالية وهي :

أن عبد الحق إذا ذكر حكم ناقد على إسناد أو رجل، فإنه يكون قد تبنى ذلك الحكم، واعتبر هو رأيه فيما حكى، ما لم يناقش صاحب القول أو يعارضه . إذ أنه لا يسكت إلا عما ارتضاه من أحكام .

وبمقتضى هذا ناقشه ابن القطان في كل ما ناقشه فيه . واعتبر سكوته بعد نقل كلام الناقد هو رأيه الشخصي في ذلك الحكم . فإذا نقل عبد الحق عن الترمذي تحسين حديث وسكت عنه . ناقش ابن القطان عبد الحق ولم يناقش الترمذي، وإذا نقل عن أبي حاتم، أو ابن عدي تضعيف رجل أو توثيقه، ناقشه هو دون من نقل عنه الحكم، لأنه إن كان له رأي آخر أبداه، وعارض حكم من نقل عنه .

وعلى هذا الأساس فما يصادفنا من نقول لعبد الحق عن أئمة الحديث . تعتبر هي آراؤه النهائية ما دام قد سكت عنها .

النموذج الأول : في «كتاب الطهارة» وفي «باب ما جاء في الوضوء من القبلة والدم والقلس والضحك في الصلاة» تعرض لأحاديث الوضوء من الرعاف، والقيء والقهقهة في الصلاة، كما هو مذهب الحنفية وعللها كلها على النحو التالي:

«وذكر الدارقطني عن سلمان قال : رآني النبي صلى الله عليه وسلم، وقد سال من أنفي دم، فقال : أحدث لما أحدثت وضوءا» .

وهذا يرويه أبو خالد القرشي الواسطي، وهو متروك(138) م.

وذكر أيضا عن تميم الداري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الوضوء من كل دم سائل . هذا منقطع الإسناد،ضعيفه(139) .

ويروى من حديث زيد بن ثابت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الوضوء من كل دم سائل» .

وهذا يرويه أحمد بن الفرج عن بقية، وأحمد بن الفرج ضعيف، وإن كان عبد الرحمن ابن أبي حاتم قال فيه : كتبنا عنه ومحله عندنا محل الصدق(140) وذكر هذا الحديث أبو أحمد بن عدي .

وذكر الدارقطني أيضا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء، إلا أن يكون دما سائلا» .

إسناده متروك، فيه محمد بن الفضل بن عطية، وغيره(141) .

138م) انظر سنن الدارقطني 1/ 156 مع التعليق المغنى على سنن الدارقطني وانظر في الكلام على طرق الحديث : نصب الراية 1/ 41 .

139) أورده الدارقطني من طريق بقية عن يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز قال : قال تميم الدارى ... ثم قال عقبه : عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الدارى ، ولا رآه ، ويزيد بن خالد ويزيد بن محمد مجهولان 1 / 157 .

140) أحمد بن الفرج أبو عتبة الحمصي المعروف بالحجازي الكندي ، وثقه ابن أبي حاتم انظر الجرح والتعديل 2 / 67 وقال ابن عدى : لا يحتج به هو وسط . ميزان 1 / 128 .

141) محمد بن الفضل بن عطية العبسي مولاهم الكوفي ويقال المروزى من رجال الترمذي وابن ماجه . اتفقوا على تكذيبه ورد حديثه . انظر تهذيب التهذيب 9-401 . وانظر اسناد الحديث في سنن الدارقطني 1- 157 .

وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا رعف أحدكم في صلاته فلينصرف فليغسل الدم، ثم ليعد وضوءه، ويستقبل صلاته».

في إسناد هذا الحديث سليمان بن أرقم وهو متروك[142] .

وعن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من رعف في صلاته فليتوضأ وليبن على صلاته».

في إسناده أبو بكر الداهري . وهو متروك واسمه عبد الله بن حكيم .

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رعف في صلاته توضأ ثم بنى على ما بقي من صلاته .

وفي إسناده عمر بن رباح وهو متروك .

وعن اسماعيل بن عياش قال : حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن أبيه عن عبد الله ابن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :«إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فلينصرف وليتوضأ وليبن على ما مضى في صلاته ما لم يتكلم»، قال ابن جريج فإن تكلم استأنف، وفي بعض الروايات أو رعف[143] .

والصحيح في هذا الحديث أنه عن ابن جريج مرسل، واسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين، وابن جريج وابن مليكة حجازيان ...

وذكر أبو أحمد (ابن عدي) من حديث يغنم بن سالم بن قنبر مولى علي عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يعاد الوضوء من الرعاف السائل،» يغنم منكر الحديث ضعيف[144] ...

أبو داود عن أبي العالية قال : جاء رجل في بصره ضر فدخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه، فتردى في حفرة كانت في

142) انظر ترجمته بتفصيل في تهذيب التهذيب 168/4 .

143) انظر سنن الدارقطني 1 / 153- 154 .

144) يغنم بن سالم أحد مشاهير الضعفاء الهلكي انظر ترجمته في لسان الميزان 6 / 315 .

المسجد فضحك طوائف منهم، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة أمر من كان منهم ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة .

هذا مرسل، وفي المراسل ذكره . وقد أسند من غير وجه ولا يصح منها شيئ ولا يصح الا المرسل عن أبي العالية[145] وفي بعض ألفاظه المسندة عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم : من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الوضوء والصلاة، وهذا يرويه عمر بن قيس المعروف بسندل وهو ذاهب الحديث .

وفي آخر : من ضحك منكم، لم يقل قرقرة، خرجه أبو أحمد من طريق أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو سفيان ضعيف، وقبله من هو أضعف منه، وخرج أبو أحمد أيضا من حديث داود بن المحبر قال : حدثنا شعبة عن قتادة : سئل أنس : مما كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : من الحدث وأذى المسلم . وقيل وأنتم ؟ قال : ونحن .

هذا لا يرويه عن شعبة غير داود، وهو منكر المتن، قال البخاري : داود بن المحبر منكر الحديث شبه لا شيء، لا يدري ما الحديث[146] وكذلك قال فيه غير البخاري[147] . وكان داود في أول مرة ثقة حتى تعبد، وترك الحديث وجالس الصوفية بعبادان ثم قدم بغداد، فلما أسن وكبر، رجع إلى الحديث فكان يصحف ويخطئ، لكنه كان ثقة في دينه[148] .

والملاحظ أن كل من قال فيه من الرواة : متروك، قد وجد في ترجمته أنه اتهم بالكذب، وهو موافق في هذا لما أصله ابن حجر في «شرح النخبة» حيث

---

145) أبو العالية البراء بتشديد الراء بصري تابعي ثقة من الرابعة أخرج له البخاري ومسلم والنسائي تقريب التهذيب 2 / 443 وانظر ترجمته بتوسع في تهذيب التهذيب 12 / 143 .

146) التاريخ الكبير للبخاري 3 / 244 .

147) انظر ميزان الاعتدال 2) 20 .

148) الاحكام الوسطى ج 1 بدوا من ص 50 .

قال: «والقسم الثاني من أقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب، هو المتروك»[149] .

أما منكر الحديث فيطلق على من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ثبت فسقه بالفعل أو القول مما لا يبلغ معه درجة الكفر . أما الفسق بالاعتقاد وهو الابتداع فقد تقدم تفصيله . وقد قال ابن حجر ما مؤداه :

إن من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه فحديثه منكر، على رأي من لا يشترط المخالفة .

وذلك مذهب عبد الحق كما تقدم . فهو لا يشترط المخالفة في المنكر .

النموذج الثاني :

من كتاب الصلاة، باب في المساجد :

«وروى ابراهيم بن يزيد بن قديد عن الأوزاعي عن يحيى بن كثير عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين، وإذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين، فإن الله جاعل له من ركعتين خيرا»

هذه الزيادة في الركوع عند دخول البيت لا أصل لها، قال ذلك البخارى وإنما يصح في هذا حديث أبي قتادة الذي تقدم لمسلم[150] وابراهيم هذا لا أعلم روى عنه الأسعد بن عبد الحميد، ولا أعلم له إلا هذا الحديث»[151] .

ويلاحظ هنا أمران :

الأول : ابراهيم بن يزيد بن قديد هذا صاحب الأوزاعي وان كان معروف العين فهو مجهول الحال، وهو على مذهب ابن حبان الذي سيأتي تفصيله : ثقة،

---

149) شرح النخبة ص 21 .

150) ولفظه : اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين .

151) الاحكام 2 / 6 .

ولذلك ذكره في الثقات(152) وقد أيده ابن حجر بأن سعيد بن عبد الجبار الراوى عنه أخرج له ابن ماجه، وقد قال أبو أحمد انه يروى الكذب، فالآفة منه.

وعبد الحق لم يلتزم برأى واحد إزاء مجهولي الأحوال، فتارة يعل بهم الحديث كما هنا وتارة يسكت عنهم مصححا حديثهم كما ستأتي مناقشة ابن القطان له في ذلك .

الأمر الثاني : قوله : «لا أعلم له إلا هذا الحديث» فهو يعل دائما بقلة الرواية . فالرجل إذا كان ثقة ولم يرو كبير شيئ أي لم يكن من طلبة الحديث والمشتغلين به . وهو ما يعبرون عنه بشيخ حديثه ضعيفا عندهم . كما في :

النموذج الثالث :

قال في كتاب الصلاة أيضا، باب البزار : «عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله تبارك وتعالى : إنما أتقبل الصلاة ممن تواضع لعظمتي . الحديث بطوله .

هذا يرويه عبد الله بن واقد الحراني عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس.

وعبد الله بن واقد كان متعففا صالحا متفقها برأي أبي حنيفة، حافظا له، ولم يكن حافظا للحديث، فضعف حديثة وترك»(153) وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان .

النموذج الرابع :

من كتاب الصلاة أيضا، باب السهو في الصلاة .

«وذكر أبو أحمد (بن عدي) من حديث ابن عباس : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : على الرجل سهو خلف الإمام، قال : إنما السهو على الإمام .

---

152) الثقات لابن حبان 8 / 61 ولسان الميزان 1 / 124 .

153) الاحكام 3 / 3 وانظر ترجمة عبد الله بن واقد مطولة في تهذيب التهذيب 6 / 66 وقد رمز له بعلمة : تمييز أي ليس له رواية في أحد الكتب الستة ، وانما أشبه اسمه ثلاثة من الرواة في الكتب الستة .

هذا يرويه عمر بن عمرو أبو حفص العسقلاني الطحان، وهو متروك في عداد من يكذب[154] والإسناد منقطع لأنه عن مكحول عن ابن عباس»[155] .

النموذج الخامس :

من كتاب الزكاة .

أ – الترمذي عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال : الا من ولي يتيما له مال فليتجر به ولا يتركه حتى تأكله الصدقه .

قال أبو عيسى : إنما روي من هذا الوجه، وفي إسناده مقال[156] . المقال الذي في إسناد هذا الحديث : رواه المثنى بن الصباح – كما تقدم – والمثنى ضعيف لا يحتج به، ورواه عبد الله بن علي بن مهران عن عمرو بن شعيب، وهو ضعيف أو مجهول، ورواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب عن عمر . ورواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن شعيب عن عمر، لم يذكر ابن المسيب، وخالفه حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن مكحول، لم يذكر عمرو بن شعيب ولا ابن المسيب، حديث عمر أصح فيه من المرفوع»[157].

ب – «وذكر أبو داود من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كل سائمة ابل أربعين، بنت لبون . الحديث . بهز بن حكيم وثقة على بن المديني، ويحى بن معين، وغيرهما ضعفه»[158] . في هذا النموذج أمور .

---

154) انظر لسان الميزان 4/ 320 .

155) الاحكام 3 / 16 وانظر في ارسال مكحول عن الصحابة ومن لقي منهم ومن لم يلق : « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » للحافظ العلائي ص 352 ط العراق . وانظر أيضا «المراسيل » لابن أبي حاتم ص 211 .

156) انظر سنن الترمذي 3 / 32 .

157) الاحكام 4 / 5 .

158) نفس المصدر 4 / 7 .

الأول : توقفه في نسخة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، والمعروف عند المحدثين أنها من قسم الحسن بل من أعلى درجاته . وقد أخرج له الأربعة وذكره البخاري تعليقا[159] .

الثاني : توثيقه لعمرو بن شعيب وتصحيحه لرواية الموقوف على عمر . أما نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهي تساوي نسخة بهز بن حكيم . فقد اختلف عمله فيها تارة يقبلها وتارة يردها . وقد تتبع مسلكه ازاءها ابن القطان كما سيأتي .

الثالث : قوله في عبد الله بن علي بن مهران : ضعيف أو مجهول . نص منه على التفريق بين الضعيف والمجهول، علي ما هو الصواب لأن المجهول لا يعرف فلا يوصف بضعف ولا ثقة، أما الضعيف فقد عرف، وعرف بالضعف . وسيأتي أن ابن القطان اتهم المؤلف في كثير من الجزئيات بأنه لا يفرق بين الضعيف والمجهول .

الرابع : علل الحديث المسند لأن رواته عن عمرو بن شعيب كلهم ضعفاء وصحح الموقوف لأن راويه عنه عمرو بن دينار ومكحول . وهما ثقتان، ورواه عن عمرو بن دينار سفيان بن عيينة وهو ثقة أيضا . وعن مكحول حسين المعلم وهو ضعيف . والمفروض أنه طرح رواية حسين المعلم لأنها لا تعل الصحيح، ولم يبال بمخالفة حماد بن زيد لسفيان بن عيينة حيث أسقط حماد عمرو بن شعيب وابن المسيب . لأن المخالفة بين الثقات لا تعل الحديث عنده[160] .

النموذج السادس :

من كتاب الجهاد .

«أبو داود عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة في الإبل أن يركب عليها[161] .

---

159) انظر ترجمة بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري الصحابي في تهذيب التهذيب 1 / 498 .

160) وانظر طرق الحديث في التلخيص الجبير لابن حجر 2 / 157 . وتحفة الأحوذي للمباركفوري 296/3.

161) سنن أبي داود 3 / 25 .

في إسناده عبد الله بن جهم عن عمرو بن أبي قيس عن أيوب عن نافع عن ابن عمر . وعبد الله بن الجهم كان صدوقا لكنه كان يتشيع، وقال أبو بكر البزار : لا نعلم روى منكرا »[162] .

والملاحظ أنه لولا أنه يتشدد في المبتدعة ولا يقبل منهم حتى من لم يكن داعية ولا غاليا لكان قد سكت عن هذا الحديث مصححا له، فإنه ما من جرحة في هذا الرجل إلا تشيعه في نفسه . وقد ذكره ابن حبان في الثقات[163] .

النموذج السابع : من كتاب البيوع :

«وذكر الحارث بن أبي أسامة[164] عن الواقدي عن عبد الحميد بن عمر ابن أبي أنس عن أبيه، قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن عفان يقول : في هذا الوعاء كذا وكذا لا أبيعه الا مجازفة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذ سميت كيلا فكل الواقدى متروك»[165] .

وقد وافقه ابن القطان على رأيه في الواقدي .

النموذج الثامن : من البيوع أيضا :

"وذكر عبد الرزاق قال : قال ابن المبارك عن الاوزاعي : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لرجل باع طعاما جزافا قد علم كيله حتى يعلم صاحبه [166]. وهذا منقطع فاحش الانقطاع»[167] .

والملاحظ أن التعبير الاصطلاحي في مثل هذا أن يقول : معضل، أو معلق وهو كثير ما يعبر بفاحش الانقطاع، وفاحش الإرسال . وربما أخذ التعبير الأخير عن ابن حزم .

---

162) الاحكام النسخة المتممة لنسخة مراكش بالخزانة الملكية ص 183 .

163) انظر تهذيب التهذيب 5 / 179 .

164) أي في مسنده وسيأتي تعريف ابن القطان به في ذكر مصادر عبد الحق .

165) نفس النسخة من الاحكام ص 253 .

166) مصنف عبد الرزاق 8 / 131 .

167) نسخة الخزانة الملكية من الاحكام ص 253 .

النموذج التاسع : من أبواب الطب والأدب وما تبع ذلك .

ذكر كثيرا من الأحاديث في تحريم الغناء من مختلف المصنفات وعللها وهو في هذا متأثر بابن حزم ويمكن الاقتصار على حديثين من السنن :

1) «أبو داود عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان الغناء ينبت النفاق في القلب[168] .

إسناده منقطع . وذكره أبو أحمد من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الغناء ينبت النفاق في القلب .

وعبد الرحمن متروك .

2) الترمذي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذكره قال : لكن نهيت عن صوتين أجمعين فاجرين، صوت عند مصيبة خمش وجوه، وشق جيوب ورنة شيطان .

في إسناده محمد بن أبي ليلى، وهو سيئ الحفظ لم يحتج به أحد[169] وقد صح النهي عن خمش الوجوه وشق الجيوب، وعن رفع الصوت عند المصيبة بإسناد آخر»[170] .

168) أنظر سنن أبي داود 4 / 282 .
169) انظر تهذيب التهذيب 9 / 301 .
170) الأحكام 8 / 17 .

المبحث الرابع

أثر عبد الحق الاشبيلي في ابن القطان الفاسي

أولا : ارتباط كتاب ابن القطان بكتاب عبد الحق :

لا شك أن كتاب ابن القطان، وضع أساسا لتتبع أوهام عبد الحق في كتابه «الأحكام الوسطى» كما يستفاد من عنوانه : «بيان الوهم والايهام الواقعين في كتاب الأحكام» .

وقد كان ابن القطان كغيره من المغاربة متأثرا إلى أبعد حد، بعمل عبد الحق في جمعه لأحاديث الأحكام بالصفة والاسلوب اللذين ألف بهما كتابه .

ويتجلى أثر عبد الحق في طائفتين من أهل العلم ، طائفة عامة الفقهاء والمتكلمين وغيرهم، وطائفة المحدثين .

فأثره في الطائفة الأولى يبرزه الاتجاه الجديد للدولة الموحدية، في العمل بالحديث وطرح ما عداه من فروع، كما تقدم استنتاج الأستاذ الحجوي لذلك .

إذ قام عبد الحق بالعمل الذي تبنته الدولة بعده حين أمر يعقوب المنصور الموحدي علماء الحديث في دولته بجمع الأحاديث النبوية من مختلف المصنفات الحديثية وألزم الناس العمل بها كما سيأتي في ترجمة ابن القطان .

وربما كان عمل عبد الحق الفردي أخلد وأرعب من العمل الرسمي للدولة . حيث لم يكتب له البقاء ولا الانتشار بعد انقراض الدولة الموحدية .

ويمكن القول أنه لولا السياسة وموقف عبد الحق العدائي من الموحدين لكانوا قد تبنوا كتابه، أو اتخذوه أساس مشروعهم، نظرا لشموله واستيعابه وكونه وفق في أغلب ما وضعه من عناوين للأبواب والمسائل التي تتطلبها الحياة اليومية للسلم .

ومهما يكن من أمر فقد عكف المغاربة على كتاب عبد الحق واتخذوه هاديا

ومرشدا وفهرست وكشفا بالأحاديث النبوية، مع اعتمادهم أحكامه، وتسليمهم سكوته ، حتى بعد خفوت الدعوة إلى طرح الفقه المالكي، وانقراض الدولة الموحدية كما تقدم ،وأما أثره في الطائفة الثانية وهي طائفة طلبة الحديث والمشتغلين بعلومه فكان لعدة أسباب منها :

أ – التطبيق العملي لقواعد الحديث وأصوله ومصطلحه، بعبارات جديدة وأسلوب مستحدث، يعتمد الايجاز والدقة، والتحديد . وهو ما لم يعهدوه من قبل، حيث كانت كتب الحديث تعتمد التبسيط من ناحية تتبع الروايات والأسانيد والإستقصاء ثم الإشارة لما ما إلى القواعد والأصول اعتمادا على معلوميتها عندهم . مما يتعذر معه على طالب الحديث التصرف في قواعده إذا لم يكن متمكنا من الفن .

ب – حشد أقوال أئمة الحديث في موضوع واحد، وتتبعها من المصنفات المتعددة في «الجرح والتعديل» و«العلل» ووضعها مختصرة مركزة بين يدى الباحث، مما يتسنى معه لطالب الحديث الاشراف على مختلف الألفاظ والروايات والإطلاع على ما قيل في الراوي والوقوف من الإسناد على القدر الذي يفيد في الحديث حكما بالنسبة إلى القبول أو الرد . وهكذا قد يقف الطالب في صفحة واحدة على أربعة أو خمسة أحاديث محررة مبينة الدرجة موقوفا على مناط الحكم فيها .

ج – الفنية التي تناول بها تطبيق القواعد، وعرض الأقوال، وهي تعتمد على الإشارات البارعة والتلميحات الذكية التي تبعث في الطالب نشوة البحث وتفتح أمامه مجال المقارنة والمراجعة والتنقيب .

د – توقفاته في بعض الأحيان عن إصدار حكم على حديث أو رجل، بعد حكاية القول ومعارضة، مما يحفز الباحث على محاولة إتمام عمله، ومحاولة الكشف عن سبب توقفه .

هـ – نقله عن كتب غريبة ومصنفات تعتبر نادرة في ذلك الوقت بالنسبة إلى المغاربة مما حدا ابن القطان إلى عقد باب للتعريف بمصادره .

ولا بعد في أن ابن القطان قد تفتحت مواهبه الأولى في الحديث وعلومه على كتاب عبد الحق، فهو فهرست للآف الأحاديث، ومصدر للكلام على مآت الرواة ومدرسة تطبيقية لقواعد الحديث كلها .

فمن كان يريد السير في ركاب الدولة، ويتقن العلم الذي تهتم به وتقرب أهله، لا مناص له من دوام مراجعة كتاب عبد الحق، والوقوف على دقائقه ونكته

وكذلك كان ابن القطان، فالمتتبع لكتابه «الوهم والايهام» يجد منه في هذا الباب عجبا، فهو لم يحط بأحاديثه ورواته وأسلوبه ومنهجه وتصرفاته فحسب بل يكاد يكون أحصى كلماته وحروفه، حيث غاص على معانيه، واستخرج من مقاصد مؤلفه وأهدافه ما لعل مؤلفه لم يقصده، مع ترتيب تلك المقاصد والأهداف، وتنظيمها وتبويبها، مما يوحي بأنه كان يحفظه في مقتبل عمره وابتداء طلبه، إذ يتعذر على قارىء كتاب بذلك الأسلوب وتلك الفنية مجرد قراءة، أن يتذكر الأشباه والنظائر، ويجمع بين المتمثلات المتفرقة ويسبر صنيع المؤلف، ويتنبه للحرف الزائد في نسخ الكتاب المختلفة على النحو الذي عالج به ابن القطان كتاب عبد الحق، إن لم يكن يستظهره .

على أن هذا لم يمنع من اعتبار كتاب عبد الحق منطلقا – فقط – لابن القطان ليصول ويجول في الميدان بعد ذلك مستقلا بآرائه وأحكامه عن عبد الحق بل ومنتقدا له ومتحاملا عليه . والكلام ليس في هذا فهو أمر آخر سيظهر بوضوح عند دراسة كتاب ابن القطان ان شاء الله . وإنما الكلام الآن في أن انطلاق ابن القطان هذا كان أساسا من كتاب عبد الحق . حتى تأليفه لكتب أخرى غير الوهم والايهام كمحاولته لجمع أحاديث الأحكام الصحيحة وغير ذلك.

ومهما حاول ابن القطان أن يتملص من هذه الحقيقة متأثرا – والله أعلم – بالناحية السياسية فواقع حاله لا يساعد على ذلك . وسيأتي في الباب الرابع أوجه الإتفاق بينهما حيث لم يسع ابن القطان الا مساعدة عبد الحق وموافقته على عدد من آرائه وأحكامه، رغم انتقاد من بعدهما لهما في ذلك .

وإذا كانت الدراسة لكتاب ابن القطان ستجلى لنا بعضا من هذه الحقائق فيكفي الآن اقتطاف فقرات من مقدمة كتابه، تظهر مدى ارتباطه بكتاب عبد

الحق وثنائه عليه، مع ما يستشف من تأثره به في حرارة تعبيره عن الاقبال الذي وقع على كتاب عبد الحق رغم محاولته للعود على ذلك بالابطال .

يقول ابن القطان في مقدمة كتاب «بيان الوهم والايهام» :

«وبعد، فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ثم الاشبيلي – رحمه الله – قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أفعال المكلفين علما نافعا وأجرا قائما، زكى به عمله ونجح فيه سعيه و ظهر عليه ما صلح فيه من نيته وصح من طويته، فلذلك شاع الكتاب المذكور، وانتشر، وتلقى بالقبول وحق له ذلك لجودة تصنيفه وبراعة تأليفه، واقتصاده، وجودة اختياره، فلقد أحسن فيه ما شاء، وأبدع فوق ما أراد، ودل منه على حفظ واتقان وعلم وفهم واطلاع واتساع . فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية، الا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حداهم حسن تأليفه إلى الاكباب عليه وإيثاره، وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من علم الحديث، من فقهاء ومتكلمين وأصوليين، حتى لربما جر عليهم جهالات ضرهم بها ... فالكتاب المذكور من حيث حسنه وكثرة ما فيه قد جر الاعراض عن النظر الصحيح، والترتيب الأولى من تحصيل الشيء من معدنه وأخذه من حيث أخذه هو وغيره، هذا على تقدير سلامته من اختلال نقل، أواغفال أو خطأ في نظر أهل هذا الشأن ... ولما كان الحال على ما وصفت من احتواء الكتاب المذكور على ما لا يعصم منه أحد، ولا سيما من جمع جمعه وأكثر اكثاره، وكفى بالمرء نبلا أن تعد معايبه .

تجردت لذكر المعثور عليه من ذلك، فذكرته مقيدا به، وممثلا لما لم أعثر عليه من نوعه، إذ الإحاطة متعذرة .

وانحصر ذلك في أمرين هما : نقله ونظره» .

ثم سرد الأبواب الراجعة إلى نقله والراجعة إلى نظره وقال :

«وباعتبار هذين القسمين من الاوهام والإيهامات سميناه :

كتاب بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام ...

وقد كنت شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحادث الصحاح المفيدة أحكاما لأفعال المكلفين، لست أعني ما ترك من حسن أو ضعيف، فإن هذا قد اعترف هو بالعجز عنه، وهو فوق ما ذكر، بل من قسم الصحيح فرأيته أمرا يكثر وتتعذر الإحاطة به[171] ...

وقد يظن ظان أن كتابنا هذا مقصور الافادة على من له بكتاب أبي محمد عبد الحق اعتناء، فذلك الذي يستفيد منه اصلاح خلل أو تنبيها على مغفل، وهذا الظن ممن يظنه خطأ، بل لو كان كتابنا هذا قائما بنفسه، غير مشير إلى كتاب أبي محمد المذكور كان بما فيه من التنبيه على نكت حديثية خلت عنها وعن أمثالها الكتب، وتعريف برجال يعز وجودهم ويتعذر الوقوف على المواضع التي استفدنا أحوالهم منها . وأحاديث أفدنا فوائد في متونها أو في أسانيدها، وعلل نبهنا عليها، وأصول أشرنا اليها، أفيد كتاب، وأعظم، ثمرة تجتنى، ومن له بهذا الشأن اعتناء يعرف صحة ما قلناه ...

فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقد وقفت عليه في الموضع الذي نقله منه، بل وفي مواضع لم يرها هو قط، بل لعله ما سمع بها. إلا أحاديث يسيرة جدا لم أقف عليها في مواضعها»[172] .

ثانيا : تحليل ابن القطان لمنهج عبد الحق واصطلاحه

تقدم في البحث الثاني من هذا الفصل عند الكلام على منهج عبد الحق في كتابه : أنه نص في مقدمة كتابه على جزء من منهجه، ولم ينص على الجزء الآخر، وإنما استخرج من دراسة كتابه واستقراء تصرفاته، وأن ابن القطان خير من استقرأ تصرفات المؤلف، وأبرز منهجه فيما لم ينص عليه في مقدمته .

---

171) سيأتي التعرض لهذا الكتاب في ترجمة ابن القطان ، وأنه كتب منه قسما مهما .

172) مقدمة كتاب بيان الوهم والإيهام بدءا من ورقة 2 من الجزء الأول، وسيأتي تحليل ما يحتاج الى تحليل من هذه الفقرات في الباب اللاحق بإذن الله

وقد كان عرض منهجه في ذلك المبحث مقيدا بما نص عليه في مقدمته تحليلا وتمثيلا .

وقد أن عرض نماذج من استقراءات ابن القطان لتصرفات عبد الحق فيما يخص منهجه في كتابه واصطلاحه في تناول مسائل الفن، وعرض أفكاره فيما يتعلق بعلوم الحديث بصفة عامة. برهانا على تعمق ابن القطان في كتاب عبد الحق وتأثره به .

ولعله من المفيد أن تعرض هذه النماذج مجردة على أي تعليق أو تحليل الا ما لا بد منه من توضيح غامض، باعتبار أنها من صميم مذهب ابن القطان الذي سيعرض بتفصيل في موضعه من هذا البحث ان شاء الله . على أنه سيخصص في الباب الرابع فصل للتعليل بين عبد الحق وابن القطان، ستقع فيه المقارنة بين رأييهما بعد أن تكون الإحاطة قد تمت بمذهب ابن القطان وعرف مذهبه بجلاء بحول الله .

قال ابن القطان :

1) «إن من لم يذكر فيهم ابن أبي حاتم جرحا ولا تعديلا، هم مجهولو أحوال عند عبد الحق بين ذلك عن نفسه في أول كتابه، وسواء كان من لم يذكر فيه الجرح والتعديل ممن لم يرو عنه إلا واحد أو ممن روى عنه جماعة، ورأى أبو محمد أن من روى عنه جماعة يقبل، وعلى ذلك بين نظره وبه عمل في كتابه، فاما من لم يرو عنه الا واحد أو لم يعرف فيه جرح ولا تعديل، فهو لا يقبلهم ولا يحتج بهم»(173) .

2) «ذكر – أي عبد الحق – من طريق البزار من حديث شريك بن عبد الله عن أبي سنان عن أبي الهذيل عن خباب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إن بني اسرائيل لما ضلوا قصوا قال البزار في هذا الإسناد : إسناد حسن، قال أبو محمد : وليس مما يحتج به(174) . كذا قال : ولم يبين موضع علته، ورأيته لما

173) الوهم والإيهام 2 / 173 باب ذكر أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو حسنة وما أعلها به ليس بعلة .

174) الأحكام 28/1 .

ذكره في كتابه الكبير قال بعده : ابن أبي الهذيل اسمه عبد الله، وأبو سنان اسمه ضرار بن مرة، فهذا منه تصريح بأن الذي لأجله لا يحتج به عنده هو شريك، فانه قد كان يظن أنه لم يعرف ابن أبي الهذيل وأبا سنان، ولذلك تبرأ في عهدته بذكرهما . فاذ عرفهما فقد عرف أحكامهما فانها عند المحدثين بينة أعني انهما ثقتان ... فاذن لم يبق من يتعين النظر في أمره عنده إلا شريك بن عبد الله القاضي، وأخباره أكثر من أن يعرض لها، وجملة أمره أنه صدوق ولي القضاء فتغير محفوظه، فمن سمع منه قبل ذلك فحديثه صحيح، وهذا الحديث يرويه عنه أبو أحمد الزبيدي ولا أدري متى سمع منه، فهذه العلة المانعة من تصحيح هذا الخبر، وقد ذكر أبو محمد في الأشربة حديث اشربوا في الظروف ولا تسكروا من رواية شريك، ثم قال : وشريك لا يحتج به ويدلس أيضا، وذكر حديث من لبس ثوب شهرة في الدنيا من عند أبي داود ثم قال : في إسناده مهاجر الشامي وقبله في الإسناد شريك عن عثمان بن أبي زرعة . وهذا منه أيضا مس لشريك، فإن عثمان ابن أبي زرعة هو عثمان بن المغيرة أبو المغيرة أحد ثقات الكوفيين .

وهذا الذي عمل به في هذه الأحاديث من كونه لم يصحح ما هو من رواية شريك لا أقوال ضعفها، وإنما أقول لم يصححها هو الصواب، فهي حسنة»[175].

3) «هو قد يعلل الأحاديث بأن تروى تارة متصلة وتارة مرسلة»[176] .

4) وذكر من طريق البزار من حديث أبي بكر رجل من ولد عبد الله بن عمر ابن الخطاب عن نافع عن ابن عمر في قصة الذي سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول ... وأبو بكر – فيما أعلم – هو ابن عمر بن عبد الله بن عمر، روى عنه مالك وغيره، وهو لا بأس به . ولكن حديث مسلم أصح، لأنه من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر، والضحاك أوثق من أبي بكر، ولعله كان ذلك في موطنين[177] هذا نص ما ذكر، وهو تصحيح منه للخبر نطقا لا بالسكوت

---

175) الوهم والإيهام 1 / 208 باب ذكر أحاديث عللها ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل .

176) نفس المصدر . 174/12 .

177) الأحكام 1 / 44/43 .

عنه، وإن كان رجح عليه حديث مسلم فقد ترجح في ذلك، والتمس له مخرجا بجعله إياه في موطن آخر وقصة أخرى ...»[178] .

ملحوظة :

الذي يظهر أن ابن القطان استفاد تصحيح عبد الحق لحديث البزار من أمرين :

الأول : رواية مالك عن أبي بكر العمري . باعتبار ما استفاض عند المحدثين من أن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، وأنهم سلموا له أمر الحجازيين فلم يجرؤوا على تضعيف حجازي روى عنه مالك . وان كان ذلك ليس هو رأي ابن القطان الخاص كما سيأتي .

والثاني : قول عبد الحق : لا بأس به . فلعله عرف منه أنه يأخذ باصطلاح معين الذي قال : كل من قلت : لا بأس به فهو ثقة .

5) ذكر له أحاديث ساقها من عند مسلم وقال :

«كل هذه الأحاديث هي عنده صحيحة، فسكوته عنها لم يعرض لها بشيء . وهو قد أخبر عن نفسه بأن ما يسكت عنه صحيح عنده، إلا أن يكون مما لا حكم فيه فانه ربما كان فيه بعض السمح .

ولم يبين في شيء منها أنها من رواية مخرمة بن بكير عن أبيه، وهي كذلك من روايته عنه وجميعها من كتاب مسلم ...

ومخرمة لم يسمع من أبيه شيئا وإنما يحدث من كتابه . وقد نص هو على ذلك إثر أحاديث، منها حديث أبي موسى في ساعة الجمعة أنها ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تنقضي الصلاة، قال فيه : لم يسنده غير مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة عن أبي موسى، ومخرمة لم يسمع من أبيه إنما كان يحدث من كتاب أبيه .

وقد كان له أن يسمح فيه لأنه من أحاديث الرغبة في عمل المخبرة بثواب . ومنها حديث محمد بن لبيد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق

178) الوهم والإيهام 123/2 باب ذكر أحاديث اتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها وليست بصحيحة.

امرأته ثلاثا جميعا . الحديث . قال بإثره : رواه مخرمة بن بكير عن أبيه ولم يسمع منه . إنما كان يحدث من كتاب أبيه .

فأبو محمد أحد القائلين بأنه لم يسمع من أبيه ...»[179] .

6) ذكر عبد الحق من عند أبي داود من طريق حرام بن حكيم في غسل الأنثيين من المذى ثم قال : لا يصح غسل الأنثيين وليس يحتج في هذا الإسناد بذلك[180] .

وعقب ابن القطان : «كذا قال، وهو كذلك، ولكن بقي عليه أن يبين منه موضع العلة . وهوالجهل بحال حرام بن حكيم الدمشقي، وهو حرام بالراء بعد الحاء المفتوحة ...

واذا جعلت حراما هذا موضع علة الخبر على ما أراه، فان كان ذلك أيضا معنى أبي محمد، فقد ناقض فيه، وذلك أنه لا يزال يقبل أحاديث المساتير الذين يروي عن أحدهم أكثر من واحد . وحرام هذا يروي عنه العلاء بن الحارث وزيد بن وافد وعبد الله بن العلاء ويروي هو عن أبي هريرة وعن عمه عبد الله بن سعد ...

وقد تبين المقصود وهو علة الخبر . ولما ذكر أبو محمد في باب الحيض حديث حرام هذا عن عمه، فما يحل للرجل من امرأته وهي حائض قال بعد : حرام ضعيف. ولا أدري من أين جاءه تضعيفه، وإنما هو مجهول الحال »[181].

7) «حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ قال باثره : قال أبو عيسى : ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء ففي اقتناعه بقول أبي عيسى، تضعيف له»[182] .

8) «وذكر من طريق البزار عن العباس بن عبد المطلب قال : كانوا يدخلون على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستاكوا فقال مالكم تدخلون علي قلحا . ثم

179) نفس المصدر 1 / 88 باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة أو مشكوك في اتصالها

180) الاحكام 1 / 47 .

181) الوهم والايهام 1 / 210 باب ذكر أحاديث أعلها ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل .

182) الوهم والايهام 2 / 216 .

قال : بإثره : يرويه من حديث سليمان بن كران بالراء الخفيفة والنون وهو بصرى مشور لا بأس به . انتهى كلامه . وهو يوهم صحته من حيث لم يضع فيه نظرا ...»(183) .

9) «وذكر من طريق الترمذي عن أبي هريرة، مر رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بشعب فيه عيينة من ماء عذب فأعجبته . الحديث في فضل الجهاد .

وسكت عنه، وأراه إنما تسامح فيه لأنه في فضائل الأعمال . والا فهو حديث إنما يرويه هشام بن سعد عن ابن أبي هلال عن ابن أبي ذباب، عن أبي هريرة، والترمذي إنما قال فيه : حسن، وهو كذلك حسن لا صحيح، فإن هشام بن سعد يضعف . وقد أكثر عليه أبو محمد اكثارا ينبغي أن نقفك عليه هنا لتعلم مذهبه فيه، وحال الرجل لما يأتي من أحاديثه بعد أن نذكر ما عمل فيه مثل عمله في هذا الحديث من تصحيح أو تسامح .

ذكر من عند الترمذي حديث : أن من أكبر الكبائر الشرك بالله وعقوق الوالدين واليمين الغموس، وسكت عنه ولم يبين أنه من رواية هشام بن سعد .

وذكر من طريق البزار حديث أبي سعيد في أن عيون قريش الآن بصحنان ومر الظهران الحديث بطوله. وسكت عنه، وهو أيضا كذلك من روايته ولم يبين ذلك.

وذكر من طريق أبي داود حديث صم يوما واستغفر الله، لواطيء زوجته في رمضان، ولم يبين أنه من رواية هشام، إلا أنه قال : طريق مسلم أصح وأشهر، وإنما يصح القضاء مرسلا .

وذكر في رجم الزاني قوله : إنك قد قلتها أربع مرات، فيمن قال بثلاثة . الحديث ،وسكت عنه ولم يبين أنه من رواية هشام بن سعد» (184).

183) نفس المصدر 2 / 123 باب التي اتبعها كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها وليست بصحيحة .
184) الأحكام 1 / 63 .

ثم تابع ابن القطان سرد الأحاديث التي سكت عنها عبد الحق وهي من رواية هشام بن سعد، وهي كثيرة، وقال : «وذكر حديث ليس في الماشية قطع إلا فيما أواه المراح، من رواية هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، هكذا مبرزا، واتبعه قول أبي عمر بن عبد البر بتصحيح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا كان الراوي عنه ثقة . فكان هذا كالتوثيق لهشام بن سعد وتصحيح الحديث المذكور وإن كان من روايته [185].

فهذا ما صحح من الأحاديث ولم يبين أنها من رواية هشام .

فأما ما حمل به عليه وضعف من روايته . فحديث ابن عباس في صفة الوضوء، الذي فيه : فرش على رجله اليمنى وفيها النعل، من طريق أبي داود ، أتبعه أن قال : في إسناده هشام بن سعد، وهو ضعيف عندهم، ضعفه يحيى ابن معين ويحيى بن سعيد والنسائي وابن حنبل وأبو حاتم وأبو زرعة، كلهم ضعفه، أو قال فيه كلاما معناه التضعيف . ذكر ذلك ابن أبي حاتم وابن عدي[186] .

وقال في الجمع بين الصلاتين : هشام بن سعد ضعيف ، ضعفه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، ويحيى بن سعد ، وكان لا يحدث عنه ، وضعفه النسائي أيضا . قال : ولم أر فيه أحسن من قول البزار : لم أر أحدا توقف عن حديثه ولا أعله بعلة توجب التوقف عنه ... »[187] .

وهكذا تابع ابن القطان سرد الأحاديث التي ضعف فيها عبد الحق هشام ابن سعد وهي كثيرة أيضا .

10) وذكر من طريق مسلم حديث أبي مالك الأشعري : الطهور شطر الايمان. ولم يعرض له بشيء واكتفى بأنه من كتاب مسلم. وإسناده منقطع» [188]

185) الوهم والايهام 2 / 175 باب ذكر أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو حسنة وما أعلها به ليست بعلة
186) الاحكام لعبد الحق 1 / 70 .
187) الوهم والإيهام 48/2 باب كر أحاديث سكت عنها مصححا لها وليست بصحيحة.
188) نفس المصدر 89/1 باب المتصلة وهي منقطعة.

11) «لما ذكر أحاديث ثوبان وحذيفة وأبي هريرة وأسماء بنت يزيد وغيرهم عند أبي داود والنسائي. في منع النساء من التحلي بالذهب قال : والصحيح الإباحة فكان هذا تضعيفا منه لأحاديث المنع»(189).

12) «فأما حديث من زار قبري وجبت له شفاعتي. فإنه سكت عنه وفي إسناده العمري وموسى بن هلال، ولم يعرض لواحد منهما، ولكن لا أراه صححه لكن تسامح فيه لأنه من رغائب الأعمال»(190).

13) ذكر عبد الحق في نوم الجنب : حديث ابن عمر : يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة. من عند ابن عبد البر. واعتبر ابن القطان ذلك ابعادا انتجاع حيث إن الحديث في مسند البزار من ثلاثة طرق. والبزار أقدم من ابن عبد البر وأصل في نظره ثم اعتذر لعبد الحق بأنه سار على منهجه في هذا حيث قال :

«فإن قيل : الذي احتاج هو فيه إلى التنزل إلى أبي عمر فيه : الأمر بغسل الذكر، وليس ذلك في حديث البزار، قلنا : هو إنما ساق الحديث لمكان زيادة الوضوء للصلاة، فأما الأمر بغسل الذكر فقد أورده من كتاب مسلم مع الأمر بالوضوء، مجملا غير مبين، فاعلم ذلك»(191).

14) قال : «وهو معرض فيما يورد من مسلم أو البخاري عن النظر في الأسانيد، وقد علم أن فيهما أحاديث منقطعة، ويظن أنها تخطئه، فيقع فيها ولا يشعر»(192).

15) وقال : «وان كان لم يرو عن أحد إلا واحد، أو لم يعلم روى عنه إلا واحد، فهو لا يتجاسر أن يقول لأحدهم مجهول، بل تراه يقول : في إسناده فلان، ولم يرو عنه إلا فلان، أو لا يعلم روى عنه إلا فلان، فهو عنده لا يقول في أحد مجهول إلا بنقل عن أحد قاله، كأنه مذهب. حتى إنه لما ذكر حديث :

---

189) الوهم والايهام 89/1 باب المتصلة وهي منقطعة.

190) الوهم والايهام المصححة بسكوت وليست بصحيحة 22

191) نفس المصدر 1 / 83 باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في ايرادها ومتناولها أقرب أو أشهر .

192) نفس المصدر 1 / 125 باب المتصلة وهي منقطعة ..

المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار، أتبعه أن قال : حبان بن يزيد الشرعي لا أعلم، روى عنه إلا حريز بن عثمان، وقد قيل انه مجهول»[193]. وربما يأتي تناول بعض ما تقدم من أحاديث وكلام لابن القطان بالحبحث من نواحي أخرى عند بحث كتاب ابن القطان ان شاء الله.

16) تقدم عند الكلام على منهج عبد الحق. أنه لا يذكر السند أو قطعة منه إلا لغرض التعليل - غالبا - أو التصحيح إذا كان سيناقش المعلل. وأنه أحيانا يذكر تلك القطعة وتكون محتملة للتصحيح والتعليل ولا يتحدث عنها بشيء مما يوقع قارئ كتابه في حيرة، وأن ابن القطان نفسه الذي أحاط بكتابه ومنهجه سلك إزاء هذا التصرف من عبد الحق مسلكين متناقضين. آن الآن ايضاحهما.

المسلك الأول :

أخذه من نص عبد الحق في مقدمة كتابه مضافا إليه بعض الجزئيات من تصرفه. فاعتمد ما يوحي به ظاهر كلام عبد الحق المتقدم من أنه يسكت عن الحديث الصحيح. أي سواء اقتصر على ذكر الكتاب أو الصحابي أو ذكر السند أو قطعة منه ما دام لم يعد على المذكور بتعليل. وقد عقد ابن القطان «باب ذكر أحاديث سكت عنها، وقد ذكر أسانيدها أو قطعا منها ولم يبين من أمرها شيئا». صدره بقوله :

«هذا الباب نذكر فيه أحاديث يتوهم من رآه ساكتا عنها أنها عنده صحيحة ويحتمل أن يكون لما ذكر من أسانيدها ما ذكر، قد تبرأ من عهدتها. وقد كان ذلك منه في جملة أحاديث مر ذكرها في باب الأحاديث التي لم يبين عللها ذكرها بقطع من أسانيدها معتمدا على ما قدم في أحد رواتها أو لأن من يذكر فيها مشهورا بالضعف، فلم يتوهم بسكوته عن إعلالها تصحيحه إياها.

ومرت له أيضا أحاديث ذكرها بقطع من أسانيدها في «باب ما أعل من الأحاديث برجال وترك دونهم أو فوقهم من هو مثلهم أو أضعف منهم».

---

193) الوهم والايهام 2 / 225 تصدير باب ذكر رجال لم يعرف بهم .

فأما هذه التي نذكر الآن فإن تصحيحه متوهم فيها فنعتمد بيان أمرها إن شاء الله تعالى. وقد قلنا ونقول الآن : إنه حين بين اصطلاحه فيما يسكت عنه لم يفرق بين ما ذكر فيه الصحابي فقط، وبين ما ذكر فيه بعض رواته ممن دون الصحابة بل ظاهر أمره أنه يحكم على الجميع (بالصحة ما دام قد سكت عن الحديث ولم ينبه على أحد رواته ومن تقدم) له التنبيه على أنه ضعيف أو مجهول فإنه حينئذ بعد إبرازه إياه بمثابة قوله : في إسناده فلان، وعلى أنا قد وجدناه يذكر في بعض الأحاديث من دون الصحابة ممن لا شك في ثقته، كما فعل في حديث قتل كعب بن الأشرف، فإنه جاء به من عند مسلم واقتطع إسناده من عند سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : سمعت جابرا. وفي أحاديث قد مر ذكرها في باب النقص من الأسانيد قد وجدناه يقول : في بعض الأحاديث في إسناده فلان ويكون فلان المذكور ثقة لا نظر فيه كما قد جرى له في مرسل الحسن البصري في طلاق المريض حين قال في إسناده سهل ابن أبي الصلت السراج. وقد بينا أمره في باب الأحاديث التي لم يعبها بسوى الإرسال، وكما فعل في حديث : من لبس ثوب شهرة في الدنيا فإنه اتبعه أن قال في إسناده شريك عن عثمان بن أبي زرعة، وهذا يوهم ضعفا في عثمان بن أبي زرعة، وهو عثمان بن المغيرة، وما به ضعف بل هو أحد الثقات [194].

المسلك الثاني :

أن عبد الحق لا يبرز قطعة من الإسناد أو رجلا دون الصحابي إلا وقصده أن يعل الحديث بذلك الذي أبرز، سواء نص على تضعيف من أبرز أو لم ينص، لأن الحديث الصحيح عنده الذي يسكت عنه هو الذي يقتصر فيه على ذكر الصحابي.

وعلى هذا الأساس عامله ابن القطان في تعقباته على الأحاديث التي يبرز قطعة من إسنادها ويسكت عنها.

فقد ذكر عبد الحق من عند أبي داود : «حديث ابن عباس استنثروا مرتين الحديث».

194) بيان الوهم والإيهام 2 / 96 .

واقتطع من إسناده قطعة هي : «هي : عن قارظ عن أبي غطفإن عن ابن عباس واتبع ذلك قوله : «قارظ هو ابن أبي شيبة ولا بأس به والصحيح ما تقدم من الأمر بالوتر في الاستنتار»[195]. فعقب ابن القطان : «وحكمه علي قارض بن أبي شيبة بأنه لا بأس به وعلى الحديث بالضعف. يعين لتضعيفه أبا غطفإن لإبرازه إياه»[196]

وعند كلام عبد الحق على طرق حديث «الأذنان من الرأس» وتعليلها[197] قال ابن القطان : «أما حديث أبي أمامة فإنه لم يذكر له علة غير أنه أبرز من إسناده شهرا »[198] أي ابن حوشب. فاعتبر مجرد ابراز الرجل في السند تعليلا للحديث.

وما تقدم مثال من عشرات الأمثلة يعتبر ابن القطان فيها أن ابراز عبد الحق للرجل في الإسناد هو تعليل به، سواء تقدم له ذكره أو لم يتقدم، وحتى على فرض أنه جرح الرجل مرة ثم أبرزه في حديث آخر، فإن ذلك بالنظر إلى آلاف الأحاديث ومئات الرجال المذكورين في كتابه. يعتبر غير ذي فائدة عملية، إذ يصعب على القارئ أن يتذكر إن كان هذا الرجل قد تقدم له ذكر أو لا ؟ ولذلك صار ابن القطان في هذا المسلك الثاني المناقض للأول علي نهج واحد، وهو أنه مهما أبرز الرجل إلا وقد عينه للنظر فيه وتبرأ من عهدته. وكأن ابن القطان استشعر سؤالا يقول : كيف تدعي هذا وهو لم يفرق فيما يسكت عنه بين ما ذكر فيه الصحابي فقط، وبين ما ذكر فيه قطعة من إسناده ؟ فأجاب عن ذلك بما يلي:

قال عبد الحق : «وذكر الدارقطني من حديث عثمان : توضأ ثلاثا ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من توضأ هكذا . الحديث هذا يرويه البيلماني عن عثمان»[199] فعقب ابن القطان في : «باب ذكر أحاديث أعلها برجال وفيها من هو مثلهم أو أضعف أو مجهول لا يعرف» : «فلقائل أن يقول : ومن لنا بأنه علل الحديث بهذا القول حتى ندخله في هذا الباب. فأقول : قد تبين

195) الأحكام 1 / 63 .
196) الوهم والإيهام 2 / 175 .
197) الأحكام 1 / 67 .
198) الوهم والإيهام 2 / 213 .
199) الأحكام 1 / 77 .

مذهبه في البيلماني في غير هذا الحديث» ثم سرد لأحاديث التي ضعف عبد الحق فيها البيلماني»[200].

ثالثا : إحاطة ابن القطان بمصادر عبد الحق :

تقدم قريبا قول ابن القطان في مقدمة كتابه :

«فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقفت على الموضع الذي نقله منه... إلا أحاديث يسيرة جدا لم أقف عليها في موضعها».

والواقع أن مصادر عبد الحق كثيرة، سواء التي نقل منها الأحاديث أو التي نقل منها التعليل والكلام في الرجال، أو التي نقل منها شرح بعض المفردات اللغوية، وغير ذلك.

إلا أن منها ما نقل منه مباشرة، وما نقل عنه بواسطة، كما أن العلماء الذين نقل كلامهم منهم من لهم مؤلفات مشهورة النسبة إليهم، ومنهم من ليس لهم كتب معروفة، كسفيان الثوري وسفيان بن عيينة واسماعيل بن علية.

وقد تصرف عبد الحق في عزوه الكلام إلى من نقل عنهم تصرفات متباينة فتارة يصرح بالواسطة التي نقل بها، وتارة لا يصرح، وتارة يسمى الكتاب المنقول منه وتارة لا يسميه.

وقد عقد ابن القطان في آخر كتابه بابا طريفا عرف فيه بالمؤلفين الذين نقل عنهم عبد الحق، ومنهحه في النقل عنهم.

ولهذا الباب أهمية لا تنكر، فرغم أن هؤلاء الذين ذكرهم ابن القطان مترجمون في أغلب المصادر الموجودة والمتيسرة، فإنه تبقى لترجمة ابن القطان أهميتها. في عدة نواح، منها :

أ - الدلالة على تعمقه في كتاب عبد الحق، وخدمته له، وإحاطته به من سائر نواحيه.

200) الوهم والإيهام 1/ 159 .

ب – أنه اعتمد الجرح والتعديل في ترجمتهم. أي تقويمهم في الناحية الحديثية بصفة خاصة. وذلك أدخل في كتاب عبد الحق، وألصق بموضوع البحث.

ج – أن كلامه يعتبر أصلا للذهبي وابن حجر، في كثير مما قوما به هؤلاء الذين عرف بهم ابن القطان.

ولأهمية هذا الباب نقله الذهبي في اختصاره لكتاب ابن القطان. وهو الآتي الحديث عنه. رغم اجحافه أو اجحاف الناسخ لكتابه في غيره مما اختصره.

لذلك فإنه يحسن نقل هذا الباب بتمامه تكميلا لفائدة البحث. مع التعليق بالهامش على ما يحتاج إلى تعليق.

إلا أنه تنبغي الاشارة إلى نقطتين :

الأولى : أن ابن القطان قد أخل ببعض مصادر عبد الحق. وسيقع استدراكها عليه بعد تمام نصه.

الثانية : أن النسخة الوحيدة الموجودة من الجزء الثاني من كتاب ابن القطان هي نسخة دار الكتب المصرية التي صورتها كاملة، وبآخر صفحات الجزء الثاني بياض سيأتي الحديث عنه بتفصيل فيما بعد. وقد حاولت إكمال بعض النقص من اختصار الذهبي، وما لم يمكن تتميمه سيترك بياضا ويشار إليه بالهوامش.

قال ابن القطان :

«باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه ما أخرج من حديث أو تعليل أو جرح أو تعديل.

إعلم أنه ليس كل من يطالع كتابه، ويتعرف منه ما روى، يعرف كل من يعزو اليه ما يذكر من جميع ما فيه، وإن اتفق لبعضهم أن يعرف المشاهير منهم، كمالك والبخاري، فإنه ربما لا يعرف ابن سنجر، ولا أبا سعيد الماليني وأشباههما ممن لا يعرفه إلا خواص أهل العلم بهذا الشأن. فلهذا المعنى عقدنا هذا الباب نذكر فيه جميع من أخرج عنه من المصنفين، لنخلص به من يقرأ كتابه من هجنة الجهل

بمن يعزو إليه الحديث، ولم نقصد ذكر أخبارهم، لأن ذلك لو قصدناه طال، فإن منهم من كثرت أخباره بحسب عظم قدره كمالك والبخاري مثلا[201] بلاغا، فاقتصرنا على ذكر الإسم والكنية والبلد، والنسبة[202] الحال وربما لا يتفق لنا كل هذا في آحاد منهم وربما يكون أشهرهم وأعظمهم قدرا، أقلهم حظا من كلامنا فيه، وتعريفنا به، لاستغنائه عن ذلك، ولتعذر ذكر الواجب من أخباره، وبالعكس. إن الذي نطيل فيه بعض الإطالة هو الذي احتاج من ذلك إلى ما لم يحتج إليه الآخر.

ولم نذكرهم على الحروف كما العادة في كتب الرجال، لقلة عددهم، ولا بحسب سبقهم إلى التصنيف وتقدم بعضهم على بعض في ذلك، لأن ذلك ربما لا يتحصل كما ينبغي وإنما المتحصل منه أن أول من صنف بالبلد الفلاني فلان وبالبلد الفلاني فلان، وهذا لا معنى لذكرنا إياهم بحسبه، فرأينا لهذا أن نذكرهم بحسب أزمانهم، فلا تنكرن ابتداءنا بمن غيره أولى بالتقديم منه والله ولي التوفيق.

أبو محمد بن إسحاق بن يسار مولى قيس بن مخرمة، هو صاحب المغازى. رأى أنس بن مالك، والمتحصل من أمره الثقة والحفظ، ولا سيما للسير. ولم يصح عليه قادح، وتوفي ببغداد سنة احدى وخمسين ومائة[203].

أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن عدي الثوري، ثور مناة. ويقال: ثور تميم، والحسن بن صالح بن حي الفقيه، ثوري أيضا ولكن إلى ثور حمدان. فأما أبو يعلى منذر الثوري فمن ثور مناة، وقيل فيه من ثور همدان[2004]. ولد سفيان رحمه الله في خلافة سليمان بن عبد الملك سنة ست وتسعين، ومات سنة إحدى وستين ومائة بالبصرة، وهو أحد الأئمة في الفقه والحديث. وأحد المقدمين في الزهد والورع رضي الله عنه.

---

201) بياض مقدرا كلمة .

202) بياض مقدار أربعة سطر .

203) استقرأ ابن القطان تصرفات عبد الحق فيما يخص ابن اسحاق وتوثيقه مرة وتضعيفه اخرى، وقد لخص هنا رأيه فيه .

204) ليس للرجلين ذكر في كتاب عبد الحق، وهو استطرد من ابن القطان لبيان المتشابه من الأسماء.

أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار الربعي مولى بني ربيعة بن مالك بن حنظلة ويقال مولى تميم، ويقال مولى قريش، وهو ابن أخت حميد الطويل أحد الأثبات في الحديث، ومتحقق بالفقه، ومن أصحاب العربية الأول. وكانت وفاته سنة سبع وتسعين ومائة[205].

مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي إمام الفقهاء والمحدثين، المبرز في علمهم، نو الفضل والعقل والحكمة، توفي نسة تسع وسبعين ومائة بالمدينة وقد بلغ من السنين ستا وثمانين سنة.

أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم بن سهم من مقسم الأسدي أسد خزيمة مولاهم وهو المعروف بابن علية، وهي أمه، بصري ثقة، إمام في الفقه والحديث، قال ابن حنبل وابن معين وأبو حاتم مات سنة ثلاث وتسعين ومائة. قال البخاري : وولد سنة عشر ومائة.

أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس الرواسي. أصله من نيسابور، وهو أحد الأئمة في الحديث. مات سنة سبع وتسعين ومائة في رجوعه من الحج بفيد[206].

أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، صاحب مالك فقيه محدث إمام فيهما، توفي سنة سبع وتسعين ومائة[207].

أبو محمد سفيان بن عيينة بن عمران الهلالي مولى بني عبد الله بن رؤيبة ابن هلال كوفي الأصل مكي الدار، وكان بنو عيينة عشرة، حدث منهم خمسة وهم سفيان، ومحمد، وآدم، وعمران، وابراهيم، وكلهم خزر[208] وسفيان أمام أهل

205) بياض وله مصنف في الحديث انظر الرسالة المستطرفة ص 40 .

206) له مصنف في الحديث معروف بمصنف وكيع . المستطرفة 40 .

207) له كتاب الجامع في الحديث وقد طبع الموجود منه بالمعهد الفرنسي بالقاهرة . 1989 / 1948 . ويعتبر من النوادر رغم طبعه وقد وقفت عليه بالخزانة الملكية . وانظر بروكلمان 3 / 155 وكتاب « المسند » ويوجد مخطوطا بظاهرية دمشق .

208) اي في عينيه حول .

الحـديث. ولد سنة سـبع ومـائة ومـات أول يوم من رجب سنة ثمـان وتسـعين ومائة[209]. أبو داود سليمان بن داود الطيالسـي مولى قريش أصله فارسي سكن البصرة يقال : إنه كان يحفظ ثلاثين ألف حديث. وروي أنه قال : كتبت عن شعبة ستة آلاف وسبعمائة. وشرب البلاذر للحفظ فتجذم به. والذي يقال في أوهامه، إنما هو قليل في جنب كثير محفوظه، وهو ثقة لا شك فيه. وقال البخاري عن ابن المثنى : مات سنة ثلاث ومائتين[210].

أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع اليماني أخو عبد الوهاب بن همام، من أهل الحديث والفقه، ثقة، قال البخارى : مات سنة إحدى عشرة ومائتين[211].

أبو عـبـيـد القـاسم بن سـلام البـغـدادي، من أهل الفـقـه والحـديث[212] بطرسوس. وخرج إلى مكة فسكنها سنة أربع وعشرين[213].

أبو جعفر محمد بن الصباح البزاز بزاعين، البغدادي المعروف بالدولابي صاحب حديث ويسيرفقه، ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين[214].

أسد بن موسى المعروف بأسد السنة، يقال : إنه كان أمويا وكان يكتم ذلك. هو أسد بن موسى بن ابراهيم بن الوليد بن عبد الملك. يروي عن حماد بن سلمة وحماد بن زيد ونحوهما، ولا أذكر ميقات وفاته، قال أبو العرب : قال أبو الحسن يعنى الكوفي : أسد بن موسى، ثقة.

---

209) ولم تشتهر له كتب انظر تذكرة الحفاظ 1 / 262 .

210) له مسند طبع بحيدر أباد بالهند سنة 1321 هـ .

211) له المصنف في الحديث وقد طبع في 11 مجلدا بالهند بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في سنة 1390 .

212) بياض .

213) بياض توفي سنة 224 وكان ثقة في الحديث ومصنفاته هي : الأموال وغريب الحديث وهو الذي ينقل منه عبد الحق بكثرة . والفقه .

214) له كتاب الاسماء والكنى مطبوع بالهند .

ملحوظة :

في ترتيب ثقات العجلي للحافظ الهيثمي ص 62 رقم 76 : ثقة وكان صاحب سنة، ولا أدري لماذا نقل ابن القطان كلام العجلي بوساطة أبي العرب مع أنه وقف على ثقات العجلي وينقل منه بكثرة ؟

أبو عثمان سعيد بن منصور الخراساني، يقال : إنه من الطالقان، سكن مكة ويقال انه جوزجاني، وهو ممن سمع من مالك بن أنس، وهو أحد الاثبات. قال البخاري مات سنة تسع وعشرين ومائتين، أو نحوهما (215).

أبو بكر عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان العبسي، وابراهيم بن عثمان هو أبو شيبة الواسطي، كوفي حافظ مقدم في ذلك، وأخوه عثمان حافظ ثقة. وأخوهما القاسم ضعيف، توفي أبو بكر سنة خمس وثلاثين ومائتين(216)

أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة بن عباس ابن مرداس السلمي، سكن قرطبة، وأصله من ألبيرة، متحقق بحفظ مذهب مالك ونصرته والذب عنه، لقي الكبار من أصحابه، ولم يهد في الحديث لرشد، ولا حصل منه على شيخ مفلح، وقد اتهموه في سماعه من أسد بن موسى، وادعى هو الإجازة. ويقال ان أسدا أنكر أن يكون أجازه، ووفاته سنة ثمان وثلاثين ومائتين(217).

أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المعروف بابن راهوية

---

215) له كتاب « السنن » وينقل عنه عبد الحق بواسطة ابن حزم كما ذكر ابن القطان في مكان آخر .

216) له « المسند » و« المصنف » وقد تم طبع المصنف مؤخرا بالهند . وله كتاب آخر اسمه : شريعة المغازي نقل منه عبد الحق حديث ابن عباس في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في فجر الجمعة . انظر الأحكام 2 / 148 .

217) له مؤلفات كثيرة . منها الواضحة والجامع . وقد استوعبت ترجمته ومؤلفاته في البحث الذي نشرته عنه بمجلة دار الحديث الحسنية العدد الأول سنة 1399 .

وقد ذكر ابن القطان في مكان آخر أن عبد الحق لم ير كتبه وانما نقل عنه بواسطة ابن حزم .

قيل له ذلك لأن أباه ولد في الطريق، وهو أحد الأئمة في الفقه والحديث توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وهو ابن سبع وسبعين سنة[218].

أبو السري هناد بن السرى بن مصعب الدارمي الوراق[219]. شيخ مسلم وأبي داود. ولا أذكر ميقات وفاته[220].

أبو محمد عبد بن حميد الكشي وكش بفتح الكاف قرية بالجبل على ثلاثة فراسخ من جرجان[221] يقال : ان اسمه عبد الحميد. وعبد لقب له. وزعموا : أن ما اتبع البخاري في جامعه حديث ابن عمر في حنين الجذع. من قوله : وزاد عبد الحميد أنه عبد بن حميد[222] ولم يقع له ذكر عند البخاري في غير هذا الموضع. فأما مسلم فأكثر عنه، وهو يروي كثيرا عن عبد الرزاق ويعقوب بن ابراهيم بن سعد، وأبي عاصم وعثمان بن عمرو، له كتاب المسند وكتاب التفسير وغيرهما، يرويها عنه ابراهيم بن خزيم بالزاى، وهو الشاش ذكر ذلك الدارقطني في كتاب «المؤتلف والمختلف»، ولا أذكر ميقات وفاته»[223].

أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي البخاري، مولى سعيد بن جعفر والي خراسان. إمام أهل الحديث، ذو الدين والفضل والزهد والورع، أخباره أكثر من أن يتعرض لها، ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثنتي عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة. ومات يوم الفطر سنة ست وخمسين ومائتين.

---

218) له « مسند » قال بروكلمان في 1 / 157 يوجد الجزء الرابع منه في القاهرة أول 1 : 305 ثاني 1 : 146 . وقد ذكر ابن القطان أن عبد الحق لم يره أيضا وانما ينقل منه بواسطة ابن حزم

219) بياض .

220) قال الذهبي في اختصاره ت 243 .

221) علق الذهبي في اختصاره لكتاب ابن القطان على قوله هذا بقوله : قلت : هذا وهم . فهو من كس مهملة . مدينة بما وراء النهر .

222) انظر صحيح البخارى بهامش فتح البارى 6 / 444 بولاق . قال الحافظ بن حجر عند قول البخاري قال عبد الحميد : « عبد الحميد هذا لم أر من ترجم له من رجال البخارى الا أن المزى ومن تبعه جزموا بأنه عبد عبد بن حميد الحافظ المشهور . وقالوا كان اسمه عبد الحميد ، وانما قيل له عبد بغير اضافة تخفيفا . وقد راجعت الموجود من مسنده وتفسيره فلم أر هذا الحديث فيه » .

223) قال الذهبي في الاختصار : قلت : توفي سنة 249 هـ . وعن مسنده انظر بروكلمان 3 / 157 وتوجد بخزانة القرويين نسخة منه .

محمد بن سنجر الجرجاني نزيل مصر أحد الأثبات المكثرين. توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين[224].

أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى إمام. توفي سنة إحدى وستين ومائتين.

أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن عمرو بن مسلم المزني صاحب الشافعي إمام في الفقه من ساكني مصر، وبها توفي سنة أربع وستين ومائتين وسنه سبع وثمانون.

عباس بن محمد الدوري صاحب ابن. معين. والدور موضع ببغداد، وسر من رأى أيضا. كنيته أبو الفضل، وهو ثقة ان شاء الله. ولد سنة خمس وثمانين ومائة وتوفي سنة إحدى وسبعين ومائتين، وسنه ثمان وثمانون سنة[225].

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن[226] البصرة إمام عمر، توفي بالبصرة ليلة الجمعة ست عشرة خلت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين.

أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد من أهل قرطبة أحد الأثبات المكثيرين المتقدمين في الزهد والورع ولد سنة إحدى ومائتين ومات سنة ست وسبعين ومائتين[227].

أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب[228].

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي،

---

224) له « المسند » .

225) سؤالات الدوري ليحى بن معين عن الرجال ينقل منها عبد الحق بواسطة ابن حزم كما ذكر ذلك ابن القطان .

226) بياض . ويقصد أبا داود الامام صاحب السنن .

227) والغريب أن عبد الحق لم يقف وهو بالأندلس على تفسير ومسند بقي بن مخلد حيث ينقل منهما بواسطة ابن حزم . ووقف عليهما ابن القطان بالمغرب حيث ينقل عنهما مباشرة كما سيأتي .

228) زاد الذهبي : «صاحب التاريخ توفي سنة 279: ويوجد السفر الثالث من تاريخ ابن أبي خيثمة في رجال الحديث في خزانة القرويين تحت رقم 244 .انظر فهرسة خزانة القرويين للعابد الفاسي 257/1.

ويقول بروكلمان 3 / 158 : له مسند رتبه على أبواالفقه ، فهو ليس بمسند على الحقيقة . وكان الناس يختلفون لقراءته في القرن السادس للهجرة ، ولم يبق الا شرح له في القاهرة أول 1 / 161.

الترمذي وترمذ بخراسان جهله بعض من لم يبحث عنه، وهو أبو محمد بن حزم، فقال في كتاب الفرائض من «الإيصال» إثر حديث أورده : أنه مجهول[229] فأوجب ذلك في ذكره من تعيين من شهد له بالإمامة ما هو مستغن عنه بشاهد علمه وسائر شهرته. فممن ذكره في جملة الأحاديث : أبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الله بن البيع، وقال أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي الحافظ في كتابه : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ابن الضحاك الحافظ ثقة متفق عليه، وممن ذكره أيضا : الأمير ابن ماكولا. وابن الفرضي، وأبو سليمان الخطابي، وذكر وفاته جماعة منهم أبو محمد الرشاطي، قال : إنه توفي ليلة الإثنين لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

أبو محمد الحارث بن أبي أسامة التميمي البغدادي، وثقة أحمد بن كامل وقال فيه الدارقطني صدوق، مات ليلة عرفة سنة اثنتين وثمانين ومائتين وقد بلغ ستا وتسعين[230].

أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن ثعلبة بن زيد بن الحسن بن كلب بن أبي ثعلبة الخشني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل قرطبة، رحل فأكثر السماع وجمع من علمي الحديث والغريب كثيرا، وهما الغالب عليه، ومات سنة ست وثمانين ومائتين، وهو ابن ثمان وستين سنة[231].

علي بن عبد العزيز بن مروان البغوي، وبغو بناحية خرسان، لزم أبا عبيد[232] هو سنة سبع وثمانين ومائتين [233].

---

229) ما زلنا ونحن صغار نسمع من شيوخنا ، ثم قرأنا في المصادر المتعددة ان ابن حزم جهل الترمذي ورد حديثه ، ومنذ ذلك الوقت والنفس متشوفة الى المكان الذي نص فيه ابن حزم على جهله بالترمذي حتى حل هذا الاشكال ابن القطان . والغالب أن كل من نقل هذا عن ابن حزم من الحفاظ انما نقله بواسطة ابن القطان ، لان كتاب الايصال لابن حزم فقد فيما يبدو مبكرا ، الا أجزاء منه توجد باليمن

230) ومسنده من الكتب القلائل التي وقف عليها عبد الحق ولم يرها ابن القطان .

231) انظر مؤلفاته في فهرست ابن خير ص 195.

232) بياض

233) له كتاب المنتخب في الحديث ، ولا أدري هل هو « المسند » الذي ذكره في الرسالة المستطرفة ص 65 ، أوله المسند والمنتخب . وفي تذكرة الحفاظ 2 / 622 ترجم له بأنه صاحب المسند ، وبعض الناس يقتصر على « المنتخب » ويمكن أن يكون اسم كتابه « المسند المنتخب » والله أعلم .

أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار المصري، كان أحفظ الناس للحديث، توفي بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومائتين[234].

أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، صاحب الاختلاف، ولم يكن مروزيا وإنما نسب إليها تلقيبا، وهو نيسابوري، وهو إمام في الفقه والحديث وتوفي بسمرقند سنة أربع وتسعين ومائتين بها، ألف كتابه الكبير وغلب عليه مذهب الشافعي[235].

أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي صاحب الجرح والتعديل إمام من أئمة خرسان كثير التصنيف، لا أذكر وقت وفاته[236].

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي إمام أهل الحديث توفي بالرملة سنة اثنتين وثلاثمائة.

أبو يحيى زكرياء بن يحيى بن داود الساجي، ينسب إلى الساج. وهو خشب أطول من النخل، وأكبر من شجر الجوز، وهو بصري فقيه ومختلف فيه في الحديث وثقه قوم وضعفه آخرون[237] وبالبصرة كانت وفاته سنة سبع وثلاثمائة[238].

---

234) تقدم الكلام علي « مسندة » في الباب التمهيدي عند ذكر المؤلفات في العلل.

235) له كتاب « المسند » قال بروكلمان 3 / 159 .

أ) مسند في : القاهرة أول 1 : 420 القاهرة ثاني 1 : 147 .

ب) قيام الليل وقيام رمضان ، وكتاب الوتر : أصفية 3 : 260 رقم 973 » .

وقد رأيت له كتاب « الصلاة » في مجلد ضخم مصور عن مكتبة الاسكوريال بمدريد ويقال : إنه اجمع كتاب في الصلاة وفضائلها .

236) قال الذهبي في اختصاره لكتاب ابن القطان : قلت : توفي سنة 327 .

237) قال الذهبي في اختصاره معقبا على كلام ابن القطان هذا : كذا قال فأخطأ ما علمت أحدا ضعفه.

وقال في الميزان : 2 / 79 ما علمت فيه جرحا أصلا . وقال أبو الحسن بن القطان : مختلف فيه في الحديث وثقة قوم وضعفه آخرون .

وقال ابن حجر في « اللسان » : 2 / 488 ولا يغتر أحد بقول ابن القطان قد جازف بهذه المقالة . وما ضعف زكريا الساجي هذا أحد قط كما أشار اليه المؤلف (أي الذهبي) .

238) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ 2 / 709 : « وللساجي كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الشأن » ولا أعلم شيئا عن وجود هذا الكتاب الآن .

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري من أهل طبرستان، إمام في الفقه والحديث والتفسير والتاريخ، مات ببغداد سنة عشر وثلاثمائة[239].

أبو بكر بن أبي داود سليمان بن الأشعث صاحب السنن. قد تقدم كلامهم فيه في هذا الكتاب[240] ولا ريب في حفظه واكثاره[241] وكانت وفاته سنة ستة عشرة وثلاثمائة وهو ابن سبع وثمانين[242].

أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري. فقيه محدث ثقة، ولا يلتفت إلى كلام العقيلي فيه[243] ووفاته سنة ثمان عشرة وثلاثمائة[244].

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سملة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم، أزدي حجري ينسب إلى طاحية بن سود بن الحجر، قال الهمداني : وطاحية ينسب اليها هكذا طحاوي، وقال غيره : انما ينسب إلى قرية بمصر يقال لها طحا. مقدم في الفقه والحديث. وفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. ولد سنة تسع وثلاثين ومائتين[245].

---

239) زيادة على التفسير والتاريخ فان عبد الحق ينقل بكثرة عن كتابه « تهذيب الآثار » كما في 1 / 76 و 2 / 183 وغيرهما . وقد طبع منه 4 أجزاء.

240) قد أطال ابن لقطان في الكلام عنه داخل كتابه وهو يرد على عبد الحق تناقضه في شأنه . فتارة يضعف به الحديث وتارة يتسكت عنه .

241) ليس هذا تعديلا ولا تجريحا منابن القطان فالحاظ قد يكون حافظا وهو ضعيف ، والاكثار قد يضعفون به وقد يكون ثناء .

242) ومن أشهر كتبه المطبوعة : كتاب المصاحف ، الذي اعتنى به المستشرقون وطبعوه ونقلوا منه في الطعن على القرآن الكريم بالاختلاف .

243) وكذلك تكلم فيه مسلمة بن القاسم الأندلسي ، ودافع عنهاالذهبي وابن حجر في الميزان ولسانه ونقل الذهبي كلام ابن القطان في تعديله . وكذلك ركز عليه في اختصاره للوهم والايهام انظر لسان المزان 5 / 27 .

244) قال ابن حجر : وقد اعتمد على ابن المنذر جماعة من الأئمة فيما صنفه في الخلافيات وكتابه الاشراف في الاختلاف من أحسن المصنفات في فنه . لسان 5 / 27 وفي المستطرفة 77 : له تصانيف منها : كتاب الاشراف وهو كتاب كبير والمبسوط وهو أكبر منه ، والاجماع وهو صغير . وله أيضا كتاب : الاقناع . طبع الاجماع، وقطعة من الاشراف.

245) كتاباه « مكل الاثار » و شرح معاني الآثار » مطبوعان .

أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد من مدرك العقيلي مكي ثقة جليل القدر عالم بالحديث، مقدم في الحفظ، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة(246).

أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج من أهل قرطبة كان فقيها محدثا مقدما في العلمين، واللقاء على تراجم كتاب السنن لأبي داود لأنه رحل إليه ففاته، ومات سنة ثلاثين وثلاثمائة(247).

أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن واضح بن عطاء مولى أمير المؤمنين الوليد عبد الملك، يعرف بالبياني، سمع من أئمة المشرق والأندلس، وتحقق بعلم الحديث وكان أحد الحفاظ المتقنين، ولد سنة سبع وأربعين ومائتين، توفي سنة أربعين وثلاثمائة(248).

أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن أحمد بن يحيى المعروف بابن الأعرابي ثقة جليل القدر كثير التأليف. ولم يعبه أخذ البرطيل على السماع(249) سكن مكة، ولد يوم النحر سنة خمس وأربعين ومائتين، وتوفي سنة أربعينوثلاثمائة(250).

أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ الجرجاني أحد الأئمة، وكتابه الكامل واف بغرضه، وفي سنة أربع وستين وثلاثمائة. قرأ عليه المالين كتابه ولا أذكر وقتوفاته(251).

---

246) من أشهر كتبه : « كتاب الضعفاء الكبير » وهو مطبوع في أربعة أجزاء .

247) كتابه « المستخرج على سنن أبي داود » ينقل منه عبد الحق بواسطة .

248) ومصنفه الشهير ينقل منه عبد الحق أيضا بواسطة ابن حزم وبواسطة ابن مدير عن ابن الطلاع عنه . كما ذكر ذلك ابن القطان .

249) أخذ الأجرة على السماع ويسمونها البرطيل أي الرشوة ، جرح به عدد من المحدثين ، ومنهم الأندلسيون والمغاربة . وأفتى بعضهم بجوازه للضرورة ، ويظهر أن ابن القطان من القائلين بجوازه وعدم التجريح به .

250) من أشهر كتبه المتداولة بين المحدثين : « معجم الشيوخ » .

251) قال الذهبي في الاختصار : توفي سنة 365 . وكتابه « الكامل » مطبوع .

أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني منسوب إلى دارقطن محلة من محال بغداد، وهو الحافظ الإمام بلا مدافعة، ولد سنة ست وثلاثمائة ومات سنة خمس وثلاثمائة.

أبو الحسن سعيد بن عثمان بن السكن المصري الحافظ. لا أذكر الآن وقت وفاته(252) ولا أعرف أن أبا محمد نقل من كتابه في السنن شيئا، لكن من كتاب الحروف في الصحابة.

أبو محمد الاصيلي، وهو عبد الله بن ابراهيم، أصله من شذونة، وينسب إلى أصيلة، مدينة دثرت كانت بالقرب من بلد طنجة، ويقال فيه : أزيلي ويقال بين اللفظين، لقي الرجال بالمشرق، وتحقق الفقه والحديث وفي(253) بن أبي عامر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ودفن بمقبرة الرصافة(254).

أبو سعيد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن الخليل الماليني، راوي كتاب أبي أحمد بن عدي، قد تقدم ذكره بما يغني عن اعادته وتوفي سنة تسع وأربعمائة(255).

أبو سليمان حمد بن ابراهيم بن الخطاب الخطابي منسوب إلى جده، صاحب فقه، وحديث، ومعان، وغريب، وشعر، هو به مذكور في اليتيمة(256) ولا أعرف الآن ميقات وفاته(257).

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع الحاكم الحافظ نيسابوري لا أذكر وفاته(258) وله كتب كثيرة وقد نسب إلى غفلة(259).

---

252) قال الذهبي في الاختصار : توفي سنة 353 . وتقدم الكلام عن صحيحه .

253) بياض .

254) له كتاب « الدلائل في اختلاف العلماء » ولا أعرف عن وجوده شيئا .

255) له كتاب « المؤتلف والمختلف » .

256) أي يتيمة الدهر للثعالبي : 4 / 231 .

257) قال الذهبي مات سنة 388 .

ومن كتبه : « معرفة السنن » والآثار ، « معالم السنن ، « شرح سنن أبي داود وهو مطبوع وغريب الحديث ، وبيان اعجاز القرآن مطبعو ، واصلاح غلط المحدثين ، وغيرها .

258) قال الذهبي مات سنة 405 .

259) والغريب أنه لا عبد الحق ، ولا ابن القطان ينقل عن كتابه « المستدرك على الصحيحين » الذي هو أشهر كتبه ، بل ينقلان عن « معرفة علوم الحديث وغيره .

القاضي أبو الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي البصري سمع عليه كتابه في الفوائد بمكة شرفها الله. ولا أذكر ميقات وفاته(260).

أبو أحمد الحاكم صاحب الكنى. لا أعرفه(261).

أبو عمر يوسف بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، فقيه حافظ محدث متقن عالم بالخلاف والآداب، قديم السماع كثيره، مولده في رجب سنة اثنين وستين وثلاثمائة وتوفي سنة ستين، وقيل : ثلاث وستين وأربعمائة.

أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الحافظ الفقيه على مذهب أهل الظاهر، برع في الفقه والحديث، والتاريخ والآداب. وهو من بيت وزارة، ووزر بنفسه لبعض ملوك الأندلس، ثم تخلى لطلب العلم والانفراد له، ومولده آخر يوم من رمضان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ومات سنة ست وخمسين وأربعمائة(262).

هؤلاء هم الذين ذكر أبو محمد عنهم في كتابه ما ذكر، إلا أن منهم من لم ير له كتابا. وإنما نقل ما نقل عنهم من عند من ذكره عنهم، فعزاه هو إليهم، وقد كان الأكمل ألا يفعل، وإن كان قد بين ذلك في بعضهم.

---

260) قال الذهبي في « الاختصار » : انه توفي سنة 445 وفي « تاريخ مكة » للحافظ تقي الدين الفاسي 156/2 : أنه توفي في جمادي الآخرة سنة 443 بزبيد . ذكر ذلك نقلا عن الذهبي . وتاريخ وفاته يعطى أن قول ابن القطان : « سمع هو بضم السين مبني للمجهول ، اذ عبد الحق لم يحج ، ولم يكن ولد وقت موت ابن صخر ، وقد قال الفاسي في ترجمته : « وانتقى عليه أبو نصر السجزى مجالس بمصر فسمعها منه الحافظ أبو اسحاق الحبال ، وأخوه عبد الرزاق بقرافة مصر وسمع منه بمكة : هياج بن عبيد الحصلني » .

261) كتابه « الكنى » من الكتب التي رآها عبد الحق ، ولم يرها ابن القطان . بل ولا حتى عرف صاحبه . واسمه : محمد بن محمد بن اسحاق النيسابورى الكرابيسي تـ 378 . تذكرة الحفاظ 3 / 976

262) ينقل عبد الحق من كتب ابن حزم الحديثية ما عدا « الايصال » الذي يعتبر الأصل لكتابه « المحلى » فقد صرح بأنه لم يره حيث أورد في 4 / 96 من كتاب « الاعراب » لابن حزم : حديث ابن عباس : « اذا حج العبد ثم عتق فعليه حجة أخرى » ونص ما قال : » وقال أبو محمد في كتاب الاعراب : روينا من طريق يزيد بن زريع عن شعبة عن الأعمش عن أبي طبيان عن ابن عباس ... هذا اسناد رجاله أئمة وثقات ، ولكن لا أدرى الاسناد الموصل الى يزيد بن زريع فان أبا محمد أحال به على كتاب « الايصال » ولم أره » . أما كتاب « الاعراب » الذي أشار اليه والذي ينقلان منه معا، ففي « المستدرك الثاني لأعلام » الزركلي للطبعتين الثانية والثالثة : « الاعراب خ في 214 ورقة كتب سنة 761 شستربستني الرقم 3482 » . واسمه الكامل : « الاعراب عن الحيرة والالتباس، الموجودين في مذهب أهل الرأى والقياس » وانظر تقديم « معجم فقه ابن حزم » 1 / 81 .

وهؤلاء الذين لم ير كتبهم. هم : حماد بن سلمة، ووكيع، وأبو سعيد بن الاعرابي وإسحاق بن راهوية(263) وقاسم بن أصبغ والخشني. وابن أيمن وسعيد بن منصور(263م) وينقل عن ابن إسحاق وابن حبيب والدوري وسعيد بن منصور وابن الاعرابي ووكيع وابن أيمن بوساطة ابن حزم، وعن قاسم تارة بوساطة وتارة بوساطة ابن مدير عن ابن الصلاح عنه. وكذلك ما نقل عن أبي سعيد الماليني صرح بمن أخبره عن كتابه»(264).

تلك هي مصادر عبد الحق التي عرف ابن القطان بمؤلفيها.

ويستدرك عليه :

1) «مسند» الحافظ الأندلسي أحمد بن خالد الجباب المتوفي سنة 322.

فقد ذكر عبد الحق من طريق ابن عبد البر في كتاب «العلم» حديث علي بن أبي طالب في الحث على الشورى، ثم قال :

«وذكر هذا الحديث : قاسم بن أصبع، وأحمد بن خالد في مسنده»(263).

2) «الحلية» لابي نعيم الأصبهاني الحافظ، أو بعض كتبه الأخرى حيث ينقل عنه بواسطة. فقد قال : «قال أبو نعيم الحافظ : وساق بإسناده حديث ابن عمر تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، الحديث. وحديث عبد الله بن أبي أوفى : خيار الله الذين يراعون الشمس والقمر والاظلة لذكر الله(96).

ثم قال : «حدثني بهذا الحديث وبالذي قبله أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الخطيب. قال : حدثنا أبو علي الصدفي قال : حدثنا أبو الفضل أحمد بن أحمد بن الحسن الاصبهاني، عن أبي نعيم فذكرهما. وليس إسنادهما مما يحتج به»(267).

---

263) بياض والمعنى ظاهر.

264) بيان الوهم والإيهام ورقة 254 من الجزء الثاني فما بعدها.

265) الأحكام 1 / 36.

266) الحلية لأبي نعيم 7 / 227.

267) الأحكام 1 / 92. وكتاب حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم مطبوع بمصر.

3) «اختصار العين» للزبيدي[268]

4) «الغريبين» للهروي[269]

5) «الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام» لأبي محمد الرشاطي الأندلسي المتوفي سنة 542.

فقد أورد عبد الحق من طريق مالك رواية اسماعيل بن خالد المخزومي عنه : حديث عائشة في النهي عن القياس، ثم قال :

«ذكره أبو بكر الخطيب فقال : واسماعيل بن خالد ضعيف. ولا يثبت عن مالك نقلته من كتاب أبي محمد الرشاطي ومن طريقه رويته».

6) «الرواة عن مالك» للخطيب البغدادي، وقد نقل عنه بواسطة الرشاطي كما تقدم في المصدر السابق.

7) «المنتقى» من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام» لأبي محمد بن الجارود الحافظ المتوفي سنة 306[270].

هذا ما أمكن استدراكه على ابن القطان في مصادر عبد الحق، وليس ذلك بآخر الممكن، بل يمكن أن تزاد عليه مصادر أخرى نبا عنها البصر الآن.

والملاحظ :

أنه لا يوجد بين مصادر عبد الحق من الأصول المشهورة، مثل : «مسند أحمد» و«صحيحي ابن حزيمة وابن حبان». و«سنن ابن ماجه»، و«السنن الكبرى» للبيهقي، وسيأتي تفصيل الكلام عنها عند ذكر مصادر ابن القطان. إن شاء الله.

---

268) انظر الأحكام 2 / 3 .

269) الأحكام 2 / 89 .

270) نقل عنه في الأحكام 1 / 89/ 90 .

تتميم :

لعله قد بان مما تقدم أثر عبد الحق الإشبيلي في ابن القطان الفاسي الذي يعتبر ركن علم «العلل» بالمغرب الأقصى، ويمكن اعتبار تأثير عبد الحق في ابن القطان تأثيرا خاصا.

وسيأتي في ترجمة ابن القطان ابراز التأثير العام للأندلس في المغرب من خلال مشيخته الأندلسية الوافرة، تعقيبا على غمز الحافظ الذهبي لابن القطان بأنه لم يكن له شيوخ في الحديث. وأن المغرب لا يوجد به حديث. الخ وذلك بعد اعترافه بامامته وتبحره.

وكان يمكن التمادي في ابراز التأثير الخاص لأفراد أندلسيين في أفراد مغاربة في علم «العلل» بتخصيص مبحث خامس من هذا الفصل، لاثر عبد الحق في عالمين كبيرين من علماء «العلل» بالمغرب، هما ابن المواق المراكشي وابن رشيد السبتي، حيث إنهما كتبا على «أحكام» عبد الحق، بوساطة ما استدركاه على كتاب ابن القطان. مما أغفله من نقد عبد الحق، أو مناقشته فيما تعسف به عليه.

وقد ضمنا ذلك كتابا مشتركا بداه ابن المواق فاخترمته المنية قبل أن يتممه، وتركه في مسودته، وجاء ابن رشد فأخرجه من مسودته وأتمه، فبرز للوجود كتابا حافلا دل على تكمن الرجلين من هذا الفن وبلوغهما فيه مرتبة الحذق والمهارة. كما شهد لهما بذلك ذوو الإختصاص من أربابه.

ولا عجب في ذلك. فابن المواق هو تلميذ ابن القطان الملازم له والحامل لعلمه وابن رشيد الحافظ الرحالة المطلع، وضعه النقاد في مصاف الحفاظ الكبار المتخصيين في علوم الحديث وعلله.

وقد من الله سبحانه وتعإلى، بالعثور على قطعة من كتابهما، وهي وإن كانت صغيرة، فإنها تعطي فكرة عن عمل الرجلين، ومنهجهما. وقيمة عملهما العلمية.

وكان التخطيط المبدئي للبحث يقضي بإدراج الكلام عليهما وعلى كتابهما في هذا الفصل، إظهارا لمدى تأثر المغرب بالأندلس في علم «العلل».

ولكن نظرا لكون كتابهما وضع أساسا على كتاب ابن القطان. ولا يناقش مؤلفاه عبد الحق. إلا حين يغفل ابن القطان مناقشته، أو يسكت عن كلامه مسلما له.

فقد تبين أن النهج الأولى بالسلوك، وهو تأخير الكلام على كتابهما وكتاب ابن عبد الملك في الجمع بين كتاب ابن المواق، وكتاب ابن القطان أيضا إلى ما بعد التعريف بهذا الأخير. لأنه الأصل. مع الإشارة إلى ذلك هنا،والله الموفق.

الباب الثاني
دراسة كتاب الوهم والإيهام لابن القطان

الفصل الأول : التعريف بابن القطان

المبحث الأول : شخصيته الذاتية

المبحث الثاني : مكانته العلمية

المبحث الثالث : آثاره العلمية

المبحث الرابع : مناقشة التهم الموجهة إليه.

الفصل الثاني : التعريف بكتاب «بيان الوهم والإيهام»

المبحث الأول : القيمة العلمية للكتاب

المبحث الثاني : خصائص الكتاب العلمية والأسلوبية

الفصل الثالث : منهج ابن القطان في تأليف كتابه

المبحث الأول : عنوان الكتاب وموضوعه

المبحث الثاني : دراسة المقدمة من خلال ما اشتملت عليه

المبحث الثالث : دراسة لمنهج من خلال مصادر الكتاب

المبحث الرابع : وظيفة المحدث في نظر ابن القطان

الفصل الرابع : المؤلفات حول كتاب ابن القطان

المبحث الأول : التعقبات عليه

المبحث الثاني : تلخيصات الكتاب

الفصل الأول

التعريف بابن القطان

الفصل الأول :

التعريف بابن القطان

تصدير :

في كتاب «نصب الراية، لأحاديث الهداية» للحافظ جمال الدين الزيعلي المتوفى سنة 762.

«... وروى الدارقطني. والبيهقي في سننيهما من حديث الحسين بن نصر المؤدب، عن سلام بن سليمان... حديث: «اجعلوا أئمتكم خياركم» قال البيهقي: إسناده ضعيف.انتهى، وقال ابن القطان في كتابه: «وحسين بن نصر لايعرف»[1]

وفي التلخيص الحبير «للحافظ ابن حجر. أثناء الكلام على طريق حديث الوضوء من بئر بضاعة.

«وأعله ابن القطان، بجهالة راويه عن أبي سعيد، واختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه، قال ابن القطان : وله طريق أحسن من هذه...»[2] وفي «ميزان الاعتدال. في نقد الرجال» للحافظ الذهبي :

«جعفر بن إياس (ع) أبو بشر الواسطي أحد الثقات... وقال أبو حاتم وغيره : ثقة، وقال ابن القطان : كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد، وقال : لم يسمع منه شيئا»[3].

هكذا يجد المتتبع لكتب الحديث والرجال، عشرات من مثل هذه النقول عن ابن القطان في التصحيح والتضعيف والتعليل والتجريح والتعديل.

والملاحظ أن أغلب آرائه وأحكامه تكون مسلمة من النقاد، وفي بعض الأحيان يمكن العثور على مناقشات لكلامه، وأخذ ورد حسب أصول الفن وقواعده

فمن هو ابن القطان ؟

تمكن الإجابة عن هذا السؤال، والتعريف بابن القطان في المباحث التالية:

---

1) « نصب الراية » 2 / 62 .

2) « التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير » 1 . 13 ط ثانية .

3) الميزان 1 / 402 .

المبحث الأول

شخصيته الذاتية

أولا : مولده ووفاته :

هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن محمد بن ابراهيم ابن خلصة بن سماحة، الحميري، الكتامي الأصل، الفاسي المولد والمنشأ نزيل مراكش، المعروف بابن القطان.

وقد ذكر بعض من ترجمه كابن الزبير وابن القاضي، وأحمد بابا، أن أصل أجداده من قرطبة بالأندلس(4).

ولم يشر ابن الأبار ولا ابن عبد الملك إلى أصله الأندلسي، بل ذكراه في الغرباء الزائرين، وقال عنه ابن عبد الملك : «فاسي سكن مراكش»(4م). على أن له أقارب بالأندلس فيهم عدد من العلماء منهم شيخه أبو جعفر الوزغي واسمه : أحمد بن محمد بن ابراهيم بن يحيى بن ابراهيم بن يحيى بن خلصة الحميري الكتامي المتوفى سنة 610. ويعد من أكابر علماء قرطبة قراءات ونحوا وفقها وأدبا وعلو إسناد. وقد عده مترجموه كابن الأبار 102/1 وابن عبد الملك 394/1/1 وغيرهما، ضمن علماء الأندلس. ولم يشر ابن الأبار إلى أصله المغربي الكتامي، ربما ضنانة به على غير الأندلس. كما يفعل مع بعض كبار العلماء ذوي الأصل غير الأندلسي. وتمكن الاعتماد في هذه الناحية على ابن عبد الملك لاستقصائه في هذا الباب واتصاله الوثيق بأسرة ابن القطان وتلامذته كما سيأتي.

ولد أبو الحسن بفاس فجر يوم عيد الأضحى سنة اثنتين وستين وخمسمائة.

---

4) انظر «صلة الصلة» لابن الزبير رقم 268، و«جذوة الاقتباس» لابن القاضي 298 ط : الحجري بفاس، و«نيل الابتهاج» لأحمد بابا السوداني بهامش «الديباج المذهب» ص 200 و«كفاية المحتاج له» ص 131 مخطوطة الخزانة الملكية برقم 681 . و« الاعلام للزركلي » 4/ 331 ط ثالثة .

4م)« التكملة لابن الأبار » رقم 1920 ط مدريد و« الذيل والتكملة » لابن عبد الملك 8 / 9 مخطوط الخزانة العامة بالرباط .

قال ابن عبد الملك :

«وكانت وفاته بين العشاءين من الليلة التي أهل فيها هلال ربيع الأول من سنة 628 ودفن بالركن الواصل بين الصحنين الشمالي والغربي من الزنقة لصق الجامع الأعظم بسجلماسة، وقبره معروف هناك إلى الآن».

ثانيا : نشأته. وانتقاله من فاس إلى مراكش

لا شك أن ابن القطان نشأ بفاس، وبها تلقى علومه الأولى. ولم ينتقل إلى مراكش إلا بعد أن، جاوز العشرين من عمره، غير أن المصادر لا تذكر شيئا عن نشأته الأولى بفاس، ولا عن آبائه، ولا عن دراسته، ولا عن تاريخ مغادرته لمدينة فاس.

وإنما تتحدث عنه بعد استقراره بمراكش، واتصاله بملوك الموحدين واشتهار أمره وكل ما أمكن في هذا الصدد هو :

أ – تحديد شيوخه الفاسيين الذين تلقى عنهم علومه في مرحلة الطلب بفاس وذلك على سبيل التخمين فقط. كما سيأتي عند ذكر شيوخه.

ب – تحديد تاريخ مغادرته لفاس وانتقاله إلى مراكش، على وجه التقريب إذ جاء في ترجمة شيخه أبي عبد الله بن البقار الفاسي من «التكملة» لابن الأبار:

«روى عنه أبو الحسن ابن القطان، وتفقه به، وأجاز له جميع رواياته في سنة 582» (5).

وكذلك ذكر ابن الأبار تاريخ إجازة شيخه الفاسي أبي إسحاق ابن العشاب كما سيأتي.

وإذا عرف أن ابن القطان كان موجودا بفاس سنة 582 وأن أحد شيوخه الذين لازمهم ملازمة طويلة بمراكش، وهو الحافظ أبو عبد الله بن الفخار الأندلسي، قد أتى به المنصور إلى مراكش سنة 580 وتوفي سنة 590(6) فيكون

(5) « التكملة » 2 / 679 ط مصر الأولى .

(6) « انظر الذيل والتكملة » 6 / 87 .

ابن القطان قد غادر مدينة فاس ما بين سنتي 585/583 لأن شيخه أبا جعفر أحمد بن سلحة الأنصاري المعروف بابن الصيقل المتوفى سنة 598 والذي استدعاه المنصور إلى مراكش ليسمع عليه الحديث وأخذ عنه بها ابن القطان في تلك الفترة، غادر مراكش في ذي القعدة سنة 585 كما في «الذيل والتكملة ا - 126/1».

الحافظ الذهبي وابن القطان :

ومما يسترعي الانتباه في موضوع نشأة ابن القطان العلمية : قول الحافظ الذهبي في اختصاره لكتاب «بيان الوهم والإيهام «عن مؤلفه ابن القطان : «أخذ الفن من المطالعة».

وهذا بلا شك غمز من الذهبي لابن القطان، توج به وصفه له بأنه :

«له اطلاع عظيم، وتوسع في الرجال، ويقظة وفطنة، قل من يجاريه في زمانه، ومعنى قوله : أخذ الفن من المطالعة، أنه بلسان المحدثين : صحفي، أي أخذ علم الحديث من الكتب بدون رواية، ولا مشيخة، ولا تلقين ولا مذاكرة، وذلك من أسباب الجرح عندهم، وصحفي من ألفاظ التجريح كما هو معلوم في الاصطلاح، بل صرح الذهبي بذلك في حق ابن القطان كما سيأتي. فهل كان ابن القطان كذلك ؟

الواقع أن الإجابة عن هذا السؤال كان مكانها المبحث الرابع من هذا الفصل، وهو الخاص بمناقشة التهم الموجهة إلى ابن القطان، ولكن هذا الاتهام لا يخص ابن القطان العالم المحدث. فالذهبي نفسه معترف له بالإمامة في الحديث كما سيأتي. ولكنه يتعلق بنشأة ابن القطان وبمحيطه الذي نشأ فيه وتلقى علومه، وبعبارة أخرى يرجع إلى موطن ابن القطان الذي لم يخرج منه لزيارة أقطار أخرى إلا وهو عالم مكتمل النضوج، إذ تلقى علومه وتخصصه بالمغرب الأقصى.

والذي يظهر أن للحافظ الذهبي نظرة عامة عن المغرب الأقصى هي التي تصدرت التقديم لهذا البحث، وملخصها : أنه لا يوجد بالمغرب حديث ولا محدثون ولا إسناد ولا رواية، وإن وجد شيء من ذلك فعلى وجه الندرة، أو على سبيل

التبرك بوصل سلسلة السند برسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته لا غير وحسب أهله معرفة الفروع على مذهب مالك.

ومن ثم فهو لا يتصور أن يكون لابن القطان شيوخ في الحديث، ولا يعتقد أنه يمكنه أن يتأصل في الفن في مدرسة حديثية يتفاعل معها، كما هو شأن المحدثين في سائر الأقطار، ولذلك اعتمد على ذكائه وفطنته، وما تيسر له من مصادر ومراجع، فعكف عليها لمحض ميله إلى علم الحديث.

ويؤيد أن هذه نظرة الذهبي إلى المغرب : المقارنة التي عقدها بين أقطار المغرب العربي والأندلس، حيث قال في كتابه «الأمصار ذوات الأثر» ص 184.

«الأندلس كقرطبة وإشبيلية وغرناطة، وبلنسية، فتحت في أيام الوليد بن عبد الملك، وجلب إليها العلم، لكن اشتهر بها العلم والحديث في المائة الثالثة بابن حبيب ويحيى بن يحيى وأصحابهما، ثم ببقي بن مخلد ومحمد بن وضاح، وخرج منها مثل ابن عبد البر، وأبي عمرو الداني، وابن حزم، وأبي الوليد الباجي، وأبي علي الغساني... وإقليم المغرب، فأدناه إقليم إفريقية، وأمها هي مدينة القيروان، كان بها سحنون بن سعيد الفقيه صاحب ابن القاسم. وأما بجاية وتلمسان وفاس ومراكش وغالب مدائن المغرب، فالحديث بها قليل، وبها المسائل». وقال الحافظ السخاوي معلقا : «قلت وكلهم مقلدون لمالك رحمه الله، وطائفة ظاهريون وفيه بقية من علم»[6م].

وينقل ابن حجر في «لسان الميزان» في ترجمة محمد بن علي بن الشيخ السبتي واضع الحديث المشهور في فضل سبتة، قول الذهبي في «تاريخ الإسلام».

«وسبتة مدينة اشتهرت في هذه الأيام. ولا أعلم أحدا من أهلها روى العلم قبل هذا الرجل»[7].

6م) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ «للحافظ السخاوي» ص. 140.

7) «لسان الميزان» 5 /290.

فإذا كان هذا حال سبتة، وهي أقرب المدن المغربية إلى الأندلس فكيف بفاس ومراكش في نظره.

ولعله غاب عن الحافظ الذهبي – وهو المؤرخ الكبير، مؤلف «تاريخ الاسلام» العظيم – حقيقتان، ربما يكون حجبهما عنه بعد المسافة، وعدم تصور وضع المغرب على ما هو عليه، كما وقع لنفس السبب في أوهام كثيرة في حق عدد من الرواة المغاربة والأندلسيين، عقدت لمناقشته فيها بابا خاصا في «بحثي عن الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث» وصدرته ببيان الأسباب التي تجعل المشارقة يخطئون عندما يحللون أوضاع المغرب والمغاربة، وجلبت أقوال العلماء في ذلك.

الحقيقة الأولى : أن أغلب محدثي الأندلس كانوا يفدون على المغرب وخاصة أيام المرابطين والموحدين، باعتباره دارا للإمارة، وعاصمة للأندلس نفسه، فكانوا يعقدون مجالس الحديث والإملاء، ويروى عنهم المغاربة ويذاكرونهم ويباحثونهم ويتلقفون علمهم ورواياتهم وأسانيدهم. ومنهم من استقر بالمغرب فكان الناس يرحلون إليه للسماع منه حتى من الأندلس مثل :

أبي عبد الله بن الرمامة الذي روى عنه الجلة من الأندلسيين والمغاربة وولي قضاء فاس، وبها توفي. قال ابن الأبار : «وحدث بها ودرس وأخذ الناس عنه»(7م).

وأبي عبد الله بن الصيقل الذي كان من أهل صناعة الحديث، وله رواية واسعة وتوفي بفاس سنة خمسمائة(8).

وأبي الحسن بن حنين الذي طاف المشرق والمغرب، واستقر بمدينة فاس وبنى بها مسجدا نسب إليه، قال ابن الزبير :

«لم يحدث بعده عن مولى ابن الطلاع بالسماع سوى رجلين، أبي عبد الله ابن خليل القيسي، وصالح الترغي من أهل غرب العدوة»(9).

7م) التكملة 2 / 676 .

8) جذوة الاقتباس 154 .

9) صلة الصلة ص 103 وانظر الذيل والتكملة 5 / 152 .

وأبو عبد الله بن خليل القيسي المشار إليه، كان مقصودا بالرحلة اليه بعد استقراره بالمغرب لعلو روايته، قال ابن الأبار :

«وكان من أهل الرواية والدراية، نزل مدينة فاس، ثم انتقل إلى مراكش وأقرأ وحدث، وأخذ عنه جماعة منهم : أبو عبد الله الاندرشي شيخنا»[10] ومثل الحافظ الكبير أبي محمد بن عبيد الله الحجرى نزيل سبتة ودفينها، وقد ترجمه الذهبي نفسه في «تذكرة الحفاظ» وهو من شيوخ ابن القطان كما سيأتي :

ويعد خروجا عن الموضوع سرد أسماء محدثي الأندلس الذين مكثوا بالمغرب مدة أو استقروا به، وبثوا علمهم وروايتهم، وأملوا تآليفهم، حتى أصبحت بعض مدن المغرب تقصد من الأندلسيين لطلب علم الحديث، كما يحدثنا ابن الأبار. في ترجمة أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأنصاري القرطبي أنه :

«رحل إلى مدينة فاس في طلب العلم، فأخذ عن أبي عبد الله بن زرقون...»[11] هذا زيادة على الذين نبغوا من المغاربة في علم الحديث. فكانت تشد إليهم الرحال من الأندلس للسماع منهم، كأبي البقاء يعيش بن القديم وأبي عبد الله بن خليل الفاسي نزيل مدينة سبتة. وهو أحد شيوخ القاضي عياض المعتمدين، وبه صدر معجم شيوخه[12].

وفي ترجمة أبي عبد الله بن الطراز الغرناطي من «جذوة الاقتباس» : «كان مقرئا جليلا، ومحدثا حافلا ممن ختم به في المغرب هذا الباب، دخل مدينة فاس، وأخذ بهما عن أبي بكر بن زيدان، وأبي البقاء يعيش بن القديم. وأبي محمد قاسم الشريف...»[13].

وفي ترجمة أبي القاسم بن ورد المريى من معجم أصحاب الصدفي لابن الأبار : «ورحل إلى سجلماسة في سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة أو نحوها فسمع

10) التكملة 2 / 516 .

11) نفس المصدر 2 / 577 وستأتي ترجمة ابن زرقون في شيوخ ابن القطان .

12) الغنية ورقة 2 / مصورة الخزانة العامة بالرباط . وانظر معجم أصحاب الصدفي لابن الأبار ص 101 ط مصر .

13) جذوة الاقتباس 176 .

بها صحيح البخاري من أبي محمد، ويكنى أيضا أبا القاسم بكار بن ترغون بن الغرديس، وكان قد حج قديما، وسمع الكتاب من أبي ذر الهروي، وعمر طويلا حتى انفرد بروايته، ويقال إنه بلغ المائة وأربى عليها، وبيته شهير بمدينة فاس، ونزل بسجلماسة[14].

وكان ملوك المغرب يكرمون الوافدين عليهم من العلماء ويجلونهم ويفتخرون بهم، كما جاء في «المعجب» عن يوسف بن تاشفين :

«فانقطع إلى أمير المسلمين من الجزيرة (أي الأندلس) من أهل كل علم فحوله حتى أشبهت حضرته حضرة بني العباس في صدر دولتهم»[15].

والحقيقة الثانية هي: أن ظروف المغرب الحديثية في عهد الموحدين كانت غير ظروفه في سائر أوقاته، فقد كان اعتناؤهم به شديدا، وتفضيلهم لأهله معروفا، باعتباره علم الدولة الرسمي. وكان في الملوك والأمراء من الموحدين، من نبغ في علم الحديث حتى عد من المنسوبين إليه، وقد صدر ابن القطان معجم شيوخه بيعقوب المنصور الموحدي، كما سيأتي، وبالجملة فلم يزد هر علم الحديث بالمغرب. ويجلب إليه الحفاظ والمسندون وأصحاب الروايات العالية وشيوخ الصنعة، ازدهاره في أيام الموحدين، وبما أن ابن القطان نشأ وترعرع في ظل الدولة الموحدية، وكان أحد رجالاتها البارزين، فلا بأس من عرض مظاهر لازدهار علم الحديث في تلك الفترة، في النبذة التالية، وإن كان ذلك معلوما للباحثين :

علم الحديث في المغرب على عهد الموحدين

من المعروف أن دولة الموحدين قامت على أساس تغيير ما كان مألوفا في وقت المرابطين من نظم وتقاليد، ومذهب وفكر ونظر، ولم تتفق الدولتان إلا على بعض الأشياء، منها تكريم العلماء وخاصة الوافدين منهم، إلا أن تكريم المرابطين لغير الفقهاء كان سياسيا فقط، أي يقتضيه مظهر الدولة وفخامتها. أما الاعتبار

14) معجم أصحاب الصدفي ، ص 21 .

15) المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ص 243 . ط الدار البيضاء سنة 1978 .

الأول عندهم فهو لفقهاء الفروع على مذهب الامام مالك، كما يقول صاحب «العجب» عن علي بن يوسف بن تاشفين :

«ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم الفروع أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر إلى كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء»(16).

ويقول ابن رشد عن تلك الفترة : «إن أصول الفقه يدرس في كل البلاد ما عدا المغرب»(17).

ولعل هذا هوالسبب الذي جعل الفقهاء يعجزون عن مناظرة محمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية الذي كان قد رحل إلى المشرق وطاف بأرجائه وسمع الحديث وقرأ الفلسفة والكلام وما إلى ذلك. يقول ابن أبي زرع في «القرطاس».

«فأمرهم (أي علي بن يوسف)» بإحضار الفقهاء إلى مناظرته واختباره فحضر فقهاء مراكش وطلبتها وأشياخ لمتونة والمرابطين حتى امتلأ المجلس وغص بالناس»(18). ويقول صاحب «المعجب»:

«وجمع له الفقهاء للمناظرة فلم يكن فيهم من يعرف ما يقول. حاشا رجل من أهل الأندلس اسمه مالك بن وهيب، كان قد شارك في جميع العلوم. إلا أنه كان لا يظهر إلا ما ينفق في ذلك الزمان»(19).

فكان لازما أن تتغير هذه الحال في دولة الموحدين باعتبار ما قامت على أساسه من قلب للأوضاع.

---

16) « المعجب » ص 274 .

17) فصل العقال فيما بين الحكمة والشرعية من الاتصال ، لابن رشد ص 5 .

18) القرطاس ص 174 ط دار المنصور بالرباط .

19) المعجب ص 271 .

والذي يعنينا بالذات، هو المقابلة بين الفقه والحديث، فما كان يحظى به الفقهاء عند المرابطين أصبح من نصيب المحدثين في بلاط الموحدين إذ كان مبدؤهم هو أخذ الأحكام من الكتاب والسنة، واذلك باعدوا فقهاء الفروع وأحرقوا كتب الفقه المالكي كما هو معروف ومستفيض، وقربوا المحدثين وأمروهم بتأليف الكتب في الحديث ليستعاض بها عن كتب الفقه.

وكان مؤسس الدولة ابن تومرت الذي يصفه ابن خلدون في «المقدمة» بأنه «كان بحرا متفجرا من العلم» هو الذي رسخ العمل بالحديث في أتباعه. فألف فيه كتبا لتحفظ وتدرس ويعمل بها، منها «تلخيص مسلم»[20] و «محاذي الموطأ» المعروف بـ «موطأ الإمام المهدي»[21] زيادة على ما تضمنه كتابه «أعز ما يطلب» الذي جعله كالدستور لأتباعه[22].

ويصف في القرطاس باني دولة الموحدين عبد المومن بن علي بأنه كان «حافظا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم متقن الرواية»[23]. وقد طبع سنة 1903 بالجزائر «جامع التعاليق» مما أملاه عبد المومن بن علي تعليقا على كتب ابن تومرت. ويضيف صاحب «القرطاس».

«وكان محبا في أهل العلوم والأدب مقربا لهم مشوقا لوفادتهم منفقا لبضاعتهم»[24].

وعن ولده يوسف بن عبد المومن الذي تولى سنة 558 يقول صاحب «المعجب»:

«أخبرني من لقيته من ولده... وغيرهم ممن لقيته وشافهته منهم أنه كان أحسن ألفاظا بالقرآن... هذا مع إيثار للعلم شديد، وتعطش إليه مفرط، صح

---

20) مخطوط بجامعة بن يوسف بمراكش تحت رقم 403 .

21) طبع بالجزائر سنة 1323 .

22) طبع لأول مرة بالجزائر سنة 1321 . ويشتمل على مبادئه ونظرياته في الأصول والامامة وفي التوحيد وعرف بكتاب أعز ما يطلب لابتدائه بتلك العبارة .

23) القرطاس 203 .

24) القرطاس 204 .

عندي أنه كان يحفظ أحد الصحيحين، الشك مني إما البخاري أو مسلم، وأغلب ظني أنه البخاري، حفظه في حياة أبيه بعد تعلم القرآن»[25].

«ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب، ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر إلى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله ممن ملك المغرب»[26].

ومن الفقهاء الذين كانوا يجالسونه ويسامرونه الحافظ أبو بكر بن الجد[27] ولم يزل أبو كبر بن طفيل يجلب إليه العلماء من جميع الأقطار وينبهه عليهم ويحضه على إكرامهم والتنويه بهم[28].

وكان ابنه يعقوب بن يوسف المعروف بيعقوب المنصور الذي كان ابن القطان من أخص جلسائه عالما بالحديث والفقه واللغة[29] وانتشر في أيامه للصالحين والمتبتلين وأهل علم الحديث صيت، وقامت لهم سوق، وعظمت مكانتهم منه ومن الناس[30]. وفي أيامه انقطع علم الفروع،وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من القرآن والحديث «وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة، الصحيحين والترمذي والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن البزار ومسند ابن أبي شيبة وسنن الدارقطني وسنن البيهقي في الصلاة وما يتعلق بها على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك وجمعوا ما أمرهم بجمعه فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه...»[31] والغالب أن ابن القطان أسهم في جمع هذا الكتاب كما سيأتي.

---

25) المعجب ص 356 .
26) نفس المصدر 349 .
27) قرطاس 207 .
28) معجب 352 .
29) قرطاس 216 .
30) معجب 400 .
31) معجب 401 .

وكان ابن يعقوب المنصور : إدريس المأمون، حافظا للحديث ضابطا لروايته حتى عبر عنه صاحب «القرطاس» بأنه كان إماما في الحديث، لم يزل أيام خلافته يقرأ كتاب الموطأ وكتاب البخاري وسنن أبي داود»(32).

ويقول صاحب المعجب عن ولده الآخر ابراهيم بن يعقوب المنصور الذي كان واليا على إشبيلية : «لم أر في العلماء بعلم الأثر المتفرغين لذلك أنقل منه للأثر» ولا داعي إلى الإطالة بجلب النصوص للتدليل على مبلغ ما وصل إليه علم الحديث أيام الموحدين من ازدهار، إذ ذلك معروف ومعلوم لكل من خبر تاريخ المغرب من قريب أو من بعيد، ويمكن الاكتفاء بقول الاستاذ المنوني في بحثه القيم عن «العلوم والفنون في عهد الموحدين» :

«هذا إلى ما وجد في المغرب على عهدهم من أعلام كبار من الأندلس والقيروان وغيرهما، حتى اجتمع في فاس على حد تعبير «المعجب» علم القيروان وعلم قرطبة، وصارت مراكش هي الأخرى عاصمة علم ثانية، الأمر الذي له دخل كبير في تسمية غير واحد لها ببغداد المغرب، وكذا سبتة وطنجة وغير مدينة من مدن المغرب»(33).

ويضيف : «وكذا ازدهر الحديث في هذا العهد ازدهارا لم يكن له من قبل، وقد استمد نهضته من اهتمام الموحدين به اهتماما كبيرا ظهر في استدعائهم للمحدثين من الأندلس، وأمرهم بتدريسه إلى جانب المحدثين المغاربة»(34). وسيظهر مصداق هذا بوضوح أثناء استعراض شيوخ ابن القطان فيما يلي :

ثالثا : شيوخ ابن القطان

على هذا البساط الحديثي الذي نسجه الموحدون، ولد أبو الحسن بن القطان ونشأ وتلقى علومه، فوجد سوق الحديث رائجة، وشيوخه متوافرين، ورواته محترمين، وطلبته متكاثرين، والمباحثين والمناظرين في مسائله نشطين

32) القرطاس ص 249 .

33) العلوم والفنون علي عهد الموحدين ص 16 ط ثانية .

34) نفس المصدر ص 47 .

متحفزين، كما يؤكد هو نفسه في مقدمة كتابه «بيان الوهم والايهام» إذ يقول : «قد يكون (أي كتابه) مما لم يسبق إليه في الصناعة الحديثية وترتيب النظر فيها المستفاد بطول البحث وكثرة المباحثة والمناظرة، وشدة الاعتناء».

ومن شيوخ فاس ومراكش، أو ممن كان يفد عليهما أو استقر بهما من حفاظ الحديث والمعتنين بروايته، تلقى علومه، حيث لازمهم، ونهل من حياض معارفهم واستكثر من رواية الحديث، ومن لم يتيسر له لقاؤه ممن علت روايتهم من الأندلسيين كاتبهم مستجيزا فأجازوا له، بعد أن بلغهم نبوغه وتحصيله.

وقد ضمن هؤلاء الشيوخ ما بين سماع إجازة «برنامجه» الذي قال عنه ابن القاضي «وجمع برنامجا مفيدا في مشيخته»[35].

ونقل ابن عبد الملك من هذا «البرنامج» الذي وقف عليه، تفصيل شيوخ السماع من شيوخ الإجازة حيث ختم قائمة شيوخ السماع بقوله :

«هؤلاء لقيهم وأكثر عنهم» ثم بدأ سرد أسماء المجيزين بقوله :

«وكتب إليه مجيزا : ...»[36].

كما أنه رحل إلى إفريقية والأندلس فأخذ عن شيوخهما. وقد ذكره ابن الأبار وابن عبد الملك في قسم الأعراب الزائرين للأندلس، - كما تقدم -.

ونجتزئ هنا بذكر أبرز شيوخه في الحديث، كما ذكرهم مترجموه. أما شيوخه في العلوم الأخرى، أو كل شيوخه في الحديث، فيطول الحال باستعراضهم. ويحسن تقسيمهم إلى شيوخ السماع أولا، ثم شيوخ الإجازة. ويكون البدء بالشيوخ الذين كانوا مقيمين بفاس، إذ لا شك أنهم شيوخه الأوائل.

القسم الأول : شيوخ السماع :

1 - من شيوخه الأوائل بفاس : أبو الحسن بن النقرات، واسمه علي بن موسى بن علي بن خلف السالمي، جياني،نزل مدينة فاس، وتصدر للأقراء بها

---

35) جذوة الاقتباس ص 299 .

36) تبدأ ترجمة ابن القطان في « الذيل والتكملة ش من ص 9 من الجزء الثامن مخطوطة الخزانة العامة تحت رقم 03784 وقد أطال في ترجمته وأتى باستطرادات وحوادث لا علاقة لها بالترجمة ، وستكون الاحالة على الترجمة دون التقيد بأرقام الصفحات .

وخطب بجامع القرويين، قال ابن عبد الملك : «كان مقرئا مجودا محدثا راوية...» وبعد أن ذكر شيوخه، قال : «روى عنه أبو الحجاج بن محمد الأندي، وأبو الحسن ابن القطان، وأبو عبد الله التجيبي (الحافظ)...»[37] وقال في ترجمة ابن القطان وقد عده في شيوخه : «ولازمه» كان حيا في سنة 595

2 - أبو القاسم ابن الملجوم الفاسي، واسمه عبد الرحيم بن عيسى بن يوسف له رواية واسعة بالمغرب والأندلس، قال ابن القاضي :

وكان متصل العناية بالرواية ولقاء الشيوخ والإكثار من حمل الرواية، بصيرا بالحديث، محافظا علي تقييده وضبطه... وكان عنده من الدفاتر والدواوين كثيرا مما اقتنى وورث عن أبيه، على أن خزانة عمه عبد الرحمن بن يوسف المذكور قبل، كانت شهيرة بالمغرب، حدث وأخذ الناس عنه واستجازوه من أقاصي البلاد رغبة فيه وتنافسا في علو روايته، وكان أهلا لذلك»[38].

توفي سنة 604 ذكره في شيوخ ابن القطان ابن الزبير وابن عبد الملك وهو الذي وقعت له الحكاية التي تقدمت الإشارة إليها في التقديم مع عدد من حفاظ الأندلس في مقبرة قرطبة.

3 - أبو عبد الله بن البقار، واسمه محمد بن ابراهيم بن حزب الله، فاسي.

قال ابن الأبار : «روى عن أبي عبد الله بن حنين وأبي عبد الله بن الرمامة وأبي إسحاق بن قرقول[39] وأبي عبد الله ابن خليل وأبي محمد ابن عبد الله ولقي بالأندلس . أبا القاسم بن بشكوال، وأبا بكر بن خير... وكان من أهل الفقه والحديث متحققا بالرواية والحديث عن رجالها، عاكفا على التدريس،حافظا

37) الذيل والتكملة 5 - 1 / 412 .

38) جنوة الاقتباس 267 .

39) أبو اسحاق ابراهيم بن يوسف الحمزي الوهراني الأندلسي دفين فاس توفي بها سنة 569 له رواية واسعة بالأندلس والمغرب وروى عن أصحاب أبي الوليد الباجي وهو صاحب كتاب « مطالع الأنوار على صحاح الآثار » ضاهى به كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض ويقال إنه اختصره انظر : جذوة الاقتباس 86 والتكملة 1 / 151 ووفيات الاعيان 1 / 45 والزركلي 1 / 76 ط ثالثة.

متقنا... روى عنه أبو الحسن بن القطان، وتفقه به، فأجاز له جميع روايته في سنة 582»[40] ولم يذكر سنة وفاته.

4 - أبو إسحاق بن العشاب، واسمه ابراهيم بن ابراهيم الأنصاري المقري من أهل الأشنونة، نزيل فاس. ذكر ابن الأبار شيوخه ثم قال : «حدث وأقرأ وأخذ عنه، حكى أبو الحسن ابن القطان أنه أجاز له جميع روايته في سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، وروى عنه أيضا يعيش بن القديم الشلبي، وحكى ابن فرتون أنه توفي سنة ثلاث وثمانين وزاد في شيوخه جماعة»[41].

5 - أبو البقاء يعيش بن علي بن مسعود بن يعيش بن القديم الأنصاري من أهل شلب،رحل عن شلب بعد تغلب العدو عليها،واستوطن مراكش ثم فاس وبها توفي سنة 626،له مؤلفات في القراءات والحديث ورواية واسعة بالأندلس والمغرب،قال في جذوة الاقتباس : «حدث عنه أبو الحسن ابن القطان وأبو العباس/ابن البناء وأبو بكرابن عمر بن عتاب... روى عنه أبو إسحاق ابن الكماد الحافظ[42] وأبو جعفر بن فركون وأبو عبد الله ابن سعيد الطراز وغيرهم ممن يطول ذكرهم»[43].

6 - أبو بكر بن المواق، والد الحافظ أبي عبد الله تلميذ ابن القطان واسمه أبو بكر بن خلف الانصاري، قرطبي. قال ابن الأبار بعد أن ذكر شيوخه :

«وعني بالحديث على جهة التفقه والتعليل والبحث عن الأسانيد والرجال والزيادات وما يعارض أو يعاضد، ولم يعن بالرواية، وقد حدث وسمع منه أبو الحسن ابن القطان، وحظي بخدمة السلطان بمراكش فنال دنيا عريضة،واعتقل

---

40) تكملة 2 / 679 .

41) نفس المصدر 1 / 158 وجزوة الاقتباس 86 .

42) ابراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون السبتي قال في تذكرة الحفاظ 4 / 1459 الحافظ الحجة الواعظ القدوة محدث المغرب ، ونقل عن ابن الزبير أنه كان أحفظ أهل زمانه للحديث وأذكرهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل ... توفي سنة 663 .

43) جذوة الاقتباس 354 .

أموالا جليلة، وولي قضاء مدينة فاس وتوفي بها وهو يتولاه في شوال سنة تسعين وخمسمائة»[44].

7 - ومن أجل شيوخه الفاسيين : الحافظ المغربي الكبير أبو عبد الله محمد ابن طاهر الحسيني الشريف الصقلي قال ابن الأبار : «وكان معتنيا بسماع الحديث ذاكرا لأسانيده ومتونه، وولي قضاء الجماعة بمراكش»[45] وقال ابن عبد الملك : «روى عنه أبو الحسن ابن القطان وأبو عبد الله ابن حماد العجلاني، وكان راوية للحديث حافظا لمتونه بصيرا بعلله عارفا برجاله، مشرفا على طبقاتهم وتواريخهم، عني بهذا الشأن أتم عناية ودرسه ببلده. واستدرك على الأحكام الكبرى لعبد الحق أحاديث كثيرة في أكثر الكتب رأى أن أبا محمد أغفلها، وأنها أولى بالذكر مما أورده أبو محمد في الأحكام، دل ذلك على حسن نظره وجودة اختياره»[46].

وأهم شيوخه بعد هؤلاء الذين تقدموا والذين يرجح أنه أخذ عنهم بفاس في مبتدأ أمره : هؤلاء الذين يرجح أنه أخذ عنهم بعد مغادرته فاس.

8 - أبو عبد الله بن الفخار المالقي الحافظ، واسمه محمد بن إبراهيم بن خلف وصفه في «تذكرة الحفاظ» بالحافظ الإمام الأوحد»[47] وقال ابن الأبار في «التكملة» «كان صدرا في حفاظ الحديث، مقدما في ذلك، معروفا بسرد المتون والأسانيد مع معرفته بالرجال وذكر الغريب، سمع... منه وحدث عنه أئمة، واعترف له بالحفظ أهل زمانه»[48].

وقال ابن عبد الملك بعد أن ذكر شيوخه وتلامذته : «واستجلبه المنصرر من بني عبد المومن سنة ثمانين إلى مراكش يسمع بها عليه، فانتقل إليها وأكرم نزله

---

44) التكملة 1 / 221 وانظر الاعلام بمن حل 3 / 142 وقد ذكره عرضا في ترجمة ولده وجذوة الاقتباس ص 103 .

45) التكملة 2 / 683 .

46) الاعلام بمن حل 3 / 79 نقلا عن الذيل والتكملة .

47) تذكرة الحفاظ 4 / 1355 .

48) التكملة 2 / 547 .

وكان يجله كثيرا ويقربه ويرفع من شأنه، ويوجب له حقه واستصحبه حين توجه إلى افريقية سنة خمس وثمانين وخمسمائة[49] مباهيا به، مستكثرا بمكانه»[50] ذكره في شيوخ ابن القطان جميع من ترجم له، وقال ابن الأبار : إنه أكثر عنه، وذكره ابن عبد الملك فيمن لازمهم ابن القطان ونقل من برنامجه وصفه له بقوله : «كان حافظا للحديث، حسن الإيراد للمطولات، عارفا بالرجال معربا مقيدا مفيدا يقضا»[51] وتوفي سنة 590.

9 - الحافظ أبو عبد الله التجيبي صاحب الفهرست المشهورة وغيرها من المؤلفات، واسمه محمد بن عبد الرحمن بن علي، مرسى نزل تلمسان، وصفه في تذكرة الحفاظ بـ «الحافظ الامام محدث تلمسان»[52] سمع من شيوخ الأندلس ثم رحل إلى المشرق فأطال الاقامة قال ابن الأبار : «واستوسع في الرواية (أي بالمشرق) وكتب العلم عن جماعة كثيرة أزيد من مائة وثلاثين»[53] وقال أيضا : وقفل من رحلته الحافلة هذه فأخذ عنه بسبتة سنة 574 ثم نزل تلسمان واتخذها وطنا وحدث بها وألف، ورحل الناس إليه وسمعوا منه كثيرا ... روى عنه أكابر أصحابنا وجماعة من الجلة لعلو روايته وتشاهر عدالته».

وقال ابن عبد الملك بعد أن استوعب شيوخه : «أسمع بسبتة وفاس ومراكش وغيرها من البلدان... وصنف في الحديث ورجاله والمواعظ والرقائق مؤلفات مفيدة...». ثم ذكر مؤلفاته كما ذكرها ابن الأبار[54] توفي بمراكش سنة 610 ويقول ابن القاضي : «وقدم المغرب فروى عنه بمدينة فاس حين قدومه إليها عام أربعة وتسعين وخمسامائة خلق كثير»[55] ولا يعقل أن يكون ابن القطان روى عنه بها لأنه كان حينئذ بمراكش.

---

49) في النسخة المطبوعة من الذيل والتكملة سنة خمس وسبعين موضوعة بين معقوفتين . ولعلها من زيادة المحقق ، والصواب خمس وثمانون كما يدل عليه السياق . وانظر رحلة المنصور الى افريقية سنة 585 في « الاستقصا 2 / 183 ط دار الكتاب .

50) الذيل والتكملة 6 / 87 .

51) الذيل والتكملة 6 / 89 .

52) تذكرة الحفاظ 4 / 1394 .

53) التكملة 2 / 588 .

54) انظر الذيل والتكملة 6 / 352 .

55) جذوة الاقتباس ص 172 .

وقد ذكره في شيوخ ابن القطان كل من ابن عبد الملك وابن الزبير في «صلة الصلة».

10 - أبو الخطاب بن واجب واسمه : أحمد بن محمد بن عمر القيسي، من أهل بلنسية، وصفه ابن الأبار بلديه وأخص تلامذته بأنه «حامل راية الرواية بشرق الأندلس وآخر المحدثين المسندين» وبعد أن استقصى شيوخه وهم كثر قال : «فصار لا يعدل به أحد من أهل وقته عدالة وجلالة وسعة أسمعة وعلو إسناد وصحة قول وضبط... مع عناية كاملة بصناعة الحديث وبصر به وتحقق بحمله وذكر لرجاله، وتهافت على جمع كتبه، وما يتعلق بفنه ومحافظة على اسمه ونشره، وترغيب لأهله فيه، وكانت الرحلة إليه في زمانه... ولم يكن شأنه ولا الغالب عليه سوى الحديث، إليه جنح ومال، وفي سماعه رحل رجال، واقتنى من الأصول العتيقة والدفاتر النفيسة كثيرا، وربما سافر في تحصيلها، وهي كانت جل ما أورث، سمع منه الناس قديما وحديثا، وانتفعوا بلقائه، وأخذ عنه جماعة من شيوخنا وكبار أصحابنا، وكان ابن حبيش يجله ويرفعه عن الأخذ عنه لمساواته إياه ببعض شيوخه(56) ثم ذكر ابن الأبار تآليفه في الحديث»(57) توفي بمراكش سنة 614 ذكره في شيوخ ابن القطان ابن عبد الملك نقلا عن برنامجه.

11 - أبو عمر بن عات، واسمه أحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر النفزي الشاطبي وصفه في تذكرة الحفاظ بالحافظ الامام(58). وذكر ابن الأبار شيوخه بالمغرب والمشرق ثم قال : «وكان أحد الحفاظ للحديث، يسرد المتون والأسانيد ظاهرا لا يخل بحفظ شيء منها، موصوفا بالدراية والرواية، وله تآليف دالة على سعة حفظه»(59).

واستقصى ابن عبد الملك شيوخه وهم كثر ثم قال : «وكان من أكابر المحدثين الجلة الحفاظ المسندين للحديث... متوسط الطبقة في حفظ الفروع

56) الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الانصاري المريي المعروف بابن حبيش ترجمه في تذكرة الحفاظ 4 / 1353 .

57) التكملة 1 / 107 الاعلام بمن حل مراكش 1 / 347 .

58) تذكرة الحفاظ 4 / 1389 .

59) التكملة 101 .

ومعرفة المسائل، اذ لم يعن بذلك عنايته بغيره، فكان أهل شاطبة، يفاخرون بأبوى عمر ابن عبد البر وابن عات»[60] استشهد بوقعة العقاب بالأندلس في سنة 609 اذ فقد فلم يعثر له على أثر.

ذكره في شيوخ ابن القطان ابن الزبير وابن عبد الملك. وفي «الاعلام بمن حل مراكش» ذكره فيمن دخل مراكش[61].

12 - أبو القاسم ابن بقي من ذرية بقي بن مخلد، واسمه أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن، قال ابن الأبار : «قاضي قضاة المغرب من أهل قرطبة» ذكر شيوخه ثم أضاف : «وكان من رجالات الأندلس جلالا وكمالا، وولي قضاء الجماعة بمراكش مضافا إلى ذلك خطتي المظالم والكتابة العليا ... فسمع منه الناس وتنافسوا في الأخذ عنه وكان أهلا لذلك، كتب إلي بإجازة ما رواه، وهو آخر من حدث عن شريح بالإجازة[62] . وانفرد برواية الموطأ عن ابن عبد الحق قراءة على ابن الطلاع سماعا. توفي سنة 615»[63].

وذكر ابن عبد الملك في ترجمة ابن القطان أن أبا القاسم هذا كان من شيوخه، وجالسه طويلا وذاكره كثيرا، وسمع منه مسند جده بقي بن مخلد وتفسيره، وكان أهلا للرواية عنه.

13 - أبو جعفر وأبو العباس بن عميرة الشهيد، واسمه أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي من أهل مرسية، وهو ابن عم أبي جعفر الضبي، صاحب «بغية الملتمس» ذكر له ابن الأبار شيوخا عديدين بالأندلس والمشرق، وقال : «روى عنه جماعة من شيوخنا وكبار أصحابنا»[64] ودخل مراكش كما في «الاعلام»[65] عده

60) الذيل والتكملة 1 ـ 2 / 556 .

61) الاعلام بمن حل 1 / 344 .

62) شريح بن محمد بن شريح الرعيني المعرى الامام الذي كانت تشد اليه الرحال للسماع منه وهو أحد شيوخ الحافظ أبي بكر بن خير أكثر من الرواية عنه في فهرسته وأحد شيوخ القاضي عياض أثنى عليه كثيرا في الغنية وقال أنه توفي سنة 539 . « الغنية » ورقة . 63 .

63) التكملة 1 / 115 .

64) تكملة 1 / 93 .

65) الاعلام بمن حل 1 / 23 .

في شيوخ ابن القطان : ابن عبد الملك وكذلك ابن الأبار باسم : أبي جعفر بن يحيى الخطيب. توفي سنة 599.

14 - أبو العباس الصيقل، واسمه : أحمد بن سلمة بن أحمد من أهل لورقة بالأندلس وسكن تلمسان، قال ابن الأبار : «كان من أهل العناية الكاملة بالحديث والمعرفة بصناعته. والتقدم في الضبط والاتقان»[66] وقال ابن عبد الملك بعد أن ذكر شيوخه : «وكان محدثا حافظا كامل العناية بالحديث ومن أهل المعرفة به. ضابطا متقنا... واستدعاه أبو يوسف يعقوب المنصور ابن أبي يعقوب بن أبي محمد عبد المومن بن علي إلى حضرة مراكش ليسمع بها عليه الحديث، فقدمها وأسمع بها، ثم عاد إلى تلمسان، قال فيه أبو الحسن بن القطان : «عدل إمام في الحديث»[67] قال ابن الأبار أيضا : «وسمع منه أبو الحسن بن القطان» وكذلك ذكره ابن عبد الملك في شيوخه. توفي سنة 598.

ولعل هذا القدر من شيوخ ابن القطان في الحديث وروايته. وهم الذين لازمهم وأكثر عنهم وذاكرهم واستفاد منهم. يعتبر وافيا بالغرض في مثل هذا البحث المخصص للكتاب لا لصاحبه. ويطول الأمر لو وقع تتبع كل من ذكرهم ابن عبد الملك من شيوخه نقلا عن برنامجه، بالاضافة إلى من ذكر غيره كابن الأبار وابن الزبير وابن القاضي وأحمد بابا وغيرهم. مما يجعل قول الذهبي : «أخذ الفن من المطالعة» غريبا منه جدا.

أما شيوخه في الفنون الأخرى كالنحو والفقه والأدب وما إلى ذلك، ويمكن التعرف بسهولة على تخصصاتهم من مراجعة تراجمهم كأبي الحسن ابن خروف النحوي، وأبي الحسن ابن مومن، وأبي محمد ابن السكاك، وأبي ذر الخشني وأبي محمد التادلي وغيرهم. فربما يكون في استقصائهم والتعريف بهم خروج عن الموضوع.

66) تكملة 1 / 91 .

67) الذيل والتكملة 1-1 / 125 .

القسم الثاني
شيوخ الإجازة

أما الذين كاتبوه بالإجازة فهم كثير أيضا، من بينهم على سبيل المثال لا الحصر :

1 - الحافظ أبو محمد بن عبيد الله الحجري دفين سبتة، واسمه : عبد الله ابن محمد بن علي وصفه في «تذكرة الحفاظ» بـ «الحافظ المتقن شيخ المغرب»(68) وخصه ابن الأبار بترجمة حافلة، ومما قاله :

«جاز البحر إلى مدينة فاس، وأقام بها مدة، ثم انحدر إلى سبتة فاستوطنها وأقام بها حياته يقرىء القرآن ويسمع الحديث، وبعد صيته وعلا ذكره فكان الناس يرحلون إليه للسماع منه، والاخذ عنه لعلو اسناده ومتانة عدالته، وكان له ضبط وتقييد يعينه عليه حسن الخط، وبصر بصناعة الحديث، نظراؤه يصفونه بجودة الفهم، واستدعى إلى حضرة السلطان بالمغرب (أي مراكش) ليسمع عليه هنالك، فتوجه وأقام بها حينا، ثم استأذن في العودة إلى سبتة فأذن له حدث عنه عالم من الجلة الاعلام بالأندلس والعدوة فيهم عدة من شيوخنا وغيرهم»(69) توفي سنة 591.

ذكره في المجيزين لابن القطان ابن الزبير وابن عبد الملك.

2 - أبو الحسن بن كوثر، واسمه علي ابن أحمد بن محمد، غرناطي، سمع بالأندلس ورحل إلى المشرق، فسمع كثيرا، قال ابن عبد الملك : «ثم عاد إلى بلده بعلم كثير ورواية واسعة، فتصدر للإقراء وإسماع الحديث، فأخذ الناس عنه

---

68) «تذكرة الحفاظ» 4 / 1370.

69) «التكملة» 2 / 869. وانظر :« جذوة الاقتباس» ص 239 « واختصار الأخبار عما كان بثغر من سنى الآثار» مع تعليقات الأستاذ عبد الوهاب بن منصور ص 21 المطبعة الملكية بالرباط سنة 1389 - 1969.

ورغبوا في السماع منه واستجيز من البلاد»(70) وقال ابن الزبير : وأخذ الناس عنه، ورحلوا إليه في «كتاب الترمذي «لانفراده بالمغرب في وقته بسماعه على أبي الفتح الكروخي(71)، وهو طريق جليل عال مسافة ورتبة وكان عنده من مصنف الترمذي نسخة بخط شيخه أبي الفتح المذكور وعليها خطه بسماعه منه «ثم ذكر من رحل إليه من حفاظ الأندلس وأضاف : «وكل هؤلاء أخذ عنه المصنف ولهجوا بروايته حتى قيد في ذلك الحافظ أبو محمد القرطبي(72) يصف جلالة هذا الطريق ويتكلم على رجاله رجلا رجلا. وانتشار الطرق إلى ما يلائم هذا مع اتصال المتقنين فيه كما يجب»(73) توفي بغرناطة سنة 589 .ذكره في المجيزين لابن القطان ابن عبد الملك وابن الزبير.

3 – أبو عبد الله ابن زرقون، واسمه محمد بن سعيد من أهل إشبيلية. اختص بالقاضي عياض، ولازمه كثيرا وكتب له أيام قضائه بغرناطة، وتولى هو قضاء سبتة، ويظهر أنه دخل إلى فاس واستقر بها مدة كما تقدم قول ابن الآبار عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه أخذ بمدينة فاس عن أبي عبد الله بن زرقون.

ومن تآليف ابن زرقون «كتاب الأنوار، جمع فيه بين المنتقى والاستذكار» وجمع أيضا «بين سنن أبي داود والترمذي» وكان الناس يرحلون إليه للسماع منه لعلو روايته توفي بإشبيلية سنة 586.(74).

---

70) « الذيل والتكملة» 5 - 1 / 173.

71) أبو الفتح الكروخي : عبد الملك ابن أبي سهل بن أبي القاسم الهروى البزار توفي بمكة سنة 548. انفرد برواية« جامع الترمذي» بعلو عن ثلاثة من شيوخه عن الجراحي عن المحبوبي عن الترمذي. قال الحافظ تقي الدين الفاسي في كتاب العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين 5 / 502.
« سمعه عليه جماعة .... وكان الكروخي يتكسب من كتابة نسخ« الجامع» وبيعها. وترجمه أيضا : ابن الأثير في « اللباب في تذهيب الأنساب » 3 / 95.

72) ترجمه في« تذكرة الحفاظ» 4 / 1396. واسمه عبد الله بن الحسن بن أحمد الأنصاري المالقي توفي بمالقة سنة 611.

73) « صلة الصلة» ص 111.

74) التكملة 2 / 540 الذيل والتكملة 6 / 203.

ذكر في المجيزين لابن القطان، ابن عبد الملك وابن الزبير أيضا.

4 – أبو محمد بن الفرس. واسمه عبد المنعم بن محمد الخزرجي. من أهل غرناطة. له سماع واسع بالأندلس، قال ابن الزبير : «انفرد آخر عمره بالرواية عن جماعة ممن تقدم، ورحل الناس إليه في ذلك، وألف عدة تواليف، منها «الاحكام ألفه وهو ابن خمسة وعشرين عاما فاستوفى ووفى(75) وقال ابن عبد الملك عن كتابه «أحكام القرآن» إنه أجل ما ألف في بابه، وهو الذي قال فيه أبو الربيع بن سالم : وهو كتاب مفيد،جمعه في ريعان شبابه من طلبه وسنه، فللنشاط اللازم في ذلك أثره في حسن ترتيبه وتهذيبه»(76).

وقد ذكر ابن عبد الملك فيمن روى عنه مباشرة عددا من الحفاظ منهم ابن القطان، ولكن ابن القاضي في «جذوة الاقتباس» جعله ممن كتب إليه. والله أعلم. توفي سنة 597.

رابعا : مجالس ابن القطان العلمية

يمكن القول : أن ابن القطان عاش حياته العلمية بالطول والعرض، وتمتع بما لم يحظ به كثير من العلماء من نفوذ ومكانة وجاه. ويؤكد ابن عبد الملك أنه «كان معظما عند الخاصة والعامة، ومن آل دولة عبد المومن».

وقد نبغ في علم الحديث الذي كان هو العلم المعتنى به من الملوك والرعية، وبلغ فيه رتبة الإمامة، فلا غرو أن يكون عالم الدولة الأول، والمقصود من كل الجهات والآفاق للأخذ والتفقه والسماع والرواية. ويصفه معاصره الحافظ جمال الدين ابن مسدى بأنه «كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المومنية»(77).

---

75) صلة الصلة 18.

76) الذيل والتكملة 5 / 60.

77) تذكرة الحفاظ نقلا عن برنامج ابن مسدى 4 / 1407. وابن مسدى قال عنه في تذكرة الحفاظ : « الحافظ العلامة الرحال أبو بكر محمد بن يوسف ... الازدى المهبلى الاندلس الغرناطي ، أحد من عني بهذا الشأن ... جاور بمكة وقتل بها غيله، وطل دمه في سنة ثلاث وستين وستمائة » 4 / 1448.

ابن القطان رئيس الطلبة :

وربما اعتبر منصب «رئيس للطلبة» الذي شغله أرفع منصب علمي في الدولة الموحدية. إذ اتفق المترجمون له على أنه كان رئيس الطلبة بمراكش، وكان للطلبة بيت يجتمعون فيه كما سيأتي.

ولا شك أن هذا المنصب هو منصب علمي بحت، يصل إليه الشخص بما حصله من علوم واكتسبه من معارف، وبرع فيه من فنون، ولا شأن له بالسياسة والحكم والدعوة إلى الدولة، إلا ما ينبغي أن يكون عليه صاحب المنصب من ولاء وعدم مخالفة على الدولة.

مناقشة مع الدكتور محمود علي مكي : في منصب رئاسة الطلبة :

ويستوقف النظر هنا محاولة الدكتور محمود علي مكي تحويل مهمة رئيس الطلبة إلى مهمة سياسية محضة، وجعلها تقتصر على الدعوة للدولة الموحدية، وبناء أسسها. الأمر الذي لا يتفق مع واقع ابن القطان، وانشغاله الكلي بالعلم وكثرة مؤلفاته، وانهماكه في التدريس والبحث في أعوص المسائل العلمية، إلى حد أنه كان في كثير من الأحيان لا يرد السلام على من يسلم عليه، لأنه لا يشعر به ولا بتسليمه، استغراقا في التفكير فيما يرد عليه من عويص المسائل. حتى عد الناس ذلك تكبرا منه واستعلاء. وقد أجاب عندما سئل عن ذلك واعتذر بانهماكه في التفكير،كما ذكر ذلك ابن عبد الملك في ترجمته.

ولا بأس من إيراد نص الدكتور مكي - على طوله - ليتسنى التعقيب عليه بما لعله يظهر الحقيقة.

يقول الدكتور مكي في تقديمه لـ «نظام الجمان» لأحد ولدي ابن القطان وهو يتحدث عن ابن القطان الأب :

«أما رياسته للطلبة في مراكش فإنها تحتاج إلى بعض التفسير، فنحن نعلم أن الطلبة كانوا من أهم أركان الدعوة الموحدية في تنظيم الدولة، منذ أن اختط محمد بن تومرت ذلك التنظيم، وينبغي أن لا يفهم من اصطلاح الطلبة ما نفهم اليوم بمعنى أنهم شباب في مستهل حياتهم الدراسية، وإنما هم طبقة من

أعلى طبقات الدولة الموحدية، فهم عند ابن اليسع يلون طبقة أهل سبعين، أي في المكان الرابع من درجات الدعوة الموحدية، وهي إذن في المكان الثالث عند من لم يروا أمر أهل سبعين صحيحا مثل ابن القطان(78)، فجعلوا الطلبة يلون أهل العشرة وأهل الخمسين، فقد كان هؤلاء عمد الدولة الموحدية والمبشرين بمبادئها كما يتبين من النصوص الموحدية. وكان ابن تومرت يعنى بتوجيههم إلى قبائلهم حتى يوطدوا أسس الدعوة. كما كان يهتم بتعليمهم وتربيتهم وإعدادهم لعملهم الدعائي منذ نعومة أظفارهم أي منذ أن يصبحوا «حفاظا»، والحفاظ هم صغار الطلبة، ومنهم تتألف الطبقة التي تلي الطلبة بصفة مباشرة، وكثيرا ما كان الإمام الموحدي يوجه إليهم رسائل يبين الخطوط العامة لسياسته، ولما ينبغي عليهم أن يتبعوه في أعمال الدعاية والحفاظ على مصالح الدولة. ونحن نرى من بين طلبة الموحدين رجالا وصلوا إلى أرقى المناصب وأعزها على الإمام، نذكر منهم أبا محمد عطية المنجصي الذي أرسله ابن تومرت إلى غجدامة فقتله أهلها. واعتبره ابن تومرت شهيدا. فاستباح بذلك دماء هذه القبيلة وأموالها، ومنهم في أيام عبد المومن الخطيب أبو الحسن الإشبيلي الذي يسميه ابن صاحب الصلاة «شيخ طلبة الحضرة» وكان عالي المرتبة لدى عبد المومن وابنه يوسف، وكان يسمع الطلبة «عقيدة التوحيد» و «أعز ما يطلب» لمحمد بن تومرت ويتولى لهم شرح غامضها وتقريب معانيها. وأبو بكر بن ميمون القرطبي الذي ولي القضاء لعبد المومن والتدريس لطلبة مراكش، والخطيب أبو محمد عبد الله بن جبل الذي ولي الكتابة والخطابة لعبد المومن.

ومن هنا نرى أن ابن القطان الكتامي كان من أكبر دعاة الموحدين وأبرز رجال دولتهم،ولو أننا استعرنا الاصطلاح الحديث عند الكلام عن رجال الدعوات السياسية أو الدينية لقلنا إنه كان من «العقائديين» الذين أسندت إليهم الدولة الموحدية أكبر مناصبها الدعائية»(79).

ويبدو أن الواقع خلاف ما استنتجه الدكتور، من انهماك ابن القطان في

78) يقصد ابن القطان الابن صاحب« نظم الجمان» المقدم له.

79) تقديم الدكتور محمود علي مكي« لنظم الجمان» لابن القطان ط تطوان.

السياسة وتكريس جهوده للدعوة إلى الدولة. الخ وقصر مهمة الطلبة ورئاستهم على ذلك، ولا ينكر أن ابن القطان كان متشيعا للموحدين لتقريبهم إياه وفتحهم مجال الثروة له، وتمكينه من مكتبة قصرهم الضخمة، ولكن ليس إلى الحد الذي ذكره الدكتور.

وفي كلام الدكتور نفسه ما لعله يعود بالنقض على ما استنتجه. إذ المعروف عن الطلبة الذين يقصدهم الدكتور والذين كون تنظيمهم ابن تومرت : انهم مغاربة بربر من قبائل المصامدة التي هي نسيج الدولة الموحدية. وفي ذلك يقول الدكتور : «وكان ابن تومرت يعنى بتوجيههم إلى قبائلهم حتى يوطدوا أسس الدعوة»، ولا بد أن يكون رئيسهم مغربيا بربريا مثلهم، بل من أقرب الناس قبيلا إلى ابن تومرت أو عبد المومن. كعطية المنجصي الذي أرسله ابن تومرت إلى غجدامة كما ذكر الدكتور، ولكنه يذكر بعد ذلك رؤساء للطلبة أندلسيين أغرابا طارئين على الدولة، كأبي الحسن الإشبيلي وأبي بكر بن ميمون القرطبي مما لا يتمشى مع تنظيم الدولة وتركيبها السياسي المعقد المبنى على العصبية القبلية أولا وقبل كل شيء.

ثم إن قوله عن أبي الحسن الإشبيلي أنه : «كان شيخ طلبة الحضرة» كما نقل عن ابن صاحب الصلاة، يحمل كثيرا من المعاني التي تحمل على أبطال نتيجته كليا، وقد تنبه الأستاذ المنوني إلى الحقيقة التالية وهي قوله :

«وكان المعتنون بالعلم قد قسمهم الموحدون إلى طبقتين، طلبة المصامدة.. وطلبة الحضر، وهم العلماء من غير المصامدة من المغاربة والواردين على المغرب... ويفيد ابن أبي زرع في حوادث سنة 573 أن ابن المالقي المذكور(80) إنما كان رئيسا لطلبة الحضر فقط، مما يشير إلى أنه كان لكل صنف من الطلبة رئيس خاص»(81).

وهذا هو الذي تؤيده الوقائع التاريخية فالطلبة الذين رأسهم ابن القطان كانوا طلبة علم من مختلف الأجناس مهمتهم الأولى دراسة العلم والتخصص في

80) هو عبد الله بن محمد الأنصاري يعرف بابن المالقي تـ 574 رأس طلبة العلم بمراكش.

81) « الآداب والعلوم والفنون على عهد الموحدين» للأستاذ المنوني ص 38.

فروعه، لا تنظيما سياسيا. وهم المعبر عنهم «بطلبة الحضر» وإن كان هناك بقية من تنظيم سياسي يحمل اسم «الطلبة» فقد كان خاصا بالمصامدة. وقد يكون استمرار شكليا فقط لتنظيم الطلبة على عهد ابن تومرت وعبد المومن. لأن يعقوب المنصور الذي قرب ابن القطان وحظي عنده وتولى سنة 580 قد عرف أنه ابتعد عن كثير من نظم الدولة كما كانت عند تأسيسها على عهد ابن تومرت وعبد المومن، وذلك بعد أن استقرت الدولة، وتم بنيانها، ومن ذلك تلك التنظيمات المعقدة لأهل العشرة والخمسين والسبعين الخ.

وقد تولى رئاسة طلبة العلم قبل ابن القطان أندلسيون كأبي الحسن الإشبيلي وأبي بكر بن ميمون القرطبي وأبي جعفر أحمد بن عتيق البلنسي ثم جاء بعدهم ابن القطان الفاسي.

ويمكن التأكيد بكل وضوح أن الطلبة الذين رأسهم هؤلاء العلماء هم طلبة وعلماء من المغرب والأندلس وإفريقية والمشرق. وكان لهم بيت خاص أو مدرسة يجتمعون فيها ويتلقون دروسهم ويناقشون ويتذاكرون في المسائل العلمية ولا علاقة لهم بطلبة المصامدة وأركان الدولة والدعوة العقائدية كما ذكر ذلك الدكتور محمود علي مكي.

وكان هؤلاء الطلبة محل تكريم وعطف ورعاية من الخلفاء. وممن نبغ منهم تتكون أطر الدولة من قضاة وكتاب وعمال الخ.

يقول صاحب «المعجب» وهو يتحدث عن تكريم المنصور لهؤلاء الطلبة الأغراب عن القبائل المكونة للدولة، والذين لا عصبية لهم :

«وانتهى أمره معهم إلى أن قال يوما بحضرة كافة الموحدين يسمعهم - وقد بلغه حسدهم للطلبة على موضعهم منه وتقريبه إياهم وخلوته بهم - : يامعشر الموحدين أنتم قبائل، فمن نابه منكم أمر فزع إلى قبيلته وهؤلاء - يعني الطلبة - لا قبيل لهم إلا أنا فمهما نابهم أمر فأنا ملجؤهم وإلي فزعهم والي ينتسبون، فعظم منذ ذلك اليوم أمرهم وبالغ الموحدون في برهم وإكرامهم»(82).

---

82) المعجب ص 402.

ولعل هذا النص يحمل على القطع برد ما استنتجه الدكتور مكي جملة وتفصيلا. فهؤلاء الطلبة لا قبيل لهم. وليسوا من المصامدة ولا من البربر، ولا جذور لهم في أساس الدولة، بل هم أغراب عن بنيان الدولة، ولذلك حسدهم الموحدون وحاولوا الغض منهم فدافع عنهم المنصور.

نعم يدل نص «المعجب» على حظوة الطلبة عند المنصور وتكريمه البالغ إياهم إلى درجة الاختلاء بهم حتى أثار ذلك حسد رجال الدولة. وهذا داخل في نطاق ما عرف عن الموحدين عموما من اهتمامهم بالعلم والعلماء.

ولا شك أن رئيس الطلبة أو «مزوارهم» كما عبر به الغبريني عن ابن القطان(83) كان أكثر حظوة وأرفع شأنا. وإذا كان التصدر هو لرجال الحديث والمشتغلين به، فيجب أن يكون رئيس الطلبة ذا حظ وافر من هذا العلم بحيث يكون جميع الطلبة من تلامذته يأخذون عنه ويرجعون إليه. وهو الذي يعين النابغ منهم في المناصب الحكومية، ويبت في معضلات النوازل العلمية، كما يقول ابن عبد الملك في ترجمته «كان رئيس الطاعة، مصروفة إليه الخطط المهمة، مرجوعا إليه في الفتاوى».

كما كان ينظر في شأن المدرسين ببيت الطلبة. ويختبر العلماء الوافدين للتدريس ويمتحن حفظهم وأخلاقهم وصدقهم وأمانتهم، كالحافظ أبي عمر ابن عات الذي تقدم ذكره في شيوخه. فإنه عندما وصل إلى مراكش امتحن ببيت الطلبة في صحيح مسلم،حيث حولوا متون أحاديث لأسانيد أخرى،فأعاد المتون المحولة وعرف عن تغييرها، ثم ذكر الأحاديث على ما هي عليه من متونها(84). والغالب أن أبا الحسن بن القطان كان يعقد مجالسه العلمية الخاصة ببيت الطلبة هذا الذي كان عميده، فإذا حضر أحد من أهل العلم المبرزين أمر طلبته بالأخذ عنه وملازمته، كما يحدثنا ابن عبد الملك في ترجمة أبي الحسن ابن قطرال الفاسي الأصل، القرطبي المولد والمنشأ، قاضي شاطبة أنه «انتقل إلى مراكش

83) انظر عنوان الدراية ص 43.

84) « عنوان الدراية» ص 72 وانظر« الاعلام بمن حل» في ترجمة ابن عات 1 / 346.

وحضر مجلس أبي الحسن بن القطان، فكان ابن القطان يجله ويعرف حقه، ويحض أهل مجلسه على الرواية عنه والتردد إليه»(85).

أما مجالسه العامة لإملاء الحديث فكان يعقدها في قصر الخلافة، بمحضر الخليفة والأمراء والعلماء وأعيان الدولة(86)»ويقول ابن عبد الملك عن المنصور الذي كان يؤثر ابن القطان على غيره من أهل طبقته :

«وجرت له أخبار طريفة معه، منها أنه عينه لقراءة الحديث الذي كان يقرأ بين يديه، وكان أبو الحسن يعتريه بعض الأحيان توقف في كلامه، فابتدأ أول يوم القراءة فبسمل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت العادة اتباع القارىء التصلية، الدعاء للمنصور بالرضا فحين فرغ أبو الحسين من التصلية عرض له التوقف الذي كان يعتريه، فمكث قليلا، ثم قال : ورضي الله عنكم، واصلا الدعاء بالتصلية فيما رأى، ثم اعترته سكتة أيضا، ثم اندفع يقرأ الحديث، فاستبشر بذلك المنصور واشتد إعجابه به واستحسانه إياه، وقال : هكذا ينبغي أن يقرأ الحديث من يقرؤه بين أيدينا، فاصلا بين الدعاء لنا، والتصلية المتبعة البسملة. وبينه وبين حديث النبي صلى الله عليه وسلم، فأما سرد البسملة والتصلية والدعاء لنا والحديث في نسق من غير فصل بين ما يخصنا من الدعاء وما قبله وما بعده، فإنا نبرأ إلى الله منه، فعجب الحاضرون لسعادة أبي الحسن بما ظن أن فيه نقصا عليه».

ودون مجلس الإملاء هذا كان يشارك مشاركة فعالة في المجالس التي يعقدها الخلفية للمذاكرة والمناظرة في المسائل العلمية، وكانت حافلة بالمباحثة في أنواع العلوم لما كان يحضرها من علماء وأدباء وأطباء وفلاسفة من مغاربة، ومن الواردين على المغرب، وكانت تفتتح بإلقاء مسألة من العلم يلقيها الخليفة بنفسه، أو يلقيها بإذنه بعض الجلة من الحاضرين، وكان عبد المومن ويوسف ويعقوب يلقون المسائل بأنفسهم(87).

---

85) النيل والتكملة 8 / 1 مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم 3784 . وانظر ترجمة ابن قطرال أيضا في جذوة الاقتباس 308.

86) انظر وصف هذه المجالس وترتيبها وفخامتها ومن يحضرها في الآداب والعلوم والفنون على عهد الموحدين للأستاذ المنوني ص 39.

87) انظر المنوني ص 39.

والظاهر أن مجالس المذاكرة هذه كانت تأخذ بمجامع ابن القطان ويستحوذ ما يعرض فيها من مسائل على فكره ولبه. باعتبار مكانته المرموقة بينهم. وأهمية رأيه.

ويحدثنا ابن عبد الملك عن مبلغ اهتمام ابن القطان وانشغاله الكلي بتلك المجالس في العبارات التالية :

«فقد كان ديدنه أنه لا يبدأ أحدا بالسلام ولا يرده على من يبدؤه به، وذاكرت بذلك شيخنا أبا عبد الله المدعو بالشريف، وكان من المتشعبين فيه المتشبعين بذكره، المتعصبين له، فقال لي : إنه كان يسأل عن ذلك ويذكر ما فيه عليه، فيجيب معتذرا باستغراق فكره وانشغال باله بالنظر في أجوبة ما وقع من المسائل العلمية بمجلس سلطان الوقت، أوفي إعداد مسائل يلقيها بينهم، فهو لايزال خاطره معمورا بذلك وذهنه مغمورا به، زاعما أنه لا يرى أحدا ممن يمر هو به».

خامسا :تلامذة ابن القطان :

وبدروسه الخاصة لطلبة العلم، ومجالسه بقصر الخلافة، كثر الآخذون عنه واتسعت دائرة تلامذته، فابن الآبار يقول عنه «درس وحدث» ويقول ابن القاضي: «حدث وأخذ عنه» وبعد أن عدد ابن عبد الملك تلامذته، وهم كثر. أضاف : «في خلق لا يحصون كثرة أخذوا عنه بمراكش وغيرها من بلاد العدوة إلى إفريقية، وبالأندلس».

وكانت له سفرات إلى الأندلس وإفريقية في مصاحبة ملوك الموحدين كما سيأتي بعض ذلك.

ويعتبر ابن عبد الملك تلميذ تلاميذه إذ أخذ عن عدد من تلاميذ ابن القطان ويعدد من روى عنه منهم فيقول :

«ومن شيوخنا الرواة عنه سوى ابنه أبي محمد : أبو الحسن الكفيف، وأبو زيد بن القاسم الطراز، وأبو عبد الله بن الطرواة، وأبو عبد الله المدعو بالشريف،

وأبو علي المقاري، وأبو القاسم العرفي، والمطماطي، وأبو محمد عبد الواحد بن مخلوف بن موسى المشاط ».

ومن أبرز تلامذته : ابناه أبو محمد حسن، وأبو عبد الله الحسين. ومما يؤسف له أن المصادر المتيسر الوقوف عليها لم تترجم لهما، ولم تعرف بهما ولا بولادتهما ووفاتهما. ويقول الدكتور محمود علي مكي عن مؤلف «نظم الجمان»، ولم يقطع فيه برأي، هل هو الحسن أو الحسين :

« ... على أننا لا نعرف شيئا عن تاريخ مولده ولا وفاته، ولم تمدنا المراجع بخبر عن حياته، باستثناء ذلك النص الذي سنثبته لابن عذاري، والذي أشار فيه إلى صلته بالخليفة الموحدي المرتضي، وإلى أنه ألف له جملة من الكتب، هذا هو ما نستخلصه أيضا من نفس القطعة التي بقيت لنا من نظم الجمان»(88).

وقد كان الحسن والظاهر أنه أكبرهما لأن به يكنى أبوه – شيخا لابن عبد الملك ذكره كثيرا في «الذيل والتكملة» وخاصة في ترجمة أبيه، وذكر روايته بواسطة شيخه هذا عن عدد من الشيوخ. ولا يعرف ما إذا كان خصه بترجمة في «الذيل والتكملة» لأن الجزء السابع الذي يحتوي على حرف الحاء من الغرباء يعتبر مفقودا. ولأنه لا يدرى هل دخل إلى الأندلس فيترجمه في الأغراب أم لا ؟

وقد كان لابن القطان اعتناء بولده حسن هذا. فكان يستجيز له الناس وهو صغير، على طريقة المحدثين في ذلك. فقد قال عن أبي إسحاق إبراهيم السنهوري الدمشقي : «قدم علينا تونس سنة 602 واستجزته لابني حسن فأجازه وإياي... وقد كان إذ أجاز ابني كتب بخطه جملة أسانيده، وسمى كتبا منها الموطأ والصحيحان وغير ذلك»(89). ويقول ابن عبد الملك، في ترجمة أبي عبد الله التجيبي الذي تقدم ذكره في شيوخ ابن القطان : «روى عنه... وأبو الحسن بن القطان، وابناه – أبو عبد الله الحسين وأبو محمد الحسن شيخنا »(90).

---

88) مقدمة « نظام الجمان » ص : ص.

89) التكملة 1 / 176.

90) الذيل والتكملة 6 / 356.

ومن اعتناء ابن القطان بولديه أنه كان يرغب إلى العلماء في أن يؤلفوا لهما كتب الدراسة والتلقين، كما يذكر ابن عبد الملك في ترجمة الحافظ التجيبي هذا أن من مؤلفاته : «تلقين الوليد » ضاهى به «تلقين الوليد» جمع شيخه أبي محمد عبد الحق ابن الخراط في جمعه للأخوين أبي عبد الحسن، وأبي محمد الحسن شيخنا، ابني أبي الحسن بن القطان »[91].

ويستبعد جدا أن يكون عبد الحق الإشبيلي ألف هذا «التلقين» لولدى ابن القطان، لأن عبد الحق كان ببجاية، وقد توفي بها سنة 581، وسن أبي الحسن ابن القطان تسع عشر سنة، بحث لا يزال طالب علم بفاس إذ تقدم أنه كتبت له إجازات بفاس سنة 582. ولم تذكر المصادر أن عبد الحق دخل إلى فاس، ولا اجتمع به ابن القطان، كيف وقد كان عدوا للموحدين، ومنهم فر من الأندلس إلى بجاية، وكان ابن القطان من المتشيعين للموحدين ؟ وعلى فرض أنه كتب إليه هذا «التلقين» من بجاية. فسن ابن القطان الذي ولد سنة 562 لا تحتمل أن يكون له ولدان في سن من يتلقى العلم في سنة 581، سنة وفاة عبد الحق، وهو يقول في مقدمة «تلقين الوليد» :

«فإن سائلا سألني أن أجمع له أحاديث كثيرة في أبواب من الشريعة يحفظها بني له صغير».

وإذا فرض أن النبي الذي يمكن أن يحفظ هذه الأحاديث لا يقل سنه عن خمس سنوات. وقدرنا كتابة ابن القطان إلى عبد الحق يلتمس منه ذلك وتأليف عبد الحق. ومسافة وصول الكتب بين بجاية وفاس، بسنة. فيكون ذلك قد تم سنة 580، قبل وفاة عبد الحق بعام. ويكون سن ابن القطان آنذاك ثمان عشر سنة. وقد تزوج وهو ابن اثنتي عشرة سنة، وولد له في سن الثالثة عشر توأمان، هما الحسن والحسين، ليكونا في سنة 580 في سن من يحفظ الأحاديث الكثيرة التي جمعها عبد الحق.

---

91) نفس المصدر 3576 وقد طبع كتابه تلقين الوليد» لعبد الحق في تطوان سنة 1372 - 1952 هدية من مجلة « لسان الدين » الى مشتركيها في سنتها السادسة.

وهذا بعيد وخلاف المعتاد. والظاهر أن أبا عبد الله التجيبي نفسه، وهو المتوفي سنة 610، هو الذي ألف هذا «التلقين» لولدي ابن القطان لا أبا محمد عبد الحق. وأن هذا وهم من ابن عبد الملك وله أوهام كثيرة في ترجمة ابن القطان سيأتي التنبيه عليها.

وربما كان أبو محمد حسن، هو أكثر الأخوين حظا من التعريف به.إذ كان عالما حافظا معتنيا بالحديث وروايته كأبيه. ذكر له في «الذيل والتكملة» عددا من الشيوخ كما تقدم. وكان يستجيز الناس من الأقطار البعيدة، كما جاء في ترجمة الحافظ المغربي أبي الخطاب بن دحية نزيل القاهرة المتوفى سنة 633 : «حدث عنه بالإجازة أبو محمد حسن بن القطان كتب إليه من القاهرة باستدعاء أبي إسحاق بن الواعظ»(92).

وكان ذا خاصة من الخليفة الموحدي المرتضى الذي كان يدعي الزهد والتصوف والورع (93) ويظهر أنه كان مثل أبيه جليس ملوك وفقيه بلاط، وتولى القضاء له أو لغيره (94) وألف عددا من الكتب بطلب منه. وقد تولى عمر المرتضى سنة 646، واستمر إلى سنة 653، وقد كان حسن ابن القطان موجودا في هذا التاريخ. إذ وجد في أحد الكتب التي ألفها بأمر المرتضي أنه فرغ منها سنة 662.

وآثاره التي أمكن العثور عليها هي :

1 – كتاب «الروضات البهية الوسيمة، في الغزوات النبوية الكريمة» ألفه بأمر السلطان أبي حفص عمر المرتضي الموحدي، وكان الفراغ من كتابته سنة 662 هـ.

يوجد بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم ق ل 296، وعليه تحبيس أحمد المنصور الذهبي. وتوجد نسخة أخرى بخزانة القرويين (95).

---

92) الذيل والتكملة مخطوط الخزانة العامة 8 / 48.

93) القرطاس ص 259 وانظر الاستقصا 2 / 252.

94) انظر ترجمة تلميذه ابن عبد الملك في الأعلام بمن حل 3 / 241 إذ عد من شيوخه القاضي أبا محمد حسن بن أبي الحسن بن القطان.

95) انظر فهرس مخطوطات خزانة القرويين للأستاذ العابد الفاسي ص 292.

2 – الأحكام من آي خير الأنام في المعجزات النبوية :

ألفه بأمر السلطان المذكور أيضا. وهو بالخزانة الملكية تحت رقم ق ل 40 292 ،وتوجد نسخة أخرى بخزانة القرويين(96).

3 – السلك المثنى النظام، بما للصحابة الكرام، على جميعهم الرضوان والسلام من الكرامات والمكرمات العظام».

ألفه أيضا بأمر المرتضى الموحدي، ويقع في خسمة أسفار، توجد نسختان من السفر الأول بالخزانة الملكية.

الأولى تحت رقم 223 والثانية 243 خ ق (97).

4 – «نظم الجمان وواضح البيان فيما سلف من أخبار الزمان» وهو الذي طبع منه قطعة بتطوان، بتحقيق الدكتور محمود علي مكي.الذي لم يجزم فيه برأي هل هو للحسن أو الحسن والظاهر من النص الذي نقله من «البيان المعرب» لابن عذارى أن الكتاب لحسن الذي يكنى أبا محمد لا لحسين، إذ يقول ابن عذارى :

«وكان (أي المرتضي الموحدي) محبا في مطالعة الكتب وتواليفها، فألف له الفقيه أبو محمد ابن القطان جملة من الكتب الحفيلة الجليلة، وأمده بالدواوين العظيمة، والخيرات الجليلة. فمنها : «نظم الجمان وواضح البيان فيما سلف من أخبار الزمان» و كتاب «شفاء العلل في أخبار الأنبياء والرسل» وكتاب «الأحكام لبيان آياته عليه السلام» وكتاب «المناجاة» وكتاب «المسموعات» فيه قصائد متخيرات فيما يخص بالمولد الكريم وشهر رجب وشعبان ورمضان وغير ذلك»(98).

وقول الدكتور مكي :

«اما نظم الجمان» فله موضعه من هذا الحديث، وأما الكتب الأخرى فأغلب

---

96) انظر نفس الفهرس ص 289.

97) وانظر فهرس مخطوطات خزانة القرويين للأستاذ العابد الفاسي ص 257.

98) البيان المعرب، القسم الموحدي ص 452 – 453

الظن أنها فقدت أو ضاعت، ولم تتحدث عنها المصادر الأخرى التي وقعت الينا، فيما عدا إشارة سريعة مقتضبة لابن القطان نفسه في معرض التعليق على الحديث النبوي المشهور : «لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة، فهو يقول انه جود الكلام على هذا الحديث في كتاب «الأحكام» وهو كتاب يدل عنوانه وهذه الإشارة إليه على أنه في شرح مجموعة من الأحاديث النبوية أو تفسير غريب ألفاظها »(99).

قد عرف أن موضوع هذا الكتاب هو المعجزات النبوية كما تقدم.

ونجد من تلاميذ أحد ولدي ابن القطان : العالم الكبير أبو زيد عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الله ابن الإمام التلمساني تـ 741، شارح مختصر «ابن الحاجب» الفرعي. والذي ظهر على ابن تيمية في مناظرته إياه. وكان يميل إلى الاجتهاد والعمل بالدليل،مما يدل على تأثره بشيخه ابن القطان،وقد نص على أخذه عن ابن القطان ابن أبي مريم في «البستان»(100).

3 – الحافظ أبو عبد الله بن المواق، واسمه محمد بن يحيى ابن أبي بكر مراكشي قرطبي الأصل قديما فاسيه حديثا. قال ابن عبد الملك :

«وكان فقيها حافظا محدثا مقيدا ضابطاً متقنا نبيل الخط بارعه، ناقدا محققا ذاكرا أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم، وله تعقب على كتاب شيخه أبي الحسن بن القطان الموسوم «ببيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام... ولأبي عبد الله أيضا مصنفات غير ما ذكر منها «شيوخ الدارقطني» و«شرح مقدمة صحيح مسلم» ومقالات كثيرة في أغراض شتى حديثية وفقهية، وتنبيهات مفيدة، ووقفت على جملة من «شرح الموطأ» في غاية النبل وحسن الوضع... استقضى ببلنسة وفاس، ولد سنة 583. ونشأ بمراكش، واستوطنها، توفي سنة اثنتين وأربعين وستمائة»(101).

---

99) مقدمة نظم الجمان حرف س.

100) انظر البستان ص 67 و 123 وفي ترجمة ابن الامام انظر أيضا : معجم أعلام الجزائر لعادل نويهضي ص 88 والديباج المذهب ص 152 ونيل الابتهاج ص 166 – 168./

101) الإعلام بمن حل بمراكش 3 / 141 نقلا عن الذيل والتكملة.

وفي «الرسالة المستطرفة» أثناء الكلام على «أحكام» عبد الحق، و«الوهم والإيهام» لابن القطان : «وقد تعقب كتابه هذا في توهيمه لعبد الحق تلميذه الحافظ الناقد المحقق، أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى (بن المواق) في كتاب سماه : «المآخذ الحفال السامية، عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام، من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال «تعقبا ظهر فيه كما قال الشيخ القصار : إدراكه ونبله، وبراعة نقده، إلا أنه تولى إخراجه من المبيضة، ثم اخترمته المنية، ولم يبلغ من تكميله الأمنية، فتولى تكميل تخريجه مع زيادات تتمات، وكتب ما تركه المؤلف بياضا : أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد ...»(102).

وقد عبر عنه الحافظ العراقي في شرحه لألفيته. وفي نكته على ابن الصلاح بالحافظ(103) وفي ترجمته من «الاعلام» يقول الشيخ التعارجي :

«وممن نقل عن المترجم : شراح ألفية العراقي في اصطلاح الحديث، منهم شارحها وناظمها الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي، والشيخ زكريا الأنصاري،فالأول عند ذكر الحسن في موضعين، ووصفه بالحافظ أبي عبد الله ابن أبي بكر بن المواق. وعند ذكر العنعنة، ونقل عن كتابه «بغية النقاد» والثاني عند آخر الكلام على الحسن، وقال في «كشف الظنون» : «بغية النقاد في أصول الحديث. للإمام الحافظ عبد الله بن المواق هـ وقد علمت أن اسمه محمد وكنيته أبو عبد الله»(104) وسيأتي الكلام على كتابه «بغية النقاد» عند تفصيل الكلام على تعقبه على ابن القطان. ان شاء الله.

4 - أبو عبد الله بن عياض حفيد القاضي عياض. واسمه : محمد بن عياض بن محمد بن عياض بن موسى اليحصبي قال ابن الزبير : «كان من عدول القضاة وجله سراتهم وأهل النزاهة فيهم... محبا في أهل العلم مقربا

---

102) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور. السنة المشرفة» ص 178. وقد نبه المؤلف على ان ابن المواق هذا غير محمد بن يوسف شارح مختصر خليل خلافا لما قد يتوهم.

103) انظر شرح ألفية العراقي 1 / 85 ط فاس « والتقييد والايضاح » ص 86.

104) الاعلام 3 / 143.

لأصاغر الطلبة ومكرما لهم ومعتنيا بهم، يحبب إليهم العلم والتمسك به، قرأ بسبتة وأسند بها، ورحل إلى الجزيرة الخضراء» ثم ذكر شيوخه وقال : «ولد سنة 584 وتوفي بغرناطة سنة 655»(105) ويسند المغاربة كثيرا من طريقه عن جده القاضي عياض(106) ويظهر أنه توفي وهو على قضاء الجماعة بغرناطة للدولة النصرية(107).

5 – أبو عبد الله بن الطراوة واسمه : محمد بن أحمد السبتي، مراكشي، مالقي الأصل وصفه في «الذيل والتكملة» بأنه : «كان حافظا للتواريخ على تباين أنواعها ذاكرا لها، محاضرا بها... شديد المحافظة على كتبه، مثابرا على الاعتناء بتصحيحها، متهمما باقتناء الأصول التي بخطوط أكابر الشيوخ أو عنوا بضبطها وجمع جملة وافرة منها، جالسته طويلا، واستفدت بمذاكرته، ومحاورته كثيرا. توفي بسجلماسة سنة 659»(108).

6 – أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى المدعو بالشريف، قاضي الجماعة بمراكش... قال أبو حيان : «كان بمراكش في زمن أبي الربيع يدرس كتاب سيبويه» والفقه والحديث ويميل إلى الاجتهاد، وله مشاركة في الأصول والكلام، والمنطق والحساب، ويغلب عليه البحث لا الحفظ، روى عن أبي الحسن بن القطان وغيره... ومات بمراكش عام اثنتين وثمانين، وستمائة»(109).

وممن استجاز ابن القطان من الحفاظ الأعلام ممن لم يلقه :

7 – أبو الحسن الشاري السبتي، واسمه : علي بن محمد بن علي الغافقي. وكان من الحفظ والإتقان وسعة الرواية بحيث قال عنه تلميذه أبو جعفر ابن

---

105) «الديباج المذهب» 290 نقلا عن ابن الزبير.

106) انظر ترجمة ابن عبد الملك صاحب الذيل والتكملة في الإعلام بمن حل 3 / 240 إذ يعتبر من شيوخ شيوخه.

107) انظر. تقديم الدكتور محمد بنشريفة لكتاب «التعريف بالقاضي عياض» لولده أبي عبد الله محمد، ص 10.

108) « الذيل والتكملة» 8 – 1 / 264.

109) « بغية الوعاة» للسيوطي ص 37 نقلا عن أبي حيان.

الزبير: «إن جلة المحدثين الأندلسيين أخذوا عنه»(110) قال ابن عبد الملك: كتب إليه مجيزا ولم يلقه: أبو جعفر بن مضا، وأبو الحسن بن القطان»(111).

8 – الحافظ أبو بكر بن مسدي الذي تقدم التعريف به، قال في «برنامجه» عن ابن القطان: «عاقت الفتن المدلهمة عن لقائه، وقد أجاز لي مروياته»(112).

ابن الأبار وابن القطان

ويستوقف النظر هنا. عد الحافظ زين الدين العراقي ابن الأبار في تلامذه ابن القطان، فقد قال الحافظ العراقي في «طرح التثريب» عندما عرف بابن القطان: «أخذ عنه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار»(113) والملاحظ هنا: أن سن ابن الأبار تحتمل روايته عن ابن القطان. فقد ولد سنة 595، ومات ابن القطان سنة 628. ولابن القطان رحلات إلى الأندلس. وقد كان ابن الأبار كثير الشيوخ واسع الرواية. ومع أن أحدا من المغاربة والأندلسيين الذين أمكن الوقوف على كتبهم لم يذكر هذه التلمذة. كما أن ابن الأبار نفسه لم يشر إليها في «التكملة» فإنها تترجح بأمور، الأول: اعتناء الحافظ العراقي بابن القطان خصوصا. والحفاظ المغاربة والأندلسيين عموما. ولا بعد في أنه رأى أخذ ابن الأبار عن ابن القطان أو استجازته إياه في أحد مؤلفات ابن الأبار الذي يعتبر من حفاظ الحديث الكبار الذين يسعى لتحصيل مؤلفاتهم أمثال الحافظ العراقي. وكم من أصل أندلسي أو مغربي فقد بالمغرب وعثر عليه بالمشرق وأقرب مثال لذلك كتاب ابن القطان هذا الذي نحن بصدد البحث فيه. فإن نسخته الكاملة لم يمكن العثور عليها إلا بالمشرق كما سيأتي. يؤيد هذا:

الأمر الثاني: وهو ما تقدم من كثرة شيوخ ابن الآبار وسعة مروياته. وتنقله بين أقطار الأندلس وأفريقية، وسعيه في الحصول على علو الرواية،كما يفخر بذلك عند وقوعه على رواية عالية في كتابه «معجم أصحاب الصدفي»، ومع ذلك، وهو:

---

110) «صلة الصلة» 149.

111) «الذيل والتكملة» مخطوطة الخزانة العامة 8 / 33.

112) الذهبي في» تذكرة الحفاظ 4 / 1407 نقلا عن مرنامج ابن مسدى.

113) « طرح التثريب في شرح التقريب» للحافظ العراقي 1 / 87.

الأمر الثالث : فإما أن ابن الأبار لم يجمع «برنامجا» لشيوخه. وهذا بعيد جدا بالنسبة إليه. وهو الذي جمع تلامذة وشيوخ غيره من الحفاظ. وإما أنه جمعه وفقد من المغرب. وعثر عليه الحافظ العراقي بالمشرق. فوجد فيه روايته عن ابن القطان. وهذا هو الاحتمال المرجح. وقد قال أحد المهتمين بابن الآبار من المعاصرين، وهو الدكتور عبد العزيز عبد المجيد في كتابه «ابن الأبار حياته وكتبه» بعد أن استقصى ما أمكنه العثور عليه من شيوخه، وبذل في ذلك جهدا مشكورا :

«ومن الحق أن نقرر هنا أننا لا نستطيع أن نستقصي جميع الشيوخ الذين تتلمذ عليهم ابن الأبار، ومن أجازوه كتابة أو لفظا . ذلك لأنه لم يذكر لنا هو جميع مشيخته نصا في مؤلفاته، أو لعله ذكرهم فيما لم نعثر عليه منها(114) ثم بعد كتابة هذا، وجدت ابن عبد الملك عدد ضمن مؤلفات ابن الأبار في «الذيل والتكملة» 6 / 258 و«معجم شيوخه» و«برنامج رواياته» وانظر «فهرس الفهارس 2 / 618» ط. ثانية.

وإذا كانت القواعد تقتضي أن المثبت مقدم على النافي. وكان المثبت هنا هو الحافظ العراقي أحد أكابر ذوي الاختصاص في هذا الشأن. وكانت الحيثيات السابقة تؤيد إثباته. فيمكن القول – اعتمادا على الظن الغالب – إن الحافظ الكبير أبا عبد الله ابن الأبار روي عن الحافظ أبي الحسن ابن القطان. إلى أن يرد ما ينفي هذا . والله أعلم.

سادسا : وظائف ابن القطان العلمية عند الموحدين :

اتفق المترجمون لابن القطان علي أنه حظي عند الموحدين حظوة بالغة. ونقلوا عبارة ابن الأبار في ترجمته : «ونال بخدمة السلطان دنيا عريضة» ويقول ابن مسدي : «كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المومنية، فتمكن من الكتب وبلغ غاية الأمنية.

---

114) «ابن الأبار حياته وكتبه » للدكتور عبد العزيز عبد المجيد ص 137 نشر معهد مولاى الحسن بتطوان سنة 1951

ويزيدنا ابن عبد الملك تفصيلا في مبلغ حظوته عند الموحدين فيقول : «وكان معظما عند الخاصة والعامة، ومن آل دولة بني عبد المومن، حظي كثيرا عند المنصور منهم فابنه الناصر فالمستنصر بن الناصر فأبى محمد عبد الواحد أخي المنصور ثم أبي زكريا المعتصم ابن الناصر، حتى كان رئيس الطاعة مصروفة إليه الخطط المهمة. مرجوعا إليه في الفتاوى، وكان قد سعد عند المنصور منهم كثيرا ...».

أما الخطط العلمية التي تولاها في ظل دولتهم، فيقول ابن عبد الملك : «انه في أيام الناصر انتهت خطط أبي الحسن ابن القطان نحو ثلاث عشرة خطة كلها أو جلها جليل مفيد، وكل واحد منها إنما كان يعين لها أكثر الموسمين بالعلم قدرا . وأبعدهم صيتا».

«ابن القطان والقضاء».

وربما كان من أهم هذه الخطط المحافظة على مكتبة الموحدين كما سيأتي.

أما القضاء فالظاهر أنه لم يكن ضمن الخطط الكثيرة التي تولاها ابن القطان، بمراكش غير أن فترة لا تذكر، قد لا تبلغ مدتها السنة وفي أخريات حياته، تولى فيها قضاء الجند للمعتصم، ولكن بسجلماسة عندما انهزم إليها أمام عمه المأمون سنة 627 قبل وفاة ابن القطان بسنة بها، وأغلب المصادر التي تحدثت عن خلفاء الموحدين تذكر قضاة كل خليفة وكتابه وحجابه ووزراءه الخ وتعدد من صرف عن القضاء منهم ومن مات أثناء توليته. والذي خلف المصروف أو الميت. ولم أعثر في واحد منها على ذكرلابن القطان ضمن هؤلاء القضاة إلا في الفترة الاستثنائية التي سبقت الإشارة إليها.

وهذا ابن عبد الملك استوعب ترجمته في صفحات تبلغ قرابة الأربعين، فلم يشر إلا إلى الفترة المذكورة. فتحلية الحافظ الذهبي له بقاضي الجماعة، وكذلك الحافظ السيوطي في طبقات الحفاظ غريب جدا، ولعله أخذ ذلك من قول ابن مسدى «ولي قضاء الجماعة في أثناء تقلب الدولة، فنقمت عليه أغراض انتهكت فيها أعراض»(115).

---

115) « تذكرة الحفاظ» 4 / 1407 وانظر« الأعلام» للزركلي 5 / 152 ثالثة فقد قال : ونقمت عليه في قضائه أمور

أما توليته للقضاء أثناء تقلب الدولة، فهو الواقع على تجوز في كلمة «قضاء» وأما كونه قضاء الجماعة، وأنه نقمت عليه فيه أشياء فبعيد لأسباب أهمها:

1 – أن منصب قاضي الجماعة يساوي منصب قاضي القضاة أو وزير العدل أو رئيس المحكمة العليا. أو غير ذلك من الالقاب التي تشعر بأن متولي المنصب له إشراف على تولية القضاة وعزلهم ومحاسبتهم،مما يتطلب إقامته في العاصمة أولا واستقرار الدولة ثانيا. والذي تولاه ابن القطان للمعتصم لم يكن حتى قضاء عاديا فضلا عن أن يكون قضاء الجماعة، بل كان نوعا من القيام بواجب شرعي نحو فلول أجناد مهزومين مطاردين لا استقرار لهم في مكان، وهو نفسه كان على أسوإ حال في غربته عن وطنه، بعد نهب داره وإحراق كتبه،كما يصف ذلك ابن عبد الملك بقوله :

«ولم يزل مع مغروره المعتصم في حركاته واضطراب أمره مع المأمون عمه إلى أن نجا المعتصم أمام عمه إلى سجلماسة، فأدركت أبا الحسن منيته مبطونا حسيرا على ما فقد من أهله وبنيه وكتبه وسائر ممتلكاته»(116).

2 – كيف يكون قاضيا للجماعة، ولا قضاة هناك يرأسهم. لأن الأرض التي فر إليها المعتصم،لا تعدو المحلات التي ينزل بها، ثم استقر آخر الأمر بسجلماسة، وكان قبل ذلك مقيما مع فلول جنده بقلعة مراكش متحصنا بها. وفي ذلك يقول ابن عبد الملك :

«لما دخل المأمون مراكش على الوجه الشنيع الذي دخلها عليه، فصل المعتصم من ظاهرها في فل أصحابه وشيعته، وكان منهم أبو الحسن بن القطان متوليا القضاء بين حزبه».

3 – ماذا ينقم على قاضي على تلك الحال بين متاقضين على تلك الصورة وعلام يتقاضون وليس لهم أملاك ولا أرض ولا متاع ؟ اللهم إلا أن يكون ما لا بد منه من أمور الزواج والطلاق، وغير ذلك من الأشياء التي لا تستدعي ما ينقم على

---

116) انظر في حوادث المعتصم الموحدي مع عمه المأمون الاستقصا 2 / 237.

القاضي، ولو حدث شيء من ذلك لضخمه ابن عبد الملك الذي كبر ما هو أدنى من ذلك من مستصغراته، كما سيأتي بعض ذلك.

كما أن قول أحمد بابا في «نيل الابتهاج» وتبعه عليه الأستاذان الزركلي ومحمود علي مكي : «أنه امتحن في سنة 621، فخرج عن مراكش وعاد إليها واضطرب أمره»(117). غريب أيضا من جهة أن بدء محنته كان في سنة 626، حيث خرج من مراكش مع المعتصم ثم عاد إليها ثم فر معه سنة 627. وأغلب الظن أن ما في «نيل الابتهاج» تحريف أو خطأ مطبعي. إذ لم يذكر أحد من المترجمين له أنه امتحن بالخروج من مراكش قبل سنة 626. وسياق ترجمته في المصادر لا يساعد على هذا.

نعم حدثت بينه وبين العادل الذي ولى في سنة 621 وحشة بسبب اعتراض ابن القطان على مبايعته. فأقصاه عن مجلسه وهم بالقبض عليه والإيقاع به، يقول صاحب «الذيل والتكملة» : «ثم رعى له انقطاعه إلى أبيه وخدمته إياه وأخيه الناصر وابن أخيه المستنصر وعمه بعدهم، فكف عنه وصرف عن التعرض إلى القصر والدخول فيه إلى محاضر خواص الطلبة» ولكن ذلك لم يكن بدء اضطراب أمره، اذ مع صرفه إلى التدريس لخواص الطلبة كلفه وزير العادل بإعادة ترتيب مكتبة القصر بعد نهبها كما سيأتي.

«ابن القطان محافظ مكتبة القصر الملكي »

ويبدو أنها مكتبة عظيمة بذل الخلفاء المتعاقبون جهودا وأموالا في جمع محتوياتها، إذ يذكر صاحب «المعجب» عن يوسف بن عبد المومن الذي اهتم في وقت ما بالفلسفة : «وأمر بجمع كتبها فاجتمع له قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموى»(118) ويضيف «ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب» ثم ذكر قصة، استيلاء يوسف على مكتبة خاصة بالأندلس، وتعويض

117) انظر نيل الابتهاج « بهامش الديباج المذهب » ص 200.

118) المعجب ص 347 وانظر التعليق علي المعجب ص 42 - 43 في وصف مكتبة الحكم المستنصر بالله المشبه بها، ويقال أنها كانت تشتمل على 400.000 مجلد. وانظر المنوني ص 282.

صاحبها بولاية ضخمة ما كان يحدث بها نفسه. ويقول الأستاذ المنوني عن الخلفاء الموحدين :

كانوا مضرب الأمثال في الاهتمام باقتناء الكتب وتملكها »، ومن ملاحظاته على جمع يوسف لكتب الفلسفة قوله : «لا بد أن تكون مشتملة على كتب كثيرة غير كتب الفلسفة »(119).

والواقع أن الكتب التي نقل منها ابن القطان في الحديث والرجال خاصة تعتبر من الكثرة والغرابة والندرة والتعدد بحيث يستبعد أن تكون مملوكة لشخص واحد،كما سيظهر من استعراض تلك المصادر بعد إن شاء الله، ولا بد أن تكون تلك المصادر في ذلك الوقت هي محتوى مكتبة ملكية. رغم ما ذكره ابن عبد الملك من أن كتب ابن القطان كانت عند نهب داره «سبعة عشر حملا منها جملان بخطه»، إذ كثيرا ما يقول عن كتاب ما، عند تحقيق مسألة :

«راجعت عدة نسخ، وفيها نسخ عتق ونسخة بخط فلان أو بخط المؤلف ..الخ».

وينقل من كتب تعذر على عبد الحق بالأندلس وبجاية أن يراها، كمسند بقي ابن مخلد وتفسيره، ومصنف قاسم بن أصبع وغيرها كما سيأتي.

وقد تولى ابن القطان فيما تولاه من وظائف وخطط علمية، نظارة هذه المكتبة، واستوعبها واطلع على خفاياها ودقائقها كما تقدم قول ابن مسدى :

«كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المومنية فتمكن من الكتب وبلغ غاية الأمنية».

حتى إنه عندما نهبت تلك المكتبة وعيث فيها فسادا في إحدى الفتن، لم يجدوا من يعيد ترتيبها، ويعرف ما فقد منها وما نقص وما بقي تاما، غيره.

ولعل إثبات النص التالي من «الذيل والتكملة» – على طوله – يعطي فكرة محددة بعض الشيئ عن ممارسة ابن القطان لخطة المحافظة على مكتبة قصر

---

119) الآداب والعلوم والفنون على عهد الموحدين ص 282.

الموحدين. كما أنه يلقى بعض الأضواء على جوانب من حياته الخاصة، وإن كان ذلك غير معني بالذات.

وقد تقدم أنه حصلت وحشة بين العادل وبين ابن القطان حتى هم بالقبض عليه، يقول ابن عبد الملك :

«وكان من غريب الاتفاقات أن العادل لما استقر بمراكش بعد قتل عمه أبي محمد وانتهاب أكثر كتب الخزانة التي كانت بالقصر في جملة ما نهب من ذخائره، خرج من قبل العادل إلى وزيره أبي الحسن علي ابن أبي جامع أمر بنظر «علي» في ترتيب ما بقي بالخزانة من الكتب، وتمييز كاملها من ناقصها، وكان مراد العادل بعلي، وزيره المذكور، فأمر الوزير أبا الحسن بن القطان بذلك، وأشعره بما فيه من التأنيس له، والإيذان بالإقبال عليه، فتولاه أبو الحسن في أيام كثيرة، ثم لما فرغ منه، طالع الوزير العادل بتمام ذلك (وبإعادة ترتيب المكتبة وما)[120] اشتملت عليه. فأمر ثوابا لمتولي ذلك بجملة وافرة من إمداد الزرع وغير ذلك ومن المال والكساء، وكان الزرع أحظاها لما كان عليه الوقت من الشدة [121] ما هي في غلاء الأسعار، وقد كان ذلك توالى على مراكش نحو سبعة أعوام حتى أثر ذلك في أهلها عموما، وفي ابن القطان خصوصا لكثرة عياله، ولانقطاع مواد الفوائد عنه بعطلته عن الأشغال التي كان ينتفع بها، ومنها[121] ولما صار ذلك كله إلى ابن القطان وحازه وحسنت حاله به، وسر بما منح منه. رفع إلى العادل شاكرا له هذا الإنعام الجزيل، فأنكر العادل ما صدر عن ابن القطان من ذلك، ولم يعرف سببه. فسأل وزيره عنه، فقال : إنه لما خرج الأمر بنظر علي في ترتيب الكتب لم أشك في أن المراد بعلي ابن القطان. لأنه كان الناظر فيها في المدة المتقدمة. ولأنه العارف بما يحاول من ذلك، وللعلم بأنه لا يقوم أحد في ذلك التصرف مقامه ».

---

120) ما بين القوسين متآكل من«نسخة الذيل والتكملة» والمثبت مستفاد من السياق.

121) متآكل بالمخطوط وغير واضح.

المبحث الثاني
مكانة ابن القطان العلمية

أولا : مكانته عند علماء الحديث

من الكتب مـا تطغى شهرتهاعلي شهرة مؤلفيها، وعلى إنتاجهم سواها بحيث يصير اسم المؤلف بالنسبة إلى كتبه جزءا من علم مركب تركيبا إسناديا أو مزجيا. لا تفيد أجزاؤه في حالة إفرادها عن المركب معنى فيه. إلا عند القليل من أهل العلم الباحثين، كمدونة سحنون ومختصر خليل وألفية ابن مالك والهمزية للبوصيرى والقاموس المحيط للفيروزبادى. حتى إذا أريد التعريف بصاحب الكتاب، قيل سحنون صاحب المدونة ، وخليل صاحب المختصر . والمجد الفيروزبادي صاحب القاموس. وهكذا.

ومن الكتب التي جنت شهرتها – إن صح التعبير – على شهرة صاحبها – وخاصة في الأوساط الحديثية – كتاب «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان.

ومن المفارقات العجيبة أن ابن القطان،ليس مجهولا في الأوساط العلمية كولديه، بل هو معروف بالعلم والحفظ. وغزارة الانتاج، كما أن كتابه معروف كذلك كأصل من أصول الحديث والعلل والجرح والتعديل، ولكن في الربط بين شهرة المؤلف وشهرة الكتاب حلقة مفقودة يعجز التعبير عنها.

فالذي يعرف ترجمة ابن القطان من المعتنين بالتراجم عموما والمتهتمين بالدراسات المغربية خصوصا، لا يتصورون تلك المكانة التي استقرت لكتابه بين المحدثين. حتى ليظنه الكثير ممن وقف على دوران اسمه بكثرة في كتب الحديث، حافظا مشرقيا من القدامى، كما سيأتي، ولا يتصور أنه هو الذي يعرف ترجمته. وهذا مستخلص من مباحثة كثير من أهل العلم ومشافهتهم أثناء تهييء البحث. حتى إن منهم من يفاجأ بأن ابن القطان هذا مغربي من أهل القرن السابع، ومن هؤلاء من يعرف قيمة كتابه الحديثية ولا يعرف عنه إلا اليسير، أو لا يعرف عنه شيئا، وقليل من العلماء الباحثين. من يربط بين شهرة الرجل وشهرة كتابه، ويتصور النسبة الحكيمة – كما يقول المناطقة – بين المؤلف ومؤلفه.

والمقصود الآن هو التعرف على ابن القطان العالم المحدث، أما كتابه فهو موضوع البحث، وسيأتي تفصيل الكلام عنه إن شاء الله.

كان أبو الحسن بن القطان عالما مشاركا متضلعا من كثير من العلوم كالفقه والأصلين والتاريخ والتفسير والعربية وغير ذلك، كما تدل عليه أسماء مؤلفاته الآتي ذكرها. وبعد أن عدد ابن عبد الملك أسماء مؤلفاته قال: «إلى غير ذلك من المعلقات والفوائد في التفسير والحديث والفقه وأصوله والكلام والآداب والتواريخ والأخبار».

لكن العلم الذي كان له فيه التخصص والبراعة وبلغ فيه مبلغ الأئمة الكبار هو علم الحديث بسائر فروعه، ونقد متونه وأسانيده.

ولعل شهادة عصريه المحدث الحافظ أبي عبد الله ابن الأبار المعروف بتشدده في النقد، كافية في إظهار مكانته الحديثية عند العلماء، إذ يقول: «وكان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية»[122] ويزيد ابن القاضي على ما نقله من وصف ابن الأبار: «مع التفنن في المعرفة والدراية»[123].

ويقول عصريه أيضا :الحافظ جمال الدين بن مسدي: «كان معروفا بالحفظ والاتقان ومن أئمة هذا الشأن»[124].

ويقول الحافظ أبو جعفر بن الزبير المتوفي سنة 708: «وكان ذاكرا للرجال والتاريخ عارفا بعلل الحديث نقادا ماهرا»[125].

أما ابن عبد الملك بلديه وتلميذ ولده، فرغم ما جلبه في ترجمته من غث وسمين كما سيأتي التنبيه على بعض ذلك. أفاض في وصف مكانته العلمية والحديثية فقال: «وكان ذاكرا للحديث، مستبحرا في علومه، بصيرا بطرقه عارفا

---

122) التكملة ط مدريد رقم 1920.

123) جذوة الاقتباس ص 299.

124) تذكرة الحفاظ 4 / 1407 نقلا عن ابن مسدى.

125) صلة الصلة ص 132.

برجاله، عاكفا على خدمته، مميزا صحيحه من سقيمه مثابرا على التلبس بالعلم وتقييده عمره، كتب بخطه على ضعفه الكثير، وعنى بخدمة كتب بلغ فيها الغاية، ومنها نسخته بخطه من صحيح مسلم والسنن لأبي داود وغير ذلك[126].

وقد عرفت مكانته العلمية بالمشرق بوساطة كتابه «الوهم والإيهام» بعيد وفاته، على خلاف المعتاد من تأخر انتشار الكتب المغربية بالمشرق وسرعة انتشار الكتب المشرقية بالمغرب[127] وهذه الظاهرة لازالت قائمة إلى الآن، رغم تقدم وسائل النقل.

ويحدثنا العبدري في «رحلته» التي قام بها في سنة 688 أي بعد ستين سنة من وفاة ابن القطان أن أول ما فاتحه به الإمام تقي الدين بن دقيق العيد عندما عرف أنه مغربي، التحدث عن ابن القطان وكتابه، حيث يقول العبدري ما نصه : «وفي أول ما رأيته قال لي : كان عندكم بمراكش رجل فاضل. فقلت له : من هو ؟ فقال : أبو الحسن بن القطان، وذكر كتابه «الوهم والإيهام» وأثنى عليه»[128].

وهكذا احتل ابن القطان مكانه في قائمة كبار حفاظ الحديث ونقاده

---

126) معني خدمته لنسخته من صحيح مسلم وسنن أبي داود أنه كتب النسخة بخطه، وقابلها على عدة نسخ مصححة وسمع فيها على عدة شيوخ، وعلم على الروايات المختلفة والألفاظ الزائدة. ونص على الاختلافات في الهوامش. وضبط ما يحتاج الي الضبط وصحح ما يشك فيه. الخ بحيث تعتبر نسخ الحفاظ على هذا الشكل أصولا يرجع اليها، وتعتبر عند اختلاف الروايات، كنسخة الحافظ أبي علي الصدفي بخطه من صحيح البخارى وهي التي اعتمدها الحافظ ابن حجر في « فتح الباري وعلى أساسها كتب شرحه. والحديث عنها مشهور بين العلماء. وتوجد إلى الآن بليبيا ونسخة الحافظ أبي بكر ابن خير من صحيح مسلم. ونسخة أبي الفتح الكروخي التي تقدم الحديث عنها وهي لسنن الترمذي. وقد ألف الناس فيها الكتب. ونخسة ابن سعادة من صحيح البخارى وقد قرئت على الحافظ الصدفي، وهي مشهورة بالمغرب بالنسخة الأم، ويوجد القسم الكبير منها بخزانة القرويين. ويظهر أن نسختي مسلم وأبي داود بخط ابن القطان قد ضاعتا ضمن كتبه التي نهبت من داره. إذ يقول ابن عبد الملك كما تقدم : فيها جملان بخطه ».

127) ومن أمثلة ذلك :« أن مقدمة علوم الحديث» لابن الصلاح انتشر بالمغرب والأندلس في عصر مؤلفه كما تقدم.

128) « رحلة العبدري» ص 140، نشر جامعة محمد الخامس، بتحقيق الأستاذ محمد الفاسي سنة 1968.

فترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» وعبر عنه بالحافظ العلامة الناقد»، وقال : «طالعت كتابه المسمى «بالوهم والإيهام يدل على حفظه وقوة فهمه»[129].

وقال الحافظ العراقي في «طرح التثريب» : «أحد الحفاظ الأعلام، صاحب كتاب«بيان الوهم والإيهام»[130].

وعبر عنه ابن حجر بالحافظ في كتبه، وخاصة في «تهذيب التهذيب»[131].

وترجمة السيوطي في «طبقات الحفاظ» وحلاه بـ «الحافظ الناقد العلامة». وقال : «كان معروفا بالحفظ والإتقان»[132].

وفي شذرات الذهب : «كان حافظا ثقة مأمونا »[133].

وفي كتاب «طبقات المالكية» لمؤلف مجهول : «ابن القطان الحافظ علي بن محمد بن عبد الملك «ثم أتى بترجمة مقتضبة وقال : «بسطت ترجمته في الحفاظ»[134].

ثانيا : ابن القطان والاجتهاد

ذكر ابن القطان في الكتب التي ترجمت للمالكية على أنه مالكي المذهب وهكذا ترجم له الشيخ أحمد بابا التمبكتي في ذيوله الثلاثة على «الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب» لابن فرحون(134) والشيخ محمد بن محمد مخلوف في «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية»(134) وفي «طبقات المالكية لمؤلف مجهول» كما تقدم(134).

---

129) « تذكرة الحفاظ» 4 / 1407.

130) « طرح التثريب» 1 / 87.

131) انظر على سبيل المثال :« تهذيب التهذيب» 2 / 387 ترجمة : حصين بن قيس المنقري.

132) « طبقات الحفاظ» للسيوطي ص 495 رقم 1098.

133) « شذرات الذهب» لابن العماد 5 / 128.

134) طبقات المالكية لمؤلف مجهول مخطوط بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم : 10925. ورقم ترجمة ابن القطان 456. وتوجد ترجمة ابن القطان في كثير من المصادر. كذيول الديباج المذهب لابن فرحون لأحمد بابا السوداني :« نيل الابتهاج» بهامش« الديباج» ص 200 وكفاية المحتاج مخطوط بالخزانة الملكية تحت رقم 681 و 131. و« وجهه الابتهاج» مخطوطة بالخزانة الملكية أيضا تحت رقم 3302 ر ص 189 - 190 وكشف الظنون 1 / 262 و« هداية العارفين للبغدادي» 706 و« الأعلام» للزركلي والرسالة المستطرفة 187 ومعجم المؤلفين رضا كحالة 7 / 213 وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص 179 وغيرها من المصادر كما ذكر عرضا أو وقع التعريف به دون قصد في كثير من الكتب.

فهل كان ابن القطان مالكي المذهب ؟

سوغ الشيخ أحمد بابا ذكره في كتبه بقوله : «وهو مالكي المذهب صرح به سيدي محمد الحطاب في شرح خليل».

والشيخ محمد الحطاب رحمه الله مكي النشأة والوفاة. إذ توفي بمكة سنة 954. وقد يكون للبعد الزماني والمكاني أثرهما على تصريح الشيخ الحطاب، ومع ذلك فقد كان واسع الاطلاع موسوعي المعارف، فلعله اطلع على فتوى أو رسالة لابن القطان أفتى فيها، أو رجح مسألة وفق قواعد مذهب مالك. ويستأنس لتصريح الشيخ الحطاب بما ذكره ابن القطان نفسه في مقدمة كتابه «الوهم والإيهام» وهو يعيب على الناقلين من المختصرات المتأخرة دون المصادر الأصلية حيث قال : «أو يذكر مسألة من الفقه هي في أمهات كتبه، فينسبها إلى متأخري الناقلين منها».

ومعلوم أن الفقه المعهود في المغرب منذ القرن الرابع – إذا استثنينا فترة وجود ابن القطان – هو الفقه المالكي. وتقدم قول ابن عبد الملك عن ابن القطان أن «له معلقات وقواعد في الفقه وأصوله».

إلا أن الأدلة ترجح أنه لم يكن مالكي المذهب، وافتراض فتواه على وفق أصول المذهب في بعض الأحيان أو اطلاعه على كتبه وتضلعه منها، لا يمنع من عدم تمذهبه، لأن معرفة المذهب أو موافقته شيء، والتزامه شيء آخر. فقد كان ابن القطان العالم الأول في بلاط يعقوب المنصور والمرجوع إليه في الفتوى وما يتعلق بكل شؤون العلم والعلماء. وموقف يعقوب من المالكية بصفة خاصة. بلغ إلى حد التنكيل بهم. وإحراق كتب المذهب ولا يتصور خروج ابن القطان على مخطط الدولة وأوامر ملكها الصارمة. ومكانته فيها هي التي عرفنا، ولا بأس من ايراد النص التالي من «المعجب» باعتبار مشاهدة مؤلفه لما نال المذهب المالكي على يد المنصور. وإن كان كلامه متداولا بين الباحثين، لأن له دلالة خاصة قد تساعد على تحديد موقف ابن القطان من المذهب المالكي، يقول عبد الواحد المراكشي عن يعقوب المنصور :

«وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن، ففعل ذلك فأحرق منها جملة في سائر البلاد، كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبرادعي، وواضحة ابن حبيب. وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس، يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة... وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث. وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا»(135).

ولا شك أن ابن القطان كان على رأي المنصور وأبويه في تحريم التقليد ووجوب العمل بالدليل. وقد ألزم في كتابه «الوهم والايهام» المحدث بالاجتهاد في نقد الأحاديث باستخدام القواعد وعدم تقليد الآراء، وفي الاحكام الشرعية بأن لا يقلد فيها أحدا. اذ يقول في مقدمة كتابه : «... بل ينتهي الأمر بالمحدث إلى ما هو الحق، من قبول الرواية ورد الرأي، فهو لا يقلد من صحيح ولا من ضعف، كما لا يقلد من حرم ولا من حلل، فإنها في العلمين مسائل مجتهدة». وسيأتي عند الكلام على أصوله الحديثية، أن العمل بالمرسل، وهو من أهم أصول مذهب الإمام مالك في الحديث لا يقول به هو، بل خرق ما كاد يجمع عليه العلماء فرد مرسل الصحابي كما سيتضح. فضلا عن بلاغات الإمام وما رواه منقطعا أو معضلا وغير ذلك مما لم يتصل إسناده، ويلزم مقلده العمل به. ثم هو بعد ذلك يناقش الإمام مالكا في الحديث بجرأة لا تستساغ من مقلد له وتابع لمذهبه. وقد عهد من مالكية مناقشة بعض آراء الإمام أو اجتهاداته، مثل ابن عبد البر وابن العربي المعافري، وهو أجرأ الاثنين ولكن شتان بين مناقشتهما ومناقشة ابن القطان في المثال الآتي الذي يعتبر نموذجا لعشرات منه في «كتابه» حيث يقول :

---

135) « المعجب » 400 - 401.

«... عطاف بن خالد أبو صفوان القرشي مدني، ليس بدون عبد الحميد ابن جعفر وإن كان البخاري قد حكى أن مالكا لم يحمده، فإن ذلك لا يضره، إذ لم يكن ذلك من مالك بأمر مفسر يجب لأجله ترك روايته، وقد اعترض مالكا في ذلك الطبرى بما ذكرنا من عدم تفسيره الجرجة... والذي يرد به هذا هو ما رد به ما ذهب إليه مالك من كونه لم يفسر ما زهد فيه، فلو قبلنا منه هذا كنا قد قلدناه في رأي لا في رواية».

فهو يصرح بأنه لا يقلد الإمام في رأيه. وإنما يقبل روايته على أنه ثقة. ولعل هذا كاف في التدليل على أنه لم يكن مالكي المذهب. وسيأتي المزيد من الجزئيات التي تؤكد اتجاهه هذا إن شاء الله.

هذا بالنسبة إلى المذهب المالكي. أما المذهب الظاهري فإن النصوص التاريخية تفيد أن الموحدين أخذوا بالظاهر بدل مذهب مالك. ولكن المستنتج من أدلة كثيرة ليس هنا محل بسطها أن الظاهر الذي أخذوا به ليس هو طريقة داود ابن علي وابن حزم وغيرهما من أئمة الظاهر. في الجمود على ظاهر الكتاب والسنة ونفي القياس بالمرة. بل ظاهريتهم كانت تتحلى بمرونة في الأخذ بالقياس في اعتدال وغيره من أصول الاجتهاد المعتبرة في المذاهب الأخرى ومنها مذهب مالك، لأن قصدهم الأول كان هو استنباط الأحكام من الكتاب والسنة وفق قواعد الاجتهاد، وطرح أقوال الفقهاء التي لا ينصون لها على دليل. ولكون القول بالظاهر وتقديس ابن حزم يعتبر هو الرمز للتمرد على المذاهب الفقهية وخاصة المذهب المالكي، الذي تحدى ابن حزم كبار أعلامه بالأندلس. وكان هو المذهب الرسمي للدولة المرابطية التي عمل الموحدون على محو كل ما يربط الناس بها من الأذهان، فقد اتخذوا كلمة «الظاهرية» شعارا ورمزا لهذه الغاية.

وإذا نظرنا إلى ابن القطان الذي وافق هذا الاتجاه ميوله الخاصة زيادة على مكانته في الدولة، نجد أنه يمنع تقليد الآراء،منها رأي ابن حزم بالطبع ويدعو إلى الاجتهاد والعمل بالدليل. ولكن لا تعرف الأصول التي يبني عليها اجتهاداته بالتحديد، لأنه لم يمكن الوقوف على مؤلفاته في أصول الفقه. ولكننا نجده يعارض ابن حزم ويناقشه ويتحامل عليه في بعض الأحيان - كما سيأتي

- وقد ألف كتابا في الرد على المحلى لابن حزم فيما يتعلق بعلم الحديث. وكثيرا ما يعيب على عبد الحق - وهو مالكي - اعتماد بن حزم في التصحيح والتضعيف، وعدم إعمال نظره.

ويتضح من البحث أن ابن القطان اعتمد كثيرا من قواعد ابن حزم الحديثية وأخذ بها. ولكنه يدعي أن ذلك ما أداه إليه اجتهاده، وليس صادرا عن تقليد لابن حزم ولا غيره.

وقد عد ابن عبد الملك من مؤلفات ابن القطان، رسالة سماها : «إنهاء البحث منتهاه، عن مغزى من أثبت القول بالقياس ومن نفاه» ويدل عنوان الرسالة علي حياده إزاء أصل أصول الظاهرية وهو نفي القياس، وأنه بحث الموضوع بحثا مجردا، وأثبت أدلة المثبتين والنافين. والملاحظ أن ابن القطان يحرص على الدقة في وضع عناوين كتبه بحيث تطابق موضوع الكتاب مطابقة تامة. كما سيأتي.

كما ذكر له كتابا آخر في الرد على عالم اسمه أبو علي الطوير[136] أثبت القياس بطرق لم يرتضها ابن القطان، ولم يرها مقنعة، وسماه (النزع في القياس لمناضلة من سلك غير المهيع في إثبات القياس» والظاهر من عنوان الكتاب أن رده إنما هو علي الوسائل التي أثبت بها مؤلفه القياس،لا على الأخذ بالقياس في حد ذاته. وذلك ما يعطيه كلام ابن عبد الملك في ترجمة أبي علي الطوير بحيث قال : «وله في إثبات القياس رأي خالفه فيه أبو الحسن بن القطان، وصنف رادا عليه : «النزع في القياس...».

وعلى كل حال هذا الموضوع لا يزال في حاجة إلى بحث وإلى مزيد من تسليط الأضواء، والمرجح الآن حسبما هو موجود من أدلة، أن ابن القطان كان يجتهد في الأحكام ولم يكن مقلدا لمذهب.

---

136) واسمه : عمر بن محمد بن علي الصنهاجي مراكشي الأصل وشهر في مصر والحجاز بأبي الخطاب السوسي توفي سنة 622. انظر : « الذيل والتكملة » 8 - 1 / 237 ط : الأكاديمية الملكية.

المبحث الثالث

آثاره العلمية

1 – كتاب «بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام» وهو أشهر كتبه. وهو موضوع البحث، وسيأتي الكلام عنه بتفصيل إن شاء الله.

2 – «الاقناع في مسائل الإجماع».

وهو مشهور النسبة إليه وتوجد نقول عنه في كتب الفقه والخلاف، ويطلق عليه بعضهم: «مراتب الإجماع». وعبر عنه صاحب «طبقات المالكية» المجهول بكتاب «الاجماع» ويوجد مصورا على «الميكروفلم» بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 95 يقع في 78 ورقة.

وهو عبارة عن حكاية ما أجمع عليه العلماء في المسائل الاعتقادية والفقهية دون تدخل منه أو تعليق. وينقل هذه الاتفاقات من كتب كـ «التمهيد» لابن عبد البر، و«الاشراف» للقاضي عبد الوهاب. و«مختلف الحديث». و «مراتب الاجماع» لابن حزم، و«المحلى» له، و«الاستذكار» لابن عبد البر، و«النوادر» لابن أبي زيد. و«رسالة» الشافعي الخ.

ألفه بأمر أمير المؤمنين يعقوب بن يوسف بن عبد المومن. ولم يذكره ابن عبد الملك ضمن مؤلفاته.

3 2 – «النظر في أحكام النظر» وهو مشهور النسبة إليه ذكره أغلب المترجمين له. وتوجد النقول عنه بكثرة في كتب الفقه. وفي مكتبة الإسكوريال بمدرسي نسخة منه، ورأيت مصورتها، وقد وصفه ابن عبد الملك بأنه مجلد متوسط واختصره أبو العباس أحمد بن قاسم القباب المتوفى سنة 779. قال في «نيل الابتهاج»:

«ومن تآليفه «اختصار أحكام النظر» لابن القطان، أسقط فيه الدلائل والاحتجاج، وشرحه على القواعد في غاية الإتقان»(137).

---

137) «نيل الابتهاج» بهامش «الديباج» ص 73 وترجمه ترجمة مختصرة نقلا عن «الإحاطة»: ابن فرحون في «الديباج المذهب» ص 41.

وهذا المختصر يوجد بالخزانة الملكية تحت رقم 7238 ونظرة على أبوابه الثمانية تعطي فكرة عن موضوعه. وهي :

الباب الأول : في بيان مشروعية غض البصر،

الباب الثاني : فيما يجوز إبداؤه للناظرين وما لا يجوز،

الباب الثالث : في نظر الرجال إلى الرجال.

الباب الرابع : في نظر النساء إلى النساء

ا لباب الخامس : في نظر الرجال إلى النساء

الباب السادس : في نظر النساء إلى الرجال

الباب السابع : في الضرورات المبيحة للنظر إلى ما لا يجوز النظر إليه لا بعين ضرورية.

الباب الثامن : في بيان مشروعية أقوال وأفعال عند رؤية بعض المرئيات ويقول المؤلف في مقدمته :

«قصدت إلى اختصار كتاب «النظر في أحكام النظر» للشيخ الفقيه المحدث أبي الحسن علي بن عبد الملك بن القطان، إذ هو كتاب جليل القدر عظيم النفع فقيد المثل. والداعي إلى اختصاره أن بعض أهل الدين الباحثين عما يلزمهم من أمور دينهم ممن ليس لهم باع في العلم إذا رام طلب مسألة، منه شق عليه استخراجها منه لما اشتمل عليه الكتاب من سياق الأدلة من الكتاب والسنة والحجج مما ليس فيه للمريدين أرب، وإنما ينتفع بتلك الأدلة والحجج الخواص من أهل العلم. فقصدت لتجريد مسائله ليسهل على المبتدئين والمريدين النظر فيه.

وأخيرا أهداني الأخ الأستاذ إدريس الصمدي بحثه لنيل دبلوم الدراسات العليا من جامعة محمد الخامس، وهو «دراسة وتحقيق لكتاب : النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لابن القطان الفاسي، مرقوناعلى الآلة الكاتبة.

4 – رسالة «في فضل عاشوراء والترغيب في الإنفاق فيه على الأهل». ذكرها له ابن عبد الملك. وتوجد مخطوطة بخزانة ابن يوسف بمراكش وتكلم فيها على حديث : «من وسع على أهله وعياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته»

وهي في نحو الثلاثين صفحة. وقد تكلم على إسناد هذا الحديث ورجاله، وانفصل على أنه حديث حسن(138).

هذه هي الآثار التي أمكن معرفتها أو معرفة شيء عنها لأبي الحسن ابن القطان، أما ما لم يمكن الوقوف عليه مما ذكر أكثره ابن عبد الملك. فمن ذلك.

5 – «كتاب حافل جمع فيه الحديث الصحيح محذوف السند، حيث جمع من المسندات والمصنفات. كمل منه كتاب الطهارة والصلاة والجنائز والزكاة في نحو عشر مجلدات».

هكذا ذكره ابن عبد الملك. ويظهر أن تأليف هذا الكتاب الحافل كان بعد تأليف «بيان الوهم والإيهام» إذ يتحدث ابن القطان في مقدمته عن محاولته الأولى لتأليف هذا الكتاب. ثم عدوله عنها. ويظهر أنه قوي عزمه بعد ذلك. حيث يقول :

«وقد كنت شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره (أي عبد الحق) من الأحاديث الصحاح المفيدة أحكاما لأفعال المكلفين، لست أعني ما ترك من حسن أو ضعيف، فإن هذا قد اعترف هو بالعجز عنه، وهو فوق ما ذكر، بل من قسم الصحيح، فرأيته أمرا يكثر، وتتعذر الإحاطة به».

ويذكر صاحب «المعجب» عن يعقوب المنصور أنه :

«أمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة : الصحيحين، والترمذي، والموطأ، وسنن أبي داود. وسنن النسائي وسنن البزار(139) ومسند ابن أبي شيبة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي في الصلاة وما يتعلق بها، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك وجمعوا ما أمرهم بجمعه، فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه، وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب. وحفظه الناس من العوام والخاصة، فكان يجعل لمن حفظه الجعل السني من الكساء والأموال»(140).

138) ومن غريب الاتفاق أن للأخ الحافظ المحدث السيد أحمد رحمه الله رسالة في الموضوع وهي مطبوعة سماها : «هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسع على العيال يوم عاشوراء ».

139) كذا ذكره عبد الواحد المراكشي، والمعروف بالبراز هو « المسند » لا «السنن ».

140) المعجب 401

ولا شك أن ابن القطان شارك في هذا المجموع على نحو ما، وربما كان هذا الكتاب الحافل في الأحاديث الصحيحة امتدادا لهذا المجموع.

6 – «نقع الاقلال والفوائد والعلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود «قال ابن عبد الملك» : «وكمل له نحو جزء، وكتب في ثلاثة أسفار ضخمة».

7 – «البستان في أحكام الجنان» مجلدان متوسطان. ويظهر أنه في مقابل «النظر في أحكام النظر» حيث جعل هذا فيما يتعلق بأحكام القلب.

8 – «النزع في القياس» وتقدم الكلام عنه.

9 – «الرد على أبي محمد بن حزم في كتاب المحلى مما يتعلق به من علم الحديث[141].

10 – «شيوخ الدارقطني» مجلد متوسط.

11 – «تجريد من ذكره الخطيب في تاريخه من رجال الحديث بحكاية أو شعر» مجلدان متوسطان.

12 – «تقريب الفتح القسي» مجلد متوسط.

13 – «كتاب ما حاضر به الأمراء» قال ابن عبد الملك «وبين فيه طريق مفاوضتهم مجلد متوسط».

14 – «أسماء الخيل وأنسابها وأخبارها » مجلد متوسط.

15 – «أبو قلمون» مجلدان ضخمان.

16 – «مسائل من أصول الفقه رغم أنه لم يذكرها الأصوليون في كتبهم».

17 – «رسالة في الإمامة الكبرى».

18 – «رسالة في القراءة خلف الإمام».

19 – «رسالة في الوصية للوارث».

20 – «رسالة في المنع من إلقاء التفث في عشر ذي الحجة للمضحي».

---

141) وسيأتي في الباب الثالث عند ذكر مناقشة ابن القطان للحفاظ بعض النقول عن هذا الكتاب.

21 - «رسالة في منع المجتهد من تقليد المحدث في تصحيح الحديث لدى العمل».

22 - «رسالة في الرهن يوضع على يد أمين فيعتدي فيه».

23 - «رسالة في مشاطرة العمال».

24 - «رسالة في الأوزان والمكاييل».

25 - «رسالة في الطلاق الثلاث».

26 - «رسالة في الأيمان اللازمة».

27 - رسالة في الختان».

28 - رسالة في نفي التسعير».

29 - رسالة في معاملة الكافر».

30 - المقالة المعقولة في حكم فتوى الميت والفتوى المنقولة».

31 - «رسالة في فضل عائشة».

32 - رسالة في حث الإمام على القعود لسماع مظالم الرعية».

33 - «مقالة في تبيين التناسب بين قول النبي صلى الله عليه وسلم ويتوب الله على من تاب وما قبله من الحديث».

34 - «مقالة في تفسير قول المحدثين في الحديث:إنه حسن».

35 - «رسالة في تحريم التساب».

36 - «مقالة في الوصية للجنين».

37 - «رسالة إنهاء البحث منتهاه، عن مغزى من أثبت القول بالقياس ومن نفاه» وتقدم الحديث عنها .

38 - «أحاديث في فضل التلاوة والذكر».

39 - «برنامج شيوخه» قال ابن عبد الملك : «وعمله بأخرة بعد الخمس والعشرين.

المبحث الرابع

مناقشة التهم الموجهة إلى ابن القطان

لم يكن من مخطط هذا البحث : التعرض لحياة ابن القطان الخاصة، ولا مصاحبته في أطوار حياته التي لا تمت إلى العلم بصلة، بل كان المفروض أن يقع الاقتصار على التعريف بمؤلف الكتاب موضوع البحث. والتركيز على جانبه العلمي، والحديثي منه على الأخص، إلا أنه اتضح أن الجانب الحديثي المطلوب التركيز عليه، لا يمكن استيفاؤه إلا بإخضاع ما أريد إغفاله من خصوصياته لأحكام «الجرح والتعديل» عند المحدثين. باعتبار أنهم لا يقبلون في مدرستهم إلا من توفرت فيه الشروط التي ضمنوها ذلك العلم، فإن جعل ابن القطان متحدثا باسمهم في المغرب الأقصى، وأحد أفرادهم المعتمدين. فلا بد من إخضاعه بصفته الشخصية، قبل البحث في صفته العلمية. لمناهج بحثهم في «الجرح والتعديل».

ولا شك أنهم قبلوه، ووثقوه، وأدرجوه في قائمة رجالهم المعترف بهم لديهم، فأخذوا بأحكامه وآرائه ونظرياته واجتهاداته. واعتمدوا نقوله، وناقشوه مناقشة محدث حافظ ناقد. كما سيبدو ذلك واضحا فيما بعد.

ويمكن الآن تقرير حقيقتين :

الأولى : ان ابن القطان، سلم من وضع الحافظ الذهبي له في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» وهو الكتاب الذي أدرج فيه مؤلفه ممن وسم بالضعف في الحديث، حفاظا كبارا، وأئمة أعلاما. لأدنى شبهة جرح، بل ذكر منهم عددا لأجل الدفاع عنهم. حيث خدش كلام البعض فيهم، وإن لم يكن لذلك الكلام وزن، واعتباره حسب قواعد «الجرح والتعديل» فقد قال وهو يعدد من اشتمل عليهم كتابه، كما جاء في مقدمته : «... ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقة، وفي عدالتهم وهن... ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تكلم

فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولى النقد والتحرير(142).

فحيث لم يدرجه الذهبي في هذا الكتاب. ولا استدركه عليه ابن حجر في «لسان الميزان» وقد رأى كتاب «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك. حيث ينقل منه كثيرا في تراجم المغاربة والأندلسيين. ولا شك أنه رأى طعون ابن عبد الملك على ابن القطان، فما اهتم بها ولا أعارها التفاتا، بل عده الحافظ الذهبي على رأس طبقته في كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل فقال : «الطبقة التاسعة عشرة تحت رقم 649 .

أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الفاسي ابن القطان الحافظ قاضي سجلماسة ». فيعتبر ابن القطان قد اجتاز القنطرة عند المحدثين، ووضع في مصاف الثقات بينهم. وأصبح مزكى عندهم بالاتفاق. فلا يقبل فيه قول قائل بعد ذلك.

الحقيقة الثانية : أن الخبير بشأن الحديث والمحدثين بالأندلس والمغرب المتتبع لمسيرة هذا العلم بالقطرين، يدرك أن ابن الآبار، يعتبر بمثابة محتسب هذه المهنة بهما. ويمكن تشبيهه – نظرا لتشدده البالغ في الأخذ، وتحريه الشديد في اختيار الشيوخ – بشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس. فهو لا يروي إلا عمن كان في الدرجة العليا. من العدالة والضبط، وكان يتجنب الرجل لأقل هفوة في دينه أو عمله. بحيث يتجسد فيه تشدد المغاربة في النقد بأجلى صوره. ويكفي أنه قال عن الحافظ الأندلسي الكبير أبي العباس النباتي المعروف بابن الرومية الإشبيلي، والذي يعتبر إنتاجه ثروة عند المحدثين قاطبة : «رأيته ولقيته غير مرة ولم آخذ عنه ولا إستجزته، وسمع منه جل أصحابنا»(143). وتبحث عن السبب، فتجد أنه قال فيه قبل ذلك : «وغيره أضبط منه » وذلك لا يعد جرحا يتحامى من أجله مثل أبي العباس النباتي عند جميع المحدثين.

---

142) مقدمة « الميزان » 1 / 3.

143) « التكملة » 1 / 121

وإذ قد ترجحت رواية ابن الأبار عن ابن القطان - كما تقدم - مع قرب ابن الآبار واطلاعه على خفايا الأمور ببلاط الموحدين. وهو الناقد الخبير المتفحص، فذلك كاف في تبرئة ساحة ابن القطان من كل ما نسبه إليه ابن عبد الملك.

ولكن هذا كله لا يعفينا من استكناه حقيقة ترسبات النقد المرير، التي استقرت في ترجمة ابن عبد الملك لابن القطان في «الذيل والتكملة». وخاصة قوله : «وكان بعض من لقيته لا يرضاه ولا يرى الرواية عنه وينعى عليه أمور كثيرة».

وليت ابن عبد الملك ذكر اسم هذا البعض، أو كنيته على الأقل، كما يفعل دائما، إذن لأمكن معرفة قيمته في الرواية عن الشخص أو تركها. ولكنه أبقى هذا الطاعن مبهما هكذا مع أن لإظهاره قيمة كبرى في تأييد كلامه، وذكر بدلا من ذلك أشياء كثيرة تقدح في عدالة الرجل وحاول إثباتها بحماس بالغ وإصرار عجيب، مما يوحي بأن وراء إلصاق تهم معينة بابن القطان هدفا ينشده ابن عبد الملك غير الوصول إلى الحقيقة. وغير إظهار جرحة المجروح الواجب في الدين، لأن من أصول ذلك حكاية قول المجرح والمعدل، وسرد القول ومعارضه، ولكنه تصرف وكأنه طرف في خصومة، لا مؤرخ محايد، فهو يحاجج المدافعين عن ابن القطان ويقارعهم. ويلزمهم بكل ما نسبه إليه صغيرا كان أو كبيرا. حتى ينقطعوا على حد تعبيره.

وقبل إيرادتهم ابن عبد الملك والأجوبة عنها، لا بد من الاعتراف بأن له يدا بيضاء على ترجمة ابن القطان، فهو الذي أمدنا بتفاصيل عنه وعن حياته وكتبه وشيوخه وتلامذته ومكانته وظروف حياته، ما وجدت عند غيره. لولا ما جلبه في هذه الترجمة مما يبدو متناقضا، أو غير منسجم مع ما ذكره هو نفسه عن ابن القطان.

وليس القصد من وراء التحقق من صدق تلك التهم التعصب لابن القطان، أو الدفاع عنه لمجرد الدفاع، ولا التحامل على ابن عبد الملك، بل القصد هو محاولة الوصول إلى الحقيقة، لما لثبوت اتهام ابن عبد الملك أو نفيه من ارتباط وثيق

بآراء ابن القطان الحديثية، وان سلم توثيقه عند المحدثين. لأن ابن عبد الملك قد أثبت أمرا تقتضي القواعد اعتباره. حتى يقوم الدليل على نفيه. وفي مثل هذا قالوا : الجرح مقدم علي التعديل.

ومحاولة مناقشة تهم ابن عبد الملك لابن القطان تستدعي طولا وتشعبا في الكلام قد يفضي إلى الخروج عن الموضوع المقصود بحثه ودراسته. والأفضل أن يكون التركيز على بعض التهم. فتكون الأجوبة عنها دليلا علي ما عداها. بعد أن تكون قد عرفت الروح التي تحدث بها عبد الملك عن ابن القطان.

«اتهامات ابن عبد الملك لابن القطان»

1 – افراط الكبر وشدة العجب. فقد كان ديدنه أنه لا يبدأ أحدا بالسلام ولا يرده علي من يبدؤه به. ثم ذكر ما تقدم من سؤاله لشيخه المتشيع لابن القطان أبي عبد الله ابن الشريف. واعتذار ابن القطان بانشغاله في أجوبة ما يلقى من مسائل الخ ما تقدم. قال ابن عبد الملك: «فقلت له: يدفع ذلك حكايته عن نفسه مشاهدة ابن العثماني في مروره به على ما سآتي بذكره ان شاء الله. فانقطع ».

2 – «الفضلاء من أهل عصره ناقمون منه كثيرا من أحواله. ولقد حدثني الشيخ أبو الحسن الكفيف. وكان رجل صدق أنه سمع الورع المجمع على فضله أبا سعيد يختلفن ابن تشلفنت المترا البوغاغي رحمه الله وقد سئل عنه فقال : ذلك شخص يطأرح نفسه في أن يكون ملهى للملوك.

3 – سعيه في قتل الشيخ العثماني وابنه المراهق ثم استباحة أخذ دارهما والسكنى بها.

4 – «غلوه في آل عبد المومن وافراط تشيعه فيهم حتى عد المنصور أبا يوسف يعقوب ابن أبي يعقوب بن عبد المومن في جملة شيوخه الذين ضمنهم برنامجه وصدرهم بذكره تشيعا له وغلوا فيه.

5 – «الازدراء بأفاضل أهل العلم والغض منهم وتتبع سقطاتهم والتماس عوراتهم والتنكيت علي الواردين منهم على آل عبد المومن والوضع لشأنهم إلا أن يستشعر من أحد منهم عودة إلى وطنه، فانه كان يحدث فيها مآربه ويجمل

السعي في تخليص ما إليه قصد لئلا يشتهر أمره فيقع الاغتباط به من أولى الأمر، وليعود إلى بلده مذيعا شكرا محسنا الاحدوثة عنه[144] بنفسه وحرصا على تفرده بالرياسة، وخلو الوجوه له».

هذه نماذج من طعون ابن عبد الملك على ابن القطان، وهناك أشياء أخرى لا يسمح المقام بذكرها، ولعل الجواب عن هذه ينسحب على الجميع كما تقدم.

« الأجوبة عن الاتهامات المتقدمة »

وتنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : جواب اجمالي :

وهو أنه إذا استثنيت طعون ابن عبد الملك هذه التي انفرد بها ولم تسلم له كما سيأتي، فقد ثبتت إمامة ابن القطان عند المحدثين وأجمعوا علي ثقته. فالطعن فيه يكون بمثابة الطعن في الأئمة الكبار، ومع أنه لم يسلم أحد من الأئمة الكبار من وجود متكلم فيه لأسباب الحسد أو المنافسة أو المخالفة في العقائد حتى تكلموا في البخاري وعلي بن المديني والإمام مالك نفسه بله من هم دونهم فالقاعدة عندهم في ذلك هي ما أصله ابن عبد البر وانعقد اجماعهم على اعتباره والأخذ به في هذا المقام، وذلك قوله :

«والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته وثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد،إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته عن طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك، بما يوجبه قوله من جهة الفقه والنظر... والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماما في الدين قول أحد من الطاعنين، أن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابن عباس ومالك بن دينار،وأبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم القول فيه ما قاله القائل فيه»[145].

144) بياض بالنسخة.

145) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر 152/2.

وقال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري».

«واعلم أنه قد وقع من جماعةالطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به الا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدقوالضبط»[146].

وقال الحافظ السيوطي في رده على الحافظ السخاوي صنيعه في نقل الطعون في تراجم عدد من الأئمة المجمع على توثيقهم وعدالتهم.

«وأما مثل الأئمة الاعلام كالبلقيني والقاياتي والقلقشندي والمناوي ومن سلك جوادهم، فأي وجه للكلام فيهم وذكر ما رماهم الشعراء في أهاجيهم»[147].

وقال المحدث عبد الحي اللكنوي عائبا أهل عصره :

«ومن عاداتهم السيئة أيضا أنهم كلما ألفوا سفرا في تراجم الفضلاء. ملأوه بما يستنكف عنه النبلاء، فذكروا فيه المعايب والمثالب في ترجمة من هو عندهم من المجروحين المقبوحين. وإن كان جامعا للمفاخر والمناقب وهذا من أعظم المصائب، تفسد ظنون العوام، تسري به الأوهام في الأعلام ومن عاداتهم الخبيثة، أنهم كلما ناظروا أحدا من الأفاضل في مسألة من المسائل، توجهوا إلى جرحه بأفعاله الذاتية، وبحثوا عن أعماله العرضية وخلطوا ألف كذبات بصدق واحد، وفتحوا لسان الطعن عليه بحيث يتعجب منه كل ساجد»[148]

فطعن ابن عبد الملك في ابن القطان، هو من هذا القبيل الذي لا يعتبر عند المحدثين ولا يلتفتون اليه. خاصة إذا تبين تحامل ابن عبد الملك الشديد على الرجل في :

---

146) هدي الساري 382 ط بولاق.

147) الرفع والتكميل ص 14 نقلا عن السيوطي في «الحاوي في تاريخ السخاوي».

148) الرفع و التكميل في الجرح و التعديل ص 15 - 16

القسم الثاني : وهو : الأجوبة التفصيلية

أولا : أما إفراط الكبر وشدة العجب، فقد فسره بأنه لا يبدأ أحد بالسلام ولا يرده عليه، وقد أجاب ابن القطان نفسه عن ذلك وبين عذره فيه. وهو أن فكره يكون مستغرقا. وباله منشغلا بالنظر في أجوبة ما وقع من المسائل العلمية فلا يرى أحدا ممن يمر به، ويبدو أنه عذر وجيه. والتماس العذر للمؤمن واجب شرعي. ولكن ذلك متوقف على سلامة النية، والحياد في سرد الوقائع التاريخية. الشيء الذي ابتعد عنه ابن عبد الملك في إلزامه لابن القطان بأن يكون أعمى وإلا كان كاذبا في اعتذاره. وذلك أنه حكى عن نفسه أي ابن القطان أنه رأى ابن العثماني في مروره به. وعليه فيجب أن يرى الناس كلهم كما رأى ابن العثماني. وإلا كان كاذبا وعذره غير مقبول. وبهذا الاستنتاج أفحم ابن عبد الملك تلميذ ابن القطان المتشيع له وبـاعه.

وهذا إلزام غريب وتنظير عجيب لا يصدر إلا ممن يريد أن يثبت التهمة بأي وسيلة. فابن القطان لم يدع أنه أعمى لا يبصر أحدا على الاصلاق حتى يلزمه برؤية شخص ما كما أن ابن عبد الملك لا يستطيع أن يثبت أن ابن القطان لا يسلم على أحد اطلاقا حتى وان قاله فلن يقبله منه عاقل.

وإنما حكى ما هو الغالب من أحوال ابن القطان الذي اعتذر عنه بانشغال فكره. وذلك أمر يحدث لكثير من الناس وخاصة العلماء أو من همه أمر من الأمور، ويذكر في ترجمة الخليل بن أحمد أن سبب موته ارتطامه بعمود في المسجد أثناء مشيه وهو يفكر في مسألة علمية[149]. ولا يخرج من كان هذا طبعه رؤية شخص أو أكثر عن ذلك الطبع. حتى ينفي تخلقه به لمجرد رؤية شخص واحد، فالجهة منفكة. والإلزام بعيد ولا معنى له إلا الإصرار على ثبوب التهمة مسبقا.

ثانيا : قوله : «إن الفضلاء من أهل عصره ناقمون منه كثيرا من أحواله» ثم استشهاده بكلام يخلفتن بن تشلفنت الذي قال عن ابن القطان :

«ذلك شخص يطارح نفسه في أن يكون ملهى للملوك»

---

149) انظر بغية الوعاة ص 245.

والملاحظ أنه لم يقل بعض الفضلاء بل أتى بأل الاستغراقية التي تخلفها كل حقيقة، أي كل الفضلاء. ويقال لابن عبد الملك : أنت الذي قلت قبل صفحات «وكان معظما عند الخاصة والعامة» فهل الفضلاء صنف ثالث لا هو من الخاصة ولا من العامة، فهو لم يبين صنف هؤلاء الفضلاء الذين هم ليسوا بخاصة ولا عامة، كما لم يبين أسماء الذين قابلهم ممن تحاموا الرواية عن ابن القطان بل أبقى الأمر على الإبهام. ولعله قصد تحقيق القاعدة البلاغية أن من دواعي الإبهام التفخيم والتعظيم والتهويل.

أما الفاضل الوحيد الذي استشهد به، وهو يخلفتن بن تشلفنت البوغاغي، فاسمه يدل على أنه بربري من المصامدة ومن رجال الدولة. وأن الذي نقمه علي ابن القطان له مغزى كبير بالنسبة إليه، وهو اتصاله بالملوك وتقريبهم إياه. وحساسية المصامدة إزاء تقريب ملوك الموحدين للعلماء واختلائهم بهم دونهم معروفة. كما تقدم نص «المعجب» عن حسد المصامدة للطلبة. حتى اضطر يعقوب المنصور إلى اتخاذ ذلك الموقف الصارم معهم في شأنهم.

فإن كان هذا هوالذي نقمه الفضلاء من أحوال ابن القطان. وهو ما أتى به ابن عبد الملك. فلا يحتاج إلى تعليق، ثم هو لا ينسخ كلامه الأول :

«وكان معظما عند الخاصة والعامة» لأنه الذي تؤيده الأدلة الأخرى التي ذكرها هو وغيره.

ثالثا : «سعيه في قتل الشيخ العثماني وابنه المراهق، ثم استباحة أخذ دارهما والسكنى بها»

قصة ابن العثماني نقلها ابن عبد الملك من خط ابن القطان نفسه، وهو مصدره فيها، وملخص دوره في هذه القصة :

أن طفلا ادعى النبوة والملك، وأخبر بمغيبات، وبأنه رأى الملائكة والأنبياء، وأخبره الملائكة بأنه يملك الأرض وتقوى شوكته، وثبت عنه أنه قال في النبي صلى الله عليه وسلم : ليس خاتم النبيين، فهذه كلمة قد قالها عيسى وموسى. وكان أبوه يساعده ويذيع هذا عن ابنه. فافتتن الناس بهما وأصبحا حديث

المجالس، فمن قائل يقول إنه نبي، ومن قائل يقول أسري به. فحقق معهما ابن القطان بعد لوم أبي الطفل على عدم زجر الطفل عن هذا الكلام، وإخبار الأب بأنه لا سيطرة له على ابنه في هذا ومع ذلك حقق معهما مراعيا صغر سن الغلام حريصا على إلتماس المخارج له حتى لا يوقعه وأباه في المكروه حيث يروي ظروف بدء التحقيق على النحو التالي :

«ولما صليت صلاة العصر جاء به (أبوه) ولم يستقر به المجلس إلا وجماعة قد استوفت، لم أره يتحفظ من أحد منهم، فأخذت في مساءلته فجعل الصبي يتحدث حديثا لا يتلعثم فيه ولا يتوقف ولا يخجل، ولا يهاب ولا يبالي بإنكار منكر ولا يأنس بموافقة موافق... وما ترك أذكره به أبوه وربما أخذه عنه فكمله، وربما سئل عن حديث فأخذه عنه الأب».

وقد رأى ابن القطان أن في ذلك اذاية للأب. حيث يؤخذ عليه تزكية أقوال ولده. فأمره بالسكوت ونهاه عن تعضيد ولده حتى لا يثبت عليه أمام الملأ الحاضر مشاركته.

ثم لقن الابن وأوحى إليه بأن يصرح بأن ما يتحدث به ناتج عن منامات وهي لا تثبت بها أحكام، أو صادر عن حمى. ولكنه أصر على أن ما يتحدث به حقيقة. ثم تمادى في ذكر أشياء شاعت في الناس وأحدثت فتنة وبلبلة» وقد تعلق الحاضرون بأكثرها، فهي مبثوثة، وحين انتهى إلى هذه الغاية قلت له يا بني إعلم أن هذا الأمر لا يحل السكوت عنه. ولا بد من إنهائه».

وعندما أعلمه بأنه سيخبر بشأنه أولي الأمر. قال له إنهم سيستدعونه للسؤال ولتخفيف الأمر على الصبي حتى لا يصيبه مكروه منهم سلك ابن القطان طرقا لا يسلكها إلا من وكل بالدفاع عنهما وتبرئة ساحتهما، لا من يريد الإيقاع بهما، منها على سبيل المثال :

أ) هم بأن يحفظ القضية ويميتها ولا يرفعها إلى الأميرين اللذين كلفاه بالتحقيق. ولكنه رأى ذلك غير ممكن بسبب الجمع الحافل الذي حضر التحقيق، فاستخار الله ورأى إخبارهما كما يقول :

«ولما أصبح غدوت مستخيرا الله سبحانه وتعالى فرفعت بهما مجملا إلا مواضع منه من أدام الله عزهما، وفهما منه ما فهما مما لا يفهمه غيرهما.

ب) لم يخبرهما بكل شيء ولم يطلعهما على تفاصيل ما تحدث به الغلام كله لأن في ذلك ضررا محققا عليه كما تقدم في كلامه «فعرفت بهما مجملا إلا مواضع منه».

ج) ثبطهما عن استدعاء الغلام والتحقيق معه بمحضرهما لأن الطفل لا يتحفظ في كلامه، ولكنهما أبيا إلا احضاره، وفي ذلك يقول :

«وقال الشيخ الموقر المكرم أبو سعيد ينبغي أن نراه، فقلت وما تصنع برؤيته وهو شيطان لا يبالي ما يقول. فصوب ذلك الشيخ أبو محمد ووجه بأن قال : أرأيت إن سَمعت منه في الأمر شيئا أتركه ؟ والله لأفكن عنقة أو كلاما هذا معناه. فقال الشيخ المكرم أبو سعيد : ومع هذا لا بد من أن يصير هذا الأمر عيانا، ثم قال : تول هذا بنفسك».

د) طلب من الطفل أن يتأدب مع أولي الأمر عند حضوره وأن يقبل رؤوسهم. وأيديهم ليستدر عطفهم وتأخذهم الشفقة بصغر سنه، فامتنع الطفل من ذلك وقال : ما أفعل هذا، فقال له بعض الحاضرين. كيف لا تفعل ألا تقبل أيدي أهل الأمر، فرفع إليه يديه وقال، وكيف أقبل أيدي قوم الآن وأنا أثور عليهم غدا؟».

ومع ذلك فقد حقق الطفل هذه الرغبة لابن القطان حيث يقول :

«ولما دخل الطفل على من أدام الله عزهم حملته إلي كل واحد منهم فسلم كما أردت وجلس».

هـ) طلب من الطفل أن لا يتحدث إلا بما يسأله عنه ابن القطان، حتى لا يتشعب الحديث وينطق بما يخاف منه عليه. ولكن الطفل أفصح في مجلس الحكام بأكثر مما أفصح به في التحقيق الذي أجراه معه ابن القطان.

وانتهى دور ابن القطان عند احضار الطفل وأبيه إلي مجلس الحكام. ورفع ما ثبت لديه من شهادات بما صدر عن الغلام وأبيه. وانصرف إلى منزله. قال :

«وها هنا آخر ما وجدت بخط أبي الحسن بن القطان من هذه القصة، وسمعت من ابنه أبي محمد شيخنا ومن غيره أنهما قتلا من الغد»(150)

ولم يزد ابن عبد الملك على ما عند ابن القطان إلا الإخبار بطريقة قتلهما ثم التشفي فيهما حيث قال : «فكان عبرة للسائلين.

والملاحظ :

1) أن تفاصيل القصة كلها منقولة عن ابن القطان نفسه. ولم يضف ابن عبد الملك إليها شيئا. وهذا الذي حكاه عن ابن القطان هو الذي اعتبره سيعا منه في قتل الغلام وأبيه. وجعل الباعث على ذلك هو الطمع في الاستيلاء على دار المقتول للسنكى بها.

فإذا اعتبر ما تقدم سيعا في القتل فالواجب أن يضاف إلى عمي ابن القطان في نظر ابن عبد الملك جنونه المطبق، وإلا فكيف يتصور أن يتحدث عاقل عن نفسه بما يعتبر سعيا في قتل شخص. حتى ولو كان ذلك واقعا بالفعل فضلا عن عالم كبير كابن القطان.

2) أهم أدوار ابن القطان في القصة – كما تقدمت – ليس فيها ما يوحي بأنه سعى في القتل، بل العكس هو الصحيح. فسعيه انما كان لدرء القتل وأمانة القضية، وتلطيف التهمة. والتماس المخارج للمتهم. كما أن القاء القبض عليهما لم يتم بمحضره. ولم يقبض عليهما إلا وهو في منزله حيث بلغه الخبر إذ لم يدر ما فاه به الغلام في غيبته مما عجل بالقبض عليه وعلى أبيه وتنفيذ القتل فيهما فورا.

3) إن اتفق وسكن ابن القطان دار العثماني بعد ذلك بموجب شرعي، فهو أمر عادي لا غرابة فيه ولا جرحة تلحقه منه. ولكن الغريب حقا هو ربط ابن عبد الملك حكاية ابن القطان لقصة العثماني، بقتله، وسكنى ابن القطان بداره. في عبارة مقتضبة، تتسم بذلك الترتيب والتسلسل المنطقي، على خلاف عادته

---

150) في النسخة المخطوطة من «الذيل والتكملة» كلمات مطموسة وجمل متاكلة، وأرجو أن لا يكون قد ضاع من جوهر القصة أهم مما ذكرت.

في الشرح والتبسيط. ثم اقتصاره على ذلك وعدم ذكره لأي تفصيل لكيفية الاستيلاء ولا ظروف السكنى ولا وجه الاستباحة. وهو الذي عودنا الرجوع إليه طلبا لشرح ما هو أقل أهمية من ذلك بكثير، مما أجمله المؤرخون الآخرون، كابن الآبار وابن الزبير بل وابن بشكوال.

وكل ما ذكره وهو يعدد مثالب ابن القطان ما هذا نصه :

«ومنها تجرده للسعي بغاية الجد في قتل الشيخ وابنه المراهق العثمانيين، ثم استباحة أخذ دارهما بعد قتلهما مكافأة له على تلك المحاولة وانتقاله إليها بالسكنى فيها، إلى فصوله عن مراكش، ثم لم يعد إليها كما سيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى».

وانتظرنا بفارغ الصبر ذكره وجه الاستباحة، ومن سلمه الدار ومن كافاه بها وطريقة استيلائه عليها، كما وعد إذا به، يعيد عند ذكر القصة نفس العبارات تقريبا حيث قال : «جرى قبل هذا استباحة أبي الحسن سكنى دار العثماني بعد سعيه في قتله وقتل إبنه. فرأيت إيراد قصتهما لئلا يتشوف إليها متشوف. ولأنها من أغرب ما جرى في ذلك الوقت، وقد وقفت عليها في خط أبي الحسن نفسه، قال أبو الحسن :...».

ولعله حسب أن طول القصة – اذ عرضها في عدة صفحات – وغرابتها سيجعل القارئ يندمج وينسى مطالبته بما وعد به من التفصيلات الأخرى. وأنه سيعتقد أن القصة ما دامت صحيحة وواقعة، فيجب أن يكون ما ربطه بها صحيحا وواقعا كذلك.

ولكنه لم يلتفت إلى أن السعي في القتل الذي استنتجه من القصة وبنى عليه ما بنى غير واضح ولا بين، فاستنتاجه ليس بصحيح فما ربطه به من أسباب وهو استباحة الدار ليس بصحيح أيضا. لأنه إذا بطلت المقدمة بطلت النتيجة.

وتبقى القصة كما ذكرها ابن القطان وشاعت بمراكش واقعة، وسكنى ابن القطان دار المقتول ممكنة، ولكن ليس على الصورة التي ذكرها ابن عبد الملك لأنه بناها على أساس، ثبت أنه واه، ولم يأت بدليل آخر غيره. فتبقى سكنى ابن

القطان بالدار - ان صحت - على البراءة الأصلية وهي التملك الشرعي حتى يثبت ما يناقضها.

4) تتميز ترجمة ابن القطان عند ابن عبد الملك بالاهتزاز وعدم الاستقرار وفقد الانسجام بين مضامينها، بدون ابداء سبب معقول، يسوغ ذلك. فقد وصفه بأنه :

أ) معظم عند الخاصة والعامة،

ب) له ثلاث عشرة وظيفة لا يتولاها إلا كبار العلماء،

ج) رئيس الطاعة مصروفة إليه الخطط المهمة،

هـ) له الممتلكات الكثيرة والضيعات. فقد ذكر ابن عبد الملك نفسه أنه كانت له ضيعة خارج باب فاس بمراكش بمكان يعرف بتاورتي، ويظهر أنها ضيعة كبيرة، إذ نقل عن ولد ابن القطان حسن شعرا لأبيه في وصف نهر بتلك الضيعة، وأضاف :

«وقد عثرت به بغلته في وجهته إلى ضيعته المذكورة وهو يساير أبا عبد الله بن المناصف - رحمهما الله - فقال له ابن المناصف :

ما لها عثرت وما لها قلقة :

فأجابه مرتجلا ومداعبا :

لم تعثر البغلة السفراء إذ عثرت

من ضعف أيد ولا من أنها خرقة

لكنها عشيت من نور ما حملت

من العلوم فخرت تحته صعقة»

ويخبرنا عن وفاته مغربا بسجلماسة فيقول : «فأدركت أبا الحسن بها منيته مبطونا حسيرا على ما فقد من أهله وبنيه وكتبه وسائر ممتلكاته».

و) حظى عند ملوك الموحدين والمنصور خاصة فقد سعد عنده كثيرا حتى كان يؤثره على غيره من أهل طبقته.

والحظوة عند المنصور وحده تعني أن ابن القطان كان من كبار الأغنياء كما قال ابن الآبار : «ونال بخدمة السلطان دنيا عريضة» لأن المنصور كان يعطي بلا حساب ولا حدود كما هو مذكور في ترجمته. فكيف يكون حال من حظي عنده ؟ وقد حظي عنده عالم لم يبلغ مرتبة ابن القطان عنده وهو الشريف أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطاهري الحسيني فيقول : صاحب «المعجب» «سمعت أبا عبد الله الحسيني هذا يقول : جملة ما وصل إلي من أمير المؤمنين أبي يوسف منذ عرفته إلى أن مات تسعة عشر ألف دينار خارجا عن الخلع والمراكب والاقطاع»[151] .

فبينما ابن القطان على هذه الحال من الغنى واقتناء الضياع والاملاك وكثرة الوظائف السامية إلى آخر ما وصفه به ابن عبد الملك. إذا به يصفه بالفقر المدقع والخصاصة وشدة الحاجة، وكثرة العيال دون أن يذكر لهذه الأزمة المفاجئة سببا من استصفاء مال أو نكبة أو مصادرة أو سجن، سوى أن العادل غضب عليه في فترة معينة وصرفه إلى محاضر خواص الطلبة. وابن عبد الملك نفسه يقول في ترجمة أبي جعفر العبدري «ان مجلس خواص الطلبة ومجتمعهم هو بدار الإمارة[152] فلم يخرج ابن القطان عن دائرة القصر والملكة، مما لا يتفق مع الحالة المزرية التي وصل إليها حتى وإن أخر عن الوظائف الأخرى في فترة العادل التي لم تدم إلا ثلاث سنوات أو أقل. 621 - 624 بلغ فيها ابن القطان ما جعل جائزة العادل على اعادة ترتيبه لمكتبة القصر تصادفه في أسفل دركات الفقر والخصاص بحيث لم ينقذه من ذلك إلا تلك الجائزة. كما يقول ابن عبد الملك :

«ولما صار ذلك كله إلى ابن القطان وحازه وحسنت حاله به، وسر بما منح...».

ولئن احتمل هذا من ابن عبد الملك باعتبار التجويز العقلي فقط، ونظرا لغضب الملك على ابن القطان. والا فباعتبار العادة يستبعد الانحدار إلى ذلك

---

151) المعجب 445.

152) الذيل والتكملة 1- 2 / 565.

فالذي لا يحتمل هو أن يكون ابن القطان في أوج حظوته وتمكنه من أولي الأمر وغناه، وتعظيم الناس له، وكثرة وظائفه وتلاميذه ووجاهته وبلوغه ما لم يبلغه غيره من أقرانه – كما يذكر ابن عبد الملك نفسه – ينحط إلى مستوى مجرمي الفقراء وسفلة المحتالين، وخسيس النصابين، وينقلب من أكبر عالم ومفت في الدولة «المثابر على التلبس بالعلم وتقييده عمره، إلى شيطان رجيم لا يحلل ولا يحرم ولا يعرف الله والدار الآخرة. فيحتال لقتل غلام صغير وأخذ دار سكناه، هذا ما كان على ابن عبد الملك أن يربأ بقلمه عنه، كما طلب ذلك منه لسان الدين بن الخطيب، حين نقل في ترجمة أبي المطرف ابن عميرة المخزومي أنه لقيط وأبوه أو جده يهودي. فقال ابن الخطيب «ووقع لابن عبد الملك في ذلك نقل كان حقه التجافي عنه لو وفق»(153).

رابعا : غلوه في آل عبد المومن وإفراط تشيعه، ثم اعتبار مظهر ذلك عند يعقوب المنصور في شيوخه وتصدير برنامجه بذكره.

إن كان المظهر الوحيد لغلو ابن القطان في آل عبد المومن وإفراط تشيعه هو ذكره المنصور في شيوخه. فذلك ليس بواضح ولا بين. إذ ملوك الموحدين كانوا علماء ويوسف أبو يعقوب كان من أهل العلم المتفننين، وقد هيأ لأولاده، – ومنهم يعقوب – من وسائل التعليم، وجلب الشيوخ الكبار وخاصة شيوخ الرواية وأصحاب الأسانيد العالية، ما لم يتهيأ لابن القطان أن يجتمع بهم أو يسمع منهم أو يستجيزهم، وحرص المحدثين على الرواية وعلو الإسناد معروف ومقرر حتى عد ذلك من نقاط ضعفهم. اذ يتهافتون على الذي تعلو من طريقه روايتهم ولو كان أقل من يعقوب المنصور بمآت المراحل بل ينشدون ذلك من العوام والنساء الجاهلات كما هو مسطر في الإثبات والفهارس والمعاجم، بل نجد كبار الحفاظ والأئمة يروون أحيانا عن ضعفاء ومتهمين كتبا معلومة النسبة إلى أصحابها إذا لم يتيسر لهم روايتها من طرق موثوقة، وخاصة بعد جمع الحديث وتدوينه وتخفيف الشروط المطلوبة في الراوي. وللاتفاق الذي حكاه ابن خير عن أهل وقته ومن

---

153) انظر التعليق على الذيل والتكملة 1/1 / 151.

قبلهم، على أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، حتى يكون عنده ذلك القول مرويا ولو على أقل وجوه الروايات(154).

فإذا روى ابن القطان بواسطة المنصور عن شيوخ لم يلقهم، ثم ذكره في برنامجه على أنه من شيوخه بهذا الإعتبار، فأي تشيع في هذا فضلا عن أن يكون غلوا ؟ .

على أن تشيع ابن القطان للموحدين ثابت لا شك فيه، وله مظاهر سيأتي بعضها قريبا وربما لم ينتبه لها ابن عبد الملك وإلا ما سكت عنها. ولكن بدون غلو ولا إفراط بل لكونهم أولياء نعمته المنفقين لعلمه والعارفين بقدره وقد قال صلى الله عليه وسلم. كما في مسند الإمام أحمد وسنن الترمذي وغيرهما : «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

ومما يؤيد أنه لم يكن غالبا فيهم، الملاحظتان التاليتان.

الأولى : أن ابن عبد الملك ذكر مؤلفات ابن القطان وهي كثيرة، وليس فيها واحد يتعلق بالموحدين لا من قريب ولا من بعيد. لا بمهدوية ولا إمامة ولا عصمة ولا غير ذلك من مبادئهم وأسسهم، أو تاريخهم. ورسالته في الإمامة الكبرى التي ذكرها ضمن مؤلفاته ليست على ما يظهر في إمامتهم بل في الإمامة في نظر الشرع وحكمها وما يتعلق بذلك. وإلا لبادر ابن عبد الملك إلى التشنيع بها عليه.

الثانية : أن ما يفعله بعض العلماء قديما وحديثا - وإن كانوا غير متشيعين بل أمراء إحسان أو طامعين في إحسان بعض الملوك والوزراء والحكام - من إشادتهم بذكرهم في مقدمات كتبهم، وتعديد نعمهم. إلى آخره لا يوجد منه حرف واحد فيما أمكن الوقوف عليه من مؤلفات ابن القطان، إذ لم يجر فيها ذكر لأي حاكم إطلاقا حتى لا يكاد يعرف العصر الذي ألفت فيه. وسيأتي التذكير بهذه الملاحظة عند تحليل مقدمة «الوهم والإيهام» إن شاء الله.

ومظهر تشيع ابن القطان هو في كتابه «بيان الوهم والإيهام» نفسه حيث

---

154) انظر فهرس ابن خير ص 16.

تحامل على عبد الحق وتعنت معه تعنتا لاحظه العلماء كلهم كما سيأتي. وأولهم معاصره أبو جعفر ابن الزبير الذي قال عن «الوهم والإيهام» : «وهو من أجل التواليف في بابه وإن كان لا يخلو عن بعض تحامل وتعسف»(155) وقد خدم ابن عبد الملك كتاب «بيان الوهم والإيهام»، حيث جمع بينه وبين تعقب ابن المواق، ولم يشر إلى تعنت ابن القطان الذي لا تفسير له إلا عداء عبد الحق للموحدين.

وكذلك في عدم نقله عن القاضي عياض حرفا واحدا فيما كان يتعين النقل عنه، بل عدم إجراء ذكره بالمرة.

خامسا : ازدراؤه بأفضل أهل العلم، والغض منهم وصرفهم إلى بلدانهم لينفرد بالرياسة..الخ.

أما أفاضل العلماء، فقد حدثنا ابن عبد الملك نفسه في ترجمة أبي الحسن ابن قطرال – كما تقدم – أنه عندما حضر مجلس أبي الحسن بن القطان وعرف حقه وقدره، حض أهل مجلسه على الرواية عنه والتردد إليه. وقد بقي بمراكش منذ دخولها إلى أن توفي بها سنة 651، فلم يصرفه ابن القطان ولا سعى في ابعاده. وما زال الموحدون يستقدمون العلماء من مختلف الجهات وتغص بهم مجالسهم حتى اشتهرت مجالسهم بكثرة من فيها من علماء ومن أبعد منهم أو أسيئت معاملته فقد ذكر المؤرخون سبب ذلك، وأحصوا الأنفاس في هذا الصدد، كما يعلم من كتب التاريخ والتراجم. ولا يوجد في واحد منها أن سبب ابعاد عالم واحد عن حضرة الموحدين كان هو ابن القطان. كما أن ابن عبد الملك لم يذكر لنا مثالا واحدا لهذا الاتهام الإجمالي. اللهم إلا أن يكون الأفاضل في نظره هم من طراز أبي اسحاق ابراهيم السنهوري الدمشقي الذي قال في ترجمته كما نقل عنه ابن حجر في «لسان الميزان».

«كان محدثا حافظا لمتون الأحاديث ضابطا لما يرويه ثقة في نقله متين الدين جميل المروة، وقد ذمه أبو الحسن بن القطان وغض من شأنه في منقص الأفاضل، وقد نزهه الله عن كل ما رماه به، وقد عد له كل من أخذ عنه ووثقه وصححوا نقله»(156).

155) صلة الصلة ص 132.

156) لسان الميزان 1 / 54 نقلا عن ابن عبد الملك في الذيل والتكملة.

فإن كان معنيه مثل أبي إسحاق هذا وازدراء ابن القطان بالأفاضل هو كلامه فيه فها هو ذا، حال هذا الرجل، وها هو ذا حال كلام ابن القطان فيه :

يقول أحد أهل بلده دمشق فيه، وهو الحافظ أبو القاسم بن عساكر الصغير : «كان يشتغل في كل علم، والغالب عليه فساد الذهن، وكان متسمحا فيما ينقله ويرويه... انتسب ما زنيا، ثم انتسب غسانيا ووردت معه إجازات من وقف عليها عرف ما ذكرته من التخليط، ويقال أن الحامل له على تطواف البلاد طلب حشيشة الكمياء»(157).

ويقول الحافظ أبو بكر بن مسدى : «كانت له وكالة بالاجازة من شيوخ وكلوه على الاذن لمن يريد الرواية عنهم، فكتب لي بالاجازة عنه وعن موكليه في سنة 603 وأنا أبرأ إلى الله من عهدته»(158).

وابن القطان، لم يزد بحاسته النقدية الحديثية، على أن عبر عنه بالتعبير الاصطلاحي الذي يقتضيه حاله. مبينا ما اكتشفه من أمره مما ذكره الحافظ ابن عساكر وابن مسدى فقد دخل هذا الرجل إلى الأندلس والمغرب ووصل إلى مراكش في سنة 603 زمن محمد الناصر بن يعقوب المنصور. واجتمع به في محاصرته المهدية، وفي ذلك يقول ابن القطان : «قدم علينا تونس سنة 602 واستجزته لابني حسن فأجازه وإياي، وانصرف من تونس إلى المغرب ثم الاندلس، وقدم علينا بعد ذلك مراكش مفلتا من الأسر، فظهر في حديثه عن نفسه تجازف واضطراب وكذب زهد فيه، وإثر ذلك انصرف إلى المشرق راجعا، وقد كان إذ أجاز ابني كتب بخطاه جملة أسانيده، وسمى كتبا منها الموطأ والصحيحان وغير ذلك، وقد تبرأت من عهدة جميعه بما أثبت من حاله»(159).

وقد اعتمد الذهبي رأى ابن القطان في السنهوري هذا فصاغ ترجمته في أوجز عبارة حيث قال بعد ذكر اسمه وبعض شيوخه :

157) لسان الميزان 1 / 54.

158) نفس المصدر والصفحة.

159) التكملة لابن الآبار 1 / 176 نقلا عن ابن القطان.

«دجال في المغرب اتهمه أبو الحسن بن القطان بالمجازفة والكذب»([160]) فإن كان هذا هو نموذج أفاضل العلماء الذين يزدري بهم ابن القطان ويغض من شأنهم ويكذبهم، وقد وثقهم كل من أخذ عنهم، فينبغي أن تعطل كتب الجرح والتعديل ويستغنى عن «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم و«الكامل لابن عدي» و«الميزان» و«لسانه» للذهبي وابن حجر. ويفتح الباب على مصراعيه حتى يقول من شاء كل ما شاء.

وبعد فلعل ما تقدم قد أعطى فكرة عما لم يذكر من تهم ابن عبد الملك لابن القطان، وأنه مثل ما ذكر غير مبني على أساس واقعي ولا منطقي. وإنما هو استنتاجات وربط بين أشياء لا رابط بينها. وتفخيم لمبهمات، وإجمال لما كان ينبغي أن يفصل. والذي عجزت عنه، هو إدراك الباعث لابن عبد الملك وراء كل هذا الذي أصر على إلصاقه بابن القطان بكل وسيلة وإن ارتدت عليه بالنقض والإبطال. اللهم إلا أن تكون طبيعة النقد المغربية التي تقدمت الإشارة إليها في الباب الأول.

ولعل ذلك هو السبب في كون حفاظ الحديث المشارقة كالعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم – وحاستهم النقدية مشهود لها بالبراعة من جميع العلماء – لم يلتفتوا إلى كلام ابن عبد الملك في ابن القطان، ولم يجرحوه به مع وقوفهم على كتابه «الذيل والتكملة» ونقلهم منه، بحيث يعتبر لديهم من المصادر الأساسية في تراجم الأندلسيين والمغاربة.

---

160) الميزان 1 / 30 وللسنهوري هذا عجائب وغرئب كما ذكر ابن عساكر. فهو صاحب المحضر الذي ادعى أنه لبيه وأنه أخذ فيه خطوط علماء الأندلس بالطعن في نسب ابي الخطاب بن دحية، والطعن في سماعه من الأندلسيين ووقعت له بسبب ذلك في مصر حوادث آخرها أنه عذب وطيف به على حمار حتى تشفع فيه أبو الخطاب بن دحية فأخرج عن مصر وتبين أن لا محضر هناك ولا حطوط علماء.
ذلك بتفصيل في «الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث».

الفصل الثاني
التعريف بكتاب «بيان الوهم والايهام»

المبحث الأول : القيمة العلمية للكتاب

أولا : حكمه علي رتبة مآت الاحاديث

ثانيا : تبيين درجة عدد كبير من الرواة

ثالثا : تقويمه لكثير من السنن

رابعا : نقله عن كتب تعتبر مفقودة منذ قرون

خامسا : تأصيل قواعد أساسية في المصطلح والعلل والرجال

المبحث الثاني : خصائص الكتاب العلمية والاسلوبية

أولا : الخصائص الاسلوبية

ثانثا : الخصائص العلمية

ثالثا : صعوبة دراسة المادة من الكتاب

المبحث الأول

القيمة العلمية للكتاب

لعله ليس من قبيل المبالغة أو التجاوز للواقع، اعتبار أن كتاب «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي، هو أهم ديوان أنتجه المغرب الأقصى في علم الحديث وعلله ورجاله، إذا قومت الأهمية بإتقان الصنعة واستيعاب المادة، وباستفادة أهل الفن والخبرة من الكتاب واعتمادهم عليه. وبهذا الإعتبار يمكن تصنيفه في قائمة أهم كتب هذا الشأن في سائر الأقطار.

وبدون الدخول في التفاصيل التي ستنكشف أثناء البحث، يمكن إجمال أهمية الكتاب فيما يلي :

أولا : حكمه على رتبة مآت الأحاديث في عشرات المصنفات عدا الصحيحين. إذ من المعلوم لدى المبتدئين في العلوم الإسلامية بله العلماء، أن «صحيحي البخاري ومسلم»، هما اللذان يعمل بأحاديثهما من غير بحث أو سؤال، وأما ما عداهما من أصول الحديث المسندة فلا بد للعمل بحديث منها من :

أ) دراسة إسناد الحديث، ومعرفة حال رواته، ومقارنة متنه بالأحاديث الصحيحة، والأصول المقطوع بها، والتأكد من سلامة متنه وإسناده من العلل الخفية، والظاهرة.

وهذا لا يتأتى الا للمتخصص في علم الحديث.

ب) بالنسبة إلى غير المتخصص : نص أحد المتخصصين على أن هذا الحديث صحيح. وما لم تسلم صحة الحديث من أحد المتأهلين للقبول والرد، فهو - مبدئيا - متوقف فيه غير معمول به.

والمعروف أن ظروف حكم المتأهلين على الأحاديث في مختلف المصنفات هي ظروف حينية وبنت وقتها، أي أن الناقد لا يصدر حكمه على الحديث إلا إذا سئل عنه، أو حدث ما يدعوه إلى الكلام عنه. أما أن يعمد ابتداء إلى آلاف الأحاديث فيبين درجتها من دون سبب، فهذا ما لم يتفق لأحد من الحفاظ.

على أن الذين حاولوا القيام بجزء من هذه المهمة، إما تساهلوا فلم تؤخذ أحكامهم بعين الإعتبار، وإما عارض اجتهاداتهم اجتهادات نقاد آخرين فآل الأمر إلى التوقف أيضا.

ومن التزم الصحة من المصنفين علي غرار البخاري ومسلم، كابن خزيمة وابن حبان، والحاكم، لم يسلم لهم العلماء ما التزموا به، وأخضعوا كتبهم إلى النقد والتمحيص، فلم تفترق عن غيرها إلا في النادر.

ومن التزم أن يصون كتابه عن وضاع أو كذاب، كالإمام أحمد في «المسند» والبيهقي في كتبه، إن سلم لهم هذا الالتزام - على ما فيه من نزاع - فلا يعني صون الكتاب عن الوضاع والكذاب. أن أحاديثه كلها صحيحة، بل فيها الضعيف الصالح للأنجاز، الذي يمكن أن يحسن بالاعتضاد. والأسانيد التي تكون مادة للاعتبار، وذلك شأن المتخصصين أيضا.

ومن التزم من المختصرين والجامعين بين كتب الحديث، كالبغوي وعبد الحق والمنذري. أن يسكتوا عن الصحيح وينبهوا على المعتل فنجد :

أ) بالنسبة إلى الحافظ المنذري. فإنه رغم أهمية كتابه «الترغيب والترهيب» وجلالة مؤلفه، واعتماد العلماء على أحكامه. قد اقتصر على أحاديث الترغيب والترهيب. وأحاديث الأحكام تأتي في كتابه عرضا

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن غرض المؤلف هو حشد أكبر قدر من الأحاديث في موضوعه. والكلام على تقويمها، إنما يأتي عرضا وبتركيز واختصار وفنية، لا يدرك قصده منها، إلا كبار النقاد والمطلعين على خفايا الفن، فلا مجال لمقارنته بكتاب ابن القطان الموضوع أساسا لغاية هي تقويم أحاديث الأحكام. على أن ظروف إملاء الحافظ المنذري لأحكامه على الأحاديث لها دخل في العوز الملاحظ في هذه الناحية.

ب) وأما «مصابيح السنة» للبغوي فمادته قليلة، ثم هو لم يعز الحديث إلى مخرجه، حتى اضطر ولي الدين الخطيب التبريزي من علماء القرن الثامن إلى أن يضع عليه كتابه المشهور «مشكاة المصابيح» ليبين ما أغفله ويعزو ما أهمله،

ويكمل ما تركه ناقصا في هذا المجال. زيادة على أن الإمام البغوي نهج في كتابه هذا، اصطلاحا خاصا به لم يوافقه عليه أحد، إذ جعل ما عدا أحاديث الصحيحين كالسنن كله حسنا. مع أن فيها الصحيح والحسن والضعيف، ولذلك قال الحافظ العراقي في ألفيته :

والبغوي إذ قسم المصابحا إلى الصحاح والحسان جانحا

أن الحسان ما رووه في السنن رد عليه إذ بها غير الحسن

ج) وأما أحكام عبد الحق. الكبرى والصغرى والوسطى.

فالكبرى لها شأن آخر غير ما نحن فيه. وربما كانت فريدة من نوعها. إذ لا يمكن أن تصنف لا في المختصرات لأنها مسندة، ولا في الأصول، لأنها منقولة من أصول. ولذلك لم يقع تقويمها من العلماء وقلما يوجد نقلهم منها.

أما الصغرى فمادتها قليلة جدا. وأغلب اعتماده فيها على الصحيحين وخاصة صحيح مسلم. ونادرا مايخرج عنهما.

وأما الوسطى، فكان من الممكن أن تفي بهذا الغرض، لولا محاولة المؤلف جمع أكبر قدر من المتون والألفاظ، ثم تقويم ذلك والحكم عليه في نفس الوقت. بعبارات أقل مما يتطلبه الموقف فتيسر له الجمع، ولم يتيسر له بلوغ الغرض من الحكم، وهكذا طغى جانب على جانب.

وقد شاء الله أن يتنزل ابن القطان للجانب الذي قصر فيه عبد الحق. وهو الحكم على ذلك الحشد الهائل من أحاديث ما عدا الصحيحين الذي حشده عبد الحق بتأسيس وتفصيل، وتطبيق لقواعد الفن وأصوله ببراعة واستقصاء. والظروف التي هيأت لابن القطان ذلك. ما أعلم أنها تهيأت لأحد من النقاد قبله. وهكذا عد كتابه الأول من نوعه في هذا المجال.

ثانيا : تبيين درجة عدد كبير من الرواة، والحكم عليهم بما يستحقون من جرح أو تعديل أو تعريف أو جهالة، بما استخلصه من الدراسات المتفحصة المبينة على المقارنة بين الأقوال المتعارضة للنقاد في رجل ما. والمستخرجة من كتب الرجال المعتمدة التي حوتها مكتبة الملوك التي كان المؤلف قيما عليها. مما

جعل كتب الرجال بعده تعتبره مصدرا أساسا ومرجعا أصليا. وتضعه في مصاف المصادر التي تقدمته بثلاثمائة وأربعمائة سنة، حتى وقع الاشتباه لكثير من أهل العلم بين يحيى بن سعيد القطان المتوفي سنة 198 وبين علي بن محمد ابن القطان الفاسي المتوفي سنة 628 لكثرة ذكره مع ابن المديني وابن معين والفلاس والبخاري وأبي حاتم الرازي وغيرهم من نقاد الرجال وأئمة الجرح والتعديل القدامى، ووجد من النساخ ومحققي الكتب المطبوعة من يكتب الفارسي بدل الفاسي.

مما حدا المحدث الشيخ عبد الحي اللكنوي الهندي أن يرفع هذا الاشتباه بقوله : «كثيرا ما تطلع في ميزان الاعتدال» نقلا عن ابن القطان في حق الرواة : لا يعرف له حال، أو لم تثبت عدالته والمراد به : أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، المشهور بابن القطان، المتوفي سنة ثمان وعشرين وستمائة، مؤلف كتاب «الوهم والإيهام»[1].

وقال أيضا : «وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة ابن القطان الذي أكثر النقل عنه في «ميزانه»...»[2].

وهذه مثل من كتب الرجال «كتهذيب التهذيب» و«الميزان» و«لسانه» تظهر قرنه بالأئمة الكبار المتقدمين.

أ) «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر :

«عبد الله أبو بكر الحنفي البصري، روى عن أنس في البيع... قال البخاري : لا يصح حديثه، وقال ابن القطان الفاسي : عدالته لم تثبت فحاله مجهولة[3].

ب) منه أيضا :

«خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة (خرج له الجماعة)... وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل : لم يسمع خيثمة من ابن مسعود. وكذا قال أبو حاتم، وقال

---

1) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للشيخ عبد الحي اللكنوي ص 110 نشير مكتب المطبوعات الاسلامية، بحلب ولبنان.

2) نفس المصدر ص 121.

3) تهذيب التهذيب 6 / 88

أبو زرعة : خيثمة عن عمر مرسل، وقال ابن القطان : ينظر في سماعه من عائشة»(4).

ج) «ميزان الاعتدال للذهبي» :

«يحيى بن أيوب الغافقي المصرى، أبو العباس، عالم أهل مصر وفقيههم... قال ابن عدي : وهو عندي صدوق، وقال ابن معين : صالح الحديث وقال أحمد سيّء الحفظ، وقال ابن القطان الفاسي : هو ممن علمت حاله، وأنه لا يحتج به. وقال أبو حاتم : لا يحتج به. وقال النسائى : ليس بالقوي، وقال الدارقطني في حديثه بعض اضطراب»(5).

د) من زيادات ابن حجر على الذهبي في «لسان الميزان» :

«اسماعيل بن يونس بن ياسين أبو إسحاق، عن إسحاق بن أبي إسرائيل وعنه الدارقطني. قال ابن القطان : لا أعرف حاله، وقد ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا»(6).

والملاحظ أن شيخ الدارقطني هذا، قد توقف فيه الحافظ ابن حجر وعده من المجاهيل، حيث لم يعرفه ابن القطان، ولم يعرف بحالة الخطيب في «تاريخ بغداد» مما يجعل للكتاب أهمية كبيرة بين كتب الرجال، كما اتضح من هذه الأمثلة التي سيأتي الكثير منها.

ثالثا : غزارة مادة كتاب عبد الحق واستيعابه لأكثر أحاديث الأحكام وألفاظها ورواياتها المختلفة، فسح المجال أمام ابن القطان لأن يتناول بالبحث والتمحيص كثيرا من السنن التي عز المتكلم عليها وقل العارفون بها وبمظانها، فضلا عن المطلعين على عللها وخفايا أسانيدها، بحيث يمكن القول : أن ما يوجد مجموعا في «الوهم والإيهام» لا يكاد يوجد في عشرات من كتب هذا العلم. فلا

.4) نفس المصدر 3 / 187.

5) الميزان 4 / 362.

6) لسان الميزان 1 / 446.

غرابة أن تجد كتب الحديث بعده طافحة بالنقول عنه ونجد مثل العبارات التالية تملأ صفحاتها عند الكلام على حديث ما :

صححه ابن القطان، ضعفه ابن القطان، أعله ابن القطان، إلى آخره ودون الباحث كتبا مثل «نصب الراية» و «التلخيص الحبير» و «فتح الباري» و«مقدمته» و «نيل الأوطار» و «عون المعبود» و «تحفة الأحوذي» و «التعليق المغنى على سنن الدارقطني» وغيرها من كتب الحديث، فسيجد لابن القطان ذكرا كثيرا، وأحكاما عديدة في القبول والرد، منها الصائب المسلم وهو الكثير، ومنها المردود عليه والمناقش فيه.

وقد عده الحافظ ابن حجر - وهو إمام الفن بلا منازع - ضمن الأئمة المعول عليهم في التصحيح والتضعيف. حيث ذكره في مختصره في الأحكام «بلوغ المرام» في الحديث التاسع منه هكذا :

«وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه وسلم : إذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه، ولا يتحدثان، فإن الله يمقت على ذلك. رواه أحمد وصححه ابن السكن، وابن القطان، وهو معلول»(7).

رابعا : نقله عن كتب تعتبر مفقودة منذ عدة قرون، وتعريفه برجال عدم التعريف بهم إلا من جهته، وهذا أحد أسباب شغف حفاظ الحديث به وإكبابهم عليه. ولا أدري كيف أن الحافظ الذهبي نقل في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي من «ميزانه» عن البخاري بوساطة ابن القطان المقالة المشهورة عن البخاري في منكر الحديث وها هو ذا نص الذهبي :

«وقال البخاري : منكر الحديث، ونقل ابن القطان عن البخاري قال : كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»(8).

---

7) بلوغ المرام بشرح سبل السلام 1 / 76 ط الحلبي بمصر.

8) ميزان الاعتدال 1 / 6.

فإن ابن القطان نقل هذا الكلام عن البخاري في تاريخه الأوسط ونص كلامه في «باب الأحاديث التي أعلها برجال وفيها من هو مثلهم أو أضعف» أثناء الكلام على محمد بن عبد الرحمان البيلماني :

«قال الترمذي عن البخاري : منكر الحديث. وقد قال في كتابه الأوسط : كل من قلت فيه منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه»[9].

فهل لم يقف الذهبي على «التاريخ الأوسط» للبخاري، وهذا بعيد ؟ أو أن الثقة بابن القطان أغنته عن تصفح الكتاب ؟ وقد عاد في ترجمة سليمان بن داود اليمامي فأكد هذا المعنى حيث قال :

«وقال البخاري : منكر الحديث، وقد مر لنا أن البخاري قال : من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»[10].

خامسا : تقعيد وتأصيل قواعد أساسية في علم الحديث والرجال والعلل ثم تفريعه على ما أصل تفريعات متزنة مترابطة ومتمشية مع منهجه في القبول والرد تمشيا منطقيا معقولا، وصائبا في أكثره. ولو جرد من الكتاب قواعد المصطلح على غرار ما فعله الحافظ العراقي بالنسبة إلى الرجال المذكورين فيه بجرح أو تعديل – كما سيأتي – لضاهى هذا المجرد أو قارب كتاب عصريه ابن الصلاح في علوم الحديث، ويمتاز ابن القطان بالبراعة في التطبيق واستخدام القواعد والدقة في المقابلة بين الأصول والفروع. كما سيتضح بعض ذلك ان شاء الله، وهناك نواحي أخرى لأهمية الكتاب يجتزأ عنها بما تقدم، وقد تبرز أثناء البحث.

---

9) الوهم والايهام ج 1 ورقة 159.

10) الميزان 2 / 202.

المبحث الثاني

خصائص الكتاب العلمية والأسلوبية

أولا : الخصائص الأسلوبية :

ويمكن التحدث في هذا عن غرابة صدور هذا الكتاب في المغرب من جهة مخالفته لمألوف المغاربة في التأليف والكتابة، وانفراده بأسلوب سواء في البنية العامة للكتاب، أو في تناوله للمسائل المبحوثة، أو في تبسيط عباراته وسلاستها.

1) فمن حيث البنية العامة للكتاب، نجد أنه رتب ترتيبا مخترعا، في تقسيمه وتبويبه. بل وفي عناوين الأبواب، ومحتواها وتنظيم مسائلها. بحيث يعتبر فريدا بين كتب الحديث بنفسها. وبالنظر إلى معلوماتي وسؤال مشايخي وأهل الخبرة والباحثين، لم أعثر على كتاب في الحديث رتب ترتيبه، إلا ما قرأته في كتب المصطلح عن «صحيح ابن حبان» المسمى بـ «التقاسيم والأنواع» فإنهم قالوا : إن ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد، وقد قصد مؤلفه ترتيبه على شكل يصعب معه الكشف منه على حديث، لأنه أراد أن يحفظ لا أن يتخذ مرجعا. وذلك ما دعا الأمير علاء الدين بن بلبان الحنفي 739 إلى ترتيبه على الأبواب، وسماه «الإحسان إلى تقريب ابن حبان»[11].

والواقع أن ترتيب كتاب ابن القطان على النحو المرتب عليه أملته الضرورة إلى حد ما، لأن واقع الأصل المنقوض، وغزارة مادته أوجبا تعدد الجوانب المنقوضة وكثرتها، فتعين تفصيل المسائل المنقوضة من بعضها. وإدراج كل مجموعة تحت باب. وهذا في حد ذاته أمر عادي بالنسبة إلى المناهج العلمية. ولكن المولف بالغ في تفريع وتقطيع وتنويع المسائل إلى حد التفريق بين متماثلات كان يمكن ابقاؤها مندرجة تحت باب واحد. كما سيظهر ذلك بوضوح عند التعرض لمنهجه.

وهذا التنويع والتفريع جعل الاستفادة من الكتاب في غاية الصعوبة. إذ

---

11) وقد طبع

يبدأ الكلام على حديث في باب، ثم يتمه في باب آخر وقد لا ينتهي منه في الباب الثاني، فيحيل على الباب الثالث وهكذا. وقد تجد الإحالة في ذلك الباب الثالث على باب آخر تقدم أو يأتي. حتى إن الناقلين عنه تركوا أشياء كان ينبغي أن ينقلوها عنه، لا أشك أن ذلك بسبب تقطيعه للمسائل على النحو الذي سلف اذ قد يكسل الباحث عن تتبع الكتاب كله وقد يكون مرغوبه في باب لا يخطر على بال أنه مذكور فيه.

وقد دعاني هذا الترتيب المعقد للكتاب إلى وضع عشرات الفهارس ومآت الجذاذات لقيد كل فكرة ونظرية وحكم على رجل ثم تجميع ذلك وضمه لاستخلاص نتيجة موحدة أو رأي في موضوع، كما لو كنت أبحث في كتب متعددة لا في كتاب واحد.

2) أما من حيث التراكيب والتعبير، فأهم ما يميز الكتاب، هو السلاسة والسهولة وتبسيط العبارة، وعرض أعقد المسائل الاصطلاحية والعلمية، وأصعبها في عبارات سهلة واضحة، مع التركيز والخلو عن أي حشو أو تشويش – عدا الإحالات المشار إليها سابقا – مما يدل على أن المؤلف قد هضم هذا العلم واستوعبه وتمكن من مسائله حتى عرضها في ذلك الاطار الميسر. وهو ما يستغرب من رجل لم يرحل عن دائرة ملك الموحدين، ولم يسبق أن وجد بقطره كتاب في علم الحديث على هذا النحو من العمق والدراسة الشاملة، والسير على ذلك النهج النقدي الفريد المتسم بطابع الأصالة والابتكار.

3) أما من حيث تناول المسائل المبحوثة. فالطابع العام للمؤلف في هذا الكتاب هو : النفس الطويل. والاستقصاء في البحث عن الأسانيد والرجال والعلل وحشد الروايات، والألفاظ والاختلافات، مع التيقظ ودقة الملاحظة واستحضار الأشباه والنظائر، والجمع بين أطراف القضايا المبحوثة، فكم من كلمتين أو نصف سطر من عبد الحق، حللهما في صفحات متعددة، بون خروج عن الموضوع أو استطراد إلى ما لا يخدمه فهو يستطرد كثيرا. ولكن استطراده يكون دائما للإحاطة بالموضوع المتناول.

ثانيا : الخصائص العلمية :

1) الاستقلال التام بالفكر، والمناقشة الحرة للأئمة والحفاظ. وعدم تقليد أي إمام في رأيه واجتهاده أو حكمه على حديث، فهو لا يقلد شعبة ولا الزهري ولا ابن معين، ولا ابن المديني ولا غيرهم، بل ينتقد أحاديث الصحيحين التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول، كما ينتقد حديثا في مسند البزار، وسنن الدارقطني. ولا يعتد بتصحيح الشيخين، ما لم ينظر في اسناد الحديث ويتأكد من سلامته، ولذلك فكثيرا ما تجده يعبر عنهما بكتاب البخاري وكتاب مسلم. ونادرا ما يطلق على أحدهما اسم «الصحيح». وسيأتي تفصيل كل ذلك. إلا أنه لا بأس من الإشارة هنا إلى ثلاثة أمثلة تدل على اعتداده برأيه وعدم تقليده.

المثال الأول :

أحاديث تخليل اللحية في الوضوء، أوردها الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» عن عثمان، وأنس، وعائشة، وعلي، وعمار، أم سلمة، وأبي أيوب وأبي أمامة، وابن عمر، وجابر، وجرير، وغيرهم من الصحابة، ووهي طرقها كلها، ونقل عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قوله : ليس في تخليل اللحية شيء صحيح. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : لا يثبت في تخليل اللحية شيء[12].

ولما ذكر عبد الحق من طريق أبي داود عن الوليد بن زوران عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت حنكه...

وعقب ابن القطان بأن الوليد مجهول، ولا يعرف بغير هذا الحديث ولكنه صحح الحديث نفسه عند الذهلي في الزهريات».

والغريب أن الذهلي نفسه، وهو الذي أخرج الحديث، علله ووهي الراوي الذي رواه مسندا، ورجح انقطاعه. فخالف ابن القطان بتصحيحه لحديث الأئمة كاحمد وأبي حاتم. بل خالف مخرج الحديث نفسه عن أنس.

---

12) انظر التلخيص الحبير 1 / 87/85.

وها هو ذا نصه في ذلك :

قال في «باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة أو حسنة وهي ضعيفة من تلك الطرق، صحيحة أو حسنة من غيرها «بعد أن ذكر الحديث :

«وقد بينت أمره في باب الأحاديث التي صححها بسكوته، وأعدت الآن ذكره لانبه على اسناد له خير من هذا، وهو ما ذكره محمد بن يحيى الذهلي في كتابه في «علل حديث الزهري»، قال :

حدثنا محمد بن خالد الصفار من أصله وكان صدوقا، قال : حدثنا محمد ابن حرب(13) قال : حدثنا الزبيدي، عن الزهرى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فأدخل أصابعه تحت لحيته فخللها بأصابعه ثم قال : هكذا أمرني ربي.

(فعندي هذا الإسناد صحيح، ولا تضره رواية من رواه عن محمد بن حرب عن الزبيدي قال : بلغني عن أنس، فليس من لم يحفظ حجة على من حفظ)(14). فقد يراجع كتابه، فيعرف منه أن الذي حدثه به الزهري فيحدث به فيأخذه عنه الصفار وغيره(15).

وهذا الذي أشرت إليه هو الذي اعتل به عليه محمد بن يحيى الذهلي حين ذكره ونص كلامه هو أن قال : وحدثنا يزيد بن عبد ربه. قال حدثنا محمد بن حرب عن الزبيدي أنه بلغه عن أنس بن مالك. أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فأدخل أصابعه تحت لحيته قال محمد بن يحيى : المحفوظ عندنا حديث يزيد بن عبد ربه، وحديث الصفار، واه.

هذا نص ما قال، فانظر فيه، ويزيد بن عبد ربه ثقة»(16).

---

13) محمد بن حرب الخولاني أبو عبد الله الحمصي المعروف بالابرش كاتب محمد بن الوليد الزبيدي. خرج له الجماعة. انظر تهذيب التهذيب 98 / 109.

14) ما بين القوسين بياض النسخة، والتتمة من «اختصار الذهبي».

15) وهذا مبنى على أصله الذي سيأتي شرحه في الباب الثالث ان شاء الله. وهو أن الثقة لا تضره مخالفة غيره. وان خالفه من هو أوثق منه أو جماعة الثقات.

16) الوهم والإيهام 2 / 148. ويزيد بن عبد ربه من رجال مسلم انظر«تهذيب التهذيب» 344/11.

المثال الثاني :

قال : «محمد بن دينار الطاحي، صدوق لا بأس به، وروي عن ابن معين استضعاف حديثه، وربما ذلك بقياسه إلى غيره ممن هو فوقه، والا فقد روى عنه أنه قال فيه : لا بأس به، وقد قال عن نفسه : كل من قلت فيه : لا بأس به فهو ثقة عندي... والرجل لم يكن له كتاب وهذا لا يضره اذا حفظ ما حدث به، وسعد ابن أوس الكاتب العبدي أو العدوي قال فيه أبو حاتم : صالح. وروي عن ابن معين أيضا استضعاف حديثه، ولعله أيضا بالإضافة كما قلناه. وإن لم يكن كذلك. فما قوله بضربة لازب، إذ لم ينقل جرحة فيقبل نقله لها»(17).

أي أنه لا يقبل رأي ابن معين، وحكمه المجرد عن الدليل، والدليل عنده هو نقله الجرح المفسر فيقبل نقله لأنه عدل خبير، وأما رأيه الخاص فلا. وهو كثيرا ما يصرح بهذا بالنسبة إلى كبارا الأئمة. وقد تقدم مثل هذا بالنسبة إلى الإمام مالك.

المثال الثالث :

أثناء الكلام على قيس بن طلق اليمامي، وتضعيفه إياه قال : «وإن كان يحيى بن معين يقول : شيوخ يمامة ثقات، فان هذا التعميم لا يصح القضاء به على من لعله زل عن خاطره، أو خفي عليه بعض أمره»(18).

2) انفراده في هذا الكتاب بآراء ونظريات في علم الحديث والإصطلاح. أسسها على أصول أهل الحديث، وخالف في كثير منها سائرهم. كما سيأتي في الباب الثالث ومن نظرياته ما اعتبره الحفاظ بعده وأخذوا به واستصوبوه، ومنها ما ردوه عليه وانتقدوه ولم يقبلوه، ولكنهم اعتبروه رأيا ومذهبا على أي حال.

3) وهو ما يمكن أن يعد غريبا في عصره حتى بالنسبة إلى المشرق احترام تخصصه الحديثي، والتزام الموضوعية، وعدم تجاوز مهمة المحدث الباحث في الإسناد لاغير، ـ كما سيتضح ـ فهو قد خط لنفسه في هذا الكتاب منهجا

17) نفس المصدر 1 / 164.

18) نفس المصدر 2 / 22.

سار عليه وإن لم يصرح به. وجعل نطاق الكتاب محصورا في البحث عن قبول الاحاديث أو ردها وما يستتبع ذلك. أما معنى الحديث، وماذا يستخرج منه. فلا علاقة للكتاب بذلك، وكثيرا ما عاب على عبد الحق تجاوز وظيفة المحدث إلى وظيفة الفقيه والاصولي في البحث على المتون والجمع بينها وما إلى ذلك. حيث نجده يقول في إحدى المناقشات مع عبد الحق في هذا الموضوع :

«ووظيفة المحدث النظر في الأسانيد من حيث الرواة والاتصال والانقطاع فأما معارضة هذا المتن ذلك الآخر، وأشباه هذا فليس من نظره»[19].

تلك كانت نظرة مجملة عن أهمية وخصائص الكتاب الذي ستقع دراسة جانب منه وهو جانب «العلل» خاصة. والواقع أن إبراز أهمية الكتاب بالتفصيل تحتاج إلى دراسة شاملة وبحث مستقل. يستوعب سائر جوانبه، وخاصة جانب الأصالة والابتكار فيه، فهو بحق يعد أهم كتاب في نقد الحديث صدر في تلك الفترة.

ثالثا : صعوبة دراسة المادة من الكتاب

لعل جانب «العلل» في هذا الكتاب هو أصعب جوانبه وأغمضها وأدقها من حيث هي «علل أولا، ومن حيث دراستها في هذا الكتاب بالذات. ثانيا. وذلك بعدة أسباب :

أولها : تقدم أن «العلل» تعتبر قمة علوم الحديث، لأنها ترجع إلى محترزات قبول الحديث كلها، فهي القاسم المشترك بين سائر علوم الحديث ولذلك لم يجرؤ على الخوص في ميدانها إلا كبار الأئمة المتخصصين. اذ تتوقف دراستها على أساس متين من المعارف والقواعد التي تبنى عليها تلك القمة.

وهذا وحده مع قلة البضاعة، وتعذر الوسائل وضعف الإمكانات كاف في تعقيد المهمة، وتثبيط الهمة.

ثانيها : العلل عند ابن القطان كما هي عند عبد الحق وأغلب المغاربة لا تقتصر على العلل عند المحدثين أي ما خفي من محترزات الصحة بل تشمل

19) الوهم والإيهام 175/2

الظاهر منها والخفي وهذا يقتضي طولا في البحث وتشعبا في ارجائه وامتدادا في الكم المدروس.

ثالثها : ترتيب الكتاب وتبويبه وتفريق بحوثه على الأبواب المتعددة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك يجعل حصر أطراف موضوع واحد وتكوين فكرة محددة عنه غاية في الصعوبة والتعقيد.

رابعها : «أصول الحديث ومصطلحاته عنده تعود في جذورها إلى مدرسة حديثية خاصة. وهو قد أصل وفرع كما أصل عصريه ابن الصلاح وفرع. الا أن كتاب ابن الصلاح قد كتب له الانتشار وهيئ له من يخدمه اختصارا وتلخيصا وزيادة واستدراكا فكانت تعبيراته واصطلاحاته هي الباقية المتداولة إلى يومنا هذا وعلى أساسها درسنا علوم الحديث في مختلف مصادرها. وهي قريبة إلى حد ما من كتب المشارقة كلرامهرمزي والحاكم والخطيب. أما المصطلحات عند ابن القطان فإنها تبدو بعيدة من مدرسة ابن الصلاح ومن تآخر عنه من المشارقة. وان كان مؤدى المدرستين في النهاية متقاربا. وقد توجد عبارات غير مذكورة في كتب المصطلح المتداولة مثل «اسناد مثبج» و«تثبيج» التي يكثر منها ابن القطان وقد أعياني البحث عنها في كتب الحديث المشرقية. أو عبارات تستعمل في غير مدلولها عند المشارقة مثل «الحسن» وغير ذلك مما سيأتي وكل هذا يخلق صعوبات جمة أثناء المقارنة.

خامسا : المصادر التي نقل منها كثيرة جدا وقد كانت تكون مكتبة من أعظم مكتبات العالم الإسلامي، وهي مكتبة الموحدين التي كان المؤلف قيما عليها. وتلك المصادر منها ما أمكن الوصول إليه بالوسائل المحدودة لطلاب العلم كـ«الموطا» والكتب الخمسة و«سنن الدارقطني» والتاريخ الكبير للبخاري «و «العلل والجرح» و«التعديل» لابن أبي حاتم و«تاريخ بغداد» للخطيب و«المحلى» و «الإستيعاب» و«التمهيد» و«جامع بيان العلم» و«مصنف عبد الرزاق» و«الإكمال لابن ماكولا» و«مشكل الآثار للطماري» إلى آخره، ومنها المخطوط المتعذر الحصول عليه كـ«الكامل لابن عدي»(20) و«مسند البزار» و«العلل للدارقطني»

---

20) لم يطبع إلا بعد إنهاء هذا البحث.

إلى آخره، ومنها ما يعتبر مفقودا كـ «مصنف قاسم ابن أصبغ» و «كتب بقي بن مخلد» و «مستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود» وكتب ابن السكن الخ بحيث لزم الرجوع لتصحيح المنقول منها ومقابلته أو اكمال الناقص إلى كتب جمعت بين بعض تلك الكتب كـ «جمع الزوائد» و المطالب العالية أو كتب عرفت بالنقل عنها ككتب التخاريج مثل نصب الراية والتلخيص الحبير و «فتح الباري» و «مقدمته» و «شروح الترمذي» و «أبي داود» وكتب الذهبي وابن حجر في الرجال وغير ذلك من المصادر التي ستذكر أثناء البحث أو تسطر في آخره ان شاء الله تعالى.

سادسها : وأصعب ما جابهني من هذا الكتاب، هو أن النسخة الكاملة الوحيدة الموجودة منه - فيما أعلم - هي نسخة دار الكتب المصرية التي تحمل رقم 700 حديث. وتقع في جزئين وهي التي صورتها واعتمدتها. أما نسخة القرويين التي صورتها أيضا فيوجد الجزء الأول منها فقط. وأما نسخة تازة فهي عبارة عن أوراق مبعثرة من الجزءين لا يربط بينها رابط، وأغلبها أوراق من الجزء الأول، زيادة على أن الكثير من تلك الأوراق لا يقرأ لطمس كتابته.

والجزء الثاني من النسخة الكاملة وهي نسخة دار الكتب فيه عيب جوهري يجعل الاستفادة منه من أشق الاعمال وأضناها. ذلك : أن السطرين الاخيرين من كل صفحة من ثلثي هذا الجزء ممحوان تماما فإذاً ، إذا أضيف إلى محو السطرين الأخيرين أن الصفحات غير مرتبة ولا يتبع بعضها بعضا، والأرقام التسلسلية مغلوطة. برزت صعوبة الاستفادة من كتاب على هذا النحو.

وهكذا عكفت شهورا على إعادة ترتيب تلك الأوراق بالتخمين والاجتهاد والرجوع إلى الكتب التي نقلت بكثرة عن ابن القطان. كمختصر كتابه للحافظ الذهبي، و «نصب الراية» و «التلخيص الحبير» و «الميزان» و «لسانه» و «تهذيب التهذيب» وغيرها، وإلى كتاب عبد الحق لملأ البياض في السطرين الأخيرين حتى يمكن اتساق الكلام مع الصفحة التالية. ولو أن البياض في وسط الصفحة لكان أيسر بكثير من أن يكون في آخرها لأن الآخر يقابل الورقة التالية. وهي

موضوعة إلى جانب الأخرى كيفما اتفق. ولذلك أجد الكلام غير مستقيم ولا مترابط. وهكذا وجدت ورقة من باب موضوعة إلى جانب ورقة من باب آخر وورقة كان يجب أن تحمل رقم 345 موضوعة إلى حانب الورقة التي تحمل رقم 230 ورقمها هو 231. وهذا الخلل في الترتيب مع بياض السطرين هو الذي حدا أحد قراء الكتاب أو قيم المخطوطات بدار الكتب المصرية أن يكتب على أول الكتاب «ناقص». وما به نقص عدا بياض السطرين المذكورين وإنما ترتيب الصفحات هو الذي أخل بتتابع الكلام فظهر الكتاب ناقصا.

وقد أعانني الله سبحانه وتعالى وله الفضل والمنة على إعادة ترتيب مصورتي من النسخة وملء غالب بياضها. الراجع إلى النقول وتراجم الرواة، وبعض الأسانيد الموجودة في الكتب الميتسرة. ولم يبق إلا ما يعود إلى رأيه وكلامه الخاص حاولت الوصول إلى ادراك مغزى بعضه من السياق بالاستعانة بآراء له سابقة في الموضوع.

والبعض الآخر وكذلك بعض الأسانيد المنقولة من الكتب المفقودة أو العسيرة المنال بقي كما هو، وذلك قليل بحيث لا يخدش في تصور الاتجاه العام للمؤلف في تلك الأسطر الناقصة.

وسأنص على البياض وما أتممت منه أثناء البحث إن شاء الله.

الفصل الثالث

منهج ابن القطان في تأليف كتابه

المبحث الأول : عنوان الكتاب وموضوعه

المبحث الثاني : دراسة المقدمة من خلال ما اشتملت عليه

أولا : نص المقدمة

ثانيا :المقدمة من حيث الشكل (ملاحظتان عابرتان)

ثالثا : معطيات المقدمة

رابعا : اصطلاح المؤلف

خامسا : صعوبة الاستفادة من ترتيب ابن القطان لكتابه

سادسا : تقيد ابن القطان بمنهجه وترتيبه

سابعا : تصديرات أبواب الكتاب وتقسيماتها

تذييل : مثال لتقطيع بحوث الأبواب على الكتاب

المبحث الثالث : دراسة المنهج من خلال مصادر الكتاب

أولا : أهمية هذه الدراسة.

ثانيا : تقسيم فهرس المصادر .

المبحث الرابع : وظيفة المحدث في نظر ابن القطان.

المبحث الأول

عنوان الكتاب وموضوعه

اسم الكتاب هو : «كتاب بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام» هكذا هو مذكور في ترجمة المؤلف من «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك، وفي غيره من المصادر التي ترجمت له.

وهو المثبت على نسختي القرويين ودار الكتب المصرية.

ويعض المؤلفين كالذهبي في تذكرة الحفاظ يختصره فيسميه «الوهم والإيهام» وهذا العنوان المختصر هو الشائع المتداول في المراجع. وعلى أي حال، فعنوان الكتاب الأصلي يعد دقيقا، ومطابقا تمام المطابقة لموضوعه، ولقسميه الرئيسيين.

إذ تنحصر أبواب الكتاب المهمة في تتبع أوهام عبد الحق وإيهاماته. أي في التركيز على ناحيتين :

الناحية الأولى : وهي القسم الأول من الكتاب. ملاحقة عبد الحق، وتبيين أغلاطه. وتجاوزاته في النقل، وهي التي عبر عنها بـ «بالوهم» وذلك مثل :

أ) غلط في نقل حديث من كتاب

ب) إبدال راو بآخر

ج) عزو حديث إلى كتاب ليس هو فيه، أو ليس بذلك اللفظ.

د) تجاوز المتعارف عليه. من عزو الحديث إلى كتاب أصل أو أشهر. وعزوه إلى كتاب أقل شهرة أو أصالة.

هـ) زيادة راو في السند

و) نقص راو من السند.

ز) عدم الدقة في نسبة الزيادات المردفة للأحاديث إلى مخرجيها

ح) الخلط بين أسانيد بعض المتون.

ط) إيراد المرفوع على أنه موقوف وبالعكس.

إلى آخر ما يرجع إلى أوهام عبد الحق في النقل، مما يشبه أو يقارب أو يغاير قليلا هذا المذكور.

وهذا القسم وإن كان هامابالنسبة إلى علوم الحديث بصفة عامة، وفيه من الفوائد ما يندر وجوده، فإن أهميته بالنسبة إلى موضوع البحث تعتبر قليلة إذا استثنيت بعض الآراء والنظريات الخاصة بابن القطان، والتي تساعد على تكوين فكرة عن مذهبه في التعليل.

أما الناحية الثانية : فهي القسم الثاني من الكتاب، وهي تختص بمناقشة عبد الحق في نظرياته وأفكاره، وتطبيقه للقواعد. وتصحيحه للأحاديث وتحسينها. أوردها وتعليلها، وحكمه على الرجال. وموافقته للنقاد الذي يحكى أقوالهم أو معارضته لهم. إلى آخر ما يرجع إلى اجتهاده في علوم الحديث وعلله ثم استدراكه عليه في كل ذلك وتتميم الناقص، وتكميل المغفل وما إلى ذلك. وذلك ما عبر عنه ابن القطان بـ «الإيهام» أي إيهام عبد الحق في النظر، وهذه الناحية الثانية هي التي يرتكز عليها موضوع البحث ـ في غالبه ـ

المبحث الثاني
دراسة المقدمة من خلال ما اشتملت عليه

أولا : نص المقدمة

لكي يتضح منهج المؤلف، وكيف سار مع عبد الحق في ذينك القسمين، ينبغي الإتيان بنص مقدمته التي بين فيها مقصوده، وعرض أبواب كتابه، وبين سبب تأليفه. مع ما أضافه إلى ذلك مما تستخلص نتيجته من تحليل ما يحتاج إلى تحليل بعد ذلك.

ورغم أنه تقدم ذكر فقرات منها أثناء الكلام على كتاب عبد الحق، فلعله من الأفضل إثباتها الآن كاملة لتمام الفائدة، ولما يستخلص من بعض فقراتها من جديد، بالنسبة إلى كتاب ابن القطان.

قال أبو الحسن ابن القطان رحمه الله. في مقدمة كتابه :

«بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام» :

«الحمد الله كما يحق له ويجب، والصلاة والتسليم على محمد نبيه المصطفى المنتخب،

وبعد : فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، ثم الإشبيلي - رحمه الله - قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أفعال المكلفين علما نافعا وأجرا قائما، زكى به علمه ونجح فيه سعيه. وظهر عليه ما صلح فيه من نيته وصح من طويته، فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر وتلقي بالقبول، وحق له ذلك، لجودة تصنيفه وبراعة تأليفه واقتصاده وجودة اختياره. فلقد أحسن فيه ما شاء، وأبدع فوق ما أراد، وأربى على الغاية وزاد. ودل منه على حفظ وإتقان وعلم وفهم واطلاع واتساع.

فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية، إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حداهم حسن تأليفه إلى الإكباب عليه وإيثاره وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من علم الحديث من فقهاء ومتكلمين وأصوليين، حتى لربما جر عليهم جهالات ضرهم بها .

كما نفع غيرهم ممن ينظر في هذا العلم، إعتقاد أحدهم أنه لو نظر في كتب الحديث نظر أهله فرواها وتفقد أسانيدها وتعرف أحوال رواتها، فتعلم بذلك صحة الصحيح وسقم السقيم وحسن الحسن، فإنه كثير مما احتوى عليه الكتاب المذكور، من مشتت الأحاديث التي لا يحتوي عليها إلا ما يتعذر على الأكثر من الناس جمعه، وهذا ممن اعتقده غلط، بل إتقان كتاب من كتب الحديث وتعرفه يحصل له أكثر مما يحصل الكتاب المذكور من صناعة النقل، فإنه ما من حديث يبحث عنه حق البحث إلا ويجتمع له من أطرافه وضم ما في معناه إليه والتنبيه لما يعارضه في جميع ما يقتضيه أو بعضه، أو يعاضده، ومعرفة أحوال نقلة الحديث وتواريخهم، ما يفتح له في آلاف من الأحاديث.

وكذلك يجر عليهم أيضا اعتقاد أن ما ذكره من عند البخاري مثلا، لا بد فيه من البخاري، وما علم أنه ربما يكون عند جميعهم، وما ذكره من عند أبي داود ربما ليس هو عند الترمذي أو النسائي، ولذلك ذكره من عند أبي داود، وما علم أنه ربما لم يخل منه كتاب أيضا.

وكذلك يجر عليهم تحصيل الأحاديث مشتتة غاية التشتيت، بحيث يتعرض للغلط في نسبتها إلى مواضعها بأدنى غيبة عنها. ولذلك ما ترى المشتغلين به الآخذين أنفسهم بحفظه، ينسبون إلى مسلم ما ليس عنده أو إلى غيره ما لم يذكر كذلك.

وربما شعر أحدهم بأنه بذلك مدلس كتدليس من يروي ما لم يسمع عمن قد روى عنه من حيث يوهم قوله : ذكر مسلم أو البخاري كذا، أنه قد رأى ذلك في موضعه ونقله حيث ذكر، فيتحرج من ذلك أحدهم، فيحوجه ذلك إلى أن يقول : ذكره عبد الحق. فيحصل من ذلك في مثل ما يحصل فيه من يذكر من النحو مسألة هي في كتاب سيبويه فيقول : ذكرها المهدوي في التحصيل، أو مكي في الهداية، أو يذكر مسألة من الفقه هي في أمهات كتبه فينسبها إلى متأخري الناقلين منها، بخلاف ما يتحصل الأمر عليه في نفس قارئ كتاب مسلم أو أبي داود مثلا، فإنه يعلم الأبواب مرتبة مصنفة، وأطرافها من غيره وما عليها من زيادات أو معارضات أو معاضدات مرتبة عليها في خاطره بحيث لا يختل ولا

يتبع إلا في الندرة. والذي يحصل من علم صحة هذا الذي وصفناه للمزاول أكثر وأبين مما وصفنا منه.

فالكتاب المذكور من حيث حسنه وكثرة ما فيه قد جر الإعراض عن النظر الصحيح والترتيب الأولي من تحصيل الشيء من معدنه، وأخذه من حيث أخذه هو وغيره، هذا على تقدير سلامته من اختلال نقل، أو إغفال، أو خطإ في نظر أهل هذا الشأن.

فأما والأمر على هذا، فقد يجب أن يكون نظر من يقرأه وبحثه أكثر وأكبر من بحث من يقرأ أصلا من الأصول. لا كما يصنعه كثير ممن أكب عليه من اعتمادهم على ما نقل، وتقليدهم إياه فيما رأى وذهب إليه من تصحيح أو تسقيم.

وقد يعمم بعضهم هذه القضية في جميع نظر المحدث ويقول إنه كله تقليد وأن غاية ما ينتهي إليه الناظر فنظرهم تقليد معدل أو مجرح، فهو كتقليد مصحح أو مضعف للحديث، وهذا ممن يقوله خطأ بل ينتهي الأمر بالمحدث إلى ما هو الحق من قبول الرواية ورد الرأي. فهو لا يقلد من صحح ولا من ضعف، كما لا يقلد من حرم ولا من حلل، فإنها في العلمين مسائل مجتهدة، لكنه يقبل من رواية العدل الناقل له من أحوال من روى عنه الحديث ما يحصل عنده الثقة بنقل الحديث أو عكس ذلك.

ونقلهم لذلك إما مفصلا وإما مجملا بلفظ مصطلح عليه كألفاظ التعديل والتجريح، فإنهم قد تواضعوا عليها بدلا من التطوف على جزئيات الأحوال وتأديتها على التفصيل. فكما يحصل لنا من نقل العدل إذا قال لنا إن فلانا كان ورعا حافظا ضابطا فهما عالما : إن فلانا المذكور مقبول الرواية مرجح جانب صدقه على جانب كذبه، فكذلك يحصل لنا ذلك إذا قال لنا لفظا من الألفاظ المصطلح عليها.

ولبيان هذا المعنى والانفصال عما يعترض به عليه مواضعه.

ولما كان الحال على ما وصفت من احتواء الكتاب المذكور على ما لا يعصم

منه أحد، ولا سيما من جمع جمعه وأكثر إكثاره ـ وكفى بالمرء نبلا أن تعد معايبه ـ تجردت لذكر المعثور عليه من ذلك. فذكرته مقيدا به، وممثلا لما لم أعثر عليه من نوعه، إذ الإحاطة متعذرة.

وانحصر ذلك في أمرين، هما : نقله ونظره.

أما نقله فأبواب، منها :

1) باب ذكر الزيادة في الأسانيد.

2) باب ذكر النقص من الأسانيد.

3) باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها.

4) باب ذكر أحاديث يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة، أو حديثا من موضع آخر، موهما أنها عن ذلك الراوي أو بذلك الإسناد، أو في تلك القصة، أو في ذلك الموضع وليس كذلك.

5) باب ذكر أحاديث يظن من عطفها على آخر وإردافها إياها أنها مثلها في مقتضياتها وليست كذلك.

6) باب ذكر أشياء متفرقة تغيرت من نقله أو بعده عما هي عليه.

6) باب ذكر رواة تغيرت أسماؤهم عما هي عليه.

7) باب ذكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكرا، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها أو ليست كما ذكر.

8) باب ذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة وهي موقوفة أو مشكوك في رفعها.

9) باب ذكر ما جاء به موقوفا وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع.

10) باب ذكر أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع التي أخرجها منها.

11) باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها ومتناولها أقرب أو أشهر. وهنا انتهى القسم الأول الراجع إلى نقله فإن جميع هذه الأبواب أوهام إما منه وإما ممن بعده.

فأما ما يرجع إلى نظره فمنه :

1) باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة أو مشكوك في اتصالها.

2) باب ذكر أحاديث ردها بالانقطاع وهي متصلة.

3) باب ذكر أحاديث ذكر على أنها مرسلة لا عيب لها سوى الإرسال وهي معتلة بغيره ولم يبين ذلك منها.

4) باب ذكر أحاديث أعلها برجال وفيها من هو مثلهم أو أضعف أو مجهول لا يعرف.

5) باب ذكر أحاديث أعلها بما ليس بعلة وترك ذكر عللها.

6) باب ذكر أحاديث أعلها ولم يبين من أسانيدها موضع العلل.

7) باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححا لها وليست بصحيحة.

8) باب ذكر أحاديث سكت عنها وقد ذكر أسانيدها أو قطعها منها ولم يبين من أمرها شيئا.

9) باب ذكر أحاديث اتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها وليست بصحيحة.

10) باب ذكر أحاديث لا يبين مذهبه فيها فنبين أحوالها من صحة أو حسن أو سقم.

11) باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة أو حسنة وهي ضعيفة من تلك الطرق صحيحة أو حسنة من غيرها.

12) باب ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها وهي ضعيفة منها صحيحة أو حسنة من طرق أخر.

13) باب ذكر أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو حسنة وما أعلها به ليس بعلة.

14) باب ذكر أحاديث ضعفها ولم يبين بماذا، وضعفها إنما هو الانقطاع أو توهمه.

15) باب ذكر أمور جميلة من أحوال رجال يجب اعتبارها فأغفل ذلك أو تناقض فيه.

16) باب ذكر رجال لم يعرفهم وهم ثقات أو ضعاف أو مختلف فيهم.

17) باب ذكر أحاديث عرف ببعض رواتها فأخطأ في التعريف بهم.

18) باب ذكر رجال ضعفهم بما لا يستحقون وأشياء ذكرها عن غيره محتاجة إلى التعقيب.

19) باب ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة أو مكملة أو متممة.

20) باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه ما أخرج من حديث أو تعليل أو جرح أو تعديل.

21) باب ذكر مضمن الكتاب على نسق التصنيف.

فهذا هو القسم الراجع إلى نظره ما عدا البابين الآخيرين. فجميع هذا القسم إيهام منه لصحة سقيم، أو لسقم صحيح، أو لاتصال متقطع، أو لانقطاع متصل، أو لرفع موقوف، أو لوقف مرفوع، أو لثقة ضعيف، أو لضعف ثقة، أو لتيقن مشكوك، أو لتشكك في مستيقن، إلى غير ذلك من مضمنه.

وباعتبار هذين القسمين من الأوهام والإيهامات سميناه :

«كتاب بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام».

والباب الذي هو لذكر الزيادة المفسرة أو المكملة، هو باب يتسع ويكثر مضمنه، لم نقصده بالجمع، فالذي ذكرنا فيه إنما هو المتيسر ذكره، ولعلنا نعثر منه على أكثر من ذلك بعد إن شاء الله تعالى.

وقد كنت شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح المفيدة أحكاما لأفعال المكلفين، لست أعني ما ترك من حسن أو ضعيف، فإن هذا قد اعترف هو بالعجز عنه، وهو فوق ما ذكر بل من قسم الصحيح، فرأيته أمرا يكثر وتتعذر الإحاطة به.

ورأيت منه أيضا كثيرا لا أشك في أنه تركه قصدا بعد العلم به والوقوف

عليه«وعلمت ذلك إما بأن رأيته قد كتبه في كتابه الكبير الذي يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها الذي منه اختصر هذا. وإما بأن يكون مذكورا في باب واحد من مصنف، أو في حديث صحابي واحد من مسند، مع ما ذكر هنا. فعلمت أنه ترك ذلك قصدا خطأ أو صوابا فأعرضت عن هذا المعنى.

وهو أيضا إذا تعرض له لا يصلح أن يكون بابا في كتاب، بل ديوانا قائما بنفسه نتجنب فيه ما ذكره هو فقط.

وقد يظن ظان أن كتابنا هذا مقصور الإفادة على من له بكتاب أبي محمد عبد الحق اعتناء، فذلك الذي يستفيد منه إصلاح خلل أو تنبيها على مغفل وهذا الظن ممن يظنه خطأ بل لو كان كتابنا قائما بنفسه غير مشير إلى كتاب أبي محمد المذكور كان بما فيه التنبيه على نكت حديثية خلت عنها وعن أمثالها الكتب، وتعريف برجال يعز وجودهم ويتعذر الوقوف على المواضع التي استفدنا أحوالهم منها، وأحاديث أفدنا في متونها أو في أسانيدها، وعلل نبهنا عليها وأصول أشرنا إليها. أفيد كتاب وأعظم ثمرة تجتنى. ومن له بهذا الشأن اعتناء يعرف صحة ما قلناه.

ولقد كاد يكون مما لم نسبق إلى مثله في الصناعة الحديثية وترتيب النظر فيها المستفاد بطول البحث وكثرة المباحثة والمناظرة والمفاوضة وشدة الاعتناء ووجود الكتب المتعذر وجودها على غيرنا مما تيسر الانعام به من الله سبحانه علينا له الحمد والشكر.

فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقد وقفت عليه في الموضع الذي نقله منه، بل وفي مواضع لم يرها هو قط، بل لعله ما سمع بها، إلا أحاديث يسيرة جدا، لم أقف عليها في مواضعها.

ولم آل جهدا، ولا أدعي سلامة من الخطأ، لكني أتيت بالمستطاع، فإن أصبت، فأرجو تضعيف الأجر، والله يعفو عن الزلل، ويتفضل بإجزال ثواب المجهود، ولا حول ولا قوة إلا به، وهذا حين أبتدئ مستعينا بالله سبحانه».

ثانيا : المقدمة من حيث الشكل :

ملاحظتان عابرتان :

الأولى : دخول المؤلف في الموضوع رأسا، بعد حمد وصلاة لا يتعديان السطرالواحد. وخلو التقديم عما كان قد بدأ يشيع أو شاع - فعلا - في ذلك العصر من الخطب المحبرة، والمشتملة على المحسنات البديعية، والأسجاع المتكلفة وبراعة الاستهلال، وتقديم الرجل، وتأخير الأخرى، وأن المؤلف ليس هناك. وإنما أسعف رغبة السائل الذي حقه عليه مائل. إلى آخر ما هو مألوف في كتب صغيرة ورسائل مختصرة. فضلا عن سفر ضخم كهذا.

يضاف إلى ذلك ما هو جد هام بالنسبة إلى ابن القطان نفسه. وذلك أنه تقدم اتهام ابن عبد الملك إياه بإفراط التشيع الذي فاق كل حد لبني عبد المومن حتى رماه بما يقبح في هذا الصدد.

وقد تقدمت الإشارة في الفصل السابق إلى أنه يستبعد بالنسبة إلى من كانت حاله كما وصف ابن عبد الملك، أن لا يشير ولو إشارة عابرة في كتبه إلى أولياء نعمته من الملوك المتشيع لهم. وهذا كتاب تبلغ صفحاته الألف أو تزيد، ليس فيه حرف يتعلق بهم. وهذه مقدمته تعرض فيها المؤلف حتى لما هو خارج عن موضوع الكتاب إلا الإهداء، والتأليف باسم الملوك أو أحدهم. وقد رأينا كيف أنه يذكر استفادته من خزانتهم. ووقوفه على الكتب التي لم يتيسر لغيره الوقوف عليها، ويعد ذلك فضلا من الله ونعمة، ولا يشير إليهم لا من قريب ولا من بعيد، مما يدل على أن في كلام ابن عبد الملك عن تشيع ابن القطان للموحدين حتى حاول أن يخرجه من ربقة الإسلام بسبب ذلك، شيئا ما.

وعلى أي فطريقته هذه في الدخول إلى الموضوع رأسا هي طريقة الحفاظ الأقدمين من المحدثين فهو متأثر بهم وسائر على نهجهم ولم يتأثر بما أحدث في التأليف والكتابة من تنميق وزخرف.

الملاحظة الثانية :

أسلوبه السلس المعبر عما في نفسه ببساطة ويسر دون تكلف أو تنميق أو حشو، وأسلوبه هذا هو المتبع في سائر الكتاب، حتى إنه ينزل أحيانا في الشرح

والبيان إلى درجة تستغرب بالنظر إلى عصره، وما يبدو أحيانا من تعقيد في بعض العبارات فإنه يرجع إلى الموضوع ذاته وتشعب أطرافه وتداخل مصطلحاته. ومع ذلك تجده حريصا على مجانبة الألفاظ الصعبة والتراكيب المعقدة حتى فيما ذلك سبيله.

ثالثا : معطيات المقدمة :

وإذا وقع تجاوز هاتين الملاحظتين العابرتين. فإن ما اشتملت عليه هذه المقدمة مما يستحق العناية والبحث. أشياء، منها :

أ) دراسة أبواب الكتاب من خلال تصديرات المؤلف لكل باب، ثم تلخيص مضمن الباب، وما يرمي إليه المؤلف من عقده له.

ب) القواعد والفوائد التي قال : إنه أفادها وأضافها إلى علوم الحديث.

ج) الأحاديث التي قال : إنه أفاد في أسانيدها ومتونها فوائد لا توجد في غير كتابه.

د) معرفة أولئك المحاورين والمناظرين والمفاوضين من المغاربة أو الطارئين على المغرب، الذين استفاد من مذاكرتهم ومناظرتهم في علوم الحديث. والذين لا يعرف عنهم إلا أقل القليل.

هـ) سبب تأليفه للكتاب.

و) انتقاد المؤلف للمعتمدين على المختصرات، ونصيحته لطلبة الحديث بالرجوع إلى الأصول المسندة.

ز) وظيفة المحدث في نظر المؤلف.

خ) دفاعه عن المحدثين الأصلاء.

ط) تحليل موقفه من التقليد والاجتهاد.

ي) مدى ارتباط كتابه بكتاب عبد الحق.

ك) اصطلاح المؤلف ومدى تقيده بما انتهجه لنفسه في أبواب كتابه.

ل) استخراج ثبت بالمصادر التي ادعى أنه لم يتيسر لغيره الوقوف عليها.

إلى غير ذلك مما تعطيه المقدمة من بحوث وعناوين لموضوعات تعتبر غاية في الأهمية بالنسبة إلى دارس الكتاب. أو دارس شخصية ابن القطان أو الباحث في

مظاهرة تطور العلوم وخاصة علم الحديث بالمغرب. أو المؤرخ لفترة حكم الموحدين، أو ما سوى ذلك من البحوث التي يمكن أن تنشأ حول هذا الكتاب.

ولكن الذي يعني هذا البحث من ذلك هو النقاط التالية.

1) دراسة أبواب الكتاب وستدرس ضمن منهج المؤلف في هذا المبحث.

2) الفوائد والقواعد التي أفادها في علوم الحديث.

3) الأحاديث التي أفاد في متونها وأسانيدها الخ.

وهاتان النقطتان تتوزعان ضمن الفصول والأبواب اللاحقة إن شاء الله.

4) مدى ارتباط كتاب ابن القطان بكتاب عبد الحق. وقد مضى ما يتعلق بهذه النقطة، وسيأتي في الباب الرابع مزيد تحليل لها.

5) ثبت المصادر. ولها المبحث الثالث من هذا الفصل.

6) وظيفة المحدث ومدى تقيد المؤلف بها. ولها المبحث الرابع من هذا الفصل أيضا.

7) اصطلاح المؤلف ومدى تقيده بمنهجه. وذلك ما يخص هذا المبحث.

رابعا : اصطلاح المؤلف :

وليس المقصود باصطلاح المؤلف اصطلاحا خاصا له في هذا الكتاب كرموز وإشارات، أو حروف أو اختزال كما هو الحال بالنسبة إلى عبد الحق في سكوته عن الصحيح وإشاراته إلى الرواة وإرداف الزيادات بأساليب خاصة، وما إلى ذلك. فكلام ابن القطان سهل سلس مبسط إلى حد الإسهاب، وخال من الإشارات والرموز، وإنما القصد باصطلاحه ذلك المنهج الذي انتهجه لنفسه حين وضع تلك الأبواب الكثيرة والطويلة العنوان، ووزع عليها مادة الكتاب مقطعة تقطيعا،ومتشعبة شعبا وفروعا. مما أحوجه إلى تقديم المقدمات والتصديرات بين يدي أغلب تلك الأبواب، ليبين فيها مضمون كل باب ويوضح الفروق بينها. ويزيح توهم تداخلها، بل يضع الأسس والأصول لأبواب كتابه.

وهكذا تجد مقدمة الباب التي في صفحة. والتي في نصفها، والتي في الصفحتين والتي تستغرق الصفحات المتعددة. «كباب ذكر الأحاديث التي سكت عنها مصححا لها، وليست بصحيحة» فقد استغرقت مقدمته قرابة العشر

صفحات،ولعل الحامل له على تلك التصديرات الممهدة لمضامين الأبواب، ما استشعره من تساؤل قارئ كتابه عن الفروق بين تلك المضامين التي تبدو متداخلة فهو - مثلا - بعد «باب ذكر الزيادة في الأسانيد» و «باب النقص من الأسانيد» اللذين أخلاهما عن التصدير، عقد «باب نسبة الأحاديث التي غير رواتها» وصدره بقوله : «اعلم : أن كل حديث تقدم ذكره في باب الزيادة في الأسانيد فإنه من هذا الباب باعتبار. وذلك أنه إذا قال في حديث، رواه يحيى ابن بشير بن خلاد، عن أمه : عن بشير بن خلاد عن أمه : عن بشير بن خلاد عن أمه. فقد نسبه إلى غير رواته»[1] فإن بشير وأمه لم يروياه، وكذلك عن أبي ميمونة والدعطاء[2] وعن عبد الله بن كنانة والد إسحاق[3] إلى سائر ما في الباب، ولكن لا أعيد منها شيئا هنا، وإنما أذكر غيرها مما هو من نسبة

---

1) يشير إلى ما ذكره عبد الحق في كتاب الصلاة "باب الإمامة وما يتعلق به " 110/2 حيث قال : " أبو داود عن بشير بن خلاد عن أمه، قالت : دخلت على محمد بن كعب فسمعته يقول : حدثني أبو هريرة، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : توسطوا الامام وسدوا الخلل. ليس هذا الاسناد بقوي ولامشهور ". وقد أرجأ ابن القطان تعليل الحديث، والتعقيب على كلام عبد الحق إلى " باب التي عللها ولم يبين عللها " أما ما يخص "باب الزيادة في الأسانيد" الذي أشار إليه، فقد قال في ورقة : 4 ج 1 وهو هكذا يزداد به في الإسناد من ليس منه. وصوا به : يحيى بن بشير بن خلاد، عن أمه، هكذا هو في الموضع الذي نقله منه " انظر سنن أبي داود : 182/2.

2) يشير إلى قول عبد الحق في كتاب الصلاة أيضا 217/2 : " وذكر أبو أحمد من حديث عطاء ابن أبي ميمونة، وكنيته أبو معاذ قال : حدثني أبي وحفص المنقري عن الحسن بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه. عطاء هذا ضعيف معروف بالقدر، مع كلامهم في سماع الحسن من سمرة ". وعقب ابن القطان في " باب الزيادة في الاسانيد " 5/1 : " وعليه فيه أدراك، منها : أنه جعله من حديث عطاء بن أبي ميمونة عن أبيه وحفص : وليس هو كذلك، وإنما هو من رواية روح بن عطاء، قال : حدثني أبي حفص فليس عطاء على هذا بعلة له، لانه مقرون بحفص المنقري ...... وعلته إنما هي ضعف روح بن عطاء ووالد عطاء، لا مدخل له في إسناده ".

3) في باب الاستسقاء من " الأحكام الوسطي " 48/3 : " وقال أبو داود : عن عبد الله بن كنانة أرسلني الوليد بن عتبة - وكان أمير المدينة - إلى ابن عباس أسأله عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء .... " وملخص ما عند ابن القطان في 5/1 : " هذا خطأ فاحش، يزاد به في الاسناد من ليس منه، بل في الرواة من ليس منهم ...... وعبد الله بن كنانة هذا ليس من رواة الاخبار، ولا ممن تعرف له حال، والحديث ليس من روايته، وإنما هو من رواية هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة، قال: أنا وأبي، قال : أرسلني الوليد. الخ. فعبد الله جد هشام وهو عبد الله بن الحارث بن كنانة، لا مدخل له في هذا الإسناد إنما صاحب القصة المرسل فيها إلى ابن عباس : ابنه اسحاق بن عبد الله بن كنانة ..." انظر " سنن أبي داود " 302/1.

الأحاديث إلى غير رواتها ولا يزداد به في الأسانيد من ليسها منها»(4) ثم عقد بعد هذا الباب :

«باب ذكر أحاديث يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة أو حديثا من موضع آخر، موهما أنها عن ذلك الراوي أو بذلك الإسناد أو في تلك القصة، أو في ذلك الموضع، وليس كذلك» .

وصدره بقوله : «اعلم أن هذا الباب ملتحق بما كنا فيه الآن من نسبة الأحاديث إلى غير رواتها. إلا أن الفرق بين ما ذكرت في الباب قبل هذا وبين ما أذكر هنا، هو: أن ما تقدم يقول فيه بالخطإ مصرحا به، كجعل حديث سلمة عن البراء،(5) وكقوله في حديث أبي هريرة بعد ذكر أنس : وعنه(6)، وكقوله لحديث فيه

---

4) " الوهم والايهام " 16/1.

5) يشير إلى ما ذكر عبد الحق من عند مسلم :« عن العباس بن عبد المطلب، قال : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلزمت أنا وأبو سفيان ابن الحارث بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم. الحديث بطوله : ثم قول عبد الحق :« وعن البراء في هذا الحديث قال : فلما غشوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، نزل عن البغلة، ثم قبض قبضة من تراب الأرض...» حيث عقب ابن القطان في :« باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها» 1 / 17 بقوله : « هكذا جعل هذا عن البراء، وذلك عين الخطأ، ولم يذكره مسلم عنه وإنما هو حديث إياس بن سلمة بن الاكوع عن أبيه، اتصل بحديث البراء من جميع طرقه فظنه إياه، ولم يتثبت » ثم أورد اسناد هذا اللفظ الثاني من عند مسلم وقال :« وما للفظ المذكور عن غير سلمة بن الاكوع ذكر »، وانظر :« صحيح مسلم بشرح النووي» 12 / 13.

6) في « أحكام عبد الحق» 3 / 70 : «مسلم عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به... وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يتمنين أحدكم الموت، ولا يدع به من قبل أن يأتيه، اذا مات أحدكم انقطع عمله. وإنه لا يزيد المؤمن من عمله إلا خيرا (ن : مسلم بشرح النووي 17 / 7/8. وقال البخاري : لا يتمني أحدكم الموت إما محسنا فلعله أن يزداد خيرا وإما مسيئا فلعله أن يستعتب» (ن : البخاري مع «فتح الباري» 11 / 126 ط بولاق). وعقب ابن القطان في« باب الزيادة في الاستانيد» 1 / 16 : « هكذا ذكر هذه الأحاديث والخطأ في عطف الثاني على الأول، ثم في عطف الثالث على الثاني، فإن الثاني إنما هو عند مسلم من حديث أبي هريرة، لا من حديث أنس، وليس له عنده غير طريق واحد، وهو من صحيفة همام والثالث الذي عزاه الى البخاري، هو أيضا من حديث أبي هريرة لا من حديث أنس كذلك، إلا أنه ليس فيه يزداد.. واللفظ الذي أورده أبو محمد، انما هو من عند النسائي من راوية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة. ومنه ذكره هو في كتابه الكبير باسناده ومتنه، وعزاه هنا الى البخاري، وليس الآن هذا بمقصود وانما المقصود ما قد بينته من أن الحديث الثاني والثالث من رواية أبي هريرة لا من رواية أنس» وانظر« سنن النسائي» 4 / 2 ط : مصطفى محمد.

الحسن بن عمارة : فيه الحسن بن دينار(7) وسائر ما ذكرته. وأما ههنا فإنما يلزمه الخطأ. ونسبة الحديث إلى غير راويه باعتبار ملتزمه الذي أخبر به عن نفسه في صدر الكتاب من أنه متى ذكر الحديث عن راو فكل ما يذكر بعده هو عنه، ما لم يقل عن فلان فيسمي راويا آخر، وكذلك الحال في الكتاب الذي ينقل منه.

وإنما يصعب الحال فيما أذكره في هذا الباب من حيث يقدر كأنه قائل إثر كل حديث يعتريه ذلك فيه : هذا الحديث، أو هذه الزيادة عن الراوي فلان. ولا يكون شيء من ذلك عنه. فإنه وإن لم يقله إثر كل حديث فإنه قد قدم في أول الكتاب ما يدل على ذلك مما ذكرته»(8).

وهكذا تمادى في فك الارتباط بين أبواب الكتاب المتداخلة، فعقد «باب ذكر أشياء متفرقة تغيرت في نقله أو بعده عما هي عليه» وصدره بقوله :

«الذي تقدم في الباب قبل هذا من الأحاديث كان التغيير فيها بعطف بعضها على بعض، أو إرداف بعضها بعضا : بحيث يتوهم المشاركة، وهذه التي أذكر في هذا الباب ليست كذلك، وهي تريك المقصود. وقد مر منها ما نبهت عليه في باب ذكر الزيادة في الأسانيد في حديث سمرة : كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه، جعله من جملة أحاديث التسليمة الواحدة، وأثبت أنه ليس منها، لأنه

---

7) يشير الى ما أتى به عبد الحق في كتاب النكاح من عند الدارقطني، قال :«... أنا أبو جعفر المنصور عن أبيه عن جده عن ابن عباس. قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجتنبوا من النكاح أربعة. الحديث» وقوله« فيه الحسن بن دينار وهو متروك» فقد عقب ابن القطان في نفس الباب 1 / 19 بقوله :« وليس كذلك هو في كتاب الدارقطني، بل عن الحسن بن عمارة وانظر :« سنن الدارقطني» 3 / 266 ط دار المحاسن بالقاهرة

8) « الوهم والايهام» 1 / 23.

أكمل مما رواه(9) ومنها : الزيت بالزيت في حديث ابن عمر وانما هو : الزبيب بالزبيب، وهذا لا أعده عليه فلعله تغير بعده أو في بعض النسخ. ومنها في شهود الرضاع، قال : رجل وامرأة، وانما هو رجل أو امرأة. وقد تقدم في باب النقص من الأسانيد»(10).

خامسا : «صعوبة الاستفادة من ترتيب ابن القطان لكتابه»

وهكذا سار المؤلف على هذا النهج الغريب الذي يقتضي من مريد الاستفادة من الكتاب استيعابه كله ان هو أراد أن يظفر بفائدة من تلك الفوائد التي لا توجد في غيره من الكتب على حد قوله.

ولئن كان الواقع يؤيد قوله، كما شهد بذلك الجهابذة من نقاد هذا الفن، فإن دون إحراز فوائده صعوبات جمة أهمها :

أ) أن عناوين الابواب ليست عناوين لمجموعة محددة من الأحاديث المنقودة تكلم عليها المؤلف، بل هي عناوين لأفكار في ذهن المؤلف رتبها مع نفسه بحسب ما

---

9) يلاحظ هنا أنه صرح بأن ما يذكره في هذا الباب قد مر بعضه في الأبواب الأخرى، كباب الزيادة في الاسانيد وباب النقص منها، ثم إن هذا الذي يشير إلى أنه قد مر، وقع التغيير فيه في المتون لا في الأسانيد، فكان حقه أن يؤخره إلى هذا الباب الذي يذكر فيه الاشياء المتفرقة التي تشمل الألفاظ، والمتون، والاسانيد، وذلك بحسب التزامه الدقيق بمنهجه الا أنه اعتذر عن هذا. كما سيأتي قريبا.
أما حديث التسليمة الواحدة الذي أشار اليه. فقد تقدم نقل كلام ابن القطان المتعلق بالزيادة في اسناده قريبا وذلك حينما أكد أنه عن روح بن عطاء لا عن والده عطاء بن أبي ميمونة. ولا بأس من نقل الكلام المتعلق بمتنه أيضا من ذلك الباب أي« باب الزيادة في الاسانيد » وهو الذي كان ينبغي ان يؤخر الى هذا الباب. قال ابن القطان :
« قال أبو أحمد (ابن عدي) في باب عطاء : أنا الساجي، ثنا أبو كامل الجحدري قال : نا روح بن عطاء ابن أبي ميمونة قال : نا أبي وحفص المنقري، عن الحسن عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة تلقاء وجهه. هذا نصه. على هذا صح لأبي محمد أن يدخله في جملة الأحاديث التي فيها الاقتصار على تسليمة واحدة ولا سيما بما زاد في لفظه من قوله : واحدة. وليس كذلك في كتاب أبي أحمد الذي منه نقله، وقال في باب روح : أنا حمزة بن محمد، قال : أنا نعيم بن حماد، قال : أنا روح بن عطاء ابن أبي ميونة عن أبيه عن الحسن بن سمرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم في الصلاة تسليمة قبالة وجهه، فاذا سلم عن يمينه سلم عن يساره. ففي هذا – كما ترى – ثلاث تسليمات ».
10) « الوهم والايهام» 1 / 42.

ظهر له من تصنيف للأحاديث التي تكلم عليها . ولم يراع فيها احتياج القارئ إلى استفادة حكم واحد على حديث أو رجل فيسهل له سبل هذه الاستفادة.

ب) أنه لا يمكن للقارئ أن يتكهن بأن هذا الباب مظنة للكلام على الحديث الفلاني مثلا أو الرجل الفلاني. فإذا وجدا لقارئ في «تهذيب التهذيب» أن هذا الرجل ضعفه ابن القطان أو وثقه. وأراد أن يقف على نص كلامه في كتابه فلا مجال له لذلك إلا بقراءة الكتاب كله. وإذا وجد في «نصب الراية» أو «التلخيص الحبير» أن هذا الحديث صححه ابن القطان. وأراد أن يقف على طريقة تصحيحه. فإنه لن يجد الحديث إلا مصادفة. أما قصدا إلى الحديث المعين. فيتعذر ذلك تعذرا تاما على أي قارئ إلا باستيعاب الكتاب كله.

هذا بالنسبة إلى القارئ العادي الذي لم يتعلق له عرض بكتاب عبد الحق.

أما قارئ كتاب عبد الحق الذي يريد الاستفادة من نقد ابن القطان ويجعله حكما عليه فتبرز أمامه مشكلتان :

الأولى : كون حديث كذا يوجد في كتاب ابن القطان أو لا يوجد ؟ وهذه المشكلة قد يسر أمرها ابن القطان بأن وضع في آخر كتابه «باب مضمن الكتاب على نسق التصنيف» أورد فيه الأحاديث التي نقدها من أحكام عبد الحق مرتبة على الأبواب الفقهية كما هي في كتاب عبد الحق. وهو وإن كان بابا كبيرا فإنه بصبر القارئ ومثابرته ودوام النظر فيه يمكنه أن يتغلب عليهذه المشكلة. ويعرف أن حديث كذا في أحكام عبد الحق، قد نقده ابن القطان وتكلم عليه في كتابه. ولكن في أي قسم من الكتاب ؟ وفي أي باب منه ؟ وهذه هي :

المشكلة الثانية : فلا سبيل له إلى ذلك إلا بمراجعة الكتاب كله، أو بضروب من التخمين والاستنتاج قد تفيده وقد لا تفيده. وهنا يتساوى قارئ كتاب عبد الحق مع القارئ العادي.

وحتى لو طبع الكتابان معا على نسق الحواشي والشروح التي رأيناها مطبوعة قديما وحديثا، فلن يأتي شكل الكتابين على نسق الشروح والحواشي التي طبعت حتي الآن، ولا يمكن التوفيق بين الكتابين لينتقل النظر من الكتاب المنقود إلى الكتاب الناقد بحال من الأحوال. إلا إذا أعيد ترتيب كتاب ابن

القطان على نسق آخر. وبقدر ما أدرك العلماء فائدة الكتاب العلمية. أدركوا صعوبة الاستفادة منه. فقام بترتيبه عالمان كبيران هما : صدر الدين بن المرحل المعروف بابن الوكيل المتوفي سنة 716. أحد شراح أحكام عبد الحق. وقد تولى مشيخة دار الحديث الاشرفية بدمشق.

والحافظ مغلطاي الحنفي المتوفي سنة 762. ولكن لا نعلم شيئا عن ترتيبها ولا يعرف منهجهما في ذلك. ولو وجد هذان الكتابان لأفادا فائدة عظمى سواء بالنسبة إلى الاستفادة من كتاب ابن القطان أو بالنسبة إلى تتميم النقص في السطور الممحوة.

وبالجملة فلا يمكن استفادة أي باحث لم يقرأ كتاب ابن القطان كله ويقيد منه ما يهمه إلا أن طبع الكتاب وعملت له عشرات الفهارس المقربة. أو وقع العثور على أحد الترتيبين المتقدمين

سادسا : تقيد ابن القطان بمنهجه وترتيبه

ولعل الأغرب من ترتيب المؤلف، حرصه على التمسك بمنهجه وإيراد الأشياء في أبوابها المخصصة لها، وإن أدى ذلك إلى تفتيت وحدة الموضوع المبحوث كما تقدمت الإشارة إلى بعض ذلك، فهو مثلا :

أ) يبحث الموضوع الواحد في ثلاثة أبواب أو أربعة، بحيث يبدؤه في باب ثم يحيل في اتمامه على باب آخر، وفي الآخر يحيل على آخر وهكذا.

ب) قد يكون البحث مسترسلا في موضوع ما ويظن أنه سيجمع أطرافه ثم فجأة يتوقف ويحيل على باب يختص ببقية الموضوع.

د) نادرا ما يجمع أطراف موضوع في باب إذا كان لا مجال لتقطيعه. ويعد ذلك افتياتا على المنهج فيتعذر عنه. كما في المثال التالي :

الحديث الذي تقدم الكلام عنه في باب نسبة الاحاديث إلى غير رواتها. وهو حديث سمرة أن النبي صلي الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة تلقاء وجهه. تكلم عليه ابن القطان في باب الزيادة في الأسانيد وجمع أطراف البحث حوله، فتكلم عن ثلاث نقاط في باب واحد، هي :

1) الحديث من رواية روح بن عطاء وليس من رواية عطاء.

2) تعليل الحديث بروح.

3) نقل لفظ الحديث وإسناده كما هو على الصواب في كتاب ابن عدي.

وقد اعتذر عن ذلك فقال : « ... ومن ههنا يتبين عليه في سوقه إياه درك ثان نذكره هنا وان لم يكن من هذا الباب ليجتمع الكلام على الحديث».

د) قد يكون الحديث الذي أورده عبد الحق له جوانب عديدة بحيث يستحق أن يذكر في عدة أبواب. وابن القطان لا ينقد الحديث إلا إذا اكتملت فيه عناصر معينة سنقف عليها قريبا. فان اكتملت فيه بعض العناصر ذكره فقط من تلك الجهة في باب واحد أو بابين. وسيتضح هذا وغيره من حرصه على التقيد بمنهجه في النماذج التالية :

1) من «باب الاحاديث التي أعلها برجال وفيها من هو مثلهم أو أضعف أو مجهول لا يعرف». نقل ابن القطان عن عبد الحق حديث أبي هريرة وكعب بن عجرة أنه صلى الله عليه وسلم قضى في بيض النعام يصيبه المحرم بثمنه. من عند الدارقطني، وقول عبد الحق : في الأول أبو المهزم وفي الثاني حسين بن عبد الله بن عباس وأبو المهزم وحسين ضعيفان وأبو المهزم أكثر. ثم تكلم ابن القطان عليهذين الراووين وقال : «إنما ذكرنا حديث حسين بن عبد الله هنا لأنه ملازم في ذكره لحديث أبي المهزم وإلا فهو من القسم الآخر الذي سنذكره بعد إن شاء الله. أعني الذي يذكر فيه الأحاديث بقطع من أسانيدها ثم يعلها ببعض رواتها»(11).

2) في نفس الباب نقل عبد الحق تضعيف حديث أبي هريرة : «الهرة لا تقطع الصلاة إنما هي من متاع البيت». عند البزار بعبد الرحمن ابن أبي الزناد، وعقب «بأن راويه عنه مهدي بن عيسى مجهول وفردوس الواسطي لا أعرف حاله وسيأتي له في باب الأحاديث المصححة بالسكوت حديث التجرد والاغتسال

---

11) الوهم والإيهام 1 / 166.

للإهلال، سكت عنه وهو من رواية ابن أبي الزناد. وانما لم نذكـره هـهنا لانه لم يضعفه ،وشرط هذا الباب أن يضعف حديثا برجل ويترك غيره»[12].

3) في «باب ذكر الأحاديث التي ضعفها من الطرق التي أوردها منها وهي ضعيفة منها صحيحة أو حسنة من طرق أخر» قال :

«وذكر (أي عبد الحق) من طريق أبي داود حديث عائشة «إنما النساء شقائق الرجال»، ورده بأنه من رواية عبد الله بن عمر العمري ثم قال بإثره : وهذا اللفظ : «إنما النساء شقائق الرجال» قد روي فيما أعلم من حديث أنس بن مالك بإسناد صحيح. وهو لم يعزه. فله بحسب هذا مدخل في باب الأحاديث التي لم يعزها ولكن لما لم يذكره بنصه استحقه هذا الباب»[13].

4) في باب ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها وهي ضعيفة منها صحيحة أو حسنة من غيرها. قال ابن القطان :

«وذكر (أي عبد الحق) من طريق الترمذي عن ابن عباس في الرجل يقع على امرأته وهي حائض قال : يتصدق بنصف دينار، وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا كان دما أحمر فدينار وإذا كان دما أصفر فنصف دينار» ثم حكى عن البخاري[14] في تضعيفه أنه روي موقوفا، قال : ولم يذكر ضعف الإسناد قال : ولا يروى بإسناد يحتج به وقد روي فيه يتصدق بخمس دينار. انتهى ما ذكر. فاعلم الآن أن هذا الحديث قد كان يستحق أن يكتب من أجل

---

12) الوهم والايهام 1 / 194.

13) نفس المصدر 2 / 164 ويعتبر هذا والذي قبله مثالا لعدم اكتمال عناصر معينة في حديث تجعله مستحق الذكر في باب، كما تقدم في حرف : د.

14) لعل صوابه عن الترمذي فانه حكى ذلك عن الترمذي وفي« سنن الترمذي» 1 / 245 بتحقيق الشيخ أحمد شاكر : « قال أبو عيسى : حديث الكفارة في إتيان الحائض،قد روي عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا» وبالهامش : « قد روي عن ابن عباس موقوفا ». وهذا الذي أتى به الشيخ أحمد شاكر في هامش المطبوعة من نسخة ع ولم يعتمده في النص. هو الذي اقتصر عليه عبد الحق ووافقه عليه ابن القطان، ولهما شأن أي شأن في تحقيق النسخ ومقابلتها والتحري في ألفاظها كما سيأتي، ونص عبد الحق كما في الاحكام 1 / 91) 92 « قال ـ أي الترمذي) ـ : حديث الكفارة في إتيان الحائض روي موقوفا على ابن عباس. كذا قال روي موقوفا ولم يذكر ضعف الاسناد : وعلى كل حال فالبخاري لا ذكر له هنا.

كلامه هذا في الباب الذي ذكرت فيه أحاديث عللها ولم يبين عللها، فينبغي أن نجمع القول عليه بتبيين ما اعتل به عليه المحدثون ثم نورد الطريق الصحيح فنقول...»[15].

5) وفي «باب ذكر أحاديث أوردها ولم أحد لها ذكرا أو عزاها إلى مواضع ليست فيها أو ليست كما ذكر».

نقل عن عبد الحق من طريق أبي داود من رواية عطاء عن جابر : حديث الرجل الذي سج في سفر ولم يفته أصحابه بالتيمم فاغتسل فمات، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : «قتلوه قتلهم الله». الخ، وقول عبد الحق : لم يروه عن عطاء غير الزبير بن خريف وليس بقوي، ورواه الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس واختلف على الأوزاعي فقيل عنه عن عطاء، وقيل عنه بلغني عن عطاء. ولا يروى الحديث من وجه قوي[16]. وعقب :

«هذا نص ما أود. وانما لم نكتب هذا الحديث وما نتبعه من القول ان شاء الله تعالى في الباب الذي تقدم الذي ذكرت فيه أحاديث يعطفها أو يردفها بحيث يفهم مشاركتها لما قبلها في جميع مقتضياتها[17] لأن تلك انما كان ذلك فيها بحكم الظاهر. فأما هذه فإنه ساق الحديث المذكور في التميم ثم أخذ بقول الأوزاعي رواه عن عطاء عن ابن عباس. فهذا لا يحتمل إلا أن التميم في حق المريض من رواية ابن عباس أيضا كما هو في رواية جابر، وذلك باطل...»[18].

6) في «باب ذكر أحاديث عللها ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل».

أورد من عند عبد الحق حديث ابن جرهد عن أبيه في الفخذ عورة من طريق الترمذي وإيراد عبد الحق بعده لحديث أنس في الموضوع وقوله : قال

15) بيان الوهم والايهام 2 / 164.

16) الاحكام 1 / 99.

17) يقصد الباب الخامس من القسم الأول وهو« باب ذكر أحاديث يظن من عطفها على آخر واردا فها اياها أنها مثلها في مقتضياتها وليست كذلك»

18) الوهم والايهام 1 / 54.

البخاري : حديث أنس أسند وحديث جرهد أحوط، حتى يخرج من اختلافهم. وعقب ابن القطان : «لم يزد عليهذا فهو منه ان كان تصحيحا لحديث جرهد فقد يجب أن نكتبه في «باب الاحاديث التي صححها وهي ضعيفة، وإن كان ذلك منه تضعيفا له فقد بقي عليه أن يشرح علته، وهو الذي نتولى الآن فنقول...»[19].

7) في نفس باب التي عللها ولم يبين عللها، نقل من عبد الحق إيراده لحديث «السعدى عن أبيه أو عمه : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته فكان يتمكن في ركوعه وسجوده من عند أبي داود، وعقب :

«ولم يقل باثره شيئا. ولم أذكره في باب الأحاديث التي سكت عنها مصححا لها تحسينا للظن به أن لا يكون صححه، وأن يكون اكتفاؤه في تعليله بما أبرزه من إسناده وذكر من هو موضع علته. وان كنت قد ذكرت في ذلك الباب أحاديث هي هكذا مذكورة بقطع من أسانيدها مسكوتا عنها، فإنما فعلت ذلك لغالب الظن به أنه صححها، وليست عندي بصحيحة. فأما هذا فيستبعد عليه أن يكون صححه»[20].

هذه أمثلة منتزعة من ثنايا الكتاب تظهر حرصه على التقيد بمنهجه ومنها الكثير لم أجلبه خوف التطويل.

سابعا : تصديرات أبواب الكتاب وتقسيماتها :

تقدم عند الكلام على اصطلاح ابن القطان، عرض تمهيدات بعض الأبواب وهي بالتحديد «باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها» «باب الأحاديث المردفة على أخرى» و«باب الأشياء المتفرقة التي تغيرت في نقله».

ولعله من المفيد في دراسة منهج المؤلف في كتابه : اقتطاف الفقرات التي لها مدلول خاص في هذا الموضوع، من تصديرات باقي الأبواب التي لها تصدير، وخاصة ما يشتمل منها على تقسيمات لتلك الأبواب. حتى تكتمل

---

19) الوهم والإيهام ج 1 لوحة 42.

20) نفس المصدر 1 / 266.

الصورة عن منهج ابن القطان في كتابه :

1) في تصدير «باب ذكر أحاديث يظن من عطفها على آخر ولردافها إياها أنها مثلها في مقتضياتها وليس كذلك. قال ما مؤداه : ان مراده من هذا الباب أن يتضمن أحد الحديثين ما ليس في الآخر، فيعطف عبد الحق الثاني على الأول عطفا يوهم تساويهما والأمر ليس كذلك(21).

وفي خاتمته قال :

«ولم أتتبع هذا الباب حق تتبعه لانه قد يعذره فيما يعلم فيه مقصوده من الأحاديث، ولم أر اخلاء هذا الكتاب من التنبيه على هذا النوع، فلذلك ذكرت منه الذي وجدت غير متتبع له بالقصد فاعلم ذلك»(22).

2) ومن «باب ذكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكرا أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها أو ليست كما ذكر» قال :

«لم يخف على أن قارئ هذه الترجمة يراها تعسفا عليه باحتمال أن يغيب عني ما لم يغب عنه، وأن يكون قد علم ما جهل غيره، ولكن مع ذلك، رأيت أن أذكر فيها مما يتقاضاه ما أعثر عليه منه قاصدا بذلك أن يكون منك على ذكر، وأن تعيرها منك بحثا، فاما أن يصح لك ما ظننته أنا أو ما علمه هو...»(23).

3) ومن «باب ذكر أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع التي أخرجها منها» قال : «هذه الترجمة ليس في شيء مما فيها عليه نقد. وانما نذكر ما فيها لننبه عليه من يغفل عنه. وما عرفنا موقعه ذكرناه تكميلا للفائدة، ولاجل أنه من قبل النقل الذي وقع الإخلال فيه بوجه ما، ذكرناه في هذا القسم لا في قسم

---

21) الوهم والإيهام 1 / 33.

22) نفس المصدر ج 1 لوحة 42.

23) نفس المصدر 1 / 54.

نظره»[24].

4) ومن «باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها ومتناولها أقرب أو أشهر «........» وفي الحقيقة جدوى هذه الترجمة ليس من الواجب ولكنه مكمل، وان اتفق أن يكون من أذكر الحديث عنه الآن غير مشهور عند من يقرؤه كالذي أخرجه أبو محمد من عنده. فليعد الفائدة فيه تكثير مواضعه وتباين مواقعه»[25].

5) ومن باب «ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة أو مشكوك في اتصالها» :

«اعلم أن ما أذكر في هذا الباب من انقطاع الأحاديث هو مدرك من أربع جهات :

الأولى : قول إمام من أئمة المحدثين : هذا منقطع لأن فلانا لم يسمع من فلان، فلنقبل ذلك منه ما لم يثبت خلافه.

الثانية : أن توجد رواية المحدث عن المحدث لحديث بعينه بزيادة واسطة بينهما فيقضى على الأولى التي ليس فيها ذكر الواسطة بالانقطاع وسنزيد هذا شرحا إذا انتهيا إليه.

الثالثة : أن نعلم من تاريخ الراوي والمروي عنه أنه لم يسمع منه.

الرابعة : أن يكون الانقطاع مصرحا به من المحدث مثل أن يقول : حدثت عن فلان أو بلغني، إما مطلقا وإما في حديث

وعليهذا التريب نذكر مضمون الباب إن شاء الله تعالى »[26].

وهكذا عرض الباب في هذه المدارك الأربعة. وقد أخلى المدرك الأول والثالث والرابع عن التصدير. أما المدرك الثاني فصدره بمقدمة طويلة قسمها إلى فصلين. ثم بعد انتهاء المدارك الأربعة لانقطاع الأحاديث، قال : «وقد فرغنا من

---

24) نفس المصدر 1 / 70.

25) الوهم والإيهام ج 1 لوحة 80.

26) نفس المصدر 1 / 88 وسيأتي تفصيل هذا عند الكلام علي أصوله في الانقطاع.

ذكر الأحاديث التي أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة. فلنذكر ما ذكر من الأحاديث على أنها متصلة، وهي مشكوك في اتصالها»[27] وبه ختم الباب.

6) ومن «باب : ذكر أحاديث ردها بالانقطاع وهي متصلة» :

«قد فرغنا في الباب الذي انقضى من بيان الانقطاع في الأحاديث المذكورة فيه، وكانت قسمين قسم ظنه صحيحا فبينا أنه منقطع، وقسم ضعفه بغير الانقطاع فبينا أيضا أنه منقطع. ولم نفصل في الباب المذكور قسما من قسم وإنما هما مثبوتان في الباب أجمع.

وأحد القسمين وهو الأحاديث التي ضعفها وبينا انقطاعها يعاكسه هذا الباب فإنا نذكر فيه أحاديث ضعفها بالانقطاع وهي متصلة.

وما نذكر فيه هو أيضا كالذي في الباب المفروغ منه، في أن منه مبتوتا به ومشكوكا فيه، فمنه أحاديث لا ريب في اتصالها. وأحاديث لا يبت بانقطاعها فلنذكر الباب كذلك»[28].

7) ومن «باب ذكر أحاديث أعلها برجال وفيها من هو مثلهم أو أضعف أو مجهول لا يعرف» وقد قسمه تقسيمات باعتبارات متعددة نجتزىء من مقدمته بالفقرة التالية وهي تعطي فكرة عامة عنه وعن تقسيماته :

«... وقد يذكر أحاديث بقطع من أسانيدها ولا يعرض لها بتعليل، فمنها ما تكون علته فيما أبرز من القطع، ومنها ما تكون علته فيما ترك من الإسناد واقتطعه مما فوقه، فيكون هذا من هذا الباب، إلا أنا لم نذكره فيه لما لم يعل الحديث وأخرنا ذلك إلى باب الأحاديث التي ذكرها بقطع من أسانيدها بحيث يتوهم أنه صححها، لانه لم يحل بما ذكر على متقدم ولا متأخر من بيانه، وسكت عنهما، فلا جل أنه قد يظن بهذا النوع أنه صحيح عنده افردناه بباب بعد باب الاحاديث المصححة بسكوته.

---

27) نفس المصدر 1 / 126.

28) الوهم والإيهام 1 / 131

والذين يترك إعلال الاخبار بهم في هذا الباب، هم إما ضعفاء وإما مستورون ممن روى عن أحدهم اثنان فأكثر ولم، تعلم مع ذلك أحوالهم، وإما مجهولون وهم من لم يرو عن أحدهم إلا واحد، ولم تعلم مع ذلك حاله، فإنه قد يكون فيمن لم يرو عنه إلا واحد من عرفت ثقته وأمانته.

فلنذكر الباب قسمين باعتبار التقسيم الأول ثم كل قسم منهما ثلاثة أقسام باعتبار التقسيم الثاني إن شاء الله»(29).

8) ومن باب ذكر أحاديث عللها ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل».

«الذي نذكر في هذا الباب هو قسمان قسم لم يصححه وهو ضعيف وقسم لم يصححه وهو حسن، ولم نفصل في الذكر أحد القسمين من الآخر، لتداخل القول في الرجال، ولكنه يتبين ذلك في حديث حديث من سائر الباب»(30).

تنبيه : يعتبر هذا الباب ثاني أطول باب بعد «باب الأحاديث المصححة بسكوته وليست بصحيحة» إذ يبدأ من ورقة 208 من الجزء الأول إلى آخر الجزء الأول ورقة 285. ثم يبدأ باب المصححة بسكوته من أول الجزء الثاني إلى ورقة 96 وهو أطول أبواب الكتاب إذ يقع في نحو 190 صفحة.

9) ومن «باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححا لها وليست بصحيحة».
«...إن الأحاديث التي سكت عنها، منها ما ذكرها بأسانيدها وهذا سنفرده بالذكر في باب بعد هذا إن شاء الله تعالى. ومنها ما ذكرها مقتصرا من أسانيدها على الصحابي الذي يروي الحديث، فهذا القسم هو الذي يعتمد في هذا الباب بيان ما سكت عنه مما ليس صحيحا إن شاء الله تعالى ... والضعيف الذي أنبه عليه إن شاء الله في هذا الباب مما سكت عنه، هو ضعيف إما بضعف راو من رواته وإما بكونه مجهولا البتة عينه وحاله، وإما بالانقطاع أو الاعضال أو الإرسال، وكل ذلك تقدم التنبيه عليه في «باب الأحاديث التي أوردها على أنها

---

29) نفس المصدر ج 1 ابتداء من ورقة 159.

30) الوهم والإيهام 1 / 208.

متصلة وهي منقطعة أو مرسلة. واما باضطراب في متنه [31] ولست أدعي فيما أنبه عليه في جميع هذا الباب وأزعم أنه ليس بصحيح أو حسن كما ذهب إليه أبو محمد أني مصيب فيما ذهبت اليه من ذلك، ولكنه مبلغ علمي بعد بحث يغلب لأجله الظن، وان لم يكن الأمر في بضعها كما ذهبت اليه، فقد حصلت به فائدة الانبعاث للنظر المعرف بخطئي أو صوابي.

وكل ما ذكرته في هذا الباب فانما تبعت فيه نسق التصنيف ولم أرتبه بحسب هذا النوع لأني لم آمن التداخل فيه، فقد يكون في الحديث الواحد الضعيف والمجهول، والضعيف والمستور والمجهول والمستور[32] ولذلك آثرت سوقها على نسق التصنيف»[33].

10) ومن «باب ذكر أحاديث سكت عنها وقد ذكر أسانيدها أو قطعا منها ولم يبين من أمرها شيئا» :

«هذا الباب نذكر فيه أحاديث يتوهم من رآه ساكتا عنها أنها عنده صحيحة، ويحتمل أن يكون لما ذكر من أسانيدها ما ذكر قد تبرأ من عهدتها[34] وقد كان ذلك منه في جملة أحاديث مر نكرها في باب الأحاديث التي لم يبين عللها، ذكرها بقطع من أسانيدها معتمدا على ما قدم في أحد رواتها، أو لأن من يذكر فيها مشهورا بالضعف. فلم يتوهم بسكوته عن إعلالها تصحيحه إياها.

---

31) سيأتي شرح مذهب ابن القطان في الضعيف والحسن والصحيح والاضطراب فيما بعد بتفصيل ان شاء الله. وغرضنا الآن هو عرض منهجه من خلال كلامه فقط. أما شرح نظرياته فسيتناول بتفصيل في موضعه.

32) سبق له في هذا التصدير أن عرف من هو الضعيف عنده ومن هو مجهول الحال ومجهول العين، ومن هو المستور الى آخر ما سيأتي بحثه. فهو يشير إلى أن تضعيفه للأحاديث التي صححها عبد الحق لن يكون بحسب تقسيمه لهذه الأنواع كما سبق له تقسيمها : بل سيتتبع الاحاديث التي سينقدها من كتاب عبد الحق بحسب أبوابها عنده الأول فالاول.

33) بيان الوهم والايهام ابتداء من ورقة 1 ج 2.

34) قد مر في الكلام على اصطلاح عبد الحق انه اتضح بالتتبع والاستقراء لتصرفه في كتابه أنه لا يذكر الاحاديث بقطع من أسانيدها الا للتعليل. وأن صنيع ابن القطان اضطرب في هذا الموضوع بأمثلة من كلامه، وأنه لم يذكر حديثا خاليا من العلل في هذا الباب وما جاء به في تصدير هذا الباب ما هو الا مسوغ لتكثير الابواب وتعددها .- فيما يظهر – والله أعلم.

ومرت له أيضا أحاديث ذكرها بقطع من أسانيدها في باب ما أعل من الاحاديث برجال وترك دونهم أو وفوقهم من هو مثلهم أو أضعف منهم.

فاما هذه التي نذكر الآن، فان تصحيحه متوهم فيها فنعتمد بيان أمرها إن شاء الله تعالى ...»(35).

11) ومن «باب ذكر أحاديث أتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها وليست بصحيحة».

«اعلم أن الذي تقدم ذكره في البابين اللذين قبل هذا انما كان ما قضي عليه بالصحة لانه سكت عنه حسبما أخبر عن نفسه في صدر كتابه، وانقسم إلى ما ذكره من عند الصحابي فقط. وإلى ما ذكره بقطعة من إسناده أو بإسناده.

وان كان قد ذكرت من هذا القسم ما يغلب على الظن أنه تبرأ من عهدته حسبما قد تقدم التنبيه عليه.

فاما هذا الباب فإنما مضمنه أحاديث أتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بأنها صحيحه وليست بصحيحة...»(36).

12) ومن «باب ذكر أحاديث أتبعها منه كلاما لا يبين مذهبه فيها فنبين أحوالها من صحة أو سقم أو حسن».

«هذه الترجمة أغفلت كثيرا من مقتضاها ثم استدركت النظر في المعتوب عليه منه.

ومعناها أن الأحاديث التي صححها بسكوته عنها والتي اتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بصحتها، والتي لم يصححها بل ضعفها أو حسنها، كل قد علم مذهبه فيها.

فأما ما نذكره في هذه فمثل أن يقول : هذا حديث غريب. والغرابة تكون في الانواع الثلاثة فإنه ا في الإسناد أو في المتن، لا تخص صنفا، والأمر فيها بين عند أصحاب هذا المصطلح.

---

35) « الوهم والإيهام » 96/2.

36) الوهم والإيهام 2 / 122.

ومثل أن يقول : هذا أصح من حديث كذا أو أصح ما في الباب، وهذه اللفظة قد تقال لتفضيل أحد المشتركين على الآخر فيما اشتركا فيه وقد تقال ولا اشتراك بينهما. وأشباه هذا مما يعرض فيتبين في نفس الباب ان شاء الله تعالى »[37].

13) ومن «باب ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها وهي ضعيفة منها صحيحة أو حسنة من طرق أخر».

«نذكر في هذا الباب طرقا لاحاديث هي أصح من الطرق التي أوردها منها كما فعلناه في الباب الذي فرغنا منه[38] إلا أن الفرق بين البابين أن الأول كان قد اعتقد في تلك الأحاديث أنها صحيحة أو حسنة فبينا فيما اعتقده صحيحا أنه حسن أو ضعيف، أو فيما هو حسن أنه ضعيف، وأوردنا لها طرقا خيرا منها.

أما في هذا الباب فإن الأحاديث التي نذكر فيه، هي عنده ضعيفة أو حسنة، ونبين فيه أنها قد وردت من طرق أخر خير منها »[39].

14) ومن «باب ذكر أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو حسنة وما أعلها به ليس بعلة».

«اعلم أن الباب المتقدم كان قد ضعف الأحاديث المذكورة فيه والأمر كما ذكر ولكنا رأينا لها أسانيد أخر هي منها صحيحة أو حسنة.

وهذا الباب نذكر فيه أحاديث ضعفها وليس ينبغي أن يقال فيها ذلك لأنه في تضعيفه إياها إما أن يجهل معروفا أو يضعف ثقة أو يعتمد شهرة خلافه أو يقلد في التضعيف من أخطأ فيه.

والذي نذكر في هذه الترجمة هو قسمان : ما ضعفه وهو صحيح، وما ضعفه وهو حسن، وقد آثرت ذكره على تصنيف الأحاديث لا باعتبار هذا الانقسام خوفا من التداخل.

---

37) نفس المصدر 2 / 141.

38) وهو« باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة أو حسنة، وهي ضعيفة من تلك الطرق صحيحة أو حسنة من غيرها ».

39) الوهم والإيهام 2 / 159.

وكل ما ذكر في باب الأحاديث التي ردها بالانقطاع وهي متصلة هو من هذا الباب ولكنه تميز صنفا، فلذلك أفردنا له بابا إثر باب ما رآه متصلا وهو منقطع»(40).

15) ومن «باب نذكر فيه أمورا جميلة من أحوال رجال يجب اعتبارها فأغفل ذلك أو تناقض فيه».

«جل مضمن هذا الباب محال به على متقدم الذكر في الأبواب الفارطة فرارا من التكرار أو طلبا للاختصار.

وفيه الكلام على : التدليس وتعريفه، والفرق بينه وبين الارسال، والتسوية والمختلطين والمصحفين الذين يحدثون من صحف ومخالفة بعض الرواة ما رووا. ونسيان الراوي ما حدث به، ومصححات الترمذي، وما أخرجه البخاري ومسلم من أحاديث الضعفاء والمختلطين كهشام بن عروة وسهيل إبن أبي صالح. وشرط البخاري ومسلم في الاخراج للرجل...»(41).

16) ومن «باب ذكر رجال لم يعرفهم وهم ثقات أو مختلف فيهم».

«قد تقدم في باب الاحاديث التي ضعفها وهي صحيحة جملة من هؤلاء. إلا أنهم من يصح الحديث إذا عرف أحدهم... ونذكر في هذا الباب من لا يصح الحديث ولو عرف من جهل أبو محمد، لعلة تبقى فيه، اما من غيره واما منه نفسه، فإنه قد يعرف ويكون ضعيفا...»(42).

17) ومن «باب ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة، أو مكملة، أو متممة».

«اعلم أن الزيادات التي توجد في هذه الأحاديث هي كثيرة جدا ولكن ليس أكثرها من غرضنا في هذا الباب، فان الزيادة اذا كانت في معنى آخر فكانها

---

40) نفس المصدر 2 / 173.

41) الوهم والإيهام 2 / 220.

42) نفس المصدر 2 / 225.

حديث آخر. ونحن لم نتعرض لذكر ما تركه من الحديث في الاحكام التكليفية. فان هذا لو تتبع لم يصح لكثرته أن يكون بابا في كتاب بل كتابا قائما بنفسه، وإنما المقصود في هذا الباب من الزيادات ما يكون تفسيرا لمجمل، أو تفسيرا لمعنى ناقص أو مكملا له على وجه.

وقد يكون ما نورده في هذا الباب زيادة في الحكم المقصود بيانه من راوية في ذلك الحديث، وقد يكون من غيره. ولم نذكر من ذلك إلا ما هو صحيح أو حسن. فأما الضعيف فكثير لم نعرض له، والله الموفق»[43].

تذييل :

يمكن تذييل هذا المبحث بمثال لتقطيع ابن القطان لبحوث الكتاب على أبوابه وهو نموذج لعشرات الامثلة لتصرف المؤلف في تقطيع البحث الواحد على ثلاثة أو أربعة أبواب. ووقع الاختيار على هذا المثال بالذات لقلة الكلام فيه، وقد يكون غيره من الأمثلة أكثر دلالة على المقصود. ولكنها لطولها قد تناقض الغرض من اعطاء فكرة عامة، عن منهج المؤلف. لنخلص إلى موضوع البحث. قال :

«باب ذكر أحاديث يظن من عطفها على آخر وارادفها اياها، أنها مثلها في مقتضياتها وليست كذلك» .

«وذكر أيضا – أي عبد الحق – من عند الدارقطني عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكحوا الأيامى ثلاثا قيل ما العلائق بينهم يارسول الله ؟ قال : ما تراضى عليه الأهلون. ولو قضيب من أراك. ثم قال : هذا يروى مرسلا وهو أصح. وفي المراسل ذكره أبو داود، ولم يذكر القضيب. انتهى ما أورد.

وهو رحمه الله، انما عنى منه قوله : ما العلائق بينهم ؟ الخ، ولكن جاء كلامه مفهما أن المسند كالمرسل، ولا سيما بتحرزه في قوله : ولم يذكر القضيب. ونص المرسل هو هذا : قال أبو داود : أنا هناد عن وكيع عن سفيان عن عمير

43) نفس المصدر 2 / 61.242) انظر : بروكلمان 3 / 212.

الخثعمي عن عبد الملك بن المغيرة الطائفي، عن ابن البيلماني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «واتوا النساء صدقاتهن نحلة»، قيل يا رسول الله : فما العلائق بينهم ؟ قال : ما تراضى عليه أهلوهم. فهذا ليس فيه لقوله : انكحوا الأيامى، ثلاثا ذكر، وتكرير ذلك ثلاثا، وايهام أنه مثله، مجانب للتحفظ. وسأذكر أمر هذا الحديث أيضا ان شاء الله تعالى في باب الأحاديث التي ضعفها ولم يبين عللها، وفي باب الأحاديث التي لم يعبها بسوى الإرسال ولها عيوب سواه»(44).

وقال : في «باب الأحاديث التي لم يعبها بسوى الإرسال وهي معتلة بغيره».

«وذكر من طريق الدارقطني عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكحوا الأيامى ثلاثا. قيل ما العلائق بينهم يا رسول الله ؟ قال : ما تراضى عليه الأهلون ولو قضيب من أراك. ثم قال : هذا يروى مرسلا وهو أصح، وفي المراسل ذكره أبو داود ولم يذكر القضيب هـ ما أورد.

وقد ذكرنا الحديث الأول وبينا علته في باب الأحاديث التي تغيرت بالعطف والإرداف ما في إردافه المرسل على المسند من التغيير. ونذكر ههنا ان شاء الله أن المرسل المذكور لم يعبه بسوى الإرسال وهو من رواية عبد الملك بن المغيرة الطائفي عن ابن البيلماني قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكره، وابن البيلماني عبد الرحمن والد محمد لم تثبت عدالته وهو ظاهر الضعف، وسيأتي ذكره بأكثر من هذا في الباب الذي بعد هذا ان شاء الله تعالى »(45).

«باب التي عللها ولم يبين عللها».

«وذكر من طريق الدارقطني عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكحوا الأيامى ثلاثا، قيل ما العلائق بينهم يا رسول الله؟ قال :

44) الوهم والإيهام 1 / 34.

45) الوهم والإيهام 1 / 147.

مـا تراضـى عليـه الأهلون ولو قـضـيب من أراك. ثم قـال : هذا يروى مـرسـلا والمرسل أصح، وفي المراسل ذكره أبو داود ولم يذكر القضيب هـ كلامه.

وقد ذكرناه في باب الأحـاديث التي أردفـها آخر أو عطفـهـا عليـهـا وهـي مـخـتلفـة المقـتضـى، وذكـرناه الآن لنبين مـا أجمل من تـعليله، ولأنه لم يرم المرسل المذكـور بسـوى الإرسـال وهو أيضـا من باب الأحـاديث التي لم يعـبـهـا بسـوى الارسال ولها عيوب سواه.

وعلة هذا الخبر هي ضعف راويه، قال الدارقطني : أخبرنا محمد بن مخلد قال : أخبرنا منصور، أخبرنا عمر بن خالد الحراني، أخبرنا صالح بن عبد الجبار عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني. البيلماني ضعيف، وقال البخاري : منكر الحديث. وأبوه لم تثبت عدالته ولينه فيما يرويه ظاهرفاما عمرو بن خالد الحراني فصدوق، وليس بالقرشي ذلك كذاب فاعلم ذلك»(46).

46) نفس المصدر 1 / 257.

المبحث الثالث

دراسة المنهج من خلال مصادر الكتاب

أولا : أهمية هذه الدراسة

لهذه الدراسة أهمية من ناحيتين :

الأولى : الكتب التي ينقل منها المؤلف، فيها الموجود، والمفقود، والمطبوع، والمخطوط. وما يحتاج إلى التعريف به، وما يستغرب وجوده في المغرب في ذلك الوقت.

هذا زيادة على تشوف النفس إلى مصادره بعد تلك الدعوى العريضة في مقدمته والتي ادعى فيها أنه وقف على كتب لا يستطيع غيره أن يقف عليها.

ثم إن قضية وجود كتاب ما، في قطر ما، في تلك الزعصار ليس كما نتصور وجود أي كتاب في عصرنا الحاضر، أو قبله بقليل، بمعنى أن يحج حاج أو يسافر شخص وينتسخ الكتاب أو يشتريه. ويأتي به إلى بلده، فهذا الوجود يعتبر في ذلك الوقت غير ذي قيمة. وكلا وجود.

بل معنى وجود كتاب في قطر من الأقطار : أن يرحل عالم أو تاجر ثقة ممن يعتني بالرواية والسماع فينتسخ الكتاب أو يشتريه، ثم يسمعه على مؤلفه ان كان موجودا أو يجيزه به، أو يسمعه ممن اتصل سماعه بمؤلفه. فإذا رجع إلى بلده سمعه منه أهله ورووه من طريقه، واتصلت روايتهم للكتاب بمؤلفه. وأحيانا يطرأ على القطر عالم يحمل معه الكتاب ويكون قد سمعه على النحو السالف، فيحمله عنه أهل القطر. فان كان الكتاب عند أحد دون سماع ولا إسناد، أبرز نسخته فسمعها على من جاء بالكتاب. أو استجازه فيه.

وعليهذا الأساس قيل : أول من أدخل «سنن الدارقطني» إلى الأندلس هو أبو علي الصدفي، وأول من أدخل «أدب الكاتب» لابن قتيبة هو فلان، وأول من أدخل «تفسير ابن جرير الطبرى» هو فلان. كما تجد ذلك بكثرة في كتب الأندلسيين وغيرهم، لهذا كان تحديد الكتب التي نقل منها المؤلف ذا أهمية

تاريخية وعلمية كبيرة. وكان اعتبار وجود كتاب ما في المغرب في ذلك الوقت، يخالف الاعتبار المتعارف عليه الآن. وحتى مع شيوع الأخذ بالوجادة في تلك الأعصر، فإن اعتماد الموجود يخضع لشروط وأحكام دقيقة بينها ابن الصلاح في مقدمته، ولعل ذلك هو السبب في اختيار الملوك علماء كبار كابن القطان لتولي أمر مكتباتهم، لتحقيق شروط الوجادة فيما يقتنوه لتلك المكتبات.

الناحية الثانية :

إبراز قيمة مكتبة الموحدين التي كان ابن القطان قيما عليها ، واحتواؤها على كتب غريبة ومصادر أصلية لم يتيسر لعبد الحق وهو بالأندلس وبجاية وتونس أن يقف عليها كما قال ابن القطان في المقدمة : «فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقد وقفت عليه في الموضع الذي نقله منه، بل في مواضع لم يرها هو قط، بل لعله ما سمع بها إلا أحاديث يسيرة جدا لم أقف عليها في مواضعها».

ثانيا : تقسيم فهرس المصادر :

ولتتم الفائدة يمكن تقسيم هذا الفهرس إلى قسمين.

القسم الأول : الكتب التي اشتركا في النقل منها وهي التي تقدم ذكرها في الباب السابق يعاد ذكرها مجردة عن أي تعليق.

القسم الثاني : الكتب التي انفرد ابن القطان بالنقل عنها ولم يرها عبد الحق.

أما التي انفرد بها عبد الحق فهي يسيرة ستذكر في الآخر ان شاء الله...

القسم الأول : الكتب التي اشتركا في النقل منها.

1) موطأ الامام مالك. رواية يحيى بن يحيى الليثي.

2) موطأ الامام مالك. رواية ابن بكير.

3) موطأ الامام مالك. رواية ابن وهب.

4) مسند أبي داود الطيالسي.
5) مصنف ابن أبي شيبة.
6) مسند ابن أبي شيبة.
7) شريعة المغازي لابن أبي شيبة.
8) مصنف عبد الرزاق.
9) جامع عبد الرزاق.
10) مسند ابن وهب.
11) مسند عبد بن حميد.
12) مسند ابن سنجر.
13) تاريخ ابن أبي خيثمة.
14) صحيح البخاري.
15) التاريخ الكبير للبخاري.
16) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
17) العلل لابن أبي حاتم.
18) صحيح مسلم.
19) سنن أبي داود.
20) المراسل له.
21) سنن الترمذي.
22) العلل الكبير له.
23) سنن النسائي.
24) التفسير لابن جرير الطبري.
25) التاريخ له.
26) تهذيب الآثار له.
27) العلل للساجي.
28) المصاحف لابن أبي داود.

29) كتاب شريعة المغازي : له.
30) المنتقى لابن الجارود.
31) المنتخب لعلى بن عبد العزيز البغوي.
32) مسند البزار.
33) مسند أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي.
34) كتاب الصلاة له.
35) الإقناع لابن المنذر.
36) مشكل الآثار للطحاوي.
37) شرح معاني الآثار له.
38) العلل للدارقطني.
39) الإلزامات له.
40) ذيل الزامات للدارقطني للأبي ذر الهروي.
41) الكامل لابن عدي في الضعفاء.
42) الحروف في الصحابة لأبي علي ابن السكن.
43) الدلائل في اختلاف العلماء لابي محمد الأصيلي.
44) معرفة السنن والأثر للخطابي.
45) معالم السنن له.
46) غريب الحديث له.
47) معرفة علوم الحديث للحاكم.
48) فوائد ابن صخر.
49) التمهيد لابن عبد البر.
50) الاستيعاب له.
51) جامع بيان العلم له.
52) الكنى المجردة له.
53) المحلى لابن حزم.

54) حجة الوداع له.

55) الإعراب له.

56) الاحكام في أصول الاحكام له.

57) مسند أحمد بن خالد الجباب الأندلسي.

58) الضعفاء للعقيلي.

59) الاعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام لأبي محمد الرشاطي الأندلسي.

60) اختصار العين للزبيدي.

61) الغريبين لأبي ذر الهروي.

هذا هو القسم الأول الذي اشتركا في النقل منه.

القسم الثاني : المصادر التي رآها ابن القطان. ولم يقف عليها عبد الحق. وهي تصنف إلى صنفين، صنف نقل عنه عبد الحق بواسطة. وصنف لم ينقل عنه إطلاقا، فبالنسبة إلى الصنف الأول نجد :

62) مغازي ابن إسحاق.

63) السنن لسعيد بن منصور.

64) مصنف حماد بن سلمة.

65) مصنف وكيع بن الجراح.

66) مسند بقي بن ملخد.

67) التفسير له.

68) مصنف قاسم بن أصبغ.

69) مستخرج ابن أيمن على سنن أبي داود.

70) كتب محمد بن الحارث الخشني، ولم يعين اسمها.

71) معجم الشيوخ لابن الأعرابي.

72) المؤتلف والمختلف لأبي سعيد الماليني.

73) السنن لأبي على ابن السكن.

74) الإيصال لابن حزم.

75) سؤالات الدوري ليحيى بن معين.

76) مسند إسحاق بن راهويه.

77) الواضحة لابن حبيب.

78) الجامع له.

79) بعض كتبه الأخرى، ولم يعين اسمها.

أما بالنسبة إلى الصنف الثاني الذي نقل منه ابن القطان ولم يره أو ينقل منه عبد الحق فنجد :

80) الضعفاء لابن حبان، وقد طبع مؤخرا.

81) كتاب ابن عدي في أشياخ البخاري.

قال بروكلمان : «إنه يوجد بظاهرية دمشق[47].

82) ذيل تاريخ البخاري لمسلة بن القاسم الأندلسي.

والذي يظهر أن هذا الكتاب الذي ينقل منه الحافظ ابن حجر بكثرة في كتبه يعتبر مفقودا الآن.

83) المحدث الفاصل للرامهرمزي، وقد طبع.

84) كتاب الالكائي في شيوخ البخاري.

وهو هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي أبو القاسم ت 418 ولعل الكتاب مفقود.

85) التمييز لمسلم. ذكر فؤاد سيزكين أنه بظاهرية دمشق[48].

86) التمييز للنسائي. ولا أعرف عنه شيئا.

---

47) « تاريخ الأدب العربي لبروكلمان» الترجمة العربية ط أولى 3 / 266.

48) تاريخ التراث العربي المجلد الأول ص 369. وسمعت أنه طبع مؤخرا.

87) كتاب العجلي في الجرح والتعديل. وهو أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، ويعبر عنه ابن القطان دائما بالكوفي، توفي بطرابلس الغرب سنة 261. وكتابه هو المعروف بالثقات ويعتبر في حكم المفقود، وذكر فؤاد سيزكين أن ترتيبه للحافظ الهيثمي تـ 807 يوجد بمكتبة شهيد علي،[49] وقد طبع مؤخرا ببيروت.

88) كتاب لعلي بن عمرو الفلاس الحافظ الكبير المتوفى سنة 249.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من «تهذيب التهذيب» : (صنف المسند والعلل والتاريخ)[50] ويظهر أنها مفقودة. ولم أدر عن أي منها ينقل ابن القطان، فقد قال، وهو يتحدث عن أسامة بن زيد الليثي : «... وذلك ما ذكر عمرو بن على الفلاس في كتابه قال : كان يحيى القطان يحدثنا عن أسامة بن زيد الليثي ثم تركه»[51] وقد رجحت أن يكون هو «التاريخ» ثم تأكد لي هذا بعد حينما وجدته يقول وهو يتحدث عن سعيد بن اياس الجريري :

«قال عمرو بن على الفلاس في تاريخه...»[52].

89) الكنى والاسماء لأبي بشر الدولابي الحافظ محمد بن أحمد الانصاري الرازي. توفي سنة 310، وكتابه مطبوع[53]

90) علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي أو «زهريات الذهلي» وهذا الكتاب يعتبر مفقودا الآن. ويوجد ملخص له بحث في إحدى رسائل «الدبلوم».

91) المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال للدارقطني.

يوجد بتركيا. ودار الكتب المصرية[54].

---

49) انظر تاريخ التراث العربي 1 / 370.

50) « تهذيب التهذيب » 8 / 81.

51) لوهم والإيهام » 2 / 14.

52) « نفس المصدر» 2 / 49.

53) انظر« الاعلام» للزركلي 1986 ط ثالثة وفي بروكلمان 3 / 222 : نشر في حيدر آباد سنة 1322 هـ.

54) انظر : فؤاد سيزكين : تاريخ التراث العربي 1 / 514.

92) التاريخ الأوسط للبخاري(55).

93) العلل لاحمد بن حنبل طبع الجزء الأول منه. وقد تقدم الكلام عنه في الباب الأول.

94) العلل لعبد الله بن أحمد بن حنبل.

95) تاريخ بغداد للخطيب. وقد طبع.

96) تلخيص المتشابه في الرسم له، اسمه الكامل كما في بروكلمان : «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما تشكل منه عن نوادر التصحيف والوهم».

وقال : إنه توجد منه نسخ بالقاهرة ودمشق.(56)

97) الجمع والتفريق في أوهام البخاري له، هكذا سماه ابن القطان(57) وسماه الخطيب نفسه في تاريخ بغداد : «موضع أوهام الجمع والتفريق»(58).

98) كتاب المتشابه في أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم لأبي الوليد ابن الفرضي ويعتبر هذا الكتاب مفقودا. وقد ذكره أيضا : ابن خير في «الفهرست»(59).

99) الاكمال للأمير أبي نصر بن ماكولا. وقد طبع.

100) كتاب محمد بن نصر المروزي في رفع الأيدي في الصلاة وهو غير كتابه الحافل في الصلاة وما يتعلق بها.

101) كتاب أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي المنتجيلي في تاريخ المحدثين. ويظهر أنه مفقود. وقد قال ابن خير عنه : «وهو كتاب كبير بلغ فيه الغاية من الاتقان، وهو خمسة وثمانون جزءا» (60)

---

55) قال فؤاد سيزكين 1 / 347 : مرتب ترتيبا أبجديا بنكيبور : رقم 687.

56) تاريخ الأدب العربي 6 / 60.

57) « الوهم والإيهام» 1 / 210.

58) انظر« تاريخ بغداد» للخطيب 11 / 429. وبروكلمان 6 / 62، وسماه : « أوهام الجمع والتفريق » وقد طبع في حيدر أباد سنة 1378 هـ باسم« موضح أوهام الجمع والتفريق».

59) أنظرفهرست ابن خير ص : 218

60) نفس المصدر ص 227.

102) تاريخ مصر لابن يونس[61].

103) كتاب الحروف لمسلمة بن القاسم الأندلسي. وتقدم الكلام عن مؤلفه. وكتابه ذيل تاريخ البخاري. أما هذا فلا أعرف عنه شيئا.

104) معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي. عبد الله بن محمد بن المرزبان تـ 317.

105) التعديل والتجريح. لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. لأبي الوليد الباجي. وقد طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، وطبعة أخرى ببيروت.

106) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند محمد بن اسماعيل البخاري. للدارقطني[62]. وقد طبع ببيروت.

107) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم : للحاكم[63].

108) السنن الكبرى للبيهقي. مطبوع.

109) الارشاد لابي يعلى الخليلي. وقد طبع مؤخرا.

وأما الكتب التي نقل منها عبد الحق ولم يرها ابن القطان فمنها:

1) بعض أمالي البزار.

فقد ذكر عبد الحق حديث ابن مسعود : جنبوا مساجدكم صبيانكم من مسند البزار. فقال ابن القطان : «ليس في مسند ابن مسعود من كتاب البزار. كما نسبه اليه أبومحمد، ولعله نقله من بعض أماليه التي تقع له مجالس مكتوبة في أضعاف كتابه في بعض النسخ ولعلي أعثر عليه ان شاء الله» .

2) «كتاب الكنى لأبي أحمد الحاكم «تقدم في الباب الرابع عند الكلام على مصادر عبد الحق قول ابن القطان : أبو أحمد الحاكم صاحب الكنى لا أعرفه»

---

61) انظر بروكلمان 212/3

62) نفس المصدر

63) نفس المصدر 3 / 217.

ويظهر أنه لا يعرف كتابه إذ لم أر النقل عنه في «الوهم والايهام» وتقدم قريبا أنهم لا يعتبرون الكتاب إلا اذا كان مسندا إلى صاحبه وهذا يقتضي أن يكون معروفا لديه وحيث انه لا يعرف صاحبه فبالاحرى أن لا يعرف كتابه.

3) مسند الحارث ابن أبي أسامة.

عندما ذكر عبد الحق حديث ابن عمر في توارث بني العلات والدين قبل الوصية وقوله صلى الله عليه وسلم : لا وصيه لوارث. من مسند الحارث ابن أبي أسامة. قال ابن القطان : (64)». ضعفه ولم يبين علته ولا أذكرها الآن، وكتبته حتى أقف عليه عند الحارث ان شاء الله. ثم وجدت نقله المباشر عن مسند الحارث ابن أبي أسامة في ج 2 هـ ورقة 246.

لعل هذه هي المواضيع اليسيرة «التي قال ابن القطان في المقدمة : إنه لم يقف عليها . وقد تكون هناك مواضع أخرى نبا عنها البصر لعلي أستدركها بعد. ان شاء الله.

«الاصول المشهورة التي لم يقفا عليها »

وأهمها «مسند أحمد» فلم يقفا عليه ولا نقلا منه حرفا واحدا. أما بالنسبة إلى المغرب فلم يعرف متى دخل اليه، وكل ما عرف حتى الآن أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي في القرن الثاني عشر الهجري ينقل منه في كتبه وقد قيل انه أول من أدخله المغرب، على أني رأيت ابن رشيد ينقل منه في رحلته، ولكن الاحتمال كبير في أنه رآه بالاندلس أو المشرق.

أما بالنسبة إلى الأندلس فان ابن عبد البر يروي من طريق المسند أحاديث كثيرة جدا. وروايته معروفة بالأندلس، قال ابن خير في الفهرست :

«مسند أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل في مائة جزء وسبعة وعشرين جزءا» (65) حدثني به الشيخ أبو محمد ابن عتاب اجازة قال : نابه

---

64) « الوهم والإيهام» 1 / 267.

65) وهو يقصد الجزء الحديثي الذي يقدر حجمه بين الورقتين والكراستين والكراستين والنصف. وهذا الوصف ينطبق على حجم المسند الموجود بين أيدينا الآن.65

أبو عمر بن عبد البر اجازة عن أبي محمد عبد الله ابن محمد بن عبد المومن قال: نا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك. قال : نا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : نا أبي رحمه الله. قال ابن عبد البر : وكذلك ناولنيه وأجازه لي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الوهراني. عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك عن عبد الله بن أحمد بن حنبل». ثم ذكر ابن خير طرقا أخرى روى المنسد منها وكلها أندلسية، ثم ذكر فائدة تتعلق بعلل المسند وقال : قال أبو علي : نقلته من أصل القاضي ابن فطيس في المسند لابن حنبل» (66).

وكل ما ذكر يؤكد أن «مسند أحمد» كان مشهورا ومتداولا بالأندلس جدا. فلا أدري كيف لم ينقل منه عبد الحق حرفا واحدا. اللهم إلا إن كان كتب كتابه ببجاية كما تقدمت اشارة الغبريني إلى شيء من ذلك أو تونس. وأستبعد أن لا يكون دخلهما المسند في وقته.

تنبيه : على اقحام ذكر المسند في النسخة المصرية من كتاب ابن القطان. لما ذكر عبد الحق من طريق ابن عبد البر : حديث عمر في نوم الجنب. وتعقبه ابن القطان بأنه موجود في مسند البزار وهو أولى بالنقل عنه من كتاب ابن عبد البر قال : «فان قيل : الذي احتاج هو فيه إلى التنزل إلى أبي عمر : الامر بغسل الذكر، وليس كذلك في حديث البزار قلنا هو انما ساق الحديث لمكان زيادة الوضوء مجملا غير مبين. وذكره الطبري وابن حنبل في مسنده»(67).

والعبارة الأخيرة «وذكره الطبري وابن حنبل في مسنده» غير موجودة في نسخة مكتبة القرويين التي قرئت على المؤلف.

وقد كتب الناسخ عبارة متصلة بالجملة المذكورة في النسخة المصرية. غير مفهومة ولا واضحة، وبإمعان النظر اتضح أنه نفى ان تكون العبارة من كلام ابن القطان. والعبارة هي «هذا اللحق كان مخرجا اليه محرفا عليه غير مصحح»

66) فهرست ابن خير 39) 140.

67) الوهم والايهام 1 / 83.

وحيث لا لحق ولا تخريج في الكلام ظهر أنه يقصد العبارة الأخيرة. وأنها كانت مكتوبة بهامش النسخة من أحد القراء فإدماجها الناسخ في الصلب.

وكيفما كان الحال فعبارة «أحمد في مسنده» ليست من كلام ابن القطان. وهناك أكثر من دليل على عدم مشاهدة عبد الحق وابن القطان لمسند أحمد وهذا مثال واحد يمكن أن يعثر على عشرات منه.

جرى عمل المحدثين وعرفهم على أنه إذا كان حديث في مسند أحمد وقع الاكتفاء بوجوده فيه فاذا كان في غيره من كتب السنن والمسانيد ولم يشاءوا أن ينسبوه إليه فلا ضير عليهم. ولكن اذا نسبوه إلى أحد الكتب مع وجوده في المسند دون التنصيص عليه عد ذلك عيبا وخروجا على المألوف وجهلا في الناسب. فاذا كان في أحد الصحيحين ولا مناص من عزو الحديث إليهما باعتبار انتخابهما للصحيح. بدئ بذكر المسند أولا ثم يأتي البخاري أو مسلم أو هما معا بعده. وهذا هو عرف المحدثين وما جرى به عملهم. حتى قالوا في معرض ثنائهم على مسند أحمد : أن الحديث إذا كان فيه اكتفى به عن غيره.

وقد ذكر عبد الحق من طريق النسائي عن قيس بن عاصم أنه اسلم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يغتسل بماء وسدر قال : وذكره الترمذي وقال فيه حسن(68).

وعقب ابن القطان :

«وهو حديث منقطع الإسناد عند النسائي، وذلك أنه عنده من رواية سفيان الثوري عن الأغر وهو ابن الصباح عن خلفية بن حصين عن قيس بن عاصم رواه عنده عن سفيان : يحيى بن سعيد، ورواه أبو داود عن يحيى بن كثير عن سفيان بهذا الإسناد أيضا . وقد زيد بينهما واحد أعني بين خلفية بن حصين وقيس بن عاصم. قال أبو علي بن السكن في كتابه في السنن عن محمد بن يوسف هو الفربري عن البخاري عن علي بن خشرم عن وكيع عن سفيان عن خلفية بن

68) الأحكام 1 / 90.

حصين عن أبيه عن جده قيس ابن عاصم أنه قال : أسلمت فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن اغتسل بماء وسدر، ثم قال : هكذا رواه وكيع مجودا عن أبيه عن جده. ويحيى بن سعيد وجماعة رووه عن سفيان ولم يذكروا أباه. انتهى كلام أبي علي » (69)

مع أن الحديث موجود بالطريقين طريق سفيان المنقطعة وطريق وكيع المتصلة في مسند قيس بن عاصم من مسند أحمد(70). فلو أن ابن القطان رآه، لما عدل عنه إلى «سنن سعيد بن السكن» ، ولو أن عبد الحق وقف عليه، لعزا الحديث اليه قبل الترمذي والنسائي، وهكذا نجد في عشرات الأمثلة. وكثرة كاثرة من الأحاديث التي نسبها عبد الحق إلى كتب السنن. هي موجودة في «المسند». منها ما أخرجوها من طريقه. ومنها ما أخرجوها من طرق أخرى. كما أن ابن القطان كثيرا ما توقف في تصحيح أحاديث لو رأى أسانيدها في «المسند» لما أحجم عن تصحيحها .

ومن الأصول التي لم ينقل عنها واحد منهما :

«المستدرك على الصحيحين» للحاكم. رغم ان ابن القطان ينقل عن «معرفة علوم الحديث» له. ويظهر أن «المستدرك» لم يكن معروفا بهذه الديار في عصرهما . وكذلك كتب المستخرجات على الصحيحين وغيرهما . ما عدا «مستخرج» محمد بن عبد الملك أيمن الأندلسي على «سنن أبي داود» فإن ابن القطان ينقل منه.

وكذلك «صحيحا ابن خزيمة وابن حبان» لا ذكر لهما في كتابيهما . و«معاجم» الطبراني الثلاثة.

و «الحلية» ، أبي نعيم لم يرياه. وقد تقدم أن عبد الحق نقل منه حديثا بوساطة.

---

69) الوهم والإيهام 1 / 99.

70) انظر « مسند أحمد » 61/5.

ابن القطان لم ينقل على القاضي عياض :

والغريب العجيب هو أن ابن القطان لم ينقل عن القاضي عياض حرفا واحدا من أي كتاب من كتبه. رغم وجود ما يستدعي النقل عنه وخاصة من كتاب «المشارق» . فهل يكون سبب ذلك سياسيا باعتبار تشيع القاضي عياض للمرابطين. وعدم اعترافه بسلطة الموحدين – كما قيل –. فخاف ابن القطان على نفسه (وهوالمقرب المكين عند الموحدين) ان يعترف بعلم القاضي عياض ؟ على كل حال. هذه المسألة تلفت النظر، وتحتاج إلى بحث. والله أعلم.

المبحث الرابع

وظيفة المحدث في نظر ابن القطان

مهمة المحدث في نظر ابن القطان، كما تقيد بها في هذا الكتاب. تقتصر على :

أ) البحث في إسناد الحديث لقبوله أو رده.

ب) توثيق لفظ الحديث. وتحديد الزائد والناقص من الالفاظ والحروف. وربطه براويه وما عدا ذلك مما يستفاد من الحديث فليس من وظيفة المحدث. فاذا حاول البحث في معنى الحديث أو رجح حديثا اكتملت شروط قبوله على آخر مثله، أو حاول التوفيق والجمع بينهما. عد متجاوزا لوظيفته، وعيب بذلك.

وعليهذا فمهمة المحدث تنحصر في جهتين من النظر.

الجهة الأولى :

النظر في الأسانيد من حيث الرواة، وطرق تحملهم وأدائهم واتصال الأسانيد أو انقطاعها.

والجهة الثانية :

توثيق المتون وأداؤها محررة دون نقص أو زيادة أو أدنى تصرف فان وجد في الحديث زيادة أو نقص بسبب تعدد رواته وجب نسبة كل لفظ إلى راويه. وإرجاع كل حرف إلى صاحبه. مع التحري البالغ والدقة المتناهية في ذلك. وكل تساهل في نسبة حرف واحد إلى غير قائله، يعتبر نقصا في أداء المحدث وإخلالا بوظيفته. يستحق من أجل ذلك الانتقاد والتشهير، ولو كان إمام الأئمة.

فإذا قام المحدث بمهمته وصح عنده الحديث. سلمه محررا موثقا إلى الفقيه أو الأصولي أو المتكلم الخ، وابتعد هو عن الساحة من حيث هو محدث. فإن كان مشاركا في فن من الفنون الأخرى بحث في معنى الحديث آنذاك من جهة تخصصه الآخر، لا من جهة كونه محدثا.

ويجب على المحدث وهو ينظر في الجهتين المذكورتين ان يراعي الاعتبارات التالية :

1) أن لا يقلد أحدا كائنا من كان في رأيه ونظره الخاص، بل يأخذ روايات الثقات ويفحصها ويقارن بينها ويستوعب الأقوال المتعارضة ثم يكون حكمه حسب القواعد والاصطلاحات المتواضع عليها. ولا يهمه بعد ذلك إن أصاب أو أخطأ.

2) أن يرجع إلى المصادر الأصلية ويقتبس الأقوال من معادنها ما أمكنه ذلك.

3) أن تكون هذه المصادر محققة ومقابلة على نسخ متعددة ما وجد إلى ذلك سبيلا.

4) كل قول لا يتصل له به إسناد يطرحه ويعتبره لاغيا ولا يجوز له أن يبني عليه حكما. فاذا قال الدارقطني مثلا : قال البخاري : كذا أو قال ابن معين كذا دون أن يسنده إليهما فلا عبرة بذلك الكلام.

5) تجب دراسة كل إسناد على حدة، والبحث في رجاله وما قيل فيهم. ولا يجوز جمع أسانيد متعددة لحديث واحد والحكم عليها مجتمعة. لأن لكل إسناد حيثياته الخاصة به.

6) كل حديث لا يعرف جميع رجال إسناده معرفة تامة يجب التوقف عن الحكم عليه.

7) أصول السنة المسندة التي جمعها الأئمة الحفاظ الثقات كلها متساوية في وجوب خضوعها للنقد والبحث عن رجالها وصحيحا البخاري ومسلم شأنهما في ذلك شأن غيرهما في هذا،فإذا وجد في أحدهما رجل ضعيف طرح حديثه، ولا معنى لترك حديث رجل اذا كان في أحد السنن وقبوله اذا كان في أحد الصحيحين.

8) ما يفعله كبار المحدثين من دمج الأسانيد المتعددة مع الالفاظ وعدم تعيين كل لفظ ورده إلى إسناده،واعتناؤهم بجمع الطرق دون اعتنائهم بتعيين

ألفاظ تلك الطرق وتحديدها هو غلط منهم وعيب كبير في تصرفهم درجوا عليه، وما كان ينبغي لهم ذلك.

9) إذا صح عنده لفظ حديث وجب عليه أن ينقله كما هو، وافق مذهبه ورأيه أو لم يوافق. فهم معناه أو لم يفهمه،وقد لا يفهمه هو ويفتح على غيره في فهمه.

10) إذا فهم معنى حديث وأراد نقله بالمعنى وجب عليه أن يأتي بلفظ مرادف للذي ترك ولا بد.

11) ما تواطؤوا عليه من التفريق بين أحاديث الاحكام وأحاديث الفضائل هو تواطؤ على خطا فما يعتقده أحدهم فضيلة قد يستخرج غيره منه حكما. ولذلك يجب وزن الاحاديث كلها بميزان واحد.

هذا مذهب ابن القطان ورأيه في وظيفة المحدث. وهو ما طبقه في هذا الكتاب وسار عليه في أبحاثه. وسيأتي الكثير من تطبيقاته أثناء البحث. ولكن لا بأس من الاشارة إلى بعض ما افصح عنه من ذلك في العبارات التالية:

1) قال عبد الحق: «أبو داود عن قارظ عن أبي غطفان عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثا.

قارظ هو ابن أبي شيبة وهو لا بأس به، والصحيح ما تقدم من الأمر بالوتر في الاستنثار» (71).

يشير عبد الحق إلى ما تقدم له في نفس الصفحة من عند «مسلم عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاثا... وقال البخاري: إذا استيقظ من نومه فتوضأ...».

فهو قد رجح ما في الصحيحين على ما في أبي داود مع تساوي الإسنادين في الصحة في نظر ابن القطان حيث اعترض عليه بأن قارظ إبن شيبة اعترف هو بأنه لا بأس به. وأبو غطفان الذي سكت عنه، به أعل الحديث حيث أبرزه قال ابن القطان «أبو غطفان هو ابن طريف المري روى عن أبي هريرة وابن عباس... اخرج له مسلم وقال عباس الدوري: سمعت ابن معين يقول فيه ثقة، قال أبو حاتم: ولا يسأل عن بقية الإسناد فإنهم أئمة».

---

71) الأحكام 63/1.

فقد تجاوز عبد الحق مهمة المحدث حيث حكم على الاول بالصحة وعلى الثاني بالضعف في قوله : «والصحيح ما تقدم من الامر بالوتر في الاستنثار» والإسنادات في درجة واحدة من الصحة. وكون الاول في الصحيحين لا يؤثر شيئا في نظر ابن القطان الذي يخضع أحاديث الصحيحين لنظره ولا يخضع لهما. ولذلك ختم كلامه عن هذا الحديث بقوله :

«ووظيفة المحدث النظر في الأسانيد من حيث الرواة والاتصال والانقطاع فاما معارضة هذا المتن ذلك الآخر، وأشباه هذا فليس من نظره»(72).

2) بعد أن قال عبد الحق :

«وروى ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن اسرائيل، وأبو كريب عن مصعب بن المقدام عن اسرائيل عن عامر بن شقيق بن حمزة، عن شقيق بن سلمة، قال : رأيت عثمان يتوضأ، فذكر الابتداء بغسل الوجه، قبل المضمضمة والاسنشاق وقال موسى بن هارون : وهذا عندنا وهم. وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن اسرائيل بهذا الإسناد، فبدأ فيه بالمضمضة والاستنشاق، قبل غسل الوجه، وتابع عبد الرحمن بن مهدي علي هذا : أبو غسان مالك بن اسماعيل عن إسرائيل، وهو الصواب. ذكر الحديث والتعليل، أبو الحسن الدارقطني»(73).
وعقب ابن القطان بما يبين فيه أربعة من مهام المحدث :

الاولى : وظيفته.

الثانية : شرط الرواية بالمعنى.

الثالثة : تحذيره من التقليد لأنه يوقعه في الخطأ.

الرابعة : منعه من التصرف فيما لم يفهم.

فقال : «وهو موهم أن الحديث المذكور من رواية ابن نمير، ومصعب بن المقدام عن إسرائيل بتقديم غسل الوجه على المضمضة، والاستنشاق بحيث لا يحتمل، وأن رواية ابن مهدي له عن إسرائيل بتقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه بحيث، لا يحتمل.

72) «الوهم والإيهام» باب التي ضعفها وهي صحيحة، أو حسنة وما أعلها به ليس بعلة 175/2

73) الأحكام ج 1 ورقة 65 ـ 66، وانظر سنن الدارقطني 86/1.

وليس الأمر كذلك، وما الحديث في كتاب الدارقطني من رواية المذكورين مصعب وابن نمير عن اسرائيل الا هكذا : رأيت عثمان يتوضأ فغسل يديه ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا . ومضمض ثلاثا ، واستنشق ثلاثا . وغسل ذراعيه ثلاثا . الحديث.

ورواية ابن مهدي عن إسرائيل، هكذا : فغسل كفيه ثلاثا ، ومضمض واستنشق ثلاثا وغسل وجهه. فما في هذا ما يتناقض، إذ هو بالواو وهي لا ترتب. ولا يخرج من هذا تقديم مضمضة على غسل وجه.

وهبه ذهب إلى أن الواو ترتب، لم يكن له من حيث هو محدث أن يسوي الالفاظ على مذهبه.

وإنما عليه نقلها كما هي عليه، لينظر فيها من تنتهي اليه.

وإن جاز له النقل بالمعنى فبشرط مرادفة اللفظ الذي يأتي به للذي يترك ولا بد. وما أوقعه في هذا إلا تقليد موسى بن هارون الحمال فيما ذكر عنه. فلو قال في اختصاره : فذكر الابتداء بغسل الوجه قبل المضمضة والاستنشاق بالواو كان صوابا ...»(74).

والمؤلف يرد بهذا حتى على الدارقطني الذي أقر موسى بن هارون على خطئه في ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى ولم يهتد للجمع بينهما .

3) ذكر عبد الحق حديث أبي ابن عمارة عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين من غير توقيت. من طريق أبي داود عن يحيى بن أيوب. ونقل قول أبي داود : اختلف في إسناد ه وليس بقوي(75).

وعقب ابن القطان فبين علة الحديث وأن الدارقطني ذكر أيضا الاختلاف في إسناده وأضاف :

« وأما الاختلاف عليه – أي يحيى بن أيوب – الذي أشار أبو داود والدارقطني اليه فيتحصل فيه عنه أربعة أقوال، نذكرها مجملة... وفيه قول خامس. لكنه لما لم يتصل لي سنده لم أجعله مما تحصل فيه...»(76). وسيأتي

74) « الوهم والإيهام » باب ذكر أشياء متفرقة تغيرت عما هي عليه 1 / 44.

75)« الأحكام الوسطى » 1 / 72.

76) « الوهم والإيهام » 1 / 214 « باب التي عللها ولم يبين عللها ».

تفصيل هذه المسألة، مع زيادة بيان لمذهبه في كل كلام غير مسند عند الكلام على أصله في الاعضال والتعليق، في الباب الثالث إن شاء الله.

4) قال عبد الحق :«وقال أبو داود عن عبد الله بن كنانة أرسلني الوليد بن عتبة وكان أمير المدينة إلى ابن عباس أسأله عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء...».

وعقب ابن القطان - كما تقدم قريبا - بما المقصود منه الفقرة الثانية :

« وهذا خطأ فاحش يزداد به في الإسناد من ليس منه بل في الرواة من ليس منهم. وهذا يدل على تسامحه في ايراد أحاديث لا يعرف بعض رجالها ويسكت عنها مصححا لها »(77).

5) ذكرعبد الحق من عند الدارقطني عن الحسن بن دينار قال : نا أبو جعفر المنصور عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجتنبوا من النكاح أربعة. الحديث« ... وعقب ابن القطان» وليس هو كذلك في كتاب الدارقطني بل عن الحسن بن عمارة... وقد ارتبت في هذا في كتابي من الدارقطني فاستظهرت بغيره فرأيت الحسن بن عمارة في كل ما رأيت منها، وفيها نسخ عتق، وكتاب أبي علي الصدفي بخطه كاف في ذلك (78)

وذكر عبد الحق حديث ابن عباس : حين أمر صلى الله عليه وسلم باخراج بني النضير من المدينة، جاءه ناس منهم فقالوا ان لنا ديونا فقال : ضعوا وتعجلوا« من عند العقيلي في» الضعفاء. وقال في إسناده رجل يقال له علي

---

77) الوهم والإيهام 1 / 5.

78) نفس المصدر 1 / 19 وأبو علي الصدفي هو الحافظ الكبير الإمام المتقن الحسين بن محمد بن فيرة الصدفي الأندلسي، استشهد في وقعة كتندة بالأندلس سنة 514. ويعتبر هو وعصريه أبو علي الجياني، أستاذي جيل من المحدثين بالأندلس والمغرب، طاف الصدفي بالمشرق، وحصل نحو مائتي شيخ جمعهم القاضي عياض في معجم ذكر فيه شيوخه وأخبارهم كما قال في « الغنية » ورقة 30، وجمع تلامذته من المغاربة والاندلسيين وغيرهم : الحافظ أبو عبد الله ابن الآبار صاحب التكملة لكتاب الصلة» وغيره. في معجم سماه : معجم أصحاب أبي علي الصدفي وهو مطبوع، وقد اشتهر أبو علي الصدفي بالدقة البالغة والمتناهية في تصحيح الروايات والعناية باختلاف الالفاظ و نسخته من صحيح البخاري التي تقع في سفر واحد بخطه، هي التي اعتمدها الحافظ ابن حجر في فتح الباري وبنى عليها شرحه للبخاري - كما تقدم - وقد أدخل إلى المغرب عدة كتب وأصول حديثية لم تدخل إليه من قبل. منها« سنن الدارقطني. ولذلك جعل ابن القطان نسخته حكما على غيرها من النسخ.

ابن أبي محمد، هذا مجهول، وكذا وقع في كتاب العقيلي على ابن أبي محمد، وقد قابلت هذا الموضع بالنسخة التي بخط أبي علي الجياني من كتاب العقيلي. ووقع في سنن الدارقطني هذا الحديث فقال علي بن محمد. هكذا في كتابه، وكذلك في أصل أبي علي الصدفي الذي بخطه...»(79).

6) وذكر عبد الحق من عند النسائي حديث النضر بن شيبان قال : «قلت لأبي سلمة بن عبد الرحمن حدثني بشيء سمعته عن أبيك الخ في فضل رمضان وفيه : سننت لكم قيامه. وقال : أبو سلمة لم يسمع من أبيه شيئا وضعفوا حديث النضر بن شيبان هذا».

وعقب ان القطان :«... لو كان النضر بن شيبان ثقة تبث سماع أبي سلمة من أبيه لجملة أحاديث يرويها عنه معنعنة. لكنه أعني النضر بي شيبان الحراني ليس بثقة. قال ابن أبي خيثمة سئل عنه ابن معين فقال ليس حديثه بشيء، وذكر البخاري روايته عن أبي سملة عن أبيه فيمن صام رمضان وقامه، ولم يتشاغل منها بما فيها من ذكر سماعه من أبيه أو عدمه، وإنما تشاغل منها بأمر آخر، وهو أن الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري ويحيى ابن أبي كثير رووه عن أبي سلمة فقالوا فيه عن أبي هريرة لا عن أبيه، قال البخاري وهو أصح.

وهذا عندي من ذلك الباب الذي جرت عادتهم بالتسامح فيه من جمع الطرق، وضرب بعضها ببعض من غير تعيين لفظ لطريق منها.

وفي الحقيقة ليس كذلك. فإن الذي روى هؤلاء، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ليس فيه وسننت لكم قيامه، وإنما روى اللفظ المذكور عنه عن أبيه. وهكذا أيضا فعل الدارقطني في كتاب «العلل» ذكر أن الزهري قال فيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة إلا أنه تحرز فقال : ولم يذكر فيه سننت لكم قيامه، فكان هذا من الدارقطني أصوب...»(80).

وسيأتي لهذا الذي يعتبره ابن القطان مهمة المحدث التي يجب عليه أن يقف عندها،ولا يتجاوزها، وأن يؤديها باتقان ومهارة، ذكر كثير فيما يستقبل بأذن الله.

---

79) الوهم والإيهام 1 / 170.

80) نفس المصدر 1 / 242.

الفصل الرابع
المؤلفات حول كتاب ابن القطان

المبحث الأول : التعقبات عليه

أولا : تعقبات ابن المواق

ثانيا : تعقبات ابن رشيد

ثالثا : جمع ابن عبد الملك بين كتب عبد الحق وابن القطان وابن المواق

المبحث الثاني : تلخيصات الكتاب

أولا : تلخيص الحافظ الذهبي

ثانيا تلخيص الحافظ العراقي.

المبحث الأول

التعقبات عليه

أولا : تعبات ابن المواق

وتقدم التعريف بالحافظ أبي عبد الله بن المواق، المراكشي تلميذ ابن القطان في ترجمته، وذكر تلاميذه.

واسم الكتاب كما تقدمت الإشارة إليه هناك.

« المآخذ الحفال السامية. عن مآخذ الإهمال، في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام، من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال»(1).

قال ابن عبد الملك عن تعقب ابن المواق هذا : «ظهر فيه إدراكه ونبله ومعرفته بصناعة الحديث، واستقلاله بعلومه،وإشرافه على علله وأطرافه، وتيقظه وبراعة نقده واستدراكه»(2).

وقال عنه في« الرسالة المستطرفة» :

« ظهر فيه – كما قاله الشيخ القصار– إدراكه ونبله وبراعة نقده، إلا أنه تولى تخريج بعضه من المبيضة. ثم اخترمته المنية. ولم يبلغ من تكميله الأمنية»(3).

وقد أخرج الكتاب من مسودته وأكمله، وأضاف إليه زيادات وتتمات : ابن عبد الملك المراكشي، صاحب« النيل والتكملة» وابن رشيد السبتي.

1) « الرسالة المستطرفة » ص 187. وما كتبه الأستاذ إبراهيم الكتاني على القطعة التي عثر عليها من الجمع بين تعقب ابن المواق وابن رشيد نقلا عن الجزء الخامس من « رحلة ابن رشيد » « ملء العيبة ».

2) « الإعلام بمن حل مراكش » 3 / 141 نقلا عن ابن عبد الملك.

3) المستطرفة 187.

ثانيا : تعقبات ابن رشيد :

وهو الحافظ الرحالة أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر الفهري من أهل سبتة، يعرف بابن رشيد.

ولد بسبتة سنة 657، وقام برحلته الشهيرة إلى المشرق، حيث استكثر من الشيوخ والأسمعة في سنة 683. وتوفي بفاس سنة 721.

وصفه ابن فهد في ذيل« طبقات الحفاظ» بالإمام العلامة الحافظ أبو عبد الله عالم المغرب »(4).

وفي« طبقات الحفاظ للسيوطي».

« الإمام المحدث ذو الفنون» ونقل عن ابن حجر قوله :« طلب الحديث فمهر فيه»(5) وتوسع الشيخ التعارجي في ترجمته، وصدرها بقوله :

« الخطيب المحدث المتبحر في علوم الرواية والإسناد ، وصفه ابن خلدون في« العبر» بكبير مشيخة المغرب، وسيد أهله شيخ المحدثين الرحالة»(6). وقد استوعب ترجمته وذكر مؤلفاته : الدكتور محمد الحبيب بلخوجة في تقديمه للكتابين اللذين طبعهما له، وهما :«إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح». والسنن الأبين، والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن :(7)

ومن أشهر مؤلفاته رحلته :« ملء العيبة. فيما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة» في 6 مجلدات، وقفت قديما بمعهد بمولاي المهدي بتطوان. على مصورته عن مكتبة الإسكوريال. ولم تسمح الظروف بقراءته بعد. وقد طبع الدكتور بلخوجة أجزاء منه مؤخرا . وفيها رأيت نقله عن مسند أحمد. وقد قال الحافظ ابن حجر عن رحلته :« فيه من الفوائد الشيء الكثير وقفت عليه وانتخبت منه»(8) وقال الحافظ السيوطي الذي ترجمه أيضا في« بغية الوعاة» : عن

---

4) لحظ الاحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد ص 97.

5) طبقات الحفاظ للسيوطي ص 524.

6) الاعلام بمن حل مراكش 3 / 250.

7) طبع الدار التونسية للنشر. الأول بدون تاريخ. والثاني 1977/1397.

8) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 4 / 111.

رحلته» وقفت عليها بمكة وعلقت منها فوائد، واستفدت منها الحديث المسلسل بالنحاة»(9).

وكتاب« ترجمان التراجم» بين فيه مقاصد البخاري في تراجم أبوابه. قال ابن حجر :

« وقفت على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التراجم. لأبي عبد الله ابن رشيد السبتي يشتمل على هذا المقصد. ووصل فيه إلى كتاب الصيام. ولو تم كان في غاية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه»(10).

وعمل ابن رشيد بالنسبة إلى كتاب ابن المواق هو- كما تقدم- تبييضه وتتميمه، قال في «المستطرفة» عن كتاب ابن المواق :

« فتولى تكميل تخريجه مع زيادة تتمات، وكتب ما تركه المؤلف بياضا : أبو عبد الله... ابن رشيد...»(11).

وقد عثر الاستاذ الباحث الشيخ محمد إبراهيم الكتاني رئيس قسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط. على قطعة يفترض أنها من كتاب ابن رشيد هذا. وصورها وسمح لي- شكر الله سعيه، وأجزل له المثوبة- بتصويرها.

وقد كتب على واجهة القطعة التي عثر عليها ما يلي :

« السفر الأول من كتاب (بغية النقاد النقلة، فيما أخل به كتاب البيان، أو أغفله، أو ألم به فما تممه، ولأكمله).

وسماه ابن رشيد في الجزء الخامس من رحلته (ملء العيبة) : (المآخذ الحفال)... مما تولى تعليقه الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن الإمام أبن يحيى بن المواق رحمه الله. على كتاب (بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام) الذي صنفه المحدث الحافظ أبو الحسن بن القطان،وتولى ابن المواق

9) طبقات الحفاظ 525.

10) مقدمة فتح الباري ص 12. 2/ المستطرفة 178.

11) المسطرفة 178

– رحمه الله– تخريج بعضه من المبيضة، ثم اخترمته المنية، ولم يبلغ من تكميله الأمنية، فتوليت تكميل تخريجه مع زيادة تتمات، وكتب ما تركه المؤلف بياضا، والله ينفع بذلك.

الإسكوريال رقم 1680 الجزء الخامس. ظهر الورقة العاشرة، ووجه الورقة 11».

هذا ما كتبه الأستاذ الكتاني على واجهة القطعة.

وواضح أن «المآخذ الحفال...» هو اسم كتاب ابن المواق. أما تكملة ابن رشيد، فيمكن أن يكون اسمها :« بغية النقاد النقلة» كما أثبته الأستاذ، إلا أنه تقدم في ترجمة ابن المواق في تلامذة ابن القطان. أن له كتابا اسمه «بغية النقاد، في أصول الحديث»، ينقل منه الحافظ العراقي، وذكره له صاحب «كشف الظنون»، ويبعد أن يسمي ابن رشيد كتابه هذا باسم كتاب لمؤلف الأصل، إذ أن ذلك سيوقع في الخلط بينه وبين ابن المواق، اللهم إلا إن كان لا يعلم أن لابن المواق كتابا بهذا الاسم. على أن المهم هنا، هو أنه لا يمكن الجزم بأن القطعة المعثور عليها هي من كتاب ابن رشيد، إذ يمكن أن تكون من كتاب ابن عبد الملك الذي قام بنفس العمل أيضا بالنسبة إلى كتاب ابن القطان، كما سيأتي قريبا. وليس في القطعة المعثور عليها ما يحمل على القطع بأنها لأحدهما. وإنما يترجح ذلك – فقط– من خارجها وذلك : وصف ابن عبد الملك – الآتي– لكتابه، فإنه يخالف منهج القطعة المعثور عليها وهو– وحده – ما يرجح أنها من كتاب ابن رشيد.

والقطعة تقع في 50 ورقة، مائة صفحة، بخط مغربي عادي، والصفحة نحو 25 سطرا، ويظهر أن المؤلف حافظ على تبويب ابن القطان، حيث يأتي بصورة أبوابه، ثم يعقب على ما انتقده منها، وزاد أبوابا اقتضاها منهجه، حيث يقول في ورقة 10 :

« وسنذكر هذا الحديث في «باب المدرج في النقل من جملة الأبواب التي أضفناها إلى الكتاب لأمر اعترى فيه من ذلك القبيل. إن شاء الله».

وتتخلل الأبواب فصول كما في ورقة 43 :

« فصل : قال محمد، وفقه الله»(12).

وقد أدمج المؤلف كلام عبد الحق، وابن القطان، وابن المواق ثم رمز لعبد الحق بـ ق ولابن القطان بـ ع الحرف الأول من اسمه : علي. ولابن المواق بـ م.

فهو يبدأ أولا بكلام عبد الحق، ثم يردفه بكلام ابن القطان، ويعقب عليه بكلام ابن المواق، ثم يأتي بتعقيبه إن كان له تعقيب على كلام ابن المواق.

وأحيانا يأتي بتعقيب ابن المواق، وتعقيبه هو على عبد الحق مباشرة، دون ذكر كلام ابن القطان، وذلك الغالب على القطعة الموجودة .

وأحيانا يعقب على كلام عبد الحق وابن القطان : دون ذكر لابن المواق،كما في ورقة 43.

« فصل قال محمد وفقه الله : نذكر في هذا الفصل ما تيسر مما وقع لكل واحد منهما (يعنى عبد الحق وابن القطان) من الأقوال المعزوة إلى غير قائلها. فإن هذا الباب بها أولى من غيره، ولم أر أن أكتبها مع الأحاديث غير مميزة عنها، لانها ليست منها. وقد ذكر ع (أي ابن القطان) شيئا من هذا الجنس في هذا الباب وغيره».

والملاحظ أنه لا يعرف عنوان الباب الذي تشتمل عليه القطعة إذ يظهر أنها كلها من باب واحد. وإنما تشتمل على فصول، وهي :

« فصل في الإخلال الواقع لهما في هذا الباب» ورقة 16.

« فصل في الإخلال الواقع عند ع من جنس ما تعقبه في هذا الباب». ورقة 18.

« فصل في الإغفال من هذا الباب» ورقة 29.

« فصل قال محمد وفقه الله : نذكر في هذا الفصل ما تيسر مما وقع لكل

---

12) الملاحظ أن كلا من ابن رشيد وابن عبد الملك اسمه محمد.

واحد منهما من الأقوال المعزوة إلى غير قائلها» ورقة 43. والظاهر أن الباب يرجع إلى الوهم في النقل، مثل الزيادة في الأسانيد أو النقص منها. أو نسبة الكلام إلى غير قائله ونحو هذا. وليس إلى الإيهامات الواقعة في النظر. وعلى هذا يترجح أن القطعة هي من الجزء الأول، كما أثبت الأستاذ إبراهيم الكتاني. وأن الكتاب يشتمل على أجزاء.

ويمكن الإتيان بنموذجين، الأول لمناقشة ابن المواق عبد الحق وابن القطان والثاني، لمناقشة ابن رشيد وابن المواق لهما أيضا.

النموذج الأول :« فصل في الإخلال الواقع لهما من هذا الباب، من ذلك أن (عبد الحق) ذكر من طريق أبي أحمد، هكذا : من حديث عباد بن منصور الناجي. عن أيوب السختياني عن أنس قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق الميتاء التي تؤتى من كل مكان، إذا استأذن أهله فيه. بأن عرضه سبع أذرع الحديث(13). قال م (ابن المواق) فذكر ع (ابن القطان) نقد هذا الحديث في باب الأحاديث المسكوت عنها، المذكورة بقطع من أسانيدها(14)، فأتى به كما هو عند ق، وتكلم في عباد بن منصور(15)، ولم يعرض لهذا الوهم الذي نبينه الآن إن شاء الله.

فشملهما فيه الوهم بنقص راو فيما بين أنس بن مالك وأيوب السختياني لنما تصح له رؤية أنس، فأما السماع منه فلا، ولو كان قد سمع منه لكان هذا الحديث مما رواه عنه بوساطة أبي قلابة، ويكفي في ذلك أنه في الموضع الذي نقله منه كذلك، قال أبو أحمد بن عدي : نا علي بن العباس، قال : نا علي بن سعيد الكندي قال : نا عبد الرحيم، عن عباد بن منصور الناجي، عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أنس قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

13) الأحكام. نسخة الخزانة الملكية المتمم بها نسخة مراكش ص 271 باب في احياء الموات والغراسة والمزارعة وكراء الأرض وما يتعلق بذلك.

14) بيان الوهم والايهام 2 / 117.

15) قال الذهبي في ترجمة عباد بن منصور من« الميزان» 2 / 376 : «وقال أبو الحسن ابن القطان : قد أثبت عليه يحيى بن سعيد القدر مع حسن رأيه فيه وتوثيقه له ».

في الطريق الميتاء التي تؤتى من كل مكان، إذا استأذن أهله فيه بأن عرضه سبع أذرع. وقضى في الشعاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أحطتم عليه وأعلمتموه فهو لكم. وما لم يحط عليه فهو لله ورسوله»(16).

والملاحظ أن الغلط وقع من عبد الحق بحذفه أبا قلابة من السند. وكذلك الحديث في نسخة الخزانة الملكية من «الأحكام» : أيوب عن أنس. والدرك على ابن القطان، إنما هو في عدم انتباهه للنقص الواقع في السند من عبد الحق.

النموذج الثاني :« وذكر (عبد الحق) من طريق أبي داود هكذا : عن عرفجة بن أسعد، أنه قطع أنفه يوم الكلاب، فاتخذ أنفا من ورق فأنتن عليه فأمره النبي صلي الله عليه وسلم أن يتخذ أنفا من ذهب(17). فذكر ع (ابن القطان) هذا الحديث في باب الأحاديث المصححة بالسكوت عنها وليست بصحيحة(18) للكلام في بعض رواته(19) فنقله كما نقله ق (عبد الحق) سواء. ولم يتثبت لما وقع فيه من الزيادة في إسناد ه على الوهم. بل تابعه على ذلك، وهو حديث ذكره أبو داود مرسلا هكذا : نا موسى بن اسماعيل، ومحمد بن عبد الله الخزاعي المعنى قالا : نا أبو الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرفجة ابن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب، فذكر الحديث مرسلا، فإن عبد الرحمن بن طرفة تابعي لم يشاهد القصة، ولم يذكر من حدثه، فبقي الحديث مرسلا. فقولهما عن عرفجة زيادة في الإسناد وقعت على الوهم، بحيث صيرت الحديث متصلا، وهو مرسل. وقد نبه أبو علي بن السكن الحافظ على ذلك، فذكر الحديث من رواية علي بن الجعد وأبي نصر التمار عن أبي الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة أن عرفجة أصيب أنفه. قال فذكر الحديث مرسلا، ولم يقولا عن عرفجة.

---

16) ورقة 16 = 17 من القطعة.

17) أورده أبو داود في كتاب الخاتم باب ما جاء في ربط الإنسان بالذهب 4 / 92 وأخرجه أيضا الترمذي في اللباس، والنسائي في الزينة.

18) الوهم والإيهام 2 / 84.

19) هما أبو الأشهب وعبد الرحمن بن طرفة اللذان أورده أبو داود من طريقهما.

قال م (ابن المواق) هذا نص كلام ابن السكن، وهو أمر بين لاخلاف بين أهل التمييز من أهل هذا الشأن في انقطاع ما يروى كذلك وإرساله، إذا علم أن الراوي لم يدرك زمان القصة، كما في هذا الحديث والذي قبله.

وقد اعتمد ع (ابن القطان) هذا في غير حديث، من ذلك حديث عكرمة أن أم حبيبة استحيضت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تتبين أيام أقرائها. فإنه ذكره في المدرك الثالث، من مدارك الانقطاع في الأحاديث، واعتمد في انقطاعه ما اعتمدناه في هذا والذي قبله، وما يأتي من مثل ذلك. وكذلك عمل في حديث آخر : العوض على تعليم القرآن. ذكره في باب ما أعله، ولم يبين علته، وهو أصوب عمليه. فاعلمه. واعتبره ق (عبد الحق) كذلك في حديث محمد بن عمرو بن سعيد بن العاصي أن بني سعيد بن العاصي كان لهم غلام فأعتق الحديث، لأنه قال بعده : هذا منقطع لأن محمد بن عمرو بن سعيد لم يذكر من حدثه. فكان هذا صوابا »(20).

ثم نأتي إلى الإحالات على الأبواب كما تقدم في منهج ابن القطان، فنجد هذا المثال : وهو يعطي لمحة عن منهج ابن المواق وابن رشيد :

« وذكر (عبد الحق) من طريق الدارقطني عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس على من خلف الإمام سهو. الحديث. ثم قال إسناد ه ضعيف فيه خارجة بن مصعب عن أبي الحسين المدني(21).

هكذا ذكر ق هذا الحديث ووهم فيه. وإنما الحديث من رواية عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، لامن رواية أبيه رواه الدارقطني من حديث خارجة بن مصعب عن أبي الحسين المدني عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. فظن أبو محمد أنه من رواية عبد الله بن عمر عن أبيه.

وقول أبي محمد في تعليل هذا الحديث : إسناده ضعيف إلى آخر قوله

---

20) ورقة 2/1 من القطعة.

21) الأحكام 3 / 16.

مما لم يبين علته اذ لم يشرح حال أبي الحسين وخارحة، وسنذكر ما أجمل من أمرها في الباب المعقود لذلك.

وذكر من طريق أبي أحمد ما هذا نصه : من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الجماعة على من سمع الأذان، ثم قال : هذا يرويه محمد بن سعيد المصلوب وقد تقدم ذكره. قال م (ابن المواق) :

هذا ما ذكر وفيه أوهام أربعة. واحد منها لهذا الباب، وهو قوله من حديث ابن عمر، فإنه غلط، والصواب من حديث ابن عمرو. وعلى الصواب وقع عند أبي أحمد. وسترى ما اعتراه فيه في باب ما أعله برجال. وترك مثلهم أو أضعف أو مجهولا لا يعرف إن شاء الله.

وذكر من طريق مسلم حديث سفيان عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج. الحديث ثم قال : وكذلك رواه مالك وابن جريج وغيرهما من الثقات. كما رواه سفيان. هكذا ذكره، وهو وهم، فإن رواية مالك وابن جريج، ليست عن العلاء عن أبيه، وإنما هي عن العلاء عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة عن أبي هريرة(22) وسيأتي هذا مشروحا في باب ما أغفل نسبته فإن الكلام عليه مستوفي وقع مني هنالك»(23).

ثالثا : جمع ابن عبد المالك بين كتب عبد الحق وابن القطان وابن المواق.

قال الشيخ التعارجي في ترجمة ابن عبد الملك :

« محمد بن محمد بن عبد الملك بن سعيد الأنصاري الأوسي. الإمام العلامة الأوحد المصنف الأديب المفتي، الفقيه المقرىء المؤرخ، الحافظ المفيد

---

22) نص ما في الموطا تحت عنوان : القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة : حدثني يحيى عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أنه سمع أبا السائب مولى هشام بن زهرة يقول : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج، هي خداج غير تام...» الموطأ مع تنوير الحوالك 1 / 80 نشر دار الفكر ببيروت.

23) ورقة 30-31 من القطعة.

أبو عبد الله قاضي الجماعة بمراكش»(24). ويشتهر بابن الدهاق، وتوفي بمراكش سنة 703.

وقال ابن الزبير :

« ألف كتابا جمع فيه بين كتابي ابن القطان وابن المواق على كتاب «الأحكام» لعبد الحق، مع زيادات نبيلة من قبله. وكتابه المسمى بالذيل والتكملة...»(25).

وفي «رحلة العبدري» في ترجمة ابن دقيق العيد. يقول العبدري عن ابن دقيق العيد :« وفي أول ما رأيته قال لي : كان عندكم بمراكش رجل فاضل، فقلت له من هو ؟ فقال : أبو الحسن بن القطان، وذكر كتابه «الوهم والإيهام» وأثنى عليه. وذكرت له تعقب ابن المواق عليه، وأنه تركه في مسودته، فعاني إخراجه صاحبنا الفقيه الأديب الأوحد أبو عبد الله بن عبد الملك – حفظه الله تعالى – فقال لي : ومن هذا الرجل ؟ فعرفته به وبما حضر من تحليته. وما أذكر من تقاييده وفي جملتها تذييله على كتاب الصلة لابن بشكوال، وأنه كتاب متقن مفيد فعجب من ذلك، وكتب ما أمليته عليه منه...»(26).

وعلى كل حال، فقد قال ابن عبد الملك عن كتابه هذا :

« وقد عنيت بالجمع بين هذين الكتابين (كتاب ابن القطان وكتاب ابن المواق) مضافين إلى سائر أحاديث «الأحكام»، وعلى ترتيبها وتكميل ما نقص منها، فصار كتابي هذا من أنفع المصنفات وأغزرها فائدة، حتى لو قلت إنه لم يؤلف في بابه مثله لم أبعد، والله ينفع بالنية في ذلك»(27).

---

24) الإعلام بمن حل مراكش 3 / 240.

25) تقدمة الدكتور إحسان عباس لبقية السفر الرابع من «الذيل والتكملة» نقلا عن صلة الصلة المخطوط بالقاهرة حرف د

26) رحلة العبدري ص 140 ط جامعة محمد الخامس بتحقيق محمد الفاسي سنة 1968.

27) الإعلام بمن حل مراكش 3 / 142 نقلا عن ابن عبد الملك.

وكلام ابن عبد الملك هذا مما يستأنس به، لكون القطعة السابقة هي لابن رشيد. إذ ليس فيها ما يشعر بإضافة سائر أحاديث الأحكام وترتيبها،فليس فيها من الأحاديث إلا ما ينتقد فقط. كما أنه ليس فيها من كلام ابن القطان إلا ما ينتقد. وكلام ابن عبد الملك هذا يفيد أنه قام بعمل ضخم،إذ ضم كتاب «الأحكام» كله. إلى كتاب «بيان الوهم والإيهام» كله. إلى كتاب ابن المواق. كما تفيده عبارة« الجمع» والله أعلم.

المبحث الثاني

تلخيصات للكتاب

وقبل الكلام على تلخيصات الكتاب تنبغي الإشارة إلى أنه تقدم عند ذكر صعوبة الاستفادة منه : أن صدر الدين بن المرحل والحافظ مغلطاي قاما بترتيبه.

أولا : تلخيص الحافظ الذهبي.

وفي المكتبة الظاهرية بدمشق. مختصر لهذا التلخيص بالغ الاختصار والإجحاف. بل هو مختصر لجزء من هذا التلخيص فقط. إذ كتب المختصر في آخره ما نصه :

« قال الشيخ أبو عبد الله الذهبي : فرغنا من ترتيب ما وجدناه في الكتاب بالترتيب الصناعي. بقي علينا أن نذكر جميع ما ذكره في الأبواب ذكرا مختصرا مرتبا على نسق المؤلف ليسهل تتبعه... فرغ من كتابته العبد الفقير إلى الله تعإلى محمد بن عبد الله بن الصدفي بن منجا الحنبلي. اللهم اغفر له...».

وقد نسخت هذا المختصر في نحو 23 صفحة في دفتر عادي، وهو يأتي بكلام ابن القطان مقتضبا، ثم يعقب عليه باقتضاب أيضا مثل قوله :

« حديث عائشة في قيامه عليه السلام في رمضان بالناس. زاد في طريق : ولو كتب عليكم ما قمتم به، فهذا من حديث زيد بن ثابت وما هو في مسلم. وإنما هو بلفظ آخر».

ثم قال الذهبي : قلت : بل هو في مسلم.

«حديث المسيب بن حزن : لما حضرت أبا طالب الوفاة. فالمسيب من مسلمة الفتح، ولم يشاهد القصة».

وعقب الذهبي :«قلت مراسيل الصحابة حجة». وهكذا سار على هذا النمط إلا في الكلام على هشام بن عروة، حيث انتقد الذهبي ابن القطان انتقادا مرا. إذ قال :

«قال ابن القطان. وكذلك عده (أي عبد الحق) المختلطين. وإن سهيلا وهشام بن عروة لمنهم. لأنهما تغيرا . فسكت عنهما . إذ كان من الصحيحين أو من مصحح الترمذي. قلت : فاتتك نكتة، فإنك صحفي، ما جالست أصحاب الحديث، أعاقل يعد هشام بن عروة من المختلطين ؟ أعظم الله أجرنا فيك»(28).

وعلى كل حال فكتاب الذهبي يعد اختصارا وتعقبا في نفس الوقت. ولو وجد لأفاد في خدمة كتاب ابن القطان خدمة جليلة.

ويحسن الإتيان بما كتبه مختصر كتاب الذهبي رحمه الله في أول كتابه« مختصر كتاب الوهم والإيهام لابن القطان :

قال الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم الكتامي الحميري الفاسي المغربي عرف بابن القطان، المتوفى سنة 628.

الحمد لله كما ينبغي له ويجب، والصلاة على نبيه محمد المنتخب فذكر خطبة ابن القطان.

وكتب الذهبي على ظاهر الكتاب قائلا عن ابن القطان :

لقد أسرف في المحاققة والتعنت للحافظ أبي محمد، وبالغ في ذلك وأصاب في كثير من ذلك، ولم يصب في أماكن وغلط فيها . وألزم أبا محمد بتطويل الكلام على الأحاديث بما لا يناسب «الأحكام» المختصرة التي بلا أسانيد، وعمد إلى رواة لهم جلالة، وجلادة في العلم. وحديثهم في معظم دواوين الإسلام، فغمزهم

---

28) وقال الذهبي في ترجمة ابن القطان من تذكرة الحفاظ 3 / 1307 : «طالعت كتابه المسمى بالوهم والإيهام الذي وضعه على الاحكام الكبرى لعبد الحق يدل على حفظه وقوة فهمه. لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف بحيث أخذ يلين هشام بن عروة ونحوه».

وقال في ترجمة هشام من« الميزان» 4 / 301 .

«حجة إمام لكن في الكبر تناقص حفظه ولم يختلط أبدا . ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا نعم الرجل تغير قليلا. ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه أو وهم فكان ماذا ؟ أو معصوم من النسيان... فهشام شيخ الاسلام ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا بن القطان».

بكون أن أحدا من القدماء ما نص على توثيقهم بحسب ما اطلع هو عليه، وقاعدته كابن حزم وأهل الأصول، يقبل ما روى الثقة سواء خولف. أو رفع الموقوف أو وصل المرسل، والرجل حافظ في الجملة له اطلاع عظيم. وتوسع في الرجال ويقظة وفطنة، قل من يجاريه في زمانه. أخذ الفن من المطالعة».

وقد تقدم ما يتعلق بغمز الذهبي لابن القطان بأنه صحفي وأنه أخذ الفن من المطالعة في ترجمة ابن القطان.

وسيأتي تحليل باقي كلامه عند الكلام على أصول ابن القطان إن شاء الله، كما سيظهر ما استفيد من تعليقه ونقده لابن القطان في موضعه.

ملحوظة : هذا المختصر خال عن أي أبواب أو فصول، وإنما هو عبارة عن أحاديث معنونة على شكل :

حديث كذا وحديث كذا. وفي الأخير يوجد تلخيص لباب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم عبد الحق».

ثانيا : تلخيص الحافظ العراقي

يعتبر الحافظ العراقي كتلميذه الحافظ ابن حجر، من المعجبين بابن القطان، والمقدرين لعلمه والمعتمدين لكلامه، وقد نقل عنه كثيرا في شرحه لألفيته في «المصطلح» مسلما كلامه في الغالب. وترجم له ضمن الذين نقل عنهم في كتابه« طرح التثريب»، ووصفه بقوله« أحد الحفاظ الأعلام صاحب كتاب بيان الوهم والإيهام، وكتاب «أحكام النظر»، وكتاب «الإجماع» وغير ذلك»(29). وقد جرد من كتاب «بيان الوهم والإيهام» كل من تكلم فيه ابن القطان من الرجال بجرح أو تعديل، ورتبهم على حروف المعجم في كتاب خاص. ذكر ذلك ابن فهد المكي في ترجمة الحافظ العراقي من ذيله على« تذكرة الحفاظ»(30) ولو وجد هذا الكتاب وطبع، لاحتل مكانة مرموقة بين كتب الرجال. ولعد مفخرة للمغرب الذي اشتهر عند المشارقة بأنه بلد فقه وفروع لا بلد حديث وأصول، وكثيرا ما رأيت الحافظ

29) طرح التثريب 1 / 87.

30) لحظ الالحاظ 232.

ابن حجر- وهو إمام الفن بلا منازع - يطيل النفس في بعض التراجم في« تهذيب التهذيب» أو« لسان الميزان» ثم أجد أنها ملخصة من كتاب ابن القطان كما في ترجمة الحكم بن سفيان أو سفيان بن الحكم. وتحقيق صحبته أو عدمها(31) فإنها ملخص ما عند ابن القطان في« باب ذكر أحاديث أتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها وليست بصحيحة»(32).

والحافظ الذهبي نفسه نقل في ترجمة الوليد بن كامل «من الميزان» كلام ابن القطان ورأيه فيه بنصه وتبناه ولم ينسبه إليه ومن راجع «باب ذكر أحاديث عللها ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل» عند كلامه على حديث المقداد عند أبي داود : «ما رأيته يصلي إلى عمود ولا على عمود الخ وقارن كلام ابن القطان بما أورده الذهبي في ترجمته وجد تطابقا تاما(33).

ولو ضم تجريد العراقي هذا إلى «ذيل تاريخ البخاري لمسلمة بن القاسم الأندلسي» و«الحافل في تذييل الكامل» لأبي العباس النباتي الإشبيلي. المعروف بابن الرومية. لكون ذلك نحو ثلث مادة كتب الرجال بعد هؤلاء الحفاظ الثلاثة، فإذا انضاف إلى ذلك كلام ابن عبد البر وابن حزم والباجي. وأبي علي الجياني وغيرهم من حفاظ الأندلس في الرجال وتعديلهم أو تجريحهم لا تضح أن إسهام المغاربة والأندلسيين في علوم الحديث، له وزنه وخطره كما تشهد بذلك النقول الكثيرة عنهم في المصادر الأصلية لهذا العلم.

---

31) انظر تهذيب التهذيب 2 / 425.

32) الوهم والإيهام 2 / 126.

33) انظر «الميزان» 4 / 344 وقارن ببيان الوهم والايهام 1 / 219 من نسخة دار الكتب.

فهرس الموضوعات